الرئيس الشهيد أمين الجميل

ثوابت من أجل وطن

الجزء الثالث

شباط ٢٠٠٧ - تشرين الثاني ٢٠٠٧

designed & printed by RAIDY | www.raidy.com

ثوابت من أجل وطن

الجزء الثالث

الرئيس الشهيد أمين الجميل

الرئيس اميل لحود

ثوابت من أجل وطن

الجزء الثالث

الرئيس اميل لحود

ثوابت من أجل وطن

الجزء الثالث

كلمات ومواقف الرئيس العماد اميل لحود

شباط ٢٠٠٧ – تشرين الثاني ٢٠٠٧

المحتويات

- مواقف... ثوابت ١١
- عهد وإنجازات ٢١٩
- إنجازات مميّزة ٣٣٩

المقدمة

في هذا الجزء الثالث من مواقف رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، شهادة إضافية عن ثوابت إلتزم بها من ناضل طوال سنوات عهده من أجل ديمومة وطن، واحد وموحّد في وجه الأعاصير الآتية فوق الشرق، وأقوى من التقلّبات التاريخية.

ما بين الإلتزام بالثوابت والعمل دوماً بهديها، عرف الرئيس لحود كيف يبقي على مناعة للجمهورية تحفظ أسسها الإنسانية والميثاقية الديمقراطية، بهذه المناعة أكمل الأبعاد التي شاءها لعهده منذ بدايته. فلا تهاون مع ضعف، وهذا أساس. ولا تراجع أمام ضغط، وهذا مؤكد.

وبسبب من ذلك، تغلّب وطن صغير على الإرهاب حين أطلّ متطاولاً على الجيش الوطني من مخيم نهر البارد، في حين لم تتمكن دول عظمى من اجتثاثه، وقد احتلّت لذلك شعوباً ودولاً، وشنّت حروباً، وقلبت أنظمة. فتعثرت هي برياحه، وتلوّنت هي بوحوله المتحرّكة، وبقي الإرهاب تهديداً أساسياً لها.

أجل! هي تلك المناعة التي أسّسها الرئيس لحود للبنان، قد جعلته ينتصر على الإرهاب فلا يستوطنه، ويدمّر الأصوليات المتلطية وراءه فلا تنمو في أرضه.

من هذا المنطلق، الذي لا مواربة فيه، بل إستقامة من يشهد للحق، إبتكر الرئيس لحود للجمهورية نبضاً من صمود ومقاومة.

هذا التواصل، بما فيه من مسيرة جهد ونضال شاءها الرئيس لحود أن تزخر بإنجازات. وما الإنجازات إلاّ شهادات إضافية لإيمان بوطن حق وبدولة

مؤسسات قادرة على العطاء دون منّة، ولو تكثّفت بوجهها الصعوبات والمطامع والصراعات.

الى كل ذلك شجاعة الإقدام وشهادة أمام الحاضر والمستقبل تتواصل على إسم لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات.

وعلى إسم لبنان، شئنا هذا الجزء الأخير من «ثوابت من أجل الوطن»، حاملاً في طياته، في قسمه الأول تسلسل مواقف الرئيس لحود وقد خصّصنا القسم الثاني ،منه لإنجازات عهد كامل، لتبقى محفورة في ذاكرة الوطن، والقسم الثالث لانجازات مميّزة.

في الختام،

إذا كان قدر هذه المواقف والوقائع والأرقام أن تضيء مسيرة عهد حافظ على وجود لبنان واستقراره، ونجح في بعض المواقع، وتعثر في مواقع أخرى، فإن الرئيس لحود جاهر مراراً «بأن الهيكل معرّض للسقوط فوق كل الإنجازات، إذا لم يتحقق الإصلاح بصورة جذرية تنهي الذهنية القائمة على تغليب المصالح الخاصة على العامة، واحتكار إدارات الدولة».

واعتبر انه «إذا كان هناك من تعثّر فهو مسؤولية مشتركة بين جميع أركان السلطة ومسؤولي الدولة على مختلف مستوياتهم. والناس يطلبون الكثير، ولهم الحق والواجب».

يبقى أن سعي الرئيس لحود أعطى ثماراً حقيقية، يغفل كثيرون، عن قصد أو عن غير قصد عن ذكرها، في حين أنها يجب أن تضاف الى الإنجازات الاستراتيجية، لتعطي صورة واقعية عن عهد اقسم صاحبه أن يكون حفاظاً وولاءً وتطويراً للبنان.

مواقف... ثوابت

استغرب الإكتفاء بوقف العمليّات العدائيّة في الجنوب وعدم الإنتقال إلى مرحلة وقف إطلاق النار.

٢٠٠٧/٢/٢

أبلغ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، وزير خارجية اندونيسيا السيّد حسن ورايودا، امتنان لبنان رئيساً وشعباً للدور الذي تقوم به الكتيبة الاندونيسيّة العاملة في جنوب لبنان في إطار «اليونيفيل» .

وأعرب الرئيس لحود عن أمله في ان يترسّخ الأمن والإستقرار في الجنوب وتوقف إسرائيل خروقاتها الجويّة والبريّة على الحدود الجنوبيّة وتلتزم تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١ تطبيقاً كاملاً.

ورأى الرئيس لحود ان على الأمم المتحدة الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانيّة، مستغرباً الإكتفاء بوقف العمليّات العدائيّة وعدم الإنتقال إلى المرحلة الثانية من القرار ١٧٠١ المتمثّلة بوقف إطلاق النار كليّاً، داعياً إلى عمل دولي عاجل في هذا الإتجاه.

ودان الرئيس لحود بشدّة الممارسات الإسرائيليّة العدوانيّة بحقّ الجنوبيين التي تمثّلت بإلقاء مئات الألوف من القنابل العنقوديّة التي توقع يومياً قتلى وجرحى من الأهالي والقوى العسكريّة اللبنانيّة والدوليّة، لافتاً إلى ان زرع الأراضي الجنوبيّة بمثل هذه القنابل تمّ قبل يومين فقط من سريان قرار مجلس الأمن مما يدلّ على الحقد الكبير الذي تكنّه إسرائيل ضدّ اللبنانيين الذين تمكّنوا من خلال مقاومتهم الوطنيّة من إلحاق الهزيمة تلو الأخرى بها.

وأشار الرئيس لحود إلى ان لبنان يدعم كلّ الجهود المبذولة لإعادة إحياء عمليّة السلام في منطقة الشرق الأوسط المرتكزة على تطبيق القرارات الدوليّة ذات الصلة والمبادرة العربيّة للسّلام التي أقرّت في قمّة بيروت ٢٠٠٢، مجدداً

ما كان أعلنه في كلمته أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في أيلول الماضي من ان الفرصة متاحة الآن للإعداد لمؤتمر مماثل لمؤتمر مدريد وصولاً إلى تحقيق هذا الهدف الذي من شأنه أن يوفّر الإستقرار والأمن لدول المنطقة وشعوبها.

وحمّل الرئيس لحود، الوزير ورايودا تحيّاته إلى الرئيس الاندونيسي Susilo Bambang Yudhoyono مقدّراً دوره في مشاركة بلاده في القوّات الدوليّة العاملة في الجنوب التي تضمّ في عدادها نجله، مسجّلاً في هذا الإطار الدور الحيادي الذي تلعبه القوّة الاندونيسيّة في لبنان معتبراً ان مثل هذا الموقف يجب ان ينسحب على قوات الدول المشاركة في «اليونيفيل».

كتابا الرئيس السنيورة صادران عن غير ذي صفة ويتضمّنان مغالطات واقعيّة ودستوريّة مضلّلة.

٢٠٠٧/٢/٦

أبلغ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، الأمين العام للأمم المتحدة السيّد بان كي مون ان الكتابين اللذين وجّههما إليه الرئيس فؤاد السنيورة في ٨ و٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٧ «صادران عن غير ذي صفة، ومتضمّنان مغالطات واقعيّة ودستوريّة مضلّلة وحاملان في طيّاتهما بذور فتنة تزيد من حدّة الأزمة الكيانيّة الخطيرة التي تعصف بلبنان وتهدّد السلام والأمن فيه على نحو غير مسبوق».

ودعا الرئيس لحود الأمين العام للامم المتحدة في رسالة خطيّة وجّهها إليه اليوم إلى «إهمال» هذين الكتابين الصادرين عن «رئيس الحكومة الساقط شرعياً»، معتبراً انه عوض التقيّد بأحكام الدستور اللبناني، «تمّ انتهاك الدستور من قِبَل سلطة لم تعد تتمتع بأهليّة السلطة الإجرائية وقد أضحت سلطة مغتصبة فلم تحترم آلية عقد المعاهدات الدوليّة المنصوص عنها في الدستور، بل تجاوزتها واختزلتها وازالت في ذلك اختصاصات دستورية محجوزة لرئيس الدولة ولمجلس النواب، وعندما فقدت شرعيتها الدستوريّة والميثاقيّة نتيجة تغييب طائفة وازنة بأكملها عنها واستبعادها، استمرت في اغتصاب السلطة غير آبهة بعواقب هذا الإستمرار على الكيان اللبناني والعيش المشترك الذي ارتضته طوائفه جميعاً في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)».

وبعدما أشار الرئيس لحود في رسالته إلى انتهاك الدستور في مسألة إقرار مشروع الإتفاق بين الأمم المتحدة ولبنان بشأن المحكمة الخاصة التي ستنظر في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، اعتبر ان هذه المحكمة التي لم تراعِ أعلى المعايير الدوليّة في مجال العدل الجنائي كما نص قرار مجلس

الامن الرقم ١٦٦٤، «أضحت مسخاً عن عدالة لن تأتي بها وقد امعنوا في تخريبها وادخلوها إلى صلب الازمة الداخلية اللبنانيّة كوسيلة تهديد وامتصاص وضغط ومساومة للاحتفاظ بمكاسب سياسية وتصفية حسابات اقليمية لا قدرة للبنان على تحمل نتائجها وهو الذي ارتضى العدالة الدوليّة لاحقاق الحق وليس لاشعال فتيل الفتنة في ربوعه ومحيطه».

وروى الرئيس لحود للامين العام للامم المتحدة «الممارسات الخطيرة التي واكبت ما يسمى إقراراً لاتفاق المحكمة»، كما أطلعه على ظروف استقالة وزراء طائفة كبرى في لبنان الامر الذي جعل الحكومة «سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك الذي هو مرتكز دستوري وميثاقي اقره اللبنانيون جميعاً في الطائف وأقاموا عليه نظام لبنان الديمقراطي الميثاقي وهو من أسمى أنواع الانظمة الديمقراطية لانه يتجاوز غلبة العدد (الديمقراطية العددية) أو توافق الطوائف العابر (الديمقراطية الطوائفية أو التوافقية) إلى ما يسمى « العقد الوطني» او الميثاق».

واتهم الرئيس لحود حكومة الرئيس السنيورة «بالإمعان في خرق الدستور وهدم مداميك الوطن وضرب وحدته وتهديد كيانه وفرز شعبه وتذكية الفتنة في ربوعه ومحيطه الاقليمي»، لافتاً إلى ان ما ورد في كتابي الرئيس السنيورة حول ملابسات إحالة مشروع الإتفاق الدولي المتعلّق بالمحكمة والنظام المرفق به، فيهما «تضليل والتفاف على الواقع وعلى الاحكام الدستورية والميثاقية وعلى وحدة الوطن»، وان الهدف من الكتابين « تحضير الاجواء وخلق الالتباس والشك (...) كي يضع مجلس الامن يده من جديد على الموضوع وينشىء المحكمة بصيغتها الحالية الهشة والخطيرة تحت الفصل السابع فيأتي الزجر ليضيف في حدة الازمة اللبنانيّة وخطورة الاوضاع الاقليمية، وتنفجر الصراعات عنفا واقتتالا في ربوع الوطن لبنان، مع الارتدادات الاقليمية، ويزول لبنان- الرسالة في اول عهدكم في رعاية السلم والامن الدوليين وحقوق الانسان ومصائر الشعوب المغلوب على امرها وسيادة الدول والشعوب التي هي امتداد طبيعي للشرعية الدولية».

وطالب الرئيس لحود الأمين العام للامم المتحدة بالسهر على «التحقق من عدم انتهاك دستور البلاد في اللجوء إلى العدالة الدوليّة وعدم تعريض وحدة الوطن والشعب إلى التشرذم والانقسام والاقتتال عن طريق توسل وسائل زاجرة لفرض عدالة مسيّسة على لبنان تغيب معها الحقيقة المجردة ويضحي معها البلد ساحة مفتوحة على كلّ الاحتمالات».

نص الرسالة

وفي ما يلي نص رسالة الرئيس لحود إلى الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون التي ارفقت بنصوص المادتين ٥٢ و٥٣ من الدستور اللبناني:

«سعادة السيد بان كي مون المحترم؛

أمين عام منظمة الأمم المتحدة؛

سعادة الأمين العام؛

معتمداً على كتابكم الموجّه إليّ بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٧ والذي أبديتم فيه، بمناسبة تولّيكم منصبكم أميناً عاماً للأمم المتحدة، تصميمكم على القيام بكل ما في وسعكم كي تكون الأمم المتحدة على مستوى الآمال المعلقة عليها من الدول الأعضاء، وسعادتكم بأن تعملون لأجل ذلك بتعاون وثيق وشراكة تامة معي، وإلتزامكم خدمة المنظّمة الدوليّة وشرعتها والدول الأعضاء كي يكون صوت كل منها مسموعاً، في زمن يعرف فيه العالم أزمات حادّة وتواجه فيه الأمم المتحدة تزايداً لا مثيل له في نشاطات الحفاظ على السلام وتدعيمه وإلتزام معالجة الأزمات بكل مراحلها، وتأكيدكم أنه آن الآوان لعهد جديد في العلاقات بين الأمانة العامة والدول الأعضاء لا يقابل فيه دور المنظمة بحذر أو توجّس، فتلبّون في ذلك تطلّعات الكثيرين في العالم وأمانيهم المعلّقة على الأمم المتحدة.

ولمّا كان شرّفني أن أشاطركم هذه الرؤية وأتمنى حرصكم وإستعدادكم للتعاون الوثيق لإنجاح مهمّتكم في خدمة القضايا العالقة وإحلال السلام

والأمن حيث يتربّص بهما أي تهديد، وذلك في معرض رسالتي الجوابية إليكم تاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٧، والتي أكّدت فيها لسعادتكم أن لبنان يتطلّع إلى الأمم المتحدة كضامنة للسلام الحقيقي وراعية للحق الدولي دون إستضعاف أحد أو إستفراده.

وعطفاً على الكتب التي سبق أن أرسلتها إلى سلفكم السيّد كوفي أنان بتواريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ و٢٠٠٦/١١/٢٤ و٢٠٠٦/١٢/٩ بشأن مشروع الإتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانيّة في شأن إنشاء محكمة خاصة ذات طابع دولي، والتي أحيلكم إليها جميعها بكل إحترام. وقد أبديت فيها أني كنت أول المطالبين الرسميين اللبنانيين بالعودة إلى إجراء تحقيق دولي فور حصول جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وشرحت تفصيلاً الخروقات الدستورية بموضوع التفاوض حول المحكمة المذكورة وطريقة إقرار مشروعها.

وبما أنه قد تبادر إلى علمي بتاريخ اليوم أن رئيس الحكومة اللبنانيّة الساقط شرعياً السيّد فؤاد السنيورة، وهي حكومة أضحت فاقدة للشرعية الدستورية والميثاقية، قد وجّه إليكم، دون علمي وموارية كتابين، الأول بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٠٧، والثاني بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، بالموضوع أعلاه، صادرين عن غير ذي صفة ومتضمّنين مغالطات واقعية ودستورية مضلّلة، وحاملين في طياتهما بذور فتنة تزيد من حدّة الأزمة الكيانية الخطيرة التي تعصف ببلدي لبنان وتهدّد السلام والأمن فيه على نحو غير مسبوق، مما حملني على توجيه هذا الكتاب إليكم فور علمي بالكتابين المذكورين ومضامينهما ومقاصدهما والمخاطر الناجمة عنهما، بحيث أدعوكم إلى إهمالهما كلّياً وأخذ العبر منهما تمكيناً لكم من توصيف الأزمة اللبنانيّة بصورة دقيقة في منطلقاتها وأسبابها وأشكالها ومراميها ومخاطرها والتدخّلات الخارجية لإذكائها وإنتهاك سيادة لبنان وشعبه وإعادة الوطن ساحة عنف وإقتتال، وهو خارج من حرب مدمّرة، بينما هو مساحة تلاقٍ وألفة ورسالة تعايش ومحبّة على ما يصبو إليه.

وبما أن الدستور اللبناني قد جعل من رئيس الجمهوريّة رئيساً للدولة ورمزاً

لوحدة الوطن وساهراً على إحترام أحكام الدستور وعلى سلامة أرضه وشعبه، كما ناط به، من موقعه ودوره أعلاه، مخاطبة الدول والمنظّمات الدوليّة في علاقات لبنان الخارجية وتولّي المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية، وإبرامها بالإتفاق مع رئيس الحكومة، كما وإعتماد السفراء وقبول إعتمادهم.

- ربطاً نص المادتين ٥٢ و٥٣ من الدستور اللبناني.

وبما أنه سبق لرئيس مجلس الأمن وأعضائه والأمين العام سلفكم أن أبدوا حرصهم على وجوب التقيّد بأحكام الدستور اللبناني عند عقد المعاهدة الدوليّة المتعلّقة بالمحكمة الخاصة، وهذا ما لم يحصل، على خلاف ما يزعمه رئيس الحكومة الساقط شرعياً السيّد فؤاد السنيورة في كتابيه إليكم المشار إليهما أعلاه، بل تمّ إنتهاك الدستور من قبل سلطة لم تعد تتمتّع بأهلية السلطة الإجرائية وقد أضحت سلطة مغتصبة، فلم تحترم آلية عقد المعاهدات الدوليّة المنصوص عنها في الدستور بل تجاوزتها واختزلتها وأزالت في ذلك إختصاصات دستورية محجوزة لرئيس الدولة ولمجلس النواب، وعندما فقدت شرعيتها الدستورية والميثاقية بنتيجة تغييب طائفة وازنة بأكملها عنها وإستبعادها، إستمرّت في اغتصاب السلطة غير آبهة بعواقب هذا الإستمرار على الكيان اللبناني والعيش المشترك الذي إرتضته طوائفه جميعاً في وثيقة الوفاق الوطني (إتفاق الطائف).

وبما أن إنتهاك الدستور في مسألة إقرار مشروع الإتفاق بين الأمم المتحدة ولبنان بشأن المحكمة الخاصة تمّ على مراحل متسارعة وبأشكال مختلفة وملتبسة عزّزت الهواجس والتوجّسات من أهداف إنشاء مثل هذه المحكمة التي يُنتظر منها معرفة الحقيقة في جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري، وليس على الإطلاق توسّلها لغايات سياسية بعيدة كلّ البعد عن مقتضيات العدالة بمفهوم القرار الأممي رقم ١٦٦٤ (٢٠٠٦) الذي أشار صراحة إلى وجوب «إعتماد أعلى المعايير الدوليّة في مجال العدل الجنائي» عند إنشاء هذه المحكمة وممارستها لعملها، فأين نحن منها اليوم وقد أضحت المحكمة التي

يلوّحون بها مسخاً عن عدالة لن تأتي بها، وقد أمعنوا في تخريبها، وأدخلوها إلى صلب الأزمة الداخلية اللبنانيّة كوسيلة تهديد وإقتصاص وضغط ومساومة للإحتفاظ بمكاسب سياسية وتصفية حسابات إقليمية لا قدرة لبلدي لبنان على تحمّل نتائجها، وهو الذي إرتضى العدالة الدوليّة لإحقاق الحق وليس لإشعال فتيل الفتنة في ربوعه ومحيطه.

وإنني أرغب في إحاطتكم ببعض الممارسات الدستورية الخطيرة التي واكبت ما يسمى إقرار اتفاق المحكمة في كتابي رئيس الحكومة الساقط شرعياً السيّد فؤاد السنيورة كالتالي:

١ – لم يحصل أي تفاوض معي في مراحل التفاوض الأولى في شأن المحكمة الخاصة ولم أتبلّغ أي مضمون، كما هي الحال بالنسبة للكتابين أعلاه، للنقاط المثارة خلال إجتماعات العمل التي جرت في معرض هذا التفاوض الذي يجب أن أشرف عليه شخصياً وأتولاه عملاً بنص المادة ٥٢ من الدستور. وقد سارعت إلى إبداء ملاحظاتي الخطّية على مشروعي الإتفاق ونظام المحكمة المرفق به فور إبلاغي مسودّة عنهما، وأبلغت رئيس الحكومة في حينه السيّد فؤاد السنيورة مضمون هذه الملاحظات، فتجاهلها ولم يتشاور معي بشأنها ولم يحصل بالتالي أيّ إتفاق بيني وبينه بهذا الموضوع كي تصح إحالته في حينه إلى مجلس الوزراء لإقراره، وبالرغم من ذلك تمّ عرضه على «مجلس الوزراء» في مرحلة لاحقة وكان قد أضحى غير قائم دستورياً وميثاقياً على ما سأبيّن أدناه.

٢ – فقدت الحكومة شرعيّتها الدستورية والميثاقية بإستقالة جميع وزرائها من طائفة كبرى معينة منها بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، فأضحت سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك الذي هو مرتكز دستوري وميثاقي أقرّه اللبنانيون جميعاً في الطائف وأقاموا عليه نظام لبنان الديمقراطي الميثاقي، وهو من أسمى أنواع الأنظمة الديمقراطية لأنه يتجاوز غلبة العدد (الديمقراطية العددية) أو توافق الطوائف العابر (الديمقراطية الطوائفية أو التوافقية) إلى ما يُسمّى «العقد الوطني» أو «الميثاق» أي إجماع الشعب على

نظام سياسي في محطّة حاسمة من تاريخه، يضع حدّاً لمآسيه (حروب لبنان) ويؤسّس لمستقبل آمن ومزدهر.

وقد ورد هذا المبدأ الميثاقي في الفقرة «ي» من مقدّمة الدستور التي تنصّ على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»، هذا المبدأ الذي وجد صداه في متن الدستور (المادة ٩٥) بالنسبة للحكومة، إذ نصّت هذه المادة على أن «تُمثّل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة».

وبالتالي أضحت الحكومة فاقدة للشرعية الدستورية والميثاقية وغير مؤهّلة دستورياً لإتخاذ أي قرار في شأن المحكمة المذكورة، على إفتراض أن مجلس الوزراء قد قيّض له أن يمارس إختصاصه بهذا الشأن بعد التأكّد من حصول الإنبرام الرئاسي للمعاهدة الدوليّة بشأن المحكمة، حيث لم يحصل أي تشاور أو توافق أو إنبرام بيني، بصفتي رئيساً للدولة، وبين رئيس الحكومة في حينه، فيكون آنذاك القرار المتّخذ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ بالموافقة على مشروع الإتفاق والنظام المرفق به، وكل قرار لاحق له، باطلاً وبحكم غير الموجود.

٣ – أما وقد استمرّت الحكومة المغتصبة للسلطة الإجرائية في الإمعان في خرق الدستور وهدم مداميك الوطن وضرب وحدته وتهديد كيانه وفرز شعبه وتذكية الفتنة في ربوعه ومحيطه الإقليمي، فكان لها ما أرادت من الخروج عن الدستور كلّياً وتجاوز فاضح لإختصاصات كلّ من رئيس الجمهوريّة ومجلس النواب، الذي هو السلطة المحورية في نظامنا الديمقراطي البرلماني، فأصدرت مرسوماً بالموافقة على الإتفاق الدولي والنظام المرفق به غير مذيّل بتوقيع رئيس الجمهوريّة ونشرته في الجريدة الرسمية خلافاً للأصول الدستورية، وأحالت بموجبه مشروع القانون إلى مجلس النواب دون موافقة رئيس الجمهورية، فلم تتمّ الإحالة بصورة دستورية خلافاً للمادة ٥٣ الفقرة ٦ من الدستور المرفق نصها ربطاً، حتى أن مشروع القانون لم يصل عملياً إلى الأمانة العامة لمجلس النواب.

كلّ ذلك كي يتصوّر المجتمع الدولي أن هنالك من يعرقل العدالة الدوليّة في لبنان، وتحديداً رئيس الدولة وطائفة بأكملها من طوائف لبنان، عريقة في

تجذّرها الوطني وحفاظها على حياض الوطن وكرامة الشعب، ووازنة في عددها ومسؤولياتها الوطنية، وإليها ينتمي رئيس مجلس النواب بحسب الميثاق، والذي يعمل جاهداً كي يظل هذا المجلس بمنأى عن التجاذبات السياسيّة كي يبقى مساحة للحوار والتلاقي، وهو المستهدف أيضاً من كتابي رئيس الحكومة الساقط شرعياً السيّد فؤاد السنيورة الموجّهين لكم في ٢٠٠٧/١/٨ و٢٠٠٧/١/٣٠، وفي ذلك تضليل كبير والتفاف على الواقع وعلى الأحكام الدستورية والميثاقية وعلى وحدة الوطن الذي تتمتّع كلّ طوائفه على إختلافها بمآثر وطنية كبيرة وتتساوى فيما بينها في عطاءاتها له على تنوّعها وبمعزل عن أعداد كلّ منها، فتمَّ تجاوز أي اعتبار ديموغرافي عند إعتماد وثيقة الوفاق الوطني كي تستقيم الديمقراطية الميثاقية على أسس جديدة وواضحة لا يمكن لأحد المس بها والتلاعب بمقوّماتها تحت طائلة ضرب الوفاق الوطني وإشعال نار الحرب الأهلية التي ذاق لبنان سمومها وعانى منها وهو يجهد كي لا يقع في مهالكها من جديد.

٤ – إنَّ الهدف من كتابي رئيس الحكومة الساقط شرعياً فؤاد السنيورة هو تحضير الأجواء وخلق الإلتباس والشك في المرجعية الدوليّة التي تحرصون عليها وعلى دورها وعلى رسالتها الفريدة في تاريخ البشرية على ما أوردتم في كتابكم الموجّه لي، كي يضع مجلس الأمن يده من جديد على الموضوع وينشئ المحكمة بصيغتها الحالية الهشّة والخطيرة تحت الفصل السابع، فيأتي الزجر ليضيف في حدّة الأزمة اللبنانيّة وخطورة الأوضاع الإقليمية، وتنفجر الصراعات عنفاً واقتتالاً في ربوع الوطن لبنان، مع الإرتدادات الإقليمية، ويزول لبنان. الرسالة في أول عهدكم في رعاية السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان ومصائر الشعوب المغلوب على أمرها وسيادة الدول والشعوب التي هي إمتداد طبيعي للشرعية الدولية.

سعادة الأمين العام،

إني أتوجّه إليكم صادقاً وملحاحاً كي تساهموا معي، في إطار التعاون الوثيق

والشراكة التامة التي أبديتم حرصكم على إرسائها فيما بيننا، وتحقيقاً لمقاصد الأمم المتحدة بالحفاظ على السلام والأمن الأهليين وعلى العدالة حيث يطاولها أي تهديد جدّي، في أن نوفّر معاً على وطني لبنان ما يتهدّده من مخاطر جمّة أشرت إليها وإلى بواعثها وأشكالها وآثارها في متن هذا الكتاب - الوديعة لديكم - وأنا على يقين بأنكم ستسهرون على التحقّق من عدم إنتهاك دستور البلاد في اللجوء إلى العدالة الدوليّة وعدم تعريض وحدة الوطن والشعب إلى التشرذم والإنقسام والإقتتال عن طريق توسّل وسائل زاجرة لفرض عدالة مسيّسة على لبنان تغيب معها الحقيقة المجرّدة ويضحي معها البلد ساحة مفتوحة على كلّ الإحتمالات.

وإني إذ أسعى بمساندتكم، التي لا أشك بأنكم سوف لا تألون جهداً لتوفيرها، إلى تصحيح الخلل في تطبيق الآلية الدستورية لإعتماد طوعي للمعاهدات الدوليّة في شأن المحكمة ونظامها إحقاقاً للعدل ليس إلاّ، أرجو إعتبار هذا الكتاب بمثابة وثيقة رسمية برسم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة عملاً بأحكام ميثاقها، آملاً في الوقت ذاته أن يلقى هذا الكتاب صداه الحقيقي ومداه الكامل لدى سعادتكم.

وتفضلوا سعادة الأمين العام بقبول فائق الاحترام.

العماد إميل لحود

رئيس الجمهوريّة اللبنانية».

أمام وفد من «كتلة الوفاء للمقاومة»

٢٠٠٧/٢/٨

ضرورة تحقيق المشاركة الوطنيّة الحقيقيّة حتى لا يغيب فريق عن موقع القرار.

حثّ رئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود القيادات السياسيّة اللبنانيّة على ضرورة التوافق لتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تتولى إدارة شؤون البلاد بروح المشاركة الوطنيّة الحقيقية، وتسهر على تحقيق أبرز استحقاقين سياسيين هما إجراء انتخابات نيابية جديدة تمهّد للإنتخابات الرئاسية التي يجب أن تتم في موعدها الدستوري.

وأبلغ الرئيس لحود وفداً من «كتلة الوفاء للمقاومة» النيابية برئاسة النائب محمد رعد، أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة فاقدة للشرعية الدستورية والميثاقية ولا يمكن بالتالي أن تناط بها السلطة الإجرائية إذا تعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية لأي سبب كان، من هنا كانت دعوته الملحة إلى تشكيل حكومة جديدة يشارك بها ممثلون عن مكونات المجتمع اللبناني حتى لا يشعر أي فريق بأنه مغيّب عن موقع القرار مما يحدث ردود فعل لن تكون لمصلحة وحدة لبنان.

وأكد الرئيس لحود للوفد أن الدستور الذي جعله رئيساً للدولة ورمزاً لوحدة الوطن وساهراً على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، يبقى بالنسبة إليه المرجع الأول والأخير لأي خطوة يمكن أن يتخذها للوفاء بالقَسَم الذي أداه، «وفي الدستور ما يكفي من المخارج التي تمكن رئيس الجمهوريّة من تحمل مسؤولياته في المحافظة على وحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات، وضمان استمرارية الشرعية الدستورية».

وحيّا الرئيس لحود تصدّي الجيش اللبناني ليل أمس لقوة إسرائيلية حاولت تجاوز الحدود الجنوبية، مؤكداً أن هذا الموقف ليس بغريب عن المؤسسة

الوطنيّة التي كانت وستبقى حامية للسيادة والكرامة والاستقلال وتضحيات رجالها خير شاهد على هذا الإلتزام الوطني الثابت.

وإذ دان الرئيس لحود الخروقات الإسرائيلية المستمرة للقرار ١٧٠١، طالب المجتمع الدولي الذي يبدي حرصاً دائماً على لبنان بأن يترجم هذا الحرص من خلال منع إسرائيل من المضي في عدوانها على سيادته وأرضه.

في تصريح له بعد توغّل إسرائيلي في الأراضي اللبنانية

حذّر من أيّ تلاعب في معالم الخط الأزرق.

٢٠٠٧/٢/١٠

حذّر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود من أي تلاعب في معالم الخط الازرق في المنطقة الحدودية من الجنوب يمكّن إسرائيل من قضم اراض لبنانية سبق ان استرجعها لبنان بعيد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب في العام ٢٠٠٠.

وكشف الرئيس لحود في تصريح له، انه طلب إلى القائد الجديد للقوات الدوليّة العاملة في الجنوب الجنرال كلاوديو غراتسيانو خلال استقباله له قبل يومين، ان يتولى الجيش اللبناني الإشراف على إعادة تحديد معالم الخط الازرق التي ازالها العدوان الاسرائيلي الاخير في شهر تموز الماضي، لانه سبق للجيش اللبناني ان حدد هذا الخط، وقال: « ان لبنان لن يقبل بأي اجراءات تقوم بها القوات الدوليّة من دون موافقة الجيش اللبناني لاسيما بعدما توافرت معلومات عن توغل اسرائيلي في عدد من الأراضي التابعة لبلدات لبنانية تقع خلف الجانب اللبناني من الخط الازرق، لاسيما في قرى رميش وياورن وعيترون في قضاء بنت جبيل، ولا يمكن بالتالي للقوات الدوليّة ان تتولى وحدها هذه المهمة لانها مسؤوليّة مشتركة بينها وبين الجيش اللبناني».

وأضاف الرئيس لحود: «في العام ٢٠٠٠ حاولت إسرائيل الاحتفاظ بأراض لبنانية وقد رفضنا يومها اعلان الموافقة على اتمام الانسحاب الاسرائيلي على رغم الضغوط التي مورست علينا، لاسيما من وزيرة الخارجية الاميركية السابقة السيدة مادلين اولبرايت التي تمسكت بضرورة اعلان لبنان موافقته على انجاز الانسحاب الاسرائيلي وابلاغ مجلس الامن ذلك، في حين ان الكشف الميداني الذي اجراه الجيش اللبناني في ذلك العام اظهر وجود أراضٍ لبنانية تحت السيطرة الاسرائيلية. واستمرت محاولات السيدة اولبرايت ساعات طويلة كان خلالها موقفنا واضحاً بضرورة استرجاع هذه الاراضي. وعلى رغم اعلان

مجلس الامن في العام ٢٠٠٠ اتمام الانسحاب الاسرائيلي من دون موافقتنا، فقد تمكنا من استرجاع ما يزيد عن ١٧ مليون متر مربع إلى السيادة اللبنانية. وتبين للمسؤولين الاميركيين والدوليين في حينه اننا كنا على حق في مطالبتنا بهذه الاراضي».

وقال: «اليوم، ونتيجة العدوان الاسرائيلي في شهر تموز الماضي، تحاول إسرائيل مجددا قضم المزيد من الأراضي اللبنانيّة مستغلة اعادة تحديد معالم الخط الازرق، الامر الذي يدعونا إلى تنبيه القيادة الدوليّة من جديد إلى ضرورة إعادة معالم الخط الازرق وفق التحديد الذي تم التوصل إليه في العام ٢٠٠٠ من دون أي تعديل. وبالتالي، فان أي تعدٍ اسرائيلي على ارض لبنانية مهما كانت مساحتها، سيعني بالنسبة الينا انتهاكاً فاضحاً لقرار مجلس الامن ١٧٠١ يمكن ان تترتب عنه نتائج لا تخدم الاستقرار والامن في المنطقة الحدودية».

وبعدما أكّد رئيس الجمهوريّة ان الخط الازرق ليس هو الحدود المعترف بها دولياً، بل هو تدبير مؤقت اتفق عليه لبنان مع الأمم المتحدة للتأكد من تحقيق الانسحاب الاسرائيلي في العام ٢٠٠٠، رأى ان التعاون القائم بين الجيش اللبناني والقوات الدوليّة كفيل بتصحيح أي خلل نتج خلال الايام الماضية عن وضع معالم للخط الازرق لا تنطبق مع الواقع المتفق عليه قبل سبع سنوات.

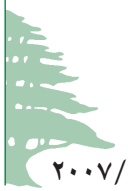

٢٠٠٧/٢/١٢

الرئيس الشهيد سعى إلى جمع شمل اللبنانيين ونبذ التفرقة والإنقسامات بينهم.

أعرب رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود عن أمله في ان تكون الذكرى الثانية لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري، «مناسبة لإعادة جمع شمل جميع اللبنانيين، ولقائهم حول ضرورة وحدتهم، ونبذ التفرقة والإنقسامات بينهم، وتطلعهم إلى مستقبل آمن ومزدهر لهم ولوطنهم»، مشيرا إلى ان هذه الأهداف «هي التي سعى الرئيس الشهيد إلى تحقيقها طوال عمله السياسي والانساني والاقتصادي في خدمة بلده وشعبه».

وإذ شدّد الرئيس لحود على ان اللبنانيين يفتقدون اليوم شخصية الرئيس الحريري، وعطاءاته من أجل وطنه، وعلاقاته الاقليمية والدولية التي اكسبته حضوراً فاعلاً على الساحة السياسية، رأى «ان العبرة الاهم التي يجب استخلاصها من إنجازات الرئيس الشهيد وتطلعاته الوطنية، هي ضرورة التعالي على الجروح والأحزان برغم عمقها وتأثيراتها الكبيرة في وجدان محبيه، وفي الفراغ الذي تركه استشهاده، من أجل الحفاظ على الوطن الذي حلم به الرئيس الحريري، والذي يعاني اليوم للأسف من تناحر ابنائه وانقسامهم الحاد، إلى درجة لم تشهدها البلاد في السابق».

وأكّد رئيس الجمهوريّة ان هذا الحرص على وحدة لبنان وحلم الرئيس الشهيد، «يوازيه الحرص على معرفة حقيقة الجريمة المزلزلة التي ادت إلى استشهاده مع رفاق له، والتأكيد على أهمية إنشاء المحكمة الدوليّة لمحاكمة المخططين والمتواطئين والمرتكبين، بعيداً عن التسييس الذي يؤدي في النهاية إلى طمس الحقائق وتشويهها، وإخفاء هوية المجرمين الحقيقيين، وهذا ما يخدم بالضبط محاولات استغلال هذه المحكمة التي يهدف منها العدو إلى ضرب وحدة اللبنانيين، وإشعال الفتنة في وسطهم».

وأمل الرئيس لحود ان تنجلي قريباً حقيقة جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، «فيكون لبنان بذلك قد انتصر نهائياً على إرادة تحطيمه وقتل رسالته الإنسانية في محيطه والعالم».

يلوّحون بها مسخاً عن عدالة لن تأتي بها، وقد أمعنوا في تخريبها، وأدخلوها إلى صلب الأزمة الداخلية اللبنانيّة كوسيلة تهديد وإقتصاص وضغط ومساومة للإحتفاظ بمكاسب سياسية وتصفية حسابات إقليمية لا قدرة لبلدي لبنان على تحمّل نتائجها، وهو الذي إرتضى العدالة الدوليّة لإحقاق الحق وليس لإشعال فتيل الفتنة في ربوعه ومحيطه.

وإنني أرغب في إحاطتكم ببعض الممارسات الدستورية الخطيرة التي واكبت ما يسمى إقرار اتفاق المحكمة في كتابي رئيس الحكومة الساقط شرعياً السيّد فؤاد السنيورة كالتالي:

١ – لم يحصل أي تفاوض معي في مراحل التفاوض الأولى في شأن المحكمة الخاصة ولم أتبلّغ أي مضمون، كما هي الحال بالنسبة للكتابين أعلاه، للنقاط المثارة خلال إجتماعات العمل التي جرت في معرض هذا التفاوض الذي يجب أن أشرف عليه شخصياً وأتولاه عملاً بنص المادة ٥٢ من الدستور. وقد سارعت إلى إبداء ملاحظاتي الخطّية على مشروعي الإتفاق ونظام المحكمة المرفق به فور إبلاغي مسودّة عنهما، وأبلغت رئيس الحكومة في حينه السيّد فؤاد السنيورة مضمون هذه الملاحظات، فتجاهلها ولم يتشاور معي بشأنها ولم يحصل بالتالي أيّ إتفاق بيني وبينه بهذا الموضوع كي تصح إحالته في حينه إلى مجلس الوزراء لإقراره، وبالرغم من ذلك تمّ عرضه على «مجلس الوزراء» في مرحلة لاحقة وكان قد أضحى غير قائم دستورياً وميثاقياً على ما سأبيّن أدناه.

٢ – فقدت الحكومة شرعيّتها الدستورية والميثاقية بإستقالة جميع وزرائها من طائفة كبرى معينة منها بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، فأضحت سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك الذي هو مرتكز دستوري وميثاقي أقرّه اللبنانيون جميعاً في الطائف وأقاموا عليه نظام لبنان الديمقراطي الميثاقي، وهو من أسمى أنواع الأنظمة الديمقراطية لأنه يتجاوز غلبة العدد (الديمقراطية العددية) أو توافق الطوائف العابر (الديمقراطية الطوائفية أو التوافقية) إلى ما يُسمّى «العقد الوطني» أو «الميثاق» أي إجماع الشعب على

خبيثة شهدنا اليوم فصلاً جديداً من فصولها. وأنا على ثقة أنه كما أحبط اللبنانيّون من خلال وحدتهم وتماسكهم، كلّ المؤامرات السابقة التي أوقعت شهداء غاليين على قلوبنا جميعاً، كذلك الأمر سيكونون على قدر المسؤولية الوطنيّة في إنقاذ وطنهم مما يخطط له خصوصاً وأن هذه الجريمة المزدوجة حصلت عشية إحياء ذكرى الرئيس الشهيد رفيق الحريري، شهيد كلّ لبنان وجميع اللبنانيين».

في مقابلة مع التلفزيون الجزائري

لن أسلّم السلطة إلى حكومة غير موجودة.

٢٠٠٧/٢/٢٤

دعا رئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود إلى الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنيّة قبل موعد الإستحقاق الرئاسي كي لا نقع في فراغ دستوري. وقال: «اليوم وقبل الوصول إلى موعد الإستحقاق الرئاسي، أجدّد الدعوة إلى الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية، إذ كيف يمكنني أن أسلّم حكومة غير موجودة؟» وتابع: «ليس أسهل من مغادرة موقعي وترك الأمور في ظلّ الضبابيّة التي تشوبها بين من يعترف بالحكومة ومن لا يعترف بها، فغيري لم يقم بأي تحذير وانتظر حتى اللحظة الأخيرة وشاهدنا جميعاً ما حصل،إذ اختلطت الأمور وسادت البلبلة وقامت حكومتان، وهذا ما لا نريده لأننا نريد حكومة وطنية لتستقيم الأوضاع، دون الإستقواء بالخارج. ولن أرضى بأي شيء يخالف الدستور، هذه قناعتي».

وفي مقابلة أجراها معه التلفزيون الجزائري، ردّ الرئيس لحود على سؤال حول إمكان استقالته كمخرج للأزمة كما يقول البعض، فأكد أنه باقٍ في ولايته حتى اللحظة الأخيرة، وأنه لا ممسك لأحد عليه وإلا لكانوا حاكموه منذ زمن. وشدّد على أن السبب الحقيقي للمطالبة باستقالته هو موقفه الداعم للمقاومة ورفضه للتوطين، كاشفاً عن تحذيرات عدة أتته من محاولات لاغتياله ولكنه لم يعبأ بها.

ورحّب الرئيس لحود بكل الأصدقاء الذين يرغبون بالمساعدة لكن الحل هو لبناني – لبناني، لأنه إذا لم يكن كذلك، يحصل في لبنان ما نشهده حالياً، حيث يستقوي بعض الأطراف بالخارج، معتقداً أنه أقوى من الآخر. ولكن حين يجلس الأفرقاء معاً، يعرفون أنهم جميعاً خاسرون ما لم يتوصلوا إلى إتفاق، وأكثرية اللبنانيين شبعت من الأزمات.

وحذر الرئيس لحود من توطين الفلسطينيين في لبنان معتبراً أنه في حال حصول ذلك، لا يعود هذا الوطن كما هو رسالة تعايش بين ١٨ طائفة تتمتع بنفس الحقوق والواجبات تجاه الدولة.

ولفت رئيس الجمهوريّة إلى أن من يدعون اليوم أنهم ضد سوريا، كانوا يزورونها أكثر من ثلاث مرات أسبوعياً، ولأنهم كانوا كذلك لم يكونوا موضع احترام لدى القيادة السورية،« بينما بنيت علاقتي مع هذه القيادة من مبدأ الند للند، وهذا ما لم يرق لهم».

أما عن أسباب مقاطعته، فقال: «إن الرئيس شيراك والولايات المتحدة هما وراء هذه المقاطعة بحجة أن التمديد لم يكن في محله»، وأضاف: «لقد تمّ التمديد للرئيس السابق، والرئيس شيراك نفسه أجرى تعديلاً دستورياً يتيح له الترشح مرة إضافية. إن هذه الحجة إذاً واهية». واعتبر أن المقاطعة هي بسبب موقفه الداعم للمقاومة الوطنية، خصوصاً أنه دعمها منذ كان قائداً للجيش وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وشدد على أنه يعمل وفق مبادئه ولا يتراجع.

وفي ما خصّ موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي، جدّد الرئيس لحود تأييده لها لمعرفة من الذي اغتال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، شرط عدم تسييسها. وقال: «الغريب أنه كلما تقدمنا بسؤال حول المحكمة يأتي الجواب أنك تسأل عن الضباط الأربعة الموقوفين وأنت تخاف من المحكمة. كلا الأمر ليس كذلك، لو كان الأمر يتعلق بأعداء موجودين في السجن وقيل لي لا نريد أن نقول لك سبب وجودهم في السجن، فهل أرضى بذلك كرئيس للجمهورية؟».

وأشاد الرئيس لحود بالعلاقات اللبنانيّة – الجزائرية معتبراً أن لدى البلدين العديد من القواسم المشتركة، ونوّه بالدور الكبير الذي يلعبه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتقوية العلاقات مع لبنان والعرب بشكل عام.

القرار ١٥٥٩

وقال الرئيس لحود: «إن الوقائع أظهرت أن فكرة القرار ١٥٥٩ تعود إلى نحو

سنتين قبل تاريخ إصداره، وتحديداً منذ العام ٢٠٠٣، وقد تبلورت الفكرة في العام ٢٠٠٤ بعد لقاء الرئيسين الفرنسي جاك شيراك والأميركي جورج بوش. وسبب هذا القرار هو الانزعاج من دحر لبنان لإسرائيل واسترجاع معظم أراضيه المحتلة من قبلها، ومن قدرة هذا البلد وهو الدولة الصغيرة على المطالبة بحقوقه دولياً، وعلى الأخصّ بحقّ عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم وعدم توطينهم في لبنان. ولطالما كنّا مؤمنين بأن على العرب أن يكونوا موحّدين، وهذا ما يؤمّن لهم عنصر قوّة كبيرة. فإذا ما تم توطين الفلسطينيين في لبنان، لا يعود هذا الوطن كما هو رسالة تعايش بين ١٨ طائفة تتمتع بنفس الحقوق والواجبات تجاه الدولة. وقد أشار البابا الراحل يوحنا بولس الثاني إلى أن لبنان هو رسالة للعالم بأنه يمكن للجميع العيش معاً. وهذا أمر يزعج إسرائيل القائمة على الأحاديّة وليس على التنوّع، وهي تتمنّى أن يتمّ تقسيم الدول العربية على أسس مذهبيّة. وها نحن نشهد ما يحصل اليوم، حيث يكثر الكلام عن حروب مذهبيّة وهذا أمر يقضي على العرب».

وأضاف الرئيس لحود: «لقد تعلّم اللبنانيون من الحرب التي عانوا منها، إن ما من طائفة باستطاعتها أن تتفرد بحكم وإدارة هذا الوطن، فعلى الكل أن يشارك. من هنا نصّت مقدمة الدستور على أن لا شرعية لسلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. وعندما تخرج شريحة كاملة من الحكومة، يجب تسوية الخلل فوراً. ولهذا لا يمكن اعتبار هذه الحكومة شرعية في مثل هذه الحالة، لا بل هي غير موجودة. من هنا ضرورة الإسراع في إيجاد حل وتشكيل حكومة جديدة، لأنه إذا بقيت الأوضاع على حالها ستؤدي إلى مشاكل بين اللبنانيين».

إسرائيل المستفيدة من الاغتيالات

ورداً على سؤال حول سلسلة الإغتيالات التي حصلت في لبنان و الاتهامات التي سيقت في غياب أي إدانات حتى الآن، قال الرئيس لحود: «منذ اليوم الأول لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري، سألت عن المستفيد من هذه الجريمة. بالطبع، الجواب هو أعداء لبنان. إن إسرائيل كانت المستفيد الأول من هذا

العمل الإجرامي فما لم تستطع الحصول عليه بالقوة حين اضطرت إلى الاندحار في العام ٢٠٠٠، حاولت تحقيقه من خلال القيام باغتيالات وخربطة الوضع في لبنان، وعندما لم يتمكنوا من السيطرة على هذا الوضع، شنوا حرباً في الصيف الماضي لتحقيق أهدافهم. واليوم يجري الكلام على أمور أخرى للقضاء على ما نؤمن به والمتمثل بأن قوة لبنان هي في قوته».

وقال: «أنا كنت أول من طالب بتحقيق دولي، وطالبت الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال محقق دولي لهذه الغاية. وقد جرت إتفاقية في هذا الخصوص بين وزير العدل وموفد من الأمم المتحدة. وحين قيل إن هناك شبهة بالضباط الأربعة، قلنا فليتم التحقيق معهم. فأوقفوهم فوراً. ومنذ سنة ونصف لا يزالون موقوفين من دون أيّ تهمة، وهذا لم يحصل في أي مكان في العالم».

وأضاف: «لقد وجدنا أن هناك ضغوطاً كبيرة من الرئيس الفرنسي. نحن من يريد المحكمة، ولكن خوفنا أن يسيّس عملها. نحن نريد أن تكون المحكمة عادلة، ووفق الأصول القانونية. ونحن نقول إن المذنب يجب أن يحكم بأقسى عقوبة، لكن أن يوقف أشخاص من دون تهمة لأكثر من سنة ونصف فهذا لا يجوز. وكذلك فإن استخدام دماء الرئيس الشهيد ومن استشهد لاحقاً للحصول على مكاسب سياسية أمر مرفوض».

شيراك وأميركا وراء المقاطعة

وحول موضوع مقاطعة رئيس الجمهوريّة قال الرئيس لحود: «إن الرئيس شيراك والولايات المتحدة هما وراء هذه المقاطعة بحجة أن التمديد لم يكن في محله. ومن مدّد للرئيس السابق، كان يرغب في تجديد هذا التمديد. والرئيس شيراك نفسه أجرى تعديلاً دستورياً يتيح له الترشح مرة إضافية. إن هذه الحجة إذا واهية. وما يزعجهم هو أنني منذ كنت في قيادة الجيش، استدعاني القيّمون على المؤسسات آنذاك، وطالبوني بضرب المقاومة وتجريدها من سلاحها. وأنا لم يكن لدي أية علاقة مع المقاومة. لقد بنينا جيشاً وطنياً من ألوية مختلطة موجودة في كلّ لبنان، وليس ألوية طائفية.

فسألتهم آنذاك عمّا إذا كان من المعقول أن يقوم هذا الجيش بضرب المقاومة التي جلّ ما تطلبه هو تحرير الأراضي اللبنانيّة المحتلة من إسرائيل. وقد أرادوا يومها إقالتي، وادّعوا أن سوريا تريد ضرب المقاومة. وعندما وصل الأمر إلى الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد رغب في التعرّف إليّ. وكانت المرة الأولى التي ألتقيه. إذاً لديهم قوة إعلاميّة كبيرة، فهم يرمون التهم عبرها جزافاً. إن من يدّعون اليوم أنهم ضد سوريا، كانوا يزورونها أكثر من ثلاث مرات أسبوعياً، ولأنهم كانوا كذلك لم يكونوا موضع احترام لدى القيادة السورية. ولكن لأنّ موقفي كان كما ذكرت قامت بيني وبين القيادة السوريّة علاقة أخوّة ومن الندّ للندّ. وهذا أمر لم يرق لهم، خصوصاً أنني رفضت ضرب المقاومة. وفي ما بعد، يوم أصبحت رئيساً للجمهورية ساندت المقاومة. أنا أعمل وفق مبادئي ولا أتراجع».

وأضاف الرئيس لحود: «لقد نسوا التمديد الذي حصل للرئيس الراحل الياس الهراوي الذي سبقني في سدة المسؤوليّة، فتذرّعوا بأنّ التمديد لي حصل بدعم من سوريا. لماذا إذاً صوّت الرئيس الحريري لمصلحة التمديد لي، هو وكتلته؟ لم يكن هناك أيّ عداوة بيني وبينه. وأؤكد أنه حتى اليوم الأخير من حياته، كانت العلاقات الشخصيّة بيننا ممتازة. ولكن كان للرئيس الحريري نظرة للدولة تختلف عن نظرتنا. هذا كلّ ما في الأمر».

الخشية من تسييس المحكمة

ورداً على سؤال حول إمكانية تسييس المحكمة الدولية، قال رئيس الجمهورية: «أنا أخشى تسييس المحكمة، لأنه بحسب الدستور اللبناني، فإنّ من حقّ رئيس الجمهوريّة وحده أن يبرم المعاهدات الدوليّة. وقد فوجئت بأن وزير العدل يصرّح ذات يوم بأن هناك مسودّة أولى لنظام المحكمة قد وصلت إلى لبنان، وأنه سيتمّ بحثها في مجلس الوزراء. ولمّا استدعيته للإستفسار أكد أنه سوف يرسلها إليّ، وهو لم يفعل حتى الآن. وقد وصلت مسودّة ثانية دون أن تصل إليّ. فطلبتها من الأمم المتحدة، ووجدت بأن مهلة الإجابة عليها قد انقضت

منذ ثلاثة أيام. لقد انتظروا انتهاء المهلة كي يرسلوها إليّ، كان ذلك نهار سبت. وبالرغم من كلّ ذلك وضعت ردّاً على المسودة، يتضمن ملاحظاتي عليها، وأرسلته إلى الأمم المتحدة. وبعد وصول المسودة النهائية اتصل بي رئيس الحكومة، وكان يوم جمعة ليبلغني أن مجلس الوزراء سيبحث بالهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات يوم الاثنين، وعرضاً، أشار إلى تسلمه النسخة النهائية لنظام المحكمة فطالبته بإرسال الموضوعين معاً. إلا أنه اتصل بي في صباح اليوم التالي مجدداً ليبلغني بوجوب إقرار نظام المحكمة يوم الاثنين، وإرجاء الموضوع الآخر لوقت لاحق. فطالبته بالتروي وعدم التسرع لأن الدستور واضح وهو ينص على أن رئيس الجمهوريّة هو من يفاوض في المعاهدات الدولية، وهو من يرسلها إلى مجلس الوزراء لبحثها، وليس العكس. وطالبت بمهلة حتى يوم الخميس، فرفض. مذ ذاك شككت بالأمر. ولدى دراستي النظام ذا الصلة وجدت أن فيه ثغرات كثيرة فأبديت ملاحظاتي بشأنها، وعممتها على الرأي العام للإطلاع عليها. والغريب أنه كلما تقدّمنا بسؤال حول المحكمة يأتي الجواب أنك تسأل عن الضباط الموقوفين، وأنت تخاف من المحكمة. كلا الأمر ليس كذلك. لو كان الأمر يتعلق بأعداء موجودين في السجن وقيل لي لا نريد أن نقول لك سبب وجودهم في السجن، فهل أرضى بذلك كرئيس للجمهورية؟ أنا أريد أن أعرف علّة وجودهم في السجن. لكن أن تُكال اتهامات كيفما كان وفي أي وقت وفي وسائل الإعلام، من دون أي وجه حق، فهذا أمر لا يجوز. لقد اعتقدوا أن من ارتكب أمراً عاطلاً، ينتظر إشارة ما ليقول: أمنوا لي كي أكون مرتاحاً، وكل ما تريدونه يكون لكم. إن الأمر ليس كذلك معنا. ما من أحد يستطيع أن يقول إن أيدينا ملوثة بأي نقطة دماء، أو أن لدينا ولو قرشاً واحداً حرام. وأنا أقول لهم: ليس هناك أقوى من الإنسان، حتى ولو كان لوحده، وكان الحق معه، وضميره مرتاح».

ديمقراطيتنا توافقيّة

وردّاً على سؤال حول وضع الحكومة الحالية، وعواقب الواقع الراهن، قال

رئيس الجمهورية: «نحن نضع كلّ قوتنا لعدم نشوب حرب أهلية، وذلك منذ نحو ١٨ سنة، منذ تسلّمي قيادة الجيش. من المفروض بحسب الدستور، أن تتم معالجة الأمر. ومن الواضح أنه، وبغية تحقيق المشاركة الفعليّة يجب أن يكون للمعارضة داخل الحكومة الثلث زائد واحد. إن الأمور العادية تتطلّب أكثريّة عاديّة، ولكن المواضيع المهمة كقانون الانتخاب ومقررات «باريس٣» والمحكمة الدوليّة يجب أن تكون هناك مشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها. وهذا هو الفارق بين الديمقراطية اللبنانيّة وأية ديمقراطية في العالم. ديمقراطيتنا توافقية تشارك فيها الطوائف المختلفة، في ظلّ وجود الثلث زائد واحد للمعارضة. والمعارضة لا تطالب بحصة تمثيل في الحكومة بنسبة تمثيلها البرلماني وهي بحدود ٤٥٪ بل تطالب بـ٣٥٪ داخل الحكومة فقط لتكون لها كلمة في اتخاذ القرارات الهامة. لكن الفريق الآخر يرفض الأمر، وكل هذا الرفض يتم بضغط من الخارج، كي يتم تمرير بعض المسائل التي لم يتمكنوا من تحقيقها أثناء الحرب. وقد ذكرت في مقابلات إعلامية وقتها، وبعد يومين من اندلاع الحرب فقط، حين كان كثيرون يعتقدون أن الأمور انتهت، أنه لا يمكن لإسرائيل أن تقضي على المقاومة حتى ولو دمرت كلّ لبنان. وقد أظهرت الوقائع أننا كنا على حق».

على القادة العرب أن يعكسوا في القمّة العربية إرادة شعوبهم.

٢٠٠٧/٣/١

أعرب رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، عن أمله في ان تكون القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض، فرصة يعكس فيها قادة الدول العربية إرادة شعوبهم في التضامن والوحدة للدفاع عن الحقوق العربية في مواجهة المخططات التي تستهدف احداث تغيير في جغرافية عدد من الدول العربية مع ما يعني ذلك من انعكاسات سلبية على شعوب هذه الدول وامكاناتها الاقتصادية.

واعتبر الرئيس لحود ان وحدة الموقف العربي كفيلة بإحباط هذه المخططات التي لن تجد الارض الخصبة لتنفيذها إذا وقفت الدول العربية صفاً واحداً ومنعت الاختراقات التي تعطل قدرة المانعة لديها.

ونقل زوار الرئيس لحود عنه قوله ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يعمل من أجل جمع شمل العرب وتوحيد كلمتهم ويقتضي بالتالي التجاوب مع الجهود التي يبذلها في هذا الاتجاه كي تكون قمة الرياض المنطلق الحقيقي لعمل عربي مشترك يعوض عن التشرذم الذي شهدته الساحة العربية منذ أعوام، مما مكّن اعداء العرب من استهداف القضايا العربية المحقّة وفي مقدمها قضية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض اليوم لابشع الممارسات العدوانية التي تطاول الانسان والارض والمقدسات.

وحذّر رئيس الجمهوريّة من المشاريع الملتبسة التي تتجاهل حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتروِّج للتوطين تحت عناوين مختلفة تخفي وراءها نوايا مبيتة لضرب القضية الفلسطينية وإدخالها في غياهب النسيان.

وجدد الرئيس لحود تمسكه بحق عودة الفلسطينيين وعدم توطينهم في

لبنان، مؤكداً ان أي جهة داخلية تعمل في هذا الاتجاه انما ترتكب خطيئة كبرى بحق اللبنانيين والفلسطينيين على حدّ سواء وهي لن تتمكن من تحقيق غايتها لأن مواجهتها واجب وضرورة. وقال الرئيس لحود: «يجب ان يدرك الجميع ان الغاية الاساسية من كلّ ما يحصل في لبنان منذ سنوات هي تنفيذ التوطين، واذا كنا نجحنا حتى الان في منع هذا المخطط فلأننا كنا موحدين في موقفنا الرافض، مما يؤكد في النتيجة ان الذين يسعون إلى هذا الامر انما يراهنون على خلافات بين اللبنانيين. لذلك يجب التنبّه وعدم الوقوع في حبائل المتآمرين لئلا نخسر وطننا ونساهم في اضاعة قضيتنا القومية، أي القضية الفلسطينية».

الدعوة إلى إعادة النظر بعقيدة الجيش اللبناني تستهدف المؤسسة الوطنيّة التي حمت السلم الأهلي.

٢٠٠٧/٣/٦

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان الدعوات التي تصدر عن بعض السياسيين لإعادة النظر بعقيدة الجيش اللبناني الوطني، هي دعوات مشبوهة تندرج في اطار استهداف المؤسسة الوطنيّة التي تمكنت بفضل عقيدتها، من حماية مسيرة السلم الاهلي في لبنان وتعزيز الوفاق الوطني وتحرير أرض الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي وتثبيت الأمن والإستقرار على الأراضي اللبنانيّة كافة.

ونقل زوار الرئيس لحود عنه قوله اليوم ان الجيش اللبناني اثبت خلال التطورات التي شهدتها البلاد مؤخراً انه جيش لكل لبنان ولجميع اللبنانيين وهو لن يكون في أي حال من الاحوال طرفاً في النزاعات السياسيّة وقال: «إذا كان البعض يعتبر ان هذا التوجّه الوطني لا ينسجم مع مصالحه ومخططاته واهدافه فيعمد إلى المطالبة بتغيير عقيدة الجيش فانه يخطىء في العنوان، لأن الغالبية العظمى من اللبنانيين تمنح ثقتها المطلقة لهذا الجيش قيادة وضباطا وافراداً، ولدوره الوطني الجامع ولن تسمح باي مساس بعقيدته التي استشهد في سبيل الدفاع عنها كوكبة من خيرة الضباط والعسكريين المؤمنين بوحدة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات».

وأضاف الرئيس لحود، وفقاً لزواره، ان الجيش اللبناني أعيد بناؤه منذ العام ١٩٩١ على مبادىء واضحة ميزت بين العدو والصديق ووضعت مصلحة لبنان واللبنانيين فوق كلّ اعتبار، ووفرت له حصانة وطنية مكنته من القيام بالمهام التي اوكلت إليه سواء على الحدود الجنوبية أو في الداخل، وبالتالي فإن أي محاولة لإحداث تغيير في هذه المبادىء أو إعادة ترتيب

الاولويات، انما تستهدف تعطيل قدرة الجيش على الاستمرار في قيامه بواجبه الوطني لمصلحة قوى الامر الواقع التي دفع اللبنانيون غالياً ثمن ممارساتها الملتوية ومشاريعها المشبوهة.

ودعا الرئيس لحود جميع الاطراف إلى ابقاء الجيش الوطني بعيداً عن الخلافات السياسية، مؤكدا بأن الدعوات إلى تغيير عقيدته ستبقى شعارات لا مفاعيل لها.

تقرير وزارة الخارجيّة الأميركيّة حول حقوق الإنسان يتضمّن ملاحظات لطالما حذّرت منها.

٢٠٠٧/٣/٨

رأى رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود في التقرير السنوي الذي اصدرته وزارة الخارجية الاميركية حول حقوق الانسان للعام ٢٠٠٦، ملاحظات يجدر التوقّف عندها لاسيما ما يتعلق منها بالممارسات التي تسيء إلى صورة لبنان الخارجية وسمعته الدوليّة كبلد ديمقراطي يحترم القوانين وحقوق الانسان.

ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله ان التقرير أثار مواضيع طالما حذّر رئيس الجمهوريّة من عواقبها وانعكاساتها ومنها مسألة «الضغوط السياسيّة في عمليّة تعيين المدعين الاساسيين وقضاة التحقيق مما يحدث تشكيكاً في مصداقية ما يصدر عنهم من قرارات واحكام» وقال الرئيس لحود: «عندما عرض عليّ مشروع المرسوم المتضمن التشكيلات القضائية أبديت ملاحظات ركزت على عدم إدخال السياسة في القضاء، كما سألت عن المعايير التي اعتمدت في بعض التعيينات المقترحة، وقلت يومها للمعنيين ان ما اطلبه لا ينطلق من حسابات شخصية كما ادعى البعض في حينه، بل يهدف إلى تحصين القضاء وإبقائه بمنأى عن أي تشكيك، وهذا الامر لا يتحقق إلاّ من خلال توفير الضمانات لمنفعة القضاة والمتقاضين على حد سواء وفق ما تنصّ عليه المادة ٢٠ من الدستور. ويؤسفني أن اقرأ اليوم في التقرير الاميركي مثل هذه الملاحظات التي كان يمكن تفاديها لو تم الاخذ بالملاحظات التي ابديتها خصوصاً في التعيينات المقترحة في القضاء الواقف، لاسيما وان هذه الملاحظات تؤثر سلبا على سمعة القضاء اللبناني الذي يجب ان يبقى مثل امرأة قيصر لانه الضمانة الوحيدة لتحقيق العدالة وحفظ الحقوق».

وأضاف الرئيس لحود: «أما المسألة الثانية التي توقّف عندها التقرير ايضاً،

فهي تلك التي تتعلق باستمرار اعتقال الضباط الاربعة اعتباطاً لفترة طويلة من دون بتّ مصيرهم، وهو أمر سبق ان حذرت منه مراراً، وفي كلّ مرة كانت ردود الفعل السياسيّة على كلامي تتصاعد من هنا وهناك من دون التوقف عند الاصول القضائية الواجب اعتمادها في حالات كهذه. علما ان من حق رئيس البلاد، بل من واجبه الدستوري، المطالبة ببت اوضاع أي معتقل من دون محاكمة لئلا يشكل ذلك مأخذاً جوهرياً على عمل السلطة القضائية، وفي ذلك أيضاً مخالفة جسيمة لحقوق الانسان، من جهة ولمسار العدالة من جهة ثانية، فضلا عما تسببه مثل هذه المخالفات من ضرر بسمعة الدولة. ولعل اشارة التقرير الاميركي إلى مطالبتي في نيسان ٢٠٠٦ببتّ مسألة اعتقال الضباط الاربعة في مهلة معقولة ما لم يكونوا متورطين بشكل صريح في عمليّة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، إلاّ للتأكيد على ان ما يتعرض له هؤلاء الضباط اليوم يخالف القوانين والاصول وينتهك حقوق الانسان».

وتساءل الرئيس لحود، كما نقل عنه زواره، «ألم يحن الوقت ليتوقّف المعنيون عن التدخّل في عمل القضاء على خلفية سياسية، فيعملوا على احترام القوانين والتزام مفاعيلها ويمتنعوا عن تفسير النصوص القانونية كما يشاؤون، أم انهم اعتادوا استباحة الاصول والقوانين والاعراف خدمة لاهدافهم ومصالحهم وحساباتهم الذاتية».

وأشار الرئيس لحود، كما نقل عنه زواره، إلى انه إذا كان على الدولة تصحيح الاخطاء التي اوردها التقرير لمنع تكرارها، فان على الادارة الاميركية أيضاً تصحيح مقاربتها لواقع المقاومة الوطنيّة في لبنان التي هي ليست « تنظيماً ارهابياً» – كما يدّعي التقرير– بل هي من الحقوق الأساسية التي يقرّها ميثاق الأمم المتحدة، للشعوب التي احتلت ارضها، وبالتالي فان دور المقاومة هو دور وطني وقومي تجمع عليه غالبية اللبنانيين لانه نتيجة مباشرة للاحتلال الاسرائيلي وللعدوان المتكرر على لبنان المدعوم من الادارة الاميركية.

إذا سكتنا عن مسألة التوطين فسيدفع أولادنا الثمن.

٢٠٠٧/٣/١٣

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، ان ما يذكر اليوم من ان القمة العربية المقبلة ستبحث في حق عودة الفلسطينيين إلى ارضهم، يجب ان يحفز جميع اللبنانيين على القول بأعلى الصوت بأن لبنان باجمعه لا يقبل بتوطين الفلسطينيين فوق ارضه، مشيرا إلى اننا إذا سكتنا عن هذا الموضوع، فسيدفع اولادنا والاجيال القادمة ثمن هذا السكوت.

ولفت الرئيس لحود إلى ما ذكرته وزيرة خارجية إسرائيل حول قبول بلادها بالبحث بالمبادرة العربية التي أقرّت في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، إذا حذف منها بند حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ارضهم وعدم توطينهم في البلدان التي لجأوا اليها، معتبراً ان كلامها هذا يؤكد انه كان على حق عندما أصرّ على إدراج هذا البند في صلب المبادرة العربية.

وتساءل الرئيس لحود: «هل يظنون انهم بافتعال المشاكل بين اللبنانيين سيتمكنون من تمرير مسألة توطين الفلسطينيين، وحذف هذا البند من المبادرة»؟

ورأى من جهة أخرى ان الطريقة الوحيدة للتوصل إلى حلول في لبنان، تكون عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، تبحث في موضوع المحكمة الدولية، وفي مشروع قانون الانتخابات النيابية.

وشدّد على ضرورة وضع قانون عادل للانتخابات في اسرع وقت، وتحديد مهلة زمنية لتحقيقه، ولإجراء الإنتخابات النيابية الجديدة.

كلام الرئيس لحود جاء خلال استقباله وفداً من شباب تيار المردة برئاسة المحامي يوسف فنيانوس.

٢٠٠٧/٣/١٩

رسالة الرئيس لحود إلى العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز

أعرب رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، في رسالة وجهها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، عن أمله في ان تتكلل بالخير الجهود التي يبذلها العاهل السعودي في سبيل المساعدة على حل الازمة السياسيّة الراهنة في لبنان، شاكرا للملك عبد الله دعوته للمشاركة في اعمال القمة العربية التاسعة عشرة التي ستعقد في الرياض في ٢٨و٢٩ آذار الجاري.

وجاءت رسالة الرئيس لحود إلى الملك عبد الله ردا على الرسالة التي كان وجهها العاهل السعودي إلى رئيس الجمهوريّة وتضمنت دعوته إلى المشاركة في القمة. وهنا نص الرسالة:

«جلالة الاخ الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين - ملك المملكة العربية السعودية

الرياض

تلقّيت بامتنان بالغ الدعوة التي رغبتم بتوجيهها اليّ للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة العربية في دورته العادية التاسعة عشرة الذي سيعقد في مدينة الرياض في ٢٨ و٢٩ آذار (مارس) ٢٠٠٧. واني إذ اشكر جلالتكم على الدعوة متطلعاً إلى اللقاء بكم في رحاب المملكة العربية السعودية الشقيقة، اشترك معكم في التأكيد على ان الظروف الراهنة التي تمر بها دولنا الشقيقة تحتم تدعيم العمل العربي المشترك وتدارس الوسائل التي يمكن ان تساهم في معالجة الازمات والمخاطر الداهمة، التي لا نرى لها علاجاً ناجعاً إلاّ من خلال توحيد الصف العربي حتى يشكل تضامننا سداً منيعاً في وجه التحديات الداهمة التي تستهدف وحدتنا وتماسكنا.

واني إذ أستذكر الدور الكبير الذي كان لجلالتكم خلال مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت في العام ٢٠٠٢ والذي ساهم بشكل مباشر في انجاح تلك القمة، لعلي على يقين بان ترؤسكم للقمة المقبلة سيكون له الاثر البالغ في تحقيق ما نصبو إليه جميعاً على طريق توحيد الكلمة العربية.

وأغتنم هذه المناسبة لأشكر جلالتكم على الجهود التي تبذلونها في سبيل المساعدة على حلّ الأزمة السياسيّة الراهنة في لبنان متمنياً ان تتكلل هذه المساعي بالخير، ونشهد قريباً حلولا ترسخ الوحدة بين اللبنانيين وتعزز اسس التضامن في ما بينهم وتعيد للمؤسسات الدستورية دورها الكامل الذي يفضي إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار الوطني المستقل ويؤمن الارضية الصالحة لاستمرار مسيرة السلم الاهلي والوفاق الوطني التي ارسى اسسها مؤتمر الطائف الذي رعته المملكة العربية السعودية الشقيقة ووفرت له كلّ مقومات النجاح.

وعلى أمل اللقاء القريب مع جلالتكم، اسأل الله تعالى ان يمدّكم بالصحة والعافية لتواصلوا قيادة مسيرة المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق نحو دروب الخير والنجاح والتقدّم.

وتقبّل جلالة الاخ الملك، خالص تحياتي

اخوكم

العماد اميل لحود

رئيس الجمهوريّة اللبنانية».

الذهاب إلى القمّة العربيّة بوفدين يلحق ضرراً بالدولة وبرئيسها.

٢٠٠٧/٣/٢٣

أعلن رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود انه عمل ما في استطاعته من أجل ان يذهب لبنان إلى القمة العربية التاسعة عشرة بوفد واحد لأن الذهاب بوفدين يلحق ضرراً بالدولة وبرئيسها، مشيراً إلى انه لا يزال يأمل بتشكيل حكومة وحدة وطنية تؤلف وفداً واحداً «لأني لا أستطيع ان أعترف بالحكومة الحالية التي لم تعد دستورية أو شرعية» . وقال: «لن أشكل الوفد إلاّ آخر لحظة فاذا تم الإتفاق اهلاً وسهلاً لانه مفروض ان يكون الوفد اللبناني واحداً يعكس الوحدة الوطنيّة فلا حل في لبنان إلاّ من خلال الوحدة الوطنيّة فلا أميركا ولا فرنسا ولا دول العالم يمكن ان تحلّ مكان اللبنانيين».

وأكد الرئيس لحود على ان الديمقراطية التوافقية في لبنان تفرض اتفاق جميع اللبنانيين على الخيارات الوطنية، معتبراً ان موضوع استقالة الوزراء الشيعة الخمسة من الحكومة «كان يجب معالجته فوراً من دون أي تأخير من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية».

وجدّد الرئيس لحود التأكيد على استحالة حصول حرب اهلية في لبنان، متسائلاً عن الاسباب التي تدفع الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى التدخّل في شؤون لبنان حتى قبل أسابيع قليلة من انتهاء ولايته. وقال: «إذا كان البعض يتّكل على الرئيس شيراك، فهو الذي يبحث اليوم عن أحد يتكل هو عليه».

وأكّد ان اموراً كثيرة تغيرت وان مسار الأحداث بات مختلفاً، معتبراً ان الايام المقبلة ستشهد تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة التي ستدرس قانون المحكمة الدولية، وتضع قانوناً جديداً للانتخابات النيابية وسيحدّد موعد اجراء هذه الانتخابات لكي لا يبقى الكلام حبراً على ورق، على ان تتمّ الانتخابات الرئاسية بعد ذلك.

وجدّد الرئيس لحود تمسّك لبنان بالبند الخاص في المبادرة العربية للسلام الذي يضمن حقّ عودة الفلسطينيين إلى ارضهم، مؤكداً ان لا تنازل من لبنان عن رفض التوطين.

وحذّر الرئيس لحود من ظاهرة التسلح والتدريبات العسكرية التي تحصل خارج لبنان تحت ستار تأمين الحماية الشخصية، داعياً الذين يقومون بهذه الاعمال إلى ترك البندقية جانباً «لانها تحدث حرباً اهلية ويدفع الجميع الثمن غالياً لأن لبنان سيكون الخاسر الاكبر».

وكرّر رئيس الجمهوريّة دعوته إلى اللبنانيين للجلوس معاً والتحاور للوصول إلى قناعة واحدة قائلاً «ان لا حكم في لبنان إذا لم يكن توافقياً خصوصاً في المسائل المهمة»، لكنه لفت إلى ان الحل ليس في يد الاكثرية الحالية التي تنتظر تعليمات من الخارج «بينما أنا أتحدى أن يكون أحد استطاع أن يملي عليّ موقفا منذ كنت قائداً للجيش لأن معلمي الوحيد هو ضميري» .

مواقف الرئيس لحود جاءت خلال استقباله وفد المنظمات الشبابية والطلابية اللبنانيّة في قوى المعارضة الوطنية.

في حديث إلى صحيفة «عكاظ» السعودية

على إسرائيل العودة إلى المفاوضات على أساس المبادرة العربيّة.

٢٠٠٧/٣/٢٤

أعرب رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود عن أمله في أن تكون القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض «فرصة مناسبة للبحث في الأزمات التي يعاني منها عالمنا العربي ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها لتكون فعلاً على قدر تطلّعات شعوبنا وآمالهم». واعتبر في حديث شامل أجرته معه صحيفة «عكاظ» السعودية، أن إسرائيل تقف وراء كلّ ما يجري في المنطقة بهدف إبقائها على فوهة بركان «لكن على الإسرائيليين أن يفهموا أنه على رغم الدعم الأميركي غير المحدود لهم لا يمكنهم تنفيذ مخططاتهم، وعليهم بالتالي العودة إلى المفاوضات على أساس المبادرة العربية التي تضمن من خلال البنود التي تحتويها، الوصول إلى منطقة تعيش بسلام ولا تفرض فيها دولة إرادتها على دولة أخرى».

وأكّد رئيس الجمهوريّة أنه على رغم كلّ الخلافات السياسيّة «نجح اللبنانيّون في عدم العودة إلى الحرب الأهلية»، داعياً الدول العربية إلى التشديد على مبادرة السلام بكامل بنودها كمدخل أساسي لحل مشكلة المنطقة.

ورداً على سؤال قال الرئيس لحود أن الورقة اللبنانيّة إلى قمة الرياض «ستشدد كما في كلّ مرة على أهمية التضامن والوحدة العربية»، معتبراً أنه في ما خص المشكلة اللبنانيّة الداخلية فإنّ التدخلات الخارجية لا سيما منها الفرنسية والأميركية «أتت لتحريض طرف على آخر وهذا ما جعلها تتفاعل وتتفاقم حتى وصلت إلى مرحلة حرجة، وهذا ما حدا ببعض الدول الشقيقة والصديقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية إلى أن تقوم بمبادرات

مشكورة لرأب الصدع (...)، ونتطلّع إلى أن يدعم الأصدقاء العرب كلّ ما من شأنه توحيد الصف اللبناني ودعم الحقوق اللبنانيّة المشروعة وعدم تبنّي أو الأخذ بأي قرار قد يؤدّي إلى مزيد من المشاكل أو إهدار الحق اللبناني».

ورداً على سؤال حول طبيعة العلاقات اللبنانيّة – السورية، قال الرئيس لحود أن العلاقات التاريخية بين لبنان وسوريا تجعل من الطبيعي أن يكون التنسيق على مستوى هذه العلاقات وعمقها «ومن هنا لا يجب أن تكون العلاقة بسوريا عرضة للتغيير عند تقلّب الأوضاع السياسيّة أو تبدّل المناخات الدوليّة (...)، وأنا مقتنع بوجوب أن يكون لبنان على أفضل العلاقات وأكثرها متانة مع سوريا، نظراً إلى الواقع الجغرافي الذي يربط البلدين وإلى الواقع الإجتماعي بينهما، إضافة إلى وقوف سوريا دوماً إلى جانب لبنان في أكثر من مناسبة على مر السنين».

وبعدما أشار الرئيس لحود إلى «بعض الأخطاء الناجمة عن سوء تقدير في التعاطي من قبل بعض الأشخاص في العلاقة بين البلدين»، اعتبر «أنه من غير الجائز إستغلال هذه الأخطاء للإنقلاب على سوريا والدعوة إلى معاداتها، علماً أن عدم الاستقرار في سوريا سيؤثر حتماً على لبنان، كما أن عدم الاستقرار في لبنان سيؤثر سلباً على سوريا (...). من هنا، فإنّ الدور الذي يمكن أن تلعبه سوريا في لبنان هو دور داعم للإستقرار فيه ولوحدة أبنائه (...) لذلك، لا بدّ من تعزيز العلاقات وتوطيدها مع السوريين، إنطلاقاً من الاحترام المتبادل والحرص على مصالح الشعبين والبلدين».

وحول الإجراءات التي ستعتمد لإنهاء الأزمة الراهنة في لبنان، قال الرئيس لحود أن بداية هذه الخطوات «يجب أن تكون تشكيل حكومة وحدة وطنيّة تضم الممثلين الحقيقيين عن شرائح المجتمع اللبناني (...) وأنا طالبت في العام ٢٠٠٥ بتغيير القانون الذي تمت الإنتخابات على أساسه، ولم ألقَ تجاوباً مع الرسالة التي وجهتها إلى مجلس النواب. والآن نحصد سياسياً ثمن هذا القانون وتداعياته السلبيّة على الحياة السياسيّة اللبنانية». وأعرب الرئيس لحود عن تأييده كلّ الدعوات التي طالبت بإقرار قانون جديد للإنتخابات

«يضمن حق الجميع، ولا يشعر جزء من اللبنانيين أن لا كلمة له في إيصال من يريد إلى البرلمان».

وإذ رحّب الرئيس لحود بالمساعي المبذولة لإيجاد حل للأزمة الراهنة، أكّد أن موقفه ليس فقط دفاعاً عن الطائفة الشيعية الكريمة، بل ينسحب على كلّ الطوائف «لأنه لو كانت طائفة أساسية أخرى غائبة عن القرار اللبناني لأخذت الموقف نفسه. فأنا، كرئيس للجمهورية، مؤتمن على تطبيق أحكام الدستور الذي يكفل حقوق الجميع ويحمي العيش المشترك».

ورداً على سؤال حول إنشاء المحكمة الدولية، روى الرئيس لحود الملابسات التي رافقت موضوع المحكمة الدوليّة سواء لجهة إعداد نظامها أو التصديق عليه، والتجاوزات التي حصلت في هذا المجال للمادة ٥٢ من الدستور.

وكرّر الرئيس لحود تمسّك لبنان بحق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم والمحافظة على هذا البند في المبادرة العربية للسلام، رافضاً توطين الفلسطينيين في لبنان،«الذي هو الأساس في كلّ ما يجري حالياً في المنطقة وهو أحد أسباب مقاطعة عدد من الدول الكبرى لي لأني لا أساوم على حق العودة للفلسطينيين إلى أرضهم كما ينصّ عليه القرار الدولي ١٩٤ (...) وعليه، فإنّ أي صيغة لمعالجة الأزمة الفلسطينية لن يكتب لها النجاح إلا إذا تمّ احترام كلّ البنود التي تنصّ عليها مبادرة السلام العربية ومن ضمنها حق العودة».

وجدّد الرئيس لحود دعوته إلى الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية، مكرراً أنه لا يمكنه تسليم المسؤولية إلى حكومة غير موجودة لأنها فاقدة الشرعية والدستورية «ونحن نريد حكومة وحدة وطنية لتستقيم الأوضاع من دون الاستقواء بالخارج ولن أرضى بأي شيء يخالف الدستور» ودعا إلى تفاهم جميع اللبنانيين على اختيار رئيس جديد للجمهورية «لأنه لا يمكن فرض شخص على قسم منهم (...) علماً أنّ الديمقراطية في لبنان هي توافقية. وأنا أتساءل لماذا لا يختار المسيحيون عموماً والموارنة خصوصاً من يمثلهم في منصب تمّ تخصيصه عرفاً للموارنة منذ الاستقلال، لا سيما وأن الطائفة

الشيعية الكريمة اختارت من يمثلها في رئاسة مجلس النواب، وكذلك الطائفة السنية الكريمة اختارت من يمثلها في رئاسة الحكومة؟».

وأكّد الرئيس لحود، رداً على سؤال، أن الجيش اللبناني المنتشر في الجنوب «سيدافع عن الأرض بعزم ثابت وإرادة صلبة»، مشيراً إلى اعتزاز المواطن اللبناني والعربي جرّاء النصر المدوي للمقاومة الوطنيّة اللبنانيّة على الجيش الإسرائيلي، لأنها المرة الأولى التي تذوق إسرائيل فيها طعم الهزيمة على أيدي مجموعة من الشباب اللبنانيين يؤمنون بأنّ الحق لا بدّ أن ينتصر مهما عظمت التضحيات.

كلمة الرئيس لحود إلى قمة الرياض

٢٠٠٧/٣/٢٩

ألقى رئيس الجمهورية العماد اميل لحود كلمة لبنان إلى القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض، وجاء فيها:

«جلالة الأخ الملك عبدالله بن عبد العزيز
أخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسيادة والسمو، سعادة الأمين العام

لا يسعني بداية إلا أن أشكر المملكة العربية السعودية، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الأخ الملك عبدالله بن عبد العزيز، على حسن رعايتها للقضايا العربية المحقة، وسعيها الدائم إلى لمّ شمل جميع العرب ليكونوا قوّة عدل وحق فاعلة في المنطقة والعالم.

كما أشكر فخامة الرئيس الأخ عمر حسن أحمد البشير، الذي بذل جهوداً مضاعفة خلال ترؤسه القمة على مدى سنة كاملة، لتعزيز السلام والوفاق في العالم العربي. وقد لمسنا في لبنان خصوصاً، مدى حرصه على تحقيق هذا الهدف، عبر موفده الخاص الذي كان لمبادراته الصدى الطيب في قلوب جميع اللبنانيين.

أيها الأخوة،

يلتئم لقاؤنا اليوم، والعالم العربي ما زال يواجه إستحقاقات خطرة، تزداد حدتها سنة بعد سنة، فيما تسعى إسرائيل إلى إسقاط المبادرة العربية مجدداً، والتي كان لأخي الملك عبدالله اليد الطولى في إطلاقها، وذلك عبر محاولاتها الحثيثة بدعم من حلفائها لافراغ هذه المبادرة من مضمونها، ولا سيما من خلال رفضها بند حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم ودعم توطينهم في

البلدان التي استضافتهم، وفي مقدمها لبنان الذي نصّ ميثاقه الوطني ودستوره على أن لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

وإذا كان ثبت للجميع في السنوات المنصرمة أن لا بديل لهذه المبادرة المبنية على قرارات الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، فإنّ الرد الطبيعي من قبلنا على محاولات إسرائيل الخادعة، هو التمسّك بالمبادرة العربية ككل لا يتجزأ، وتماماً كما أقرتها القمة العربية في بيروت في العام ٢٠٠٢.

فإسقاط حق العودة، أيها الأخوة، يعني بكل بساطة ضرب القضية الفلسطينية في جذورها، وطعن حق الشعب الفلسطيني بالحياة الحرّة والكريمة والمستقلة. ولا أخال أيّاً منّا يمكن أن يقبل بمثل هذا الجرم بحق قضية تحمّلنا مسؤوليتها جميعاً، ودافعنا عنها بالغالي والنفيس، لأننا في النهاية ندافع عن حق مشروع، إذا سقط، فسيسقط معه العدل والأمان والسلام في كل المنطقة العربية.

أيها الأخوة

يستهدف بلدكم الحبيب لبنان، مرة أخرى، بوحدته وكيانه وأمنه، نتيجة مواقفه القومية ومواجهته للعدوان الاسرائيلي الذي وقع في تموز – يوليو الماضي، والذي أثبت فيه اللبنانيون مجدداً، إنهم من خلال وحدتهم وصفوفهم المرصوصة والتفافهم حول جيشهم الوطني ومقاومتهم الوطنية، قادرون على إسقاط أوهام إسرائيل حول قدرتها على اخضاع القرار اللبناني خصوصاً، والعربي بشكل عام.

وما نشهده اليوم داخل إسرائيل من إنهيارات للتركيبة السياسية يؤكّد على حقيقتين:

– الأولى هي أن عدوان تموز الماضي لم يكن وليد ساعته، وردة فعل على أسر جنديين إسرائيليين بل هو نتيجة مخطط لتحطيم لبنان والثأر لكبرياء إسرائيل، تم صوغه والتوافق عليه قبل حصول العدوان بوقت طويل.

– الحقيقة الثانية هي في العبرة التي قدمها الشعب اللبناني للعالم أجمع، والتي تتلخّص بأنه عندما يقف شعب إلى جانب حقه فهو قادر على مواجهة أي عدو مهما تعاظمت قوته وقدراته العسكرية والسياسية والاقتصادية.

ولعلّ الترجمة الصادقة لفعالية الدفاع عن الحق، كانت في صد المقاومة الوطنية للعدوان الاسرائيلي على مدى ٣٤ يوماً بعدما ظنّ الكثيرون أن هذا الصمود لن يستمر أكثر من ثلاثة أيام. إلا أننا أكدنا منذ اليوم الأول ثقتنا بأنّ تضامن اللبنانيين مع مقاومتهم واحتضانهم لأخوانهم أبناء القرى المدمرة، سيجعل النصر أكيداً، وهذا ما حصل.

من هنا، فإني أجدّد أمامكم، أصحاب الجلالة والفخامة والسيادة والسمو، ما كنت دعوتكم إليه في قمة القاهرة في العام ٢٠٠٠، لأن تكون قراراتنا تعكس رغبات شعوبنا بالحرية والكرامة ووحدة الخيار، وإلا فإنّ شعوبنا ستسبقنا صوناً لكرامتها وللشهامة العربية.

ولا بدّ لي أن اغتنم هذه المناسبة لأشكركم مجتمعين ومنفردين على الدعم الذي حظي به لبنان وشعبه منكم، خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة وبعدها، وعلى مبادراتكم الانسانية المستمرة لبلسمة جروح لبنان، والتي ستبقى محفورة في قلوب شعبه، علامة إمتنان وتقدير.

أيها الأخوة

إذا كان لبنان واجه العدوان الإسرائيلي الشرس وانتصر، فلأنه كان موحداً ومتضامناً مع نفسه. وما يشهده حالياً من أزمة سياسية، إنما يعود إلى شرخ حاصل في صفوف اللبنانيين حول قضايا من غير الجائز أن يختلفوا عليها.

فالمحكمة ذات الطابع الدولي التي ستنظر في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، نريدها ويريدها معنا اللبنانيون، عادلة وغير خاضعة للتسييس والتهويل والابتزاز، حتى تؤدي دورها في الكشف عن حقيقة هذه الجريمة النكراء ومعاقبة من ورائها.

وحكومة الوحدة الوطنية، نتطلع إليها ومعنا اللبنانيّون، على أنها الترجمة الطبيعية للشراكة في الوطن الواحد. فلا تفرّد ولا إستئثار في القرار من أي فئة أو شريحة من اللبنانيين، وخصوصاً في القضايا المصيرية، وذلك حفاظاً على الديمقراطية التوافقية التي كانت ولا تزال علّة وجود لبنان، وضمانة إستقراره.

وأنا على يقين بأنكم، من خلال دعمكم الأخوي للبنان للخروج من أزمته السياسية الراهنة، ستكونون إلى جانب أخوتكم اللبنانيين في الحل الذي لا بدّ أن يتوصلوا إليه والذي يحمي وحدتهم، ويعيد جمع شملهم من خلال التفاهم بين مختلف مكوّنات مجتمعنا السياسي.

أيها الأخوة

إنّ المحن التي صهرتنا في الماضي وتصهرنا اليوم، أفضت إلى لبنان صلب، وإن هزته الويلات من حين إلى آخر، لكنه لا ينكسر. إنّ لبناننا هذا لم يعد ضعيفاً، بل هو قوي بقوة شعبه وبإرادة التعلّق بالأرض والصمود فيها وحمايتها.

هذا هو لبنان الذي به تفاخرون، وبدعمكم تزداد منعته ويشقّ دروبه للمستقبل باستمرار، صوب التمايز والإشعاع الحضاري والازدهار والأمان».

يخطئ من يظنّ أنّ في مقدوره تهميش أي طرف في لبنان.

٢٠٠٧/٤/٣

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان قوة لبنان هي في وحدة ابنائه وتضامنهم في ما بينهم، ويخطىء أي طرف إذا ظن ان في مقدوره تهميش الطرف الآخر أو التفرد بالرأي والاستئثار بالقرار، داعياً إلى المحافظة على المؤسسات الدستورية واحترام الأصول والقوانين والأعراف المعمول بها لئلا تغرق البلاد في الفوضى التي يريدها لها أعداء الوطن، العاملين من دون هوادة على ضرب وحدته وإضعافه لتمرير المخططات المشبوهة التي واجهها لبنان بقوة، وفي مقدمها مخطط التوطين.

وقال الرئيس لحود خلال استقباله المجلس التنفيذي الجديد للرابطة المارونية برئاسة الدكتور جوزف طربيه، ان الديمقراطية التوافقية التي تميّز النظام اللبناني تجعل من المشاركة الوطنيّة الجامعة ضرورة في بلد مثل لبنان قام على التوازن وعلى العيش المشترك بين جميع ابنائه إلى أي طائفة انتموا، فلا تمييز ولا مفاضلة، بل مساواة وعدالة. وأضاف الرئيس لحود ان أي خلل في هذه المعادلة الوطنيّة ينعكس سلباً على وضع لبنان واللبنانيين، ويحتم معالجة سريعة تحفظ الدولة اللبنانيّة الواحدة وتجسد ارادة التعاون بين ابنائها، بعيداً عن الرهانات الخاطئة التي دفع لبنان ثمنها غالياً لسنوات خلت.

وتمنّى الرئيس لحود التوفيق للمجلس التنفيذي الجديد للرابطة المارونية معرباً عن أمله في ان تحقق الرابطة نقلة نوعيّة في ادائها، وقال: «لقد أصبحت الإنتخابات وراءكم ومن الضروري الإستفادة من كلّ الطاقات التي تزخر بها الرابطة المارونيّة في إطار المحافظة على وحدتها». ونوّه الرئيس لحود بالقدرات

التي يتمتع بها رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي الجديد داعياً إياهم إلى اقامة افضل العلاقات مع العائلات الروحية اللبنانيّة الأخرى والهيئات المنبثقة عنها والمماثلة للرابطة، لاسيما في الظروف الدقيقة التي يمرّ بها لبنان والتي تحتم المزيد من التماسك والتضامن بين ابناء الوطن لتكون المواجهة واحدة وفاعلة.

٢٠٠٧/٤/٤

عدم احترام الأصول الدستورية في مقاربة إنشاء المحكمة الدوليّة أحدث خللاً.

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان توجيه نواب الموالاة مذكرة إلى الأمين العام للامم المتحدة حول المحكمة الدولية، خطوة لا تأتلف مع المساعي المبذولة من أجل الوصول إلى حلول سياسية للأزمة الراهنة في البلاد، كما تضع العراقيل أمام الوساطات الخيّرة التي تقوم بها دول شقيقة وصديقة.

ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله، ان موضوع انشاء المحكمة الدوليّة كان ولا يزال مطلب جميع اللبنانيين الذين يأملون من خلالها معرفة الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه والجرائم اللاحقة، وانه من غير الجائز ان يتفرّد فريق من اللبنانيين بالمطالبة بانشاء المحكمة وكأن الفريق الآخر لا يريد ذلك لأن مثل هذا الموقف سيظهر وكأنه يناقض الاجماع اللبناني، فضلاً عن الأذى الذي يلحقه بالقضية التي ستنشأ المحكمة من أجلها.

وحمّل الرئيس لحود، الموالاة مسؤوليّة الوصول بموضوع المحكمة الدوليّة إلى الواقع الراهن، معتبراً ان اصرار الرئيس فؤاد السنيورة على عدم تأجيل جلسة مجلس الوزراء ثلاثة أو أربعة أيام لدرس نظام المحكمة وسماع رأي الاطراف اللبنانيين بالصيغة المقترحة، تلاه خروج جميع وزراء احدى الطوائف الرئيسية في البلاد، ما جعل الحكومة في وضع مناقض لميثاق العيش المشترك وللمادة ٩٥ من الدستور، مما أفقدها شرعيتها الدستورية والميثاقية، واستطراداً سقطت إمكانية انعقاد مجلس الوزراء بعد ٢٠٠٦/١١/١١.

ولفت الرئيس لحود، كما نقل عنه زوّاره، الى ان عدم احترام الأصول الدستورية في مقاربة إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي احدث خللاً اضافياً، فضلاً عن انتهاك الدستور في التعامل مع هذا الملف الدقيق والحساس. وهذا

الواقع، اضاف الرئيس لحود، يجعل من غير المقبول تعاطي أي طرف دولي مع موضوع المحكمة من دون الاخذ في الاعتبار ضرورة توافر إجماع لبناني على انشائها لئلا تفسر قرارات المجتمع الدولي وكأنها منحازة لفريق دون آخر، مع ما يعني ذلك من مضاعفات على الساحة الداخلية، اضافة إلى ضرورة احترام الاصول والقواعد الدستورية لانها الاساس في وجود الدول وسيادتها واستقلالها.

أمام وفد من منظمة شباب الاتحاد

الشحن الطائفي لا يخدم وحدة لبنان واللبنانيين.

٢٠٠٧/٤/١٢

أكد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، ان اللبنانيين المخلصين لن يسمحوا لأحد بأن يعيد وطنهم إلى الحرب الأهلية التي حصلت في العام ١٩٧٥ معتبراً ان بعض المواقف التي تصدر هذه الايام والتهديدات التي تطلق والممارسات التي فيها شحن طائفي وتمييز بين فئة لبنانية واخرى، لا تخدم وحدة لبنان ولا وحدة اللبنانيين. ودعا إلى رفض الطروحات الفئوية التي تقود إلى التقسيم والتوطين التي يطلقها البعض في سعي واضح لاعادة البلاد إلى الاجواء التي عاشتها مع بداية الحرب الاهلية التي تصادف غداً الذكرى الثانية والثلاثين لاندلاعها.

وأعرب الرئيس لحود عن أسفه لاستمرار فئة من اللبنانيين في التنكّر للإنتصار الذي حققته المقاومة الوطنيّة على إسرائيل مرتين، الاولى في العام ٢٠٠٠ والثانية في حرب تموز الاخيرة، معتبراً ان مثل هذه المواقف تدل على مؤامرة وليس مجرد جهل للمعلومات والحقائق. وتساءل: «هل يمكن، بعد التغلب على إسرائيل والانتصار عليها، الادعاء ان المقاومة عبء؟ هنا يكمن التآمر في حدّ ذاته وتظهر الأمور على حقيقتها لأن البعض يعتبر انه إذا ما استمرّ في الكذب فان الشعب اللبناني سوف يصدقه فيعود إلى الخطة الاساسية المرتكزة على مقولة اننا لا نستطيع ان نقاوم فلنسلّم أمرنا للخارج».

ودعا الرئيس لحود إلى أخذ العبر عشية ذكرى ١٣ نيسان ١٩٧٥ معتبراً ان إسرائيل هي المستفيدة من أي عودة للحديث عن الحرب الاهلية والترويج لمواقف وممارسات تقود إلى مثل هكذا حرب «الا اني أؤكد انها لن تقع (...) ولا

خلاص للبنانيين إلاّ في وحدتهم وقوتهم» . وجدّد رئيس الجمهوريّة المطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضع قانونا جديدا للانتخابات النيابية وتحدّد مواعيد لإجرائها، ويتم الإتفاق على المحكمة ذات الطابع الدولي التي لا تكون مسيّسة (...) لاننا نريد ان نعرف من هم قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري».

وأكد الرئيس لحود ان اقرار المحكمة ذات الطابع الدولي على اساس الفصل السابع «يعني حرباً اهلية في لبنان لأن ذلك يعتبر افتعالاً لمشكلة داخلية تستفيد منها إسرائيل التي ستستغل تنازع اللبنانيين مع بعضهم البعض ليتم تمرير مؤامرة التوطين والنيل من سلاح المقاومة وقلب الأوضاع رأساً على عقب».

وبعدما دعا الرئيس لحود إلى مواجهة إملاءات الخارج والعمل من خلال القناعات اللبنانيّة الراسخة، أكد ان رئيس الجمهوريّة ليس طرفاً «بل أنا أنادي بقوّة لبنان وبحق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم، فهل هذا جرم (...) وأقول للأكثرية التزموا بمبدأ ان قوتنا في قوتنا ونسير إذ ذاك وراءكم، والتزموا برفض التوطين ونسير أيضاً وراءكم» .

وإذ أكد الرئيس لحود ان لا خوف على لبنان، شدد على عدم السماح بتكرار ما حصل في ١٣ نيسان ١٩٧٥، داعياً إلى عدم المراهنة على ما يخدم إسرائيل وقال: «نحن باقون في هذه الأرض لذلك لن نسمح بنشوب حرب أهلية، كما لن نسمح لأحد بأن يدفع لبنان إلى الخراب، وسيعود لبنان إلى عزّه وأوجه».

مواقف الرئيس لحود، جاءت خلال استقباله ظهر اليوم وفد منظمة شباب الاتحاد برئاسة السيد طلال خانكان.

أمام نائب وزير الخارجية الروسية ألكسندر سلطانوف

٢٠٠٧/٤/١٧

إقرار الأمم المتحدة لنظام المحكمة ذات الطابع الدولي يجب أن يحترم الأصول الدستورية اللبنانية.

أبلغ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود نائب وزير الخارجية الروسية السيد الكسندر سلطانوف خلال استقباله له في حضور السفير الروسي في لبنان سيرغي بوكين والوفد المرافق، ان إقرار الأمم المتحدة لنظام المحكمة ذات الطابع الدولي يجب ان يحترم الاصول الدستورية اللبنانيّة لاسيما المادة ٥٢ من الدستور، معتبراً ان استناد مجلس الأمن الدولي إلى الفصل السابع لإقرار نظام المحكمة يعمّق الخلافات بين اللبنانيين ويؤذي مسيرة السلم الاهلي، في وقت يفترض فيه بالامم المتحدة ان تعمل على تعزيز الأمن والإستقرار في لبنان وان تساهم في كلّ ما يجمع اللبنانيين ويوحد كلمتهم.

واعتبر الرئيس لحود ان من مسؤوليّة رئيس الجمهوريّة المحافظة على السلم الاهلي في البلاد، وهو لأجل هذه الغاية يرى ضرورة استئناف الحوار بين القيادات اللبنانية، وصولاً إلى ما يعزّز وحدتهم ويحقّق المشاركة الوطنيّة من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تأخذ على عاتقها مهمة البحث في كلّ المواضيع المختلف عليها، ومنها مسألة المحكمة ذات الطابع الدولي.

وعرض رئيس الجمهوريّة بإسهاب أمام المسؤول الروسي المراحل التي قطعتها مسألة انشاء المحكمة الدولية، لافتا إلى الملاحظات التي كان أرسلها إلى الأمين العام للامم المتحدة والدول الاعضاء في مجلس الأمن الدولي والتي هدفت إلى تحصين المحكمة وإبعادها عن التسييس لتمكينها من القيام بالمهمة الاساسية لانشائها وهي معرفة الحقيقة ومحاكمة المتورّطين في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وأشار الرئيس لحود إلى ان لبنان ليس دولة منهارة لأن مؤسساتها الدستورية والقضائية والامنية لا تزال تقوم بواجباتها، لافتاً إلى ان ثمة قواسم مشتركة كثيرة بين اللبنانيين يجب بلورتها، وفي مقدمها الاحتكام إلى الدستور وعدم الاستقواء بالخارج لتعطيل كلّ المحاولات المبذولة للوصول إلى حلول تنهي الوضع المأزوم في البلاد، انطلاقاً من الديمقراطية التوافقية التي تميّز لبنان.

وأوضح الرئيس لحود للموفد الروسي انه عندما ابدى تخوفه من حصول حرب اهلية بين اللبنانيين إذا ما تمّ إقرار المحكمة الدوليّة على أساس الفصل السابع، انما أراد أن يحذّر من خطورة اللجوء إلى هذه الخطوة لاسيما وان فريقاً كبيراً من اللبنانيين ابدى تحفظاً على بعض بنود نظام المحكمة ولم يتمكن من مناقشتها، لأن فريق الموالاة لم يتح له ذلك وعمل على تمرير مشروع نظامها خلافاً للأصول الدستورية مما أثار مخاوف المعترضين وزاد من هواجسهم لجهة استعمال قضية المحكمة الدوليّة لغايات سياسية تتجاوز الهدف الاساسي من انشائها.

وشرح رئيس الجمهوريّة للموفد الروسي الأسباب الدستورية التي جعلته يعتبر حكومة الرئيس فؤاد السنيورة غير شرعية وغير ميثاقية وغير دستورية، معتبراً ان تصحيح الخلل القائم حالياً يكون من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تكون فيها لجميع مكوّنات المجتمع اللبناني الكلمة في المواضيع الأساسية المطروحة للبحث. ولفت إلى ان لا خلاص للبنانيين إلاّ من خلال الحوار في ما بينهم وعدم الإصغاء إلى رغبات الخارج التي لا تأتلف مع مصلحة لبنان، بل مع مصالح القوى الخارجية التي قال الرئيس لحود انها كانت تتدخل لعرقلة أي تقدّم كان يحقّقه الحوار بين اللبنانيين.

وجدّد الرئيس لحود التزامه العمل على منع أي مواجهة بين ابناء الوطن لافتاً إلى ان هذا الامر يتطلب إزالة الاسباب التي تباعد بين اللبنانيين وتزيد الشرخ اتساعاً في ما بينهم، داعياً الدول التي تهمها مصلحة لبنان ان تساعد في هذا الاتجاه.

وأكد الرئيس لحود انه يدعم وبقوة كلّ المحاولات الجارية لاستئناف الحوار بين القيادات اللبنانية، معتبراً ان ذلك هو الخيار الوحيد لانقاذ لبنان من

الوضع الذي يمرّ فيه لأن الوصول إلى توافق حول الحكومة والمحكمة يؤدي إلى حلّ أبرز النقاط المختلف عليها حالياً وفي مقدمها المحكمة ذات الطابع الدولي، التي شدد الرئيس لحود على ضرورة إنشائها وفق قواعد قضائية وجزائية غير سياسية.

وحول إمكانية ارسال بعثة تقنية لتقصي الحقائق حول الوضع على الحدود اللبنانيّة – السورية، أشار الرئيس لحود إلى انه سبق لمجلس الوزراء ان اتخذ في احدى جلساته في الصيف الماضي، بعد العدوان الاسرائيلي في تموز، قراراً بتكليف الجيش مهمة ضبط الحدود البرية بعد تزويده بمعدات حديثة للمراقبة، ولم يوافق على نشر قوات دولية أو مراقبين دوليين على الحدود، لأن لبنان ليس في حالة حرب مع سوريا تستوجب مثل هذا التدبير المطبّق على الحدود بين لبنان والاراضي المحتلة، لافتاً إلى ان مجلس الأمن الدولي لا يمكنه اتخاذ قرار يتعلق بسيادة دولة على اراضيها من دون الإتفاق مع الدولة اللبنانيّة التي كان سبق لها ان حددت موقفاً وهو موقف لم يتبدّل.

وفي إطار الحديث عن الوضع في الجنوب، أكد الرئيس لحود على ضرورة تنفيذ القرار ١٧٠١ بكامل بنوده، مركّزاً على اولوية اتمام إسرائيل انسحابها الكامل من مزارع شبعا وتمكين الدولة اللبنانيّة من ممارسة سيادتها على أرضها والثروة المائيّة فيها. وحذّر الرئيس لحود من وجود مخطّطات طابعها سياسي وديبلوماسي تستهدف سلاح المقاومة الوطنيّة في محاولة مكشوفة للنيل من الثوابت الوطنيّة التي يجمع عليها اللبنانيون، مؤكّداً ان هذه المخططات ستؤول بالفشل كما حصل لمحاولات مماثلة.

٢٠٠٧/٤/١٨

من غير الجائز إدراج الملاحظات الرئاسيّة في خانة تعطيل المحكمة الدوليّة.

أبلغ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، الأمين العام المساعد للامم المتحدة للشؤون القانونية السيد نيقولا ميشال، دعمه انشاء المحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة المتهمين بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، مشيراً إلى ان الملاحظات التي قدمها على نظام انشاء المحكمة تصب كلها في خانة قيام هذه المحكمة والعدالة الدوليّة وفقاً لمعايير العدالة الجنائية الدوليّة كما ورد في قرارات مجلس الأمن الدولي. وأكد الرئيس لحود انه يجب الأخذ في الاعتبار ان القضاء في لبنان قائم وان الدولة ليست مفككة كما كانت حال الدول التي أنشئت لأجلها محاكم دولية خاصة.

وشدّد الرئيس لحود أمام المسؤول الدولي على انه من غير الجائز إدراج الملاحظات الرئاسية في خانة تعطيل المحكمة، بل هي اتت لتحصينها والحؤول دون تسييسها أو وقوعها في التعثر الذي وقعت فيه محاكم مماثلة، علما ان تسييسها يؤدي إلى تعطيل دورها في احقاق الحقيقة التي أنشئت المحكمة من أجل معرفتها.

وأبلغ الرئيس لحود السيد ميشال حرصه على وحدة موقف اللبنانيين تجاه هذه المحكمة التي ينبغي ان تكون مادة توافق وليست مادة تشرذم وانقسام، داعياً إلى مناقشة الملاحظات على نظام المحكمة بموضوعية وتجرد وإدخال التعديلات المناسبة عليها ليصار بعد ذلك إلى إقرارها وفق الأصول الدستورية المحددة في المادة ٥٢ من الدستور، لتتولى حكومة الوحدة الوطنيّة الموافقة عليها لتصبح مبرمة وإحالتها على مجلس النواب.

وعرض الرئيس لحود للسيد ميشال الملابسات التي رافقت إعداد نظام المحكمة وعدم اطلاع رئيس الجمهوريّة على المراحل التي تضمنها وضع مشروع النظام أو على المسودات الخاصة به، شارحاً التجاوزات التي ارتكبتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في التعاطي مع هذه المسألة خلافاً للأصول الدستورية، مما أوجد ردود فعل أثرت سلباً على مسار إنشاء المحكمة وأوصلتها إلى الوضع المأزوم الذي تعيشه حالياً.

وخلال الإجتماع الذي حضره ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان السيّد غير بيدرسون والوفد المرافق للسيد ميشال، ومستشار رئيس الجمهوريّة للشؤون القانونيّة القاضي سليم جريصاتي، قدّم الرئيس لحود مقارنة لأنظمة المحاكم الدوليّة الأخرى وظروف إنشائها مع النظام المقترح للمحكمة ذات الطابع الدولي، عارضاً لتجارب تلك المحاكم والاسباب التي أدت إلى تعثرها. وقال انه حرص منذ وقوع جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري على الطلب إلى الأمين العام للامم المتحدة السابق السيد كوفي انان ان تتولى لجنة تحقيق دولية مساعدة القضاء اللبناني بهدف كشف مرتكبي هذه الجريمة والجرائم المماثلة التي تلتها لأن الغاية الأساسيّة كانت وستبقى معرفة الحقيقة، وهذا الهدف لا يزال الدافع نفسه الذي يجعله يطالب بإبعاد السياسة عن المحكمة ذات الطابع الدولي، علماً ان الطريقة التي اعتمدت لتمرير نظامها أوجدت مخاوف لدى فريق كبير من اللبنانيين من ان يكون الهدف من قيامها يتجاوز معرفة حقيقة جريمة اغتيال الرئيس الحريري إلى استعمالها أداة ضغط للوصول إلى أهداف سياسيّة لم يتمكّن أعداء لبنان من الوصول إليها بالقوة وبالعدوان.

وأبدى الرئيس لحود أسفه لكون الملاحظات القانونية والدستورية التي أوردها على نظام انشاء المحكمة، لم تتم مناقشتها وفق الاصول، وكانت الردود عليها سياسيّة وغير منطقيّة، مؤكداً أنه ما زال حريصاً على سحب هذا الملف من السياسة ووضعه في اطاره القانوني والجزائي الصرف، لافتاً إلى ان

مسؤوليّة رئيس الجمهوريّة المحافظة على الوحدة الوطنيّة والإستقرار في البلاد والسلم الاهلي، وهي مسائل ستكون عرضة للإهتزاز إذا ما أقرّ نظام المحكمة استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الامر الذي يعني تسييس المحكمة عوضاً عن بقائها هيئة قضائية جزائية مستقلة.

وأبلغ الرئيس لحود السيد ميشال انه يبذل ما في وسعه من أجل تأمين توافق بين اللبنانيين حول نظام المحكمة، معتبراً ان للامم المتحدة دوراً أساسياً لتحقيق هذا الهدف، لأن المنظمة الدوليّة يجب ان تكون حامية للعدالة وتقف على الحياد في الخلافات الداخليّة، فلا تكون طرفاً مع هذا الفريق أو ذاك، بل تشجّع كلّ ما يجمع بين جميع الأطراف تعزيزاً للسلام والإستقرار في الدول المنتمية اليها.

وشرح الرئيس لحود للسيّد ميشال الإعتبارات الدستوريّة والميثاقيّة التي تجعله يعتبر حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، غير شرعيّة، مشيراً إلى ان الخروج من المأزق الحكومي الراهن يكون بتشكيل حكومة وحدة وطنيّة تمثّل جميع شرائح المجتمع اللبناني للإتفاق على كلّ النقاط التي تتباين وجهات النظر حيالها، وفي مقدّمها موضوع المحكمة الدوليّة، وعرض الآلية التي يراها مناسبة لذلك.

الرئيس لحود في زيارة رسمية إلى قطر

٢٠٠٧/٤/٢٢

أدلى رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود بتصريح لدى وصوله إلى مطار الدوحة الدولي في زيارة رسمية إلى دولة قطر، جاء فيه:

«يسرني أن ألبّي دعوة أخي صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وهي دعوة عزيزة نظراً إلى المكانة الكبيرة التي يحتلّها سموّه في قلوب اللبنانيين الذين يذكرون بمزيد من الإمتنان والتقدير الدور الكبير الذي طالما اضطلع به الشيخ حمد لنصرة لبنان وشعبه وقضاياه المحقة والعادلة.

وقد كانت الحرب التدميريّة التي شنّتها إسرائيل على لبنان في تموز الفائت، مناسبة جديدة لدولة قطر وأميرها لتأكيد علاقة الاخوّة والتعاون والدعم التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، فكان سموه اول مسؤول عربي يخرق الحصار المفروض على لبنان ويزور الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانيّة بيروت، كما ان توجيهاته بتخصيص مساعدات وهبات مالية وغذائية وطبية للشعب اللبناني لمساعدته على الصمود، لم تتأخر وهي تزامنت مع التوجيهات بالدعم السياسي التي كانت حاسمة لجهة المصالح اللبنانيّة في اكثر من محطة ومناسبة.

وهذه الخطوة إن دلّت على شيء، فعلى مدى المحبّة التي يكنّها الشيخ حمد للبنان وللبنانيين، والتي تضاف إلى سلسلة خطوات كان اتخذها لتجسيد هذه المحبة بالعمل وليس بالقول فقط.

وإني،إذ تطأ قدماي دولة قطر الشقيقة، أشعر كما كلّ لبناني، بعمق الاهتمام الذي توليه هذه الدولة الشقيقة اميراً وحكومة وشعباً، بدور لبنان وقدرته على استعادة عافيته وتمتعه بالاستقرار والطمأنينة. ولعل الارتياح الكبير الذي تشعر

به الجالية اللبنانيّة في قطر، يشكل الحافز الرئيسي لابناء هذه الجالية لتقديم اقصى امكاناتهم والمساهمة بشكل فاعل في المسيرة التي خطّها سمو الأمير لتحقيق رؤيته للمكانة التي تليق ببلده.

ولا بدّ أن أشيد بما حققته دولة قطر من إنجازات على أكثر من صعيد، بفضل القرارات الحكيمة التي ينتهجها الشيخ حمد وأركان القيادة القطرية، والتي ظهرت نتائجها بشكل سريع. ولا تزال مسيرة الازدهار والتقدّم والنجاح مستمرة لتصل قطر إلى الموقع الذي تستحقه بفضل اصرار وعمل قيادتها وجهود شعبها المميز.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الرغبة العميقة في العمل لتعزيز وتمتين روابط الأخوّة والتعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين، والإرتقاء بها نحو الأفضل».

أثق بقدرة اللبنانيين على تجاوز الخلافات الراهنة.

٢٠٠٧/٤/٢٥

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان دعوات التحريض الطائفي أو المذهبي التي يطلقها البعض في لبنان هذه الايام، لن تلقى صدى لدى اللبنانيين المصممين على رفض الانجرار إلى أي نوع من انواع الاقتتال لانهم تعلموا من تجارب الماضي وايقنوا مدى خطورة الويلات التي يمكن ان تحل ببلدهم.

وقال الرئيس لحود خلال استقباله عدداً من رجال الأعمال اللبنانيين الموجودين في قطر، انه لا يزال يثق بقدرة اللبنانيين على تجاوز الخلافات الراهنة على الساحة اللبنانيّة وتقديمهم مصلحة وطنهم على غيرها من المصالح، «ولن يتمكن أحد من التأثير على قناعاتهم وخياراتهم على رغم المحاولات الكثيرة التي تصب في هذا الاتجاه لاسيما من الخارج الذي يعمل وفق مصلحته وتوجهاته التي لا تلتقي بالضرورة مع مصلحة اللبنانيين وخياراتهم».

وأشار الرئيس لحود إلى انه «كتب على لبنان ان يمر كلّ فترة بحالات من القلق والتوتّر والخوف على المستقبل والمصير، إلاّ ان اللبنانيين كانوا في كلّ مرة أقوى من هذه الحالات وتمكّنوا من تجاوزها. وهذه المرة لن يختلف الأمر عن السابق على رغم تشعّب الضغوطات وتنوّع أساليب الترغيب والترهيب».

واضاف: «من العجب أن نسمع من حين إلى آخر اصواتاً تنادي بالتباعد بين اللبنانيين وتقرن اقوالها بتهديدات من هنا وتحذيرات من هناك، وكأن هذه الاصوات توّاقة إلى العودة بالبلاد إلى الوراء، إلى ازمنة عانى فيها اللبنانيون من اصناف العذاب والقهر والتشرد والهجرة. فليتعظ اصحاب هذه الاصوات

من دروس الماضي وعبره وليكفوا عن استحضار لغة الماضي الأليم، وليكونوا دعاة خير وأمل ورجاء، لا دعاة يأس وقلق وتهويل. وفي يقيني ان لا شي يمكن ان يكون اقوى من إرادة اللبنانيين على التلاقي والتوحّد والتضامن لأنّ في ذلك قوة للبنان الذي استطاع ان يهزم أكبر قوة عسكرية إقليمية تمثّلها إسرائيل في المنطقة، مرتين، مرة في العام ٢٠٠٠ ومرة ثانية خلال الصيف الماضي حين تمكن هذا الوطن الصغير من استعادة حضوره ودوره في محيطه والعالم واصبح الجميع يحسب له حساباً. فما بال البعض يسعى إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء؟».

وحذّر الرئيس لحود من الممارسات التي يمكن ان تؤذي الوحدة الداخلية «لانه إذا ضعفنا تمكن اعداؤنا من التغلب علينا والحصول على ما عجزوا عن الوصول إليه طوال السنوات الماضية من كسر للإرادة اللبنانيّة والقدرة على مواجهة المؤامرات التي تستهدف لبنان، وفي مقدمها مخطط التوطين الذي عاد ليطل برأسه من جديد تحت مسميات جديدة وشعارات قد تبدو برّاقة لكنها تخفي وراءها خطراً على الكيان والوحدة».

وأبلغ الرئيس لحود رجال الاعمال اللبنانيين الذين زاروه في الدوحة ان الجهود مستمرة من أجل اعادة اطلاق العملية الحوارية في البلاد، داعياً إلى توفير كلّ الفرص الضرورية لنجاحها، وقال: «أنا على ثقة بأن القيادات اللبنانيّة المخلصة ستتمكن في النهاية من تظهير القواسم المشتركة التي كانت وستبقى من العوامل الاساسية التي يتلاقى حولها اللبنانيون لأنّ لبنان لا يقوم إلاّ بتوافق ابنائه على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، و ما من أحد يستطيع في لبنان ان يلغي الآخر أو ان يتفرد بالقرار، بل ان المشاركة كانت وستبقى الترجمة الحقيقية للديمقراطية التوافقية التي ميّزت لبنان طوال تاريخه السياسي الحديث».

وشدّد الرئيس لحود على ان الدعم الدولي للبنان لا يجوز ان يكون البديل عن التوافق الداخلي، معتبراً ان هناك فرصاً كثيرة لا يجوز تفويتها لأنّ الوقت لا يعمل لصالح لبنان، بل علينا ان نقتنص كلّ فرصة متاحة لتفعيل الحوار الوطني

الداخلي الذي يفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تستطيع ان تتعاطى مع القضايا العالقة بروح من التوافق التي تقدم مصلحة لبنان على ما عداها من المصالح.

وأشار الرئيس لحود إلى انه لمس خلال محادثاته في قطر واللقاءات التي عقدها مع شخصيات دولية، ان الجميع يركز على اهمية توافق اللبنانيين على المواضيع المختلف عليها، معتبراً انه من الضروري أن تتجاوب القيادات اللبنانيّة مع هذه الرغبات الدوليّة في التوافق، الامر الذي يجعل الدعم الخارجي يصب في مصلحة وحدة لبنان واللبنانيين.

وعن الإتصالات العربية والدولية التي يشهدها لبنان وعدد من الدول العربية، أكّد الرئيس لحود ان كلّ هذه الجهود مشكورة وتلقى من اللبنانيين كلّ ترحيب وامتنان، «إلاّ ان الخيار في النهاية يجب ان يكون لبنانياً صرفاً، والاتفاق ينبغي ان يكون على أساس قواعد ثابتة حتى لا يهتز الوضع من جديد كلما أريد لهذا الوطن أن يمتحن بوجوده ووحدته ودوره. ولعلّ النقطة المفصل تبقى في جلوس اللبنانيين إلى طاولة واحدة والبحث في كلّ الامور من دون أي خلفية أو رهان على الخارج وسيجد الجميع ان الإتفاق ممكن لا بل اكيد لأنّ لبنان محكوم بالتوافق دائماً».

وأكّد رئيس الجمهوريّة ان اللبنانيين مجمعون على معرفة الحقيقية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه «لكن الوصول إلى هذه الغاية السامية يتطلب قيام محكمة عادلة لا تدخل فيها السياسة لئلا تضيع هذه الحقيقة، علماً ان هذه المحكمة يجب ان تكون عنوان التوافق اللبناني وليس سبباً لخلاف بين اللبنانيين طالما ان الهدف هو كشف هذه الجريمة النكراء ومحاكمة مرتكبيها وانزال اشد العقوبات بهم. وآمل ان يتم التوصل قريبا إلى صيغة تؤمّن إقرار نظام المحكمة وفق الأصول الدستورية اللبنانيّة حتى لا تكون عرضة لاي تشكيك أو خلل عندما تباشر عملها القضائي الجزائي الصرف البعيد عن السياسة والإنحياز».

وأشار الرئيس لحود إلى ان الاوضاع الاقتصادية دقيقة جداً في لبنان، وان هجرة اللبنانيين هي موضع قلق كبير لدى المسؤولين اللبنانيين، معتبراً ان لا شيء يوقف هذه الموجة إلاّ الدولة القوية القادرة التي تستطيع ان تعيد الثقة إلى نفوس اللبنانيين ولاسيما الشباب منهم. وهذه الدولة لا تقوم إلاّ بالتضامن والمشاركة بين جميع اللبنانيين لأنّ المسؤولية إذ ذاك تكون جماعية وليست حكراً على فريق دون آخر. وقال: «ان حكومة الوحدة الوطنيّة يمكن ان تطمئن القلوب الخائفة والعقول الحائرة وتبدّد القلق من النفوس لأنّ قوتها ستكون منها وفيها وهذا ما يطمئن الجميع إلى المستقبل الاتي ويعرقل كلّ محاولات الإساءة إلى وحدة لبنان ويحدّ من الاندفاع نحو المجهول دون ان نتجاهل بالطبع واجبات الدولة في إعادة إطلاق العجلة الاقتصادية واعتماد سياسات متوازنة في ادارة الشؤون المالية والاجتماعية والحياتية التي تؤمّن الإستقرار المنشود».

أمام زواره في قصر بعبدا

دعوة القيادات اللبنانيّة إلى التلاقي والحوار

٢٠٠٧/٥/٩

جدّد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود دعوته القيادات اللبنانيّة على اختلاف انتماءاتها السياسية، إلى التجاوب مع الدعوات المتكرّرة من أجل التلاقي والتحاور على كلّ المواضيع المختلف حولها، وصولاً إلى توافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية «لانها المدخل لحل الازمة السياسيّة الراهنة».

ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله: «ان الوضع الحكومي الراهن لا يجوز ان يستمر على النحو الذي هو عليه في ظلّ تغييب دور فئات كبيرة من اللبنانيين عن المشاركة في تحمّل مسؤوليّة إدارة شؤون البلاد، لأن هذا الخلل يمكن ان ينعكس سلباً على وحدة لبنان وتضامن اللبنانيين في ما بينهم، الامر الذي يضعف المناعة والقدرة على مواجهة الاستحقاقات المرتقبة داخلياً واقليمياً، بموقف واحد تتطلبه دقة المرحلة وحساسيتها».

وأضاف الرئيس لحود: «ان الطروحات التي تصدر من حين إلى آخر عن بعض السياسيين حول دور رئيس الجمهوريّة ومسؤولياته، تجنح أحياناً إلى الترويج لتفسيرات واجتهادات بهدف جعلها مادة للتداول السياسي والاعلامي، فيما هي في الواقع من نسج الخيال أو تندرج في اطار تمنيات البعض». وقال: «ليطمئن الجميع بأني أقسمت على المحافظة على الدستور وملتزم هذا القسم، وأعرف أين تكمن مصلحة لبنان واللبنانيين، ولست ممن يحتاجون إلى دروس من احد، خصوصاً من اولئك الذين لم يقيموا يوماً أي وزن للدولة ومؤسّساتها الدستورية والإدارية والأمنية، أو أولئك الذين استغلّوا ولا يزالون يستغلون مواقفهم لمكاسب شخصية وعائلية. فكفى هؤلاء

صب الزيت على النار وليتجاوبوا مع الدعوات الوفاقية ويسهلوا كلّ ما يعزز التضامن والوفاق الوطني عوضاً عن المواقف التي تفرز اللبنانيين جماعات متفرقة بدلاً من ان يكونوا حزمة واحدة».

وشدّد الرئيس لحود على انه لن يترك المجال مفتوحاً أمام الساعين إلى إضعاف لبنان وتيئيس أهله، داعياً اللبنانيين إلى عدم الاستسلام إلى بعض الخيارات الملتبسة التي يسعى البعض إلى تزيين القبح بها، بل مواجهتها بإرادة وطنيّة جامعة وبثقة ان وطنهم استطاع تجاوز القسم الأكبر من المرحلة الصعبة التي عاشها، وهو قادر على تجاوز ما تبقى منها.

في حديث إلى محطة تلفزيون France 24 الفرنسية

٢٠٠٧/٥/١٣

نتمنى من الرئيس ساركوزي أن يقف على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين.

تمنّى رئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود على الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي، أن يقف على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين على غرار كل أسلافه باستثناء الرئيس جاك شيراك. وأكد الرئيس لحود في حديث إلى محطة تلفزيون FRANCE 24 الفرنسية، «أن جل ما نطلبه من فرنسا التي تربطها علاقات تاريخية بلبنان منذ وقت بعيد، أن تحافظ عليها بحيث تكون العلاقة مع كل اللبنانيين بدون استثناء».

ولفت في هذا الإطار، إلى أن الرئيس شيراك أعطى طابعاً شخصياً لعلاقته مع لبنان، وعندما يحكم الطابع الشخصي العلاقة تصبح عاجزة عن خدمة كل لبنان. وقال: «ما زال حتى قبل أيام من نهاية ولايته، يوفد مبعوثين إلى الأمم المتحدة لإقرار المحكمة ذات الطابع الدولي التي ستنظر في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، تحت الفصل السابع». وأضاف: «لو أراد الرئيس شيراك حقاً الخير لجميع اللبنانيين، لتركهم يتفقون في ما بينهم»، معتبراً أن الرئيس شيراك ظن أن لبنان محمية خاصة، فبات في الأمم المتحدة يتدخل في الشاردة والواردة في الملفات المتعلقة بلبنان. وقال: «علاقة الرئيس شيراك برئيس الجمهورية اللبنانية كانت تحكمها علاقاته الشخصية بالرئيس الشهيد الحريري، وعندما كانت علاقتي جيدة مع الرئيس الشهيد كان الرئيس شيراك يقف إلى جانبي، وعندما كنا نختلف، يدعم الرئيس شيراك الرئيس الحريري. وعندما اغتيل الرئيس الحريري أتى الرئيس شيراك إلى لبنان ولم يزرني».

وأضاف: «مباشرة بعد الاغتيال اعتبر الرئيس شيراك أن المسألة هي للثأر

والانتقام، وهو تصرف من هذا المنطلق، وأول ما قام به كان الطلب من زعماء الدول الأوروبية مقاطعتي، والأمر ذاته فعله في القمة الفرانكوفونية عندما طلب من رئيس رومانيا عدم دعوتي لحضور القمة، لكن ذلك لم يؤثر فيّ».

وقال: «نأمل أنه في المستقبل ستتحسن العلاقات بين اللبنانيين والفرنسيين، لأنه، وبحق، من المهم جداً المحافظة على هذه العلاقات التي ربطتنا طيلة سنوات».

ورداً على سؤال عما إذا كان يرغب في أن يعيد الرئيس ساركوزي توطيد علاقاته بسوريا، أبدى أمله في أن يوطد علاقاته مع كامل بلدان المتوسط، كما أعلن هو بنفسه. وفي ألا تحكم علاقاته الطابع الشخصي.

وأضاف: «لدي انطباع أن الرئيس ساركوزي رجل ديناميكي يريد الخير لفرنسا، وفي جعبته أفكار جديدة لمساعدة الجيل الجديد».

وأشار الرئيس لحود إلى أنه في غضون أشهر ستبدأ المحادثات حول الشرق الأوسط، بعد ما شاهدناه يحدث في مؤتمر شرم الشيخ الأخير، وما يجري في الكواليس حول السلام بين إسرائيل والعرب، ومؤكداً أنه اتضح للإسرائيليين أنه لا يمكنهم أن يصلوا إلى أي مكان عبر القوة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فهي لم تتمكن من تحقيق أهدافها بالقوة في العراق. وتمنّى أن يعمل اللبنانيون في غضون ذلك لكل لبنان، حتى لا يخسر الوطن.

واعتبر الرئيس لحود أن الحل في لبنان لا يمكن أن ينبع إلا من اللبنانيين أنفسهم، لأنه ما من وسيلة لفرض الإرادة الخارجية على اللبنانيين.

وأضاف أن من مصلحة الجميع أن تشكل حكومة وحدة وطنية، «وإلاّ، في حال وصلنا إلى الاستحقاق وعجزوا عن اختيار الرئيس، سأضطر إلى اتخاذ قرار، هو الأقل سوءاً، بدل أن تبقى لدينا حكومة غير شرعية تلعب دور رئيس الجمهورية، فعندها أخشى أن يقع ما هو سيىء للبنانيين».

وشدد رئيس الجمهورية في حديثه على «أننا نحن من يطالب بالعدالة في قضية إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ولكن لا بد من مراعاة القوانين

الدولية، لا أن تقرّ المحكمة تحت الفصل السابع لأنه وفقاً للقوانين الدوليّة يجب أن يكون هناك إبادة جماعية في لبنان، وألا يكون هناك قضاء، كما كان الوضع في يوغوسلافيا، حتى تقر المحكمة تحت الفصل السابع. وهذه الحالة لا تنطبق علينا». ولفت إلى أن الملاحظات القانونية والدستورية التي أبداها على النظام المقترح للمحكمة الدوليّة ظلّت من دون جواب، و«نحن نريد محكمة من أجل العدالة وليس محكمة مسيّسة».

وسئل الرئيس لحود عما إذا كان يتمنى ترسيم الحدود اللبنانية – السورية بأسرع وقت ممكن، فأجاب: «بالطبع، كان يجب ترسيم الحدود منذ وقت بعيد، بدءاً من الشمال، وذلك لأنهم يريدون وضع شبعا تحت عهدة الأمم المتحدة، وهذا ما وافقنا عليه ولكن من دون مقابل. لأنه ومقابل القيام بذلك يريدون أن ينزعوا سلاح حزب الله وهذا لا يمكن أن يحصل، لأن المياه ستبقى في إسرائيل كما هي الحال الآن، حيث تذهب المياه اللبنانية إلى إسرائيل لأن الأرض محتلة، وتنزع من أيدينا كل قوة لاستعادة مياهنا، وفي الوقت عينه يجري توطين الفلسطينيين في لبنان حين نفقد كل قوة بين أيدينا».

وعن نوع العلاقة التي تربطه بالرئيس السوري بشار الأسد، أوضح الرئيس لحود أنها أفضل العلاقات بين ندين، مع احترام سيادة كل من لبنان وسوريا، وقال: «بوسعي أن اؤكد أن لبنان يبقى مزدهراً ومستقراً حين يكون على علاقة جيدة مع جارته سوريا، لأن ما يحد لبنان من الجهات الأخرى هو إسرائيل والبحر، فهل نوطد علاقاتنا مع عدونا؟ لهذا أؤكد أن هذه العلاقة ستعود إلى ما كانت عليه، وهذا ما حصل في العام ١٩٨٢ مع غزو إسرائيل للبنان».

وعما إذا كان يرى أن نزع سلاح حزب الله غير وارد قبل إرساء سلام شامل في المنطقة، أكد الرئيس لحود أن هذا صحيح، لأن لبنان يجب أن يحصل على حقوق قبل نزع سلاح مقاومته، ومن هذه الحقوق عدم توطين الفلسطينيين على أرضه، واستعادة مياهه وحقوقه واسراره. وسلاح المقاومة يجب أن يبقى لأنه مصدر قوة لبنان وذلك حتى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

وأكد الرئيس لحود رداً على سؤال، أن لبنان يعتمد النظام الديمقراطي التوافقي، وهذا أمر فريد في العالم لأنه نموذج خاص بلبنان، «لذلك لا بد أن يشارك الجميع في الداخل في القرارات. لذا عندما تنسحب طائفة أساسية هي الطائفة الشيعية من الحكومة، لا يبقى للتوافق من مكان، وهذا ما أفقد حكومة الرئيس السنيورة شرعيتها. ولهذا السبب طالبنا بتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون الأكثرية فيها لفريق السنيورة، لكن يكون أيضاً للأفرقاء الآخرين كلمتهم».

حريصون على إنشاء محكمة دولية منزّهة عن أي شائبة أو غاية سياسيّة.

٢٠٠٧/٥/١٥

وجّه رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، حول الدعوة إلى إنشاء المحكمة الدوليّة من قِبَل مجلس الأمن بموجب قرار مُلزم، جاء فيها:

«سعادة السيد بان كي مون المحترم

أمين عام منظمة الأمم المتحدة؛

سعادة الأمين العام؛

بلغني بواسطة وسائل الإعلام ان رئيس الحكومة الفاقدة للشرعية الميثاقية والدستورية السيّد فؤاد السنيورة قد بعث إليكم كتاباً يدعوكم فيه إلى إقرار «المحكمة الخاصة للبنان» من قِبَل مجلس الأمن بموجب قرار مُلزم بحجة أن إقرارها بالوسائل الدستورية اللبنانيّة أصبح مستحيلاً، وان عدم إقرارها سيطاول الأمن والسلام في المنطقة.

وقد أكَّد الرئيس السنيورة في كتابه، على ما أذيع، ان رئيس مجلس النواب يحول دون التئام المجلس لإقرار المحكمة، مشيراً بالإيحاء إلى أنه لم تُبد ملاحظات على نظامها خلال جولة موفدكم السيد نيكولا ميشال إلى لبنان مؤخراً.

يؤسفني حقيقة أن يبادر الرئيس السنيورة إلى تكرار هذا الأسلوب في التعاطي مع المرجعية الأُممية الأرفع وتوسل المغالطات والتمويه على الحقائق لزجّ مجلس الأمن في ما يخرج عن أهدافه ودوره ومهامه كأعلى سلطة سياسية في منظمة الأمم

المتحدة، والسعي إلى نصرة فريق من اللبنانيين على فريق آخر من خلال الشرعية الدوليّة المؤتمنة على سيادة الدول ووحدة الشعوب وسلامتها.

وأني أعتمد على كتابكم الموجّه إليَّ بتاريخ الثاني من كانون الثاني ٢٠٠٧ والذي أبديتم فيه تصميمكم على القيام بكل ما في وسعكم كي تكون الأمم المتحدة على مستوى الآمال التي تعلّقها عليها الدول الأعضاء، ولعلَّ أسطع تجليّات هذا الموقف المشرّف المداولات التي أجريتموها معي في أكثر من مناسبة، كما وإيفادكم مبعوثكم الخاص السيد نيكولا ميشال إلى لبنان للإجتماع بي والوقوف على ملاحظاتي الخطية على مشروع الإتفاق والنظام العائدين للمحكمة المذكورة، وقد تسلَّم نسخة عنها، وهي تحمل في كلّ تفصيل منها حرصاً على إنشاء هذه المحكمة بالوسائل الدستورية المعتمدة في لبنان، منزّهة عن أي شائبة أو غاية سياسية أو تحوير في مهامها ممَّا يحصنها تحصيناً قانونياً صرفاً كي تؤدي الدور المُنتظر منها، وهو محاكمة المسؤولين عن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه الأبرار دون أي انحراف يُدخلها في متاهات سياسية ويُفاقم من التشرذم والإنقسام الحاد والتوجُّس الذي لا يزال يسكن مواطنين ومسؤولين أحراراً وشرفاء من بلادي.

ولا ضير من تذكيركم بالثوابت التالية التي لا يناقش بها أحد:

١ – إني كنت أول المطالبين الرسميين اللبنانيين بإجراء تحقيق دولي فور حصول الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه.

٢ – ان إقرار المحكمة لم يتم في لبنان وفقاً لأحكام الدستور، بدءاً من مرحلة التفاوض حيث تم تجاوز اختصاص رئيس الجمهوريّة بهذا الخصوص على ما تنص عليه المادة ٥٢ من الدستور مما أدى إلى تجاهل تام لآلية إقرار المعاهدة الدوليّة بشأن المحكمة ونظامها كما هي مقرَّرة في الدستور.

٣ – ان رئيس الجمهوريّة هو بحسب الدستور، الذي يرعى نظامنا السياسي، رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن والساهر على احترام أحكام الدستور

وعلى سلامة أرض الوطن وشعبه. ومن هذا الموقع بالذات، أشرت إليكم في كتابي تاريخ ٥ شباط ٢٠٠٧ على أن إقرار المحكمة مباشرة من قبل مجلس الأمن يشكل تجاوزاً للآلية الدستورية التي تم تجاهلها تماماً، ممّا زاد في التوجّس من تسييسها أو استعمالها لأغراض سياسية تشلّ قدرتها نهائياً على النتاج القضائي المرجو منها، وهذا ما يهدّد بأوخم العواقب على استقرار البلاد والسلم الأهلي الذي أسعى جاهداً إلى المحافظة عليهما دون هوادة.

٤ – ان مجلس الأمن، رئيساً وأعضاءً وأميناً عاماً، قد أبدى حرصه، في أكثر من مناسبة، على وجوب التقيّد بأحكام الدستور اللبناني عند عقد المعاهدة الدوليّة المتعلقة بالمحكمة الخاصة، وهذا ما لم يحصل، على خلاف ما يزعمه الرئيس فؤاد السنيورة الذي يختزل وحكومته الفاقدة للشرعية الميثاقية والدستورية قرار شعب بأكمله توّاق إلى العدالة ليس إلا، وخائف على وحدته فيما لو فُرضت عليه محكمة لم يشترك في إنشائها وتحصينها من أجل بلوغ هذا الهدف.

٥ – إني ألفتكم، سعادة الأمين العام، الى ان المؤسسات الدستورية في لبنان ليست مقفلة بوجه المحكمة بقرار استنسابي من القيمين عليها، سيّما مجلس النواب، بل ان من واجب مجلس النواب عدم الإلتفاف على الدستور وعدم تجاوز أحكامه واختصاص سلطاته، بدءاً من اختصاص رئيس الجمهوريّة بمُقتضى المادة ٥٢ من الدستور.

هذا فضلاً عن ان مجلس النواب لا يمكنه أن يكون شاهداً على خرق الدستور وعلى تعسُّف فريق حاكم لا يأبه بمقتضيات الوفاق الوطني والعيش المشترك ويستعين مستقوياً بإرادة خارجية على شعبه ومؤسساته القائمة. فكيف لهذا المجلس أن ينظر في مشروع قانون المحكمة الذي نشر في الجريدة الرسمية وكأنه محال إليه، علماً بأن النشر والإحالة قد تمّا بدون توقيع رئيس الجمهوريّة الذي ينيط به الدستور دون سواه إحالة مشاريع القوانين على مجلس النواب وفقاً للفقرة ٦ من المادة ٥٣ من الدستور.

٦ – ان هذه الحكومة فقدت شرعيتها الميثاقية والدستورية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/١١/١١ عندما غاب عنها فريق كامل من طائفة وازنة ولم يسعَ رئيسها يوماً إلى استعادته بحيث أصبح مغيّباً تماماً عن القرار كأنه خارج الوطن.

فهل هذا ما نريده لوطن قائم على العيش المشترك وعلى ميثاق أنتجه اتفاق الطائف الذي وضع حداً لأسوأ النزاعات التي يمكن أن تعصف بشعب، فخرج منها بقوة جامعة، ولا يرغب في العودة إلى الفتن والتجاذبات على ما يُعلن قياديوه الحريصون كلّ الحرص على إنقاذ هذه الصيغة الفريدة من العيش المشترك؟.

فهل نسعى إلى تقويض هذه الإرادة أم إلى تعزيزها؟.

وهل يُعقل أن يُستعان بمجلس الأمن بما يناقض مقاصد الأمم المتحدة، أم لتكريسها عن طريق مساعدة الشعوب على توطيد أواصر وحدتها ومكامن قوّتها وتوحيد جهودها الآيلة إلى استيلاد قرار وطني جامع؟

٧ – من المفيد، سعادة الأمين العام، تذكيركم أني لم أتلقَ لحينه أي رد علمي وخطي على الملاحظات المفصّلة التي أُبديت على دفعتين حين وصلتني بالتواتر – وليس بالوسائل الدستورية المعتمدة – مشاريع «اللحظة الأخيرة» لاتفاق المحكمة ونظامها، حيث آليت على نفسي عدم التذرّع بعامل الوقت الضاغط كأن المحكمة عقاب بحد ذاتها، بل سعيت جاهداً إلى وضع ملاحظات مفصّلة على ما اعتبرته ولا زلت ملاذاً جامعاً لمواطنيّ كافة لمعرفة الحقيقة، علّها تفيد لبلوغ هذا الهدف السامي. فأين تكون المماطلة وأين يكون الطريق المسدود؟ ولعلّ السيد نيكولا ميشال قد أفادكم بما سبق، وهو موثَّق لدينا ولدى أمانتكم العامة الموقَّرة.

إلا ان حرصي على عدم إقحام مجلس الأمن، وهو المرجعية الأممية الأرفع، في شؤون بلادي الداخلية والآليات الدستورية المعتمدة، والتجاذبات السياسيّة التي نشأت من رحم هذه التجاوزات الدستورية الفاضحة، لم يقابله إلاّ إصرار

من الفريق الحاكم خارج الميثاق والدستور على توسُّل هذه المرجعية الأممية، التي أحرص على حيادها وهيبتها، لإدخالها في صلب الداخل اللبناني نصرة لفريق سياسي على آخر!!.

أني أعفيكم، سعادة الأمين العام، من تعداد تجاوزات كثيرة تحصل لدستور بلادي من قبل فريق حاكم خارج الميثاق والدستور، وأحرص على أن تضعوا نصب أعينكم، على ما عاهدتموني به، مصلحة منظمة الأمم المتحدة ورفعة دورها الفاعل والحيادي في آن، كما ومصلحة وطني وشعبي في سعيهما الدؤوب إلى الحفاظ على الوحدة والإستقرار والأمن والسلام في منطقة مضطربة تعصف بها أعتى التجاذبات والرهانات والصراعات، ولعلَّك فاعلٌ، سعادة الأمين العام، راجياً توزيع هذا الكتاب على اعضاء مجلس الأمن وحفظه كوثيقة في الأمم المتحدة يُرجع إليها عند الإقتضاء لاستذكار مضمونها وما تحمل في طيَّاتها من رغبات مُحقّة ومحاذير حقيقية.

وفّقكم الله.

إميل لحود

رئيس الجمهوريّة اللبنانية».

الترحيب بأيّ مبادرة تجمع القيادات اللبنانيّة حول طاولة الحوار.

٢٠٠٧/٥/١٥

أعرب رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود عن ترحيبه بأي مبادرة تهدف إلى جمع القيادات اللبنانيّة حول طاولة واحدة للتحاور في ما بينها والتوافق على ما يحقق مصلحة لبنان وينهي الوضع المأزوم في البلاد منذ سبعة اشهر.

وابلغ الرئيس لحود موفد رئيسة الاتحاد السويسري السفير ديدييه بفيرتر Didier Pfirter، ان أي لقاء حواري بين الأطراف اللبنانيين، سواء عقد في لبنان أو في الخارج، يجب ان يهدف إلى تعزيز وحدة الشعب اللبناني التي هي مصدر قوة لبنان، في حين تؤدي الخلافات إلى اضعاف الموقف اللبناني في مواجهة المخططات التي تستهدف وحدة لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات.

واعتبر الرئيس لحود ان تجاوب القيادات اللبنانيّة مع الدعوات إلى التقائها يمكن ان يحقق فرصة جديدة امام امكانية اتفاق اللبنانيين بعيداً عن التدخلات الخارجية التي لم تكن في معظمها في مصلحة لبنان، بل هدفت إلى خدمة مصالح الدول المتدخلة، خصوصاً إذا ما استقوى هذا الفريق أو ذاك بالخارج وتصرف وكأنه يلقى دعماً يستغله في محاولة فرض ارادته على الفريق الآخر.

وأبلغ الرئيس لحود الموفد الرئاسي السويسري ان لا بديل عن الحوار بين اللبنانيين في مواجهة الانقسام الحادّ في ما بينهم، لاسيما وان الحكومة الحالية فقدت شرعيتها ودستوريتها وميثاقيتها منذ استقالة وزراء يمثلون طائفة كبرى في البلاد، ولم تعد قادرة على القيام بالمهمات الوطنيّة التي يوكلها الدستور اليها، الامر الذي بات يحتّم قيام حكومة وحدة وطنية في إطار توافقي تشكّل المدخل الصالح والوحيد للبتّ في القضايا التي تتباين وجهات نظر اللبنانيين حيالها.

وأكد الرئيس لحود انه يدعم كلّ ما يوافق عليه اللبنانيون لأن على رئيس الدولة الذي هو رمز وحدة الوطن أن يدفع جميع الأطراف إلى الإلتقاء على الخيارات الوطنيّة التي تحفظ هذه الوحدة، لانه مؤتمن على الدستور. واذا ما تصرف فريق على نحو يؤذي مصلحة الوطن فإن من واجبات رئيس الجمهوريّة ان يتدخل لتصحيح المسار لانه صمام الامان والحكم.

أمام نائب رئيس الدوما في الاتحاد الروسي ألكسندر تورشين

التدخّلات الخارجية تمنع اتفاق اللبنانيين.

٢٠٠٧/٥/١٦

أبلغ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود نائب رئيس الدوما في الاتحاد الروسي السيد ألكسندر تورشين، ان التدخّلات الخارجية في الشؤون الداخلية اللبنانيّة «تمنع الإتفاق بين اللبنانيين، وتحول دون لقائهم مع بعضهم البعض للإتفاق على ما يؤمّن مصلحة بلدهم».

واعتبر الرئيس لحود ان أي حلّ للأزمة اللبنانيّة الراهنة يجب أن ينبع من اللبنانيين انفسهم في اطار الديمقراطية التوافقية التي تتميز بها الحياة السياسيّة اللبنانيّة منذ الاستقلال. ونوّه رئيس الجمهوريّة بدور الاتحاد الروسي ووقوفه إلى جانب لبنان في المحافل الاقليمية والدولية، لاسيما في مجلس الأمن خلال المداولات التي رافقت تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي في العام ٢٠٠٠ وكذلك في المناسبات الأخرى التي شهدتها المنظمة الدولية. وأشار إلى وجود قواسم مشتركة تجمع بين لبنان والاتحاد الروسي عمّقت علاقات التعاون بين البلدين وانعكست ايجاباً على أواصر الصداقة بين الشعبين اللبناني والروسي.

وعرض الرئيس لحود للسيد تورشين الوضع الراهن في البلاد وموقفه من التطورات، معتبراً ان التدخلات التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية وتلك التي مارستها فرنسا في عهد الرئيس جاك شيراك اضرّت بالوحدة الوطنيّة اللبنانية، علماً ان اللبنانيين قادرون على التوافق في ما بينهم إذا ما رفعت الأيدي الاجنبية عنهم. وان مثل هذا التوافق يتم تكريسه من خلال مشاركة جميع مكوّنات المجتمع اللبناني في القرارات الوطنيّة الكبرى.

وشرح الرئيس لحود للمسؤول الروسي موقفه من مسألة إنشاء المحكمة ذات

الطابع الدولي، لافتاً إلى الملابسات التي رافقتها والمخالفات التي ارتكبتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في هذا الصدد لاسيما لجهة انتهاك الدستور وتجاوز نصوصه. وفي هذا السياق أعاد الرئيس لحود التأكيد على المحاذير التي يمكن ان تنشأ إذا ما أقرّ مجلس الأمن الدولي نظام المحكمة على أساس الفصل السابع، مكرراً التشديد على اهمية قيام محكمة عادلة وحيادية بعيدا عن السياسة.

وطمأن الرئيس لحود المسؤول الروسي ان لبنان لم يشهد خلال السنوات الماضية أي مواجهات بين اللبنانيين كالتي حصلت في العام ١٩٧٥ وما تلاها، و«من الضروري المحافظة على هذا الوضع من خلال تعميق التوافق بين اللبنانيين وإزالة ما يسبب الخلاف في ما بينهم». وأشار إلى «ان تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة هو الإطار السليم لجمع كلمة اللبنانيين ومنع حصول أي خلافات في ما بينهم في المستقبل».

لبنان القوي هو الضمانة للإستقرار في المنطقة كلها.

٢٠٠٧/٥/١٩

أمل رئيس الجمهورية العماد إميل لحود أن تشهد بدايات فصل الصيف «بوادر انفراج سياسي لأن استقرار الوضع السياسي في لبنان ينعكس حتماً على استقرار الوضعين الاقتصادي والأمني فيه». ولفت إلى أن تشكيل حكومة وحدة وطنية سيكون المدخل الرئيسي لإعادة الأمور إلى نصابها، وسينعكس في وقت قصير، وبشكل إيجابي، على كل الصعد، مشدداً على أن لبنان القوي هو الضمانة للبنانيين في العيش الكريم، ولبنان القوي هو الضمانة للاستقرار في المنطقة ككل، ولبنان القوي هو قبلة الأنظار والاهتمام.

وفي حديث إلى صحيفة «الوسط الكويتية، لم ير الرئيس لحود أي أفق يمكن أن تنتهي إليه الأزمة اللبنانية الحالية إذا ما استمر النزاع دائراً، وأكد أنه يعود إلى اللبنانيين وحدهم حل أزماتهم، وهم قادرون على ذلك إذا ما انسحبت الأيدي الممتدة إلى لبنان للعبث باستقراره وأمنه ووحدة أبنائه»، لافتا إلى أنه لا يمكن في لبنان أن تنتصر فئة على أخرى أو طرف على آخر، لأن ذلك لا يعني الانتصار بل هزيمة الجميع.

وعما ينتظر لبنان من الآن وحتى موعد الاستحقاق الرئاسي، جدد الرئيس لحود الدعوة إلى الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تستلم الأمور محذراً من الوصول إلى مرحلة حرجة لأنه لن ينتظر اللحظة الأخيرة، «وقد شاهدنا جميعاً ما حصل في الماضي، إذ اختلطت الأمور وسادت البلبلة وقامت حكومتان، وهذا ما لا نرغب به لأننا نريد حكومة وطنية لتستقيم الأوضاع، دون الاستقواء بالخارج. ولن أرضى بأي شيء يخالف الدستور، هذه قناعتي».

وفيما كرر موقفه لجهة اعتباره حكومة الرئيس فؤاد السنيورة غير موجودة وغير دستورية وغير ميثاقية، نبّه إلى أنه إذا انتظر البعض ما ستسفر عنه السياسة الأميركية في المنطقة، فقد يكون عندها قد فات القطار. ودعا الجميع إلى أن يدركوا أن ربط مصيرهم بأشخاص ومصالح دول خارجية لن يعود عليهم بالفائدة، سيدفعون ثمن أي تسوية أو تقلب في المواقف أو السياسات، وليفهموا جيداً أن أي دولة لن تأخذ في الاعتبار مصالحهم أو تقدّمها على مصالحها، معتبراً أن الوقت لم يتأخر لإقرار قانون جديد للإنتخابات النيابية وإجرائها فور إقرار القانون الجديد وانتخاب رئيس للجمهورية يعلم تماماً أنه يمثل جميع اللبنانيين وليس فئة منهم.

أما في ما يتعلق بالمحكمة الدوليّة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، فشرح الرئيس لحود موقفه منها ومختلف المراحل التي أحاطت بهذه المسألة وصولا إلى طلب البعض من الأمم المتحدة إنشاءها تحت الفصل السابع، معتبراً أن هناك فئة لا يهمها معرفة الحقيقة بقدر ما يهمها تحقيق مكاسب سياسية أو شخصية. وقال إنه متمسك بالثوابت الوطنية التي تعزّز الوحدة الوطنية وتحصن مسيرة السلم الأهلي والوفاق الوطني، وبما قرّره مجلس الوزراء ومؤتمر الحوار الوطني في ما يتعلق بإنشاء المحكمة.

ورأى أن إنشاء المحكمة تحت الفصل السابع، يعني تقويض استقلالية لبنان وسيادته، ويجعله تحت السيطرة الدوليّة مع كل ما يعني ذلك من انقسام لبناني وفتح الباب واسعاً أمام خلافات داخلية ليست في مصلحة أحد، ولن تكون حتماً في مصلحة كشف الحقيقة ومعرفة الجناة الحقيقيين في جريمة اغتيال الرئيس الحريري. «فإذا كان هذا هو المطلوب، فليستمروا في مسعاهم».

وأسف الرئيس لحود لما أظهره الرئيس جاك شيراك من حرص على تحويل القضية إلى مسألة شخصية، وهو لذلك قام بوضع كل ثقله في الأيام الأخيرة المتبقية له لإقرار المحكمة تحت الفصل السابع، بهدف إظهار النتيجة التي يرغب بها ولو أنها ليست الحقيقة، كما أنه حاول فرض واقع معيّن ولو على

حساب وحدة اللبنانيين واحترام الأصول والأعراف في التعاطي بين الدول، وحتى على حساب الدستور اللبناني نفسه. وشدد الرئيس لحود على أن العلاقات تاريخية ومتجذرة بين لبنان وفرنسا، وهو ما لاحظناه ورأيناه في الفترة الأخيرة، فمحبة الشعبين لبعضهما لم تتأثر بطريقة التعاطي السياسي للرئيس شيراك مع لبنان، وهذا هو المهم.

وناشد الرئيس لحود في هذا الإطار الجميع، تغليب المصلحة اللبنانية على ما عداها، والرضوخ إلى العقل والمنطق بعيداً عن تحقيق المكاسب، والسعي إلى كشف الحقيقة البعيدة بدورها عن التسييس، لما فيه مصلحة الحقيقة الكاملة من جهة، ومصلحة لبنان وشعبه من جهة ثانية.

وفي ما يقال عن موقع رئاسة الجمهورية، اعتبر الرئيس لحود أن أي إساءة لحقت برئاسة الجمهورية هي صفعة لكل لبناني يحترم بلاده ودستوره ونفسه، فرئيس الجمهورية لا يمثل نفسه إنما هو رمز البلاد، مشيرا إلى أن الحملة التي تستهدفه إنما هي بسبب مواقفه وأهمها: معارضته القوية لتوطين الفلسطينيين في لبنان، والمحافظة على سلاح المقاومة حتى إحلال السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة.

ورأى أن الرئاسة لا تزال قوية وحاضرة بدليل أنها أصبحت «هاجساً» لدى البعض الذي يعدّ الأيام التي باتت تفصله عن الإستحقاق الرئاسي، وبات مقتنعاً بأنني باق حيث أنا حتى اللحظة الأخيرة من ولايتي.

وفي ما خص إتفاق الطائف وصلاحيات رئيس الجمهورية، اعتبر الرئيس لحود أن هذه الصلاحيات بحاجة إلى إعادة نظر لأنها تفرض على رئيس الجمهورية ما لا تلزم به أي رئاسة أخرى أو حتى موقع الوزير أو الموظف من الفئة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الصلاحيات تطوّق وتعرقل عند اصطدامها بالمصالح الشخصية لدى البعض من كان ينعم بتغطية من نافذين آنذاك، «وكان هذا البعض يشن شتى الحملات ويعمل كل ما في وسعه للحد من إمكانية إصلاح الأوضاع التي كانت هدفي منذ وصولي إلى سدة الرئاسة».

ورداً على سؤال حول احتمال نشوب حرب جديدة في الصيف، استغرب الرئيس لحود كيف يمكن لإسرائيل خوض حرب جديدة فيما هي لا تزال تخوض حرباً سياسية داخلية شرسة جراء عدوانها الأخيرة على لبنان، «إلا إذا كانت تتبع الاستراتيجية نفسها للإدارة الأميركية وهي خوض حرب في مكان ما لتغطية الفشل».

وفيما دعا إلى البقاء على جهوزية دائمة تحسباً لأي تحرك إسرائيلي خصوصاً وأن إسرائيل لا تزال بلداً معادياً، شدّد على أن ما يحكى عن وضع مزارع شبعا تحت رعاية الأمم المتحدة يجب أن يكون لفترة معروفة ومحددة أولاً، ويجب أن يراعي ذلك كل ما يتعلق بهذه المزارع وخصوصاً لجهة الثروة المائية لأن إسرائيل لم تخفِ على أحد أطماعها في المياه اللبنانية، كما لا يجوز مطلقاً ربط ذلك بسحب سلاح المقاومة لأن هذا الأمر له إطار آخر من المعالجة وهو مرتبط بشكل أساسي بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وإحلال السلام العادل والشامل والدائم.

ولفت رئيس الجمهورية الى أن تمسكه بسلاح المقاومة لم يأت من فراغ، وقدأثبتت الأحداث الأخيرة صوابيته في وجه الأطماع الإسرائيلية. وقال إن كل الترسانة الإسرائيلية والهالة التي أحيطت بـ«الجيش الإسرائيلي» على أنه لا يقهر رغم كل الدعم الأميركي السياسي والمادي والذي شمل أحدث أنواع الصواريخ، لم يقدر أن يتغلب على إرادة القتال النابعة من قوة اللبنانيين وتمسكهم في أرضهم وحقوقهم واستعدادهم للدفاع عنها مهما كان الثمن.

وعن رأيه في ترشيح المعارضة للنائب العماد ميشال عون، رأى الرئيس لحود أنه من حق المعارضة ترشيح العماد عون، كما أنه من حق الآخرين أن يؤيدوه أو يعارضوه، واعتبر أن «العماد عون يملك مواصفات جدية تؤهله للوصول إلى الرئاسة».

وتحدث الرئيس لحود عن المديونية الضخمة في لبنان، ورد السبب الأساسي لها إلى الفساد، لأنه «لولا هذه الآفة التي امتهنها بعض السياسيين،

لما وصل لبنان إلى هذا الواقع». وكشف عن وجود قوى خارجية عملت على زرع الفساد والفاسدين في لبنان لتتمكن من خلالهم من الإمساك بالوطن من خلال اقتصاده، وتعمل على فرض ما تريد مقابل إراحته اقتصادياً، مؤكداً محاربته هذا الأمر حتى النهاية»، لأننا لا نرغب في رؤية القرار اللبناني مرهوناً لأي دولة تحت ذريعة تحسين الاقتصاد، فماذا نستفيد إذا تحسن الاقتصاد وخسرنا قرارنا ومستقبلنا ومصالحنا؟».

وعن إمكان جذب لبنان للمصطافين، أوضح الرئيس لحود أنه لا حاجة به إلى دفع المصطافين إلى القدوم إلى لبنان، فالرغبة موجودة عندهم، «لكنني أدعوهم إلى اعتبار لبنان بلدهم الثاني وهم سيكونون محط ترحيب وتقدير من قبل جميع اللبنانيين، وأينما حلوا في ربوع هذا الوطن، سيجدون فيه فرصة للتمتع بمناخه وأجوائه، وعليهم ألا يأخذوا بالشائعات والأقاويل التي تهدف إلى منعهم من المجيء إلى هذا البلد».

٢٠٠٧/٥/٢٢

الإلتفاف حول الجيش الوطني، وعلى الفصائل الفلسطينية القيام بتوقيف عناصر "فتح الإسلام".

دعا رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود جميع اللبنانيين، سواء كانوا في الأكثرية أو في المعارضة أو على الحياد، إلى ان يلتفوا حول الجيش الوطني الذي يقوم بواجباته. كما دعا رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري والرئيس فؤاد السنيورة وجميع المعنيين إلى الإلتقاء في اسرع وقت ممكن للاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تحل كلّ القضايا المطروحة، ويتم في الوقت نفسه فك الاعتصامات في الوسط التجاري في بيروت، تمهيداً لاجراء انتخابات رئاسية في موعدها الدستوري.

ورحّب الرئيس لحود في هذا السياق، بموقف نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان الذي دعا إلى عقد اجتماع في قصر بعبدا يضمّ الرؤساء لحود وبري والسنيورة، مشيراً إلى انه كان دعا الجميع منذ ثلاث سنوات إلى المجيء إلى قصر بعبدا لكنهم لم يتجاوبوا مع دعوته.

وشدد الرئيس لحود، خلال لقاء مع الاعلاميين المعتمدين في قصر بعبدا، على ان ما يجب ان يحصل الآن هو تسليم كلّ من اعتدى على الجيش اللبناني إلى العدالة، وهذا في صلب الجهود والمساعي التي تبذل حالياً. واضاف: «أما ان نقول اننا نريد القيام بحرب على المخيمات، فهذا ليس لصالح لبنان، بل مصلحته هي في ضمان حق عودة الفلسطينيين إلى ارضهم، وعندها تنتهي المشاكل عندنا».

وأكّد ان على الفصائل الفلسطينية القيام بتوقيف عناصر «فتح الاسلام» وتضع حداً لها، لانها هي من يشرف على الامن داخل المخيمات وليس الدولة

اللبنانية، وعليها ان تساعد الدولة عملياً وليس فقط بالكلام، واذا لم يتمكنوا من ذلك وبات الامر ينطوي على خطورة تهدد لبنان، فهذه الخطورة ستطالهم ايضاً.

ورأى الرئيس لحود انه من الممكن ان يكون هناك مخطط لاضعاف الجيش اللبناني والدولة تمهيداً لتدويل لبنان ونشر قوات دولية فيه، معتبراً ان ذلك يتحقق إذا ضعف لبنان، وهذا يحصل عندما نتلهى ببعضنا، ونعيد الامور إلى ما كانت عليه قبل الطائف.

وكشف الرئيس لحود عن معلومات وردت إليه حول مشاركة بعض الذين خرجوا من السجن من المتهمين في مواجهات الضنية ضد الجيش اللبناني، في الاحداث الدائرة حالياً، لافتاً إلى ان إخراج هؤلاء من السجن تمّ بفعل تدخّل بعض السياسيين لمصالح انتخابية.

واعتبر الرئيس لحود ان إسرائيل هي المستفيد الوحيد مما يحصل اليوم، وليس أي طرف لبناني، لأنّ مصلحتها هي في حصول معارك داخلية في لبنان لتدمير الوطن.

أمام نقيب المحررين ملحم كرم

حوادث التفجير جزء من مخطط لإضعاف لبنان.

٢٠٠٧/٥/٢٤

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان التطورات الامنية المؤسفة التي تشهدها البلاد منذ أيام، وحوادث التفجير في الاشرفية وقردان وعالية، «جزء من مخطط يهدف إلى إضعاف لبنان من خلال إرباك الجيش وتعطيل قدراته على حماية وحدة الوطن وشعبه لتغرق البلاد في الفوضى وتمرير المخططات المعادية وفي مقدّمها مخطط التوطين» .

وأكد الرئيس لحود ان لا بديل عن معاقبة المعتدين من فتح الاسلام على الجيش اللبناني، وتقديمهم أمام القضاء، فلا تسوية ولا مساومة على دم الشهداء العسكريين الذين يواجهون في الجنوب العدو الاسرائيلي ويسهرون على أمن جميع اللبنانيين والموجودين على الأرض اللبنانيّة من دون استثناء.

وسأل الرئيس لحود الذين رفضوا دعوته القيادات اللبنانيّة إلى التلاقي والتوافق، ما هو البديل عن الحوار؟ «فمهما طالت الازمة لا بدّ لها من حلّ يقوم على اللقاء والحوار وصولاً إلى التوافق فلماذا إضاعة الوقت وتعميم الخلافات والسماح بالإساءة إلى الإستقرار والسلامة العامة وإلحاق الأذى بالاقتصاد؟».

وقال الرئيس لحود «ان المقوّمات نفسها التي حققت انجاز التحرير في العام ٢٠٠٠، هي التي كانت وراء الانتصار التاريخي للبنان على إسرائيل الصيف الماضي، فالمقاومة لم تتراجع والجيش ظلّ حصنها الواقي، والشعب اظهر التفافاً بعضه على بعض وعلى مقاومته مما مكن البلاد من الثبات في وجه التدمير الوحشي الذي انتهجته اسرائيل».

مواقف الرئيس لحود، نقلها عنه نقيب المحررين الاستاذ ملحم كرم.

البعض في لبنان لديهم أجندة خارجية.

٢٠٠٧/٥/٢٧

أكّد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود أن الحل الوحيد للمواجهات بين الجيش اللبناني ومجموعة «فتح الإسلام» هو «تحويل كل من قام باعتداء على الجيش اللبناني إلى العدالة، ومن بينهم من كان مسجوناً في السابق وخرج، ليصار إلى محاكمتهم»، مشيراً إلى أن عدم حصول ذلك يعني بداية نهاية الدولة.

ودعا الرئيس لحود إلى عدم تدخل شخصيات للإفراج عن العناصر التي قد تسلّم إلى القضاء، على غرار ما حصل في أحداث الضنية وبعد جريمة «عين علق»، حيث جرت تدخلات للإفراج عن المعتقلين والمشتبه بهم لمصالح شخصية.

وفي مقابلة أجراها معه مدير مكتب محطة «الجزيرة» في بيروت الزميل غسان بن جدو، شدّد الرئيس لحود على وجوب أن يتولى الفلسطينيون المولجون بالأمن داخل المخيمات مسؤولياتهم في ضبط الأوضاع، دون أن يعني ذلك تخلي الجيش عن مهماته لجهة تأمين حقوقه وحقوق الوطن، مع الحرص التام على عدم وقوع ضحايا بريئة في صفوف الفلسطينيين من أبناء مخيم نهرالبارد.

ودعا اللبنانيين إلى التوحد والالتفاف حول جيشهم الوطني في هذا الوقت، داعياً إلى وقف هدر الدماء، معتبراً أن استشهاد عناصر الجيش يجب أن يكون في معارك ضد إسرائيل وليس في مواجهات داخلية.

ورد الرئيس لحود ما يحصل حالياً من مشاكل ومواجهات عسكرية إلى كونه

جزءاً من مؤامرة لتثبيت التوطين «الذي لا قدرة للبنانيين على حمله، وها نحن ندفع اليوم ثمن وجود بؤر أمنية في المخيمات، وهذا أمر غير مسموح». وتساءل عن التزامن بين هذه الاشتباكات والتفجيرات ومسألة توطين الفلسطينيين التي تبحث في أكثر من مكان.

وأشار رئيس الجمهورية إلى وجود أجندة خارجية لدى البعض في لبنان، ناصحاً هذا البعض برميها «لأننا في الوضع الراهن لا الأكثرية ولا الأقلية يمكن أن تربح، والجميع خاسر. فليتفضل الجميع إلى اللقاء والكلام حول كافة الأمور العالقة، وليس فقط رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، بل الجميع».

وحثّ الجميع على تشكيل حكومة وحدة وطنية «تعمد إلى المشاركة في حل كافة المواضيع، فتتوقف الاعتصامات وينعم اللبنانيون بصيف هادىء تتم في نهايته إنتخابات رئاسية طبيعية».

واستغرب الرئيس لحود رد البعض ممن يعملون وفق أجندة خارجية على المبادرة التي أطلقها أخيراً بأنه تأخر، معتبراً أن الشعب اللبناني كان مرتاحاً لهذا الحل لأنه شبع من الحروب ومن التساؤل عما سيحصل. وسأل: «الآن هناك من يعتدي على الجيش، فهل أكون تأخرت؟»، مذكّراً بالدعوة إلى الحوار التي كان أطلقها فور التمديد له، دون أن يتجاوب أحد معها.

وشدّد الرئيس لحود على أنه ليس مع فريق ضد آخر، وليس مع سوريا أو ايران، بل هو مع قوة لبنان، فإذا نادت سوريا أو ايران أو الولايات المتحدة بقوة لبنان، فسيكون معها.

وتوجه إلى من يتهمه بعكس ذلك بالقول: «تعالوا انضموا جميعاً إلى المقاومة فنقف في مواجهة اسرائيل وننتصر»، لكنه استطرد قائلاً إنّ هؤلاء لا يقومون بهذه الخطوة لأنهم يريدون مسايرة الولايات المتحدة الأميركية.

وأشاد الرئيس لحود بالمقاومة الوطنية التي تمكنت من تحقيق انتصار «سيذكره التاريخ» لأن ما حصل هو بمثابة معجزة. وسيذكر اللبنانيون أهمية

هذا الإنجاز بعد حصول سلام في المنطقة، إذ تغلّب لبنان الصغير بمساحته الجغرافية على إسرائيل وترسانتها الكبيرة من الأسلحة المدعومة اميركياً بفضل المقاومة ودعم الجيش».

ورأى أن ما يشاع من اجتياح إسرائيلي جديد للبنان، أمر لا يمكن حصوله لأن الإسرائيليين «يعلمون أن التوغل في لبنان ولو لمتر واحد سيكون مكلفاً جداً».

ولفت الرئيس لحود إلى أنه في ظل الانقسام السياسي الحاصل في لبنان، لا يمكن للرئيس أن يأخذ طرفاً ويسير وفق مصالح شخصية، وإلا سيحصل ما حصل في الماضي من مشاكل خطيرة وقع فيها لبنان.

ورد على من يدّعي أنه يجمّد الامور أنه يسير وفق أحكام الدستور، داعياً هؤلاء إلى أن يردوا عليه وفق القانون وليس بالشتائم، كما حصل حين قدم ملاحظاته القانونية على قضية انشاء المحكمة الدوليّة والتي تم درسها من قبل أفضل القانونيين.

واعتبر الرئيس لحود أنه إذا ما أرادوا الوصول إلى الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، «يجب أن تقوم المحكمة على أسس صحيحة لا أن يتم انشاؤها كيفما اتفق». وأضاف انهم كانوا يرغبون سابقاً في انشاء محكمة ذات طابع دولي، أما اليوم فيريدون انشاءها تحت الفصل السابع، وهو أمر تعتبره شريحة كبرى من اللبنانيين على أنه تسييس للمحكمة.

وعن مسألة إنتخابات رئاسة الجمهورية، أشار الرئيس لحود إلى أن «هناك من ينادي بالإتيان برئيس يرضى به الجميع، ولكن من الصعب أن نرضي فئة تقول بإزالة القوة الوحيدة التي نمتلك. وجدّد القول إنه إذا وصل إلى نهاية ولايته في ظل استمرار الأزمة، «فسأقوم باتخاذ قراري وفقاً لمقتضيات الدستور ولما يمليه عليّ ضميري» رغم أنه ليس الحل الأمثل الذي يكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إخراج البلاد من أزمتها وتمهد لاجراء إنتخابات رئاسية في موعدها.

وتوجه الرئيس لحود إلى العالم كله من الولايات المتحدة إلى أوروبا إلى إيران والجميع بالقول: «حرام أن تدعوا هذا البلد الذي وقف بقوة متمسكاً بحقه وقناعاته وتمكّن من التغلّب على إسرائيل، أن يذوب رويداً رويداً، فهذا الاستنزاف الحاصل ليس في مصلحة أحد في العالم وفي لبنان. وعلى اللبنانيين أن يتعلموا من دروس الماضي فيقولوا لجميع المسؤولين بدءاً مني: كفى نريد أن نعيش، نريد حقوقنا بحسب الدستور وأن نمرر المرحلة الانتقالية الراهنة بخير لمصلحة الجميع».

واعتبر الرئيس لحود أن لبنان الذي يملك شباباً يتحدون الخطر والصعوبات لتحرير وطنهم على غرار ما حصل في ارنون عام ٢٠٠٠، لا يمكنه أن يموت، و«ستثبت الايام المقبلة أنه سيخرج أقوى».

ووجه الرئيس لحود تحية إكبار وتقدير إلى أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي أصرّ في ظل المعمعة التي حصلت أبان حرب تموز الماضي، على المجيء إلى لبنان بطائرته التي خرقت الحصار الإسرائيلي وحطّت في المطار. كما حرص خلال الزيارة على تفقد الضاحية الجنوبية لبيروت التي تعرّضت لقصف مركّز وعنيف بمختلف أنواع الأسلحة والقنابل، ثم أرسل مساعدات عمل القطريون شخصياً على إيصالها إلى الجنوبيين على اختلاف إنتمائهم الطائفي.

٢٠٠٧/٥/٣٠

المبادرة لتشكيل حكومة تضمّ ممثلين عن الطوائف الرئيسية تشكّل المخرج الواقي للأزمة السياسية.

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، ان المبادرة التي طرحها لتشكيل حكومة وحدة وطنية إنقاذية تضمّ ممثلين عن الطوائف الرئيسيّة الست في لبنان، تشكّل المخرج الواقعي للأزمة السياسيّة التي تعصف بالبلاد منذ سبعة اشهر، متمنياً ان تجد هذه المبادرة صداها لدى القيادات السياسيّة اللبنانيّة فيتحقق تلاقي اللبنانيين على تعزيز وحدتهم الوطنيّة وترسيخ وفاقهم.

ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله ان تشكيل هذه الحكومة الانقاذية التي تمثّل جميع الاطراف اللبنانيين على نحو متساوٍ، بعيداً عن المحاصصة ومعادلة الاكثرية والاقلية، يعطي فرصة جديدة لتحصين لبنان الواحد القوي لأن الاحداث اثبتت انه ليس في مقدور أي فريق اقصاء فريق آخر أساسي وفاعل على الساحة السياسيّة عن المشاركة في المسؤولية الوطنية، لاسيما وان اللبنانيين باتوا مقتنعين بأن الحوار المتكافىء هو الطريق الاسلم للوصول إلى حلول للمسائل التي تتباين وجهات النظر حولها بعدما اختبروا عقم استمرار الخلافات والتباعد في ما بينهم.

وجدّد الرئيس لحود ارتياحه للقاء الذي جمعه مع البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير امس في بكركي، وللمواقف التي صدرت عن البطريرك لاسيما تأكيده بأن الحل السليم يكون في تشكيل حكومة وحدة وطنية تساعد على تجاوز المرحلة الصعبة، وقال: «ان ما سمعته بالامس من غبطة البطريرك من تقييم للوضع يعكس حكمته وتجرده واخلاصه لوطنه وأبنائه، ويشكل حافزاً اضافياً لتأكيد دعوتي إلى تشكيل حكومة انقاذية لا أرى بديلاً عنها. وأنا على

ثقة بأن القيادات الساعية فعلاً إلى تحقيق مصلحة لبنان والمدركة خطورة الوضع الراهن في البلاد لا بدّ ان تتجاوب مع هذه المبادرة وتوفر لها المناخات المناسبة لتنفيذها».

وأشار الرئيس لحود، وفق الزوّار انفسهم، إلى ان رئيس الجمهوريّة لن يتوقف عند ردود الفعل السلبية التي صدرت عن افرقاء في الموالاة ولا عما تضمنته اقوالهم من افتراءات، معتبراً ان المصلحة الوطنيّة العليا والظروف الدقيقة التي تمرّ بها البلاد هي التي أملت عليه اطلاق مبادرته، وهي التي تفرض بالتالي الارتقاء إلى مستوى ما يقتضيه العمل لخير لبنان واللبنانيين. وقال: «لقد تقدمت بمبادرة متكاملة لإخراج البلاد من أزمة متعددة الوجوه، فإذا كان لدى الرافضين بديلاً عنها يحظى بإجماع اللبنانيين فليتقدموا بها لأن أي صيغة مبتورة لن تحقق الحل المنشود».

المؤامرة التي أودت بحياته ما زالت قائمة.

٢٠٠٧/٦/١

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان الذكرى العشرين لاستشهاد الرئيس رشيد كرامي، هي مناسبة للبنانيين ليؤكدوا خلالها تمسكهم بالمبادىء والثوابت التي استشهد من اجلها الرئيس كرامي، والتي جعلته رمزاً وطنيا من رموز لبنان الذين ناضلوا في سبيل استقلاله ووحدة شعبه وميثاق العيش المشترك بين ابنائه.

وإذ حيّا الرئيس لحود هذه الذكرى، اعتبر ان المؤامرة التي اودت بحياته، مازالت قائمة، وهي تطل برأسها اليوم بقوة، خصوصاً بعد سلسلة الاغتيالات التي كان الهدف منها شق الصف اللبناني، وزرع الفوضى على الساحة اللبنانية، وضرب رسالة العيش المشترك التي يصونها الدستور، والتي هي في صلب وجود لبنان.

وأضاف الرئيس لحود: «آن الأوان للبنانيين ان يتعظوا من أحداث الماضي ومآسيه، ويدركوا ان مصلحتهم الاساسية تكون في نبذ الخلافات بينهم، وعدم السماح للتدخلات الخارجية بالنفاذ إلى الساحة اللبنانيّة من ابواب هذه الخلافات. فرجال الدولة الحقيقيون، من امثال الرئيس الشهيد رشيد كرامي، يعرفون ان المساومة على الثوابت الوطنيّة وفرادة لبنان التي تقوم على المشاركة والتفاهم حول الامور المصيرية، من شأنها ان تضعف الدولة، وتضع سفينة الوطن تحت رحمة الاهواء والمصالح الدولية».

ولفت الرئيس لحود إلى انه برغم هذه الازمة الخطرة التي يتخبط فيها لبنان، فان اللبنانيين، سياسيين وقادة وشعبا، قادرون على استلهام عبر

الشهادة ودروس الوطنيّة من مسيرة زعماء وطنيين كالرئيس الشهيد رشيد كرامي، للتلاقي من جديد في حوار جدي وبناء يعيدون من خلاله احياء مؤسساتهم الدستورية المعطلة في الوقت الراهن من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تقدم مصالح الوطن على أي مصلحة شخصية أو دولية اخرى، بما من شأنه ان يؤسس لمسيرة النهوض ومواجهة كلّ الازمات الحالية التي هي موضع خلافات حادة بين اللبنانيين.

ترحيب بأي مبادرة من شأنها وقف الإعتداءات على الجيش وتسليم المعتدين عليه.

٢٠٠٧/٦/٦

أبلغ رئيس الجمهورية العماد إميل لحود أعضاء وفد المبادرة الشعبية العربية، أن استهداف الجيش اللبناني الوطني والاعتداء على ضباطه وعسكرييه، يخدم أعداء لبنان وفي مقدمهم إسرائيل.

ورأى أن معالجة الوضع الشاذ في مخيّم نهر البارد، يكون من خلال تسليم المعتدين على الجيش إلى القضاء اللبناني الذي يوفر لهم محاكمة عادلة، داعياً المنظمات والفصائل الفلسطينية إلى المساهمة العملية في إعادة الأمن والإستقرار إلى داخل المخيم وعدم تحويله ملجأ للمنظمات الإرهابية التي لا تخدم تصرفاتها الإجرامية القضية الفلسطينية، كما ان الإسلام منها براء.

واعتبر الرئيس لحود أمام أعضاء وفد المبادرة العربية أن أي مبادرة من شأنها وقف الاعتداءات على الجيش وتسليم المعتدين عليه، هي موضع ترحيب الدولة اللبنانية التي تسعى إلى حماية المدنيين والآمنين الذين باتوا رهائن لدى المسلحين يستعملونهم كدروع بشرية لمواجهة الجيش الذي يدافع عن رجاله ومواقعه متجنباً قدر الإمكان المساس بالمدنيين.

وأكد الرئيس لحود أن لبنان كان وسيظل أبرز المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني لا سيما حق العودة الذي تسعى إسرائيل إلى إسقاطه من المبادرة العربية للسلام عبر المواقف السلبية التي يتخذها المسؤولون الإسرائيليون من هذا الموضوع، وكان آخرها موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال مؤتمر عقد قبل أيام في الأردن للحائزين على جائزة نوبل.

واعتبر الرئيس لحود أنه يجب التوقف عند هذه المواقف الإسرائيلية المعلنة وعدم إسقاطها مما يجري من تطورات في لبنان والجوار لأن كل ما يحصل في النهاية من أضعاف الدول العربية ولا سيما الدول الممانعة والتي تنادي بالسلام العادل والشامل والدائم وفي مقدمها لبنان، يصب في مصلحة العدو الاسرائيلي ويخدم مخططاته العدوانية والتوسعية.

بإمكان حكومة وحدة وطنية تذليل كلّ العقبات وتمهيد الأجواء لانتخابات رئاسية.

٢٠٠٧/٦/٦

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان «ما يحصل اليوم في نهر البارد هو اعتداء سافر على الجيش اللبناني الوطني الذي يراهن جميع اللبنانيين عليه، والذي تم بناؤه وفق اسس وطنية، واظهر بما لا يقبل الشك قدرته وانضباطه وشجاعة ضباطه وجنوده». وكرر القول انه «لا بد من تسليم المعتدين على هذا الجيش ليتولى القضاء شأنهم وينزل اشد العقوبات بحقهم على ما اقترفته ايديهم، ولا يمكن التنازل عن هذا المطلب».

ولاحظ «ان هذه الاعتداءات تأتي في هذا الوقت بالتحديد، حيث نحن بأشد الحاجة إلى وحدة اللبنانيين، وحيث يجري البحث في ملف لبنان وفقاً للمبادرة العربية التي تتضمن بنداً مهماً لم يكن اساساً مدرجاً في صلبها عندما جرى تقديمها في قمة بيروت العربية، وقد أضفناه إلى المبادرة، وهو بند حق العودة، في وقت تعلن فيه إسرائيل للجميع عن استعدادها في السير في المبادرة العربية شرط إسقاط هذا البند منها».

حكومة الوحدة الوطنية

وجدّد الرئيس لحود تأكيده في حديث إلى جريدة الثورة السورية نشر اليوم انه «يمكن لحكومة الوحدة الوطنيّة تذليل كلّ العقبات، وتحضير الاجواء وتسهيلها لإجراء انتخابات رئاسية في موعدها في ظل تضامن لبناني على الصعد كافة وخصوصاً منها السياسية».

وقال: «حرصاً منّي على حصول هذا الاستحقاق في موعده، أرى انه لا يزال هناك مجال لإنقاذ لبنان من أزمته السياسيّة التي ستكون كفيلة بتمرير موسم

الصيف وفق ما يرجوه اللبنانيون جميعاً، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية التي ستجري عندها في أجواء ملائمة».

الرئيس المقبل

وبخصوص مؤهّلات الرئيس المقبل للجمهورية، قال الرئيس لحود رداً على سؤال: « يتوافر لدى الطائفة المارونية العديد من الاشخاص الذين يملكون المؤهلات الكافية لتولي هذا المنصب، مع التشديد على اهمية ان يكون رئيس الجمهوريّة لجميع اللبنانيين وبالتالي، يجب على هؤلاء ان يشعروا انه يمثلهم جميعاً، كما عليه ان يحافظ على الدستور اللبناني وان يدافع عن مصلحة لبنان وشعبه مهما اشتدت الضغوطات ومهما كانت الظروف قاسية. كما يجب ان يأخذ في الاعتبار وجود عدو على الحدود الجنوبية لا يخجل من اظهار اطماعه بين الفترة والاخرى بموارد هذا البلد وأراضيه، وهو مستعد لشن حروب من أجل ذلك، وعلى لبنان ان يمتلك القوة الكافية لدرء هذا العدوان واجبار العدو على التفكير ملياً وجدياً بما سيتكبده من خسائر في حال تجرّأ على القيام بمثل هذه الخطوة، على غرار ما حصل العام الفائت. لذلك، على الرئيس اللبناني ان ينطلق من مبدأ ان قوة لبنان في قوته».

إستمرار الأزمة السياسية

ورداً على سؤال حول اسباب استمرار الازمة السياسيّة الحالية، قال الرئيس لحود: « لا أخفي سرا إذا قلت ان الأزمة السياسيّة التي يشهدها لبنان تنعكس سلباً على اللبنانيين. فإصرار الرئيس السنيورة على الاستمرار في العمل وكأن شيئاً لم يكن، رغم غياب طائفة بأكملها عن التمثيل الحكومي، ورغم تظاهرات اكثر من نصف اللبنانيين للمطالبة بحكومة وحدة وطنية، يؤدي إلى وقف عمل المؤسسة التنفيذية، وبالتالي، وقف اعمال المواطنين ومصالحهم وتعليقها».

وسأل: «كيف يمكن لأي قرار ان ينفّذ إذا لم تشارك كلّ شرائح المجتمع اللبناني باتخاذه؟ ومن المؤكد ان العديد من المشاكل التي يعاني منها لبنان

اليوم في اكثر من مجال، ما كانت لتطول هذه الفترة لو كانت هناك حكومة وحدة وطنية، فيشعر الجميع انهم مشاركون في القرارات وليسوا مغيّبين».

المحكمة الدولية

وعن رأيه في اقرار المحكمة الدوليّة في مجلس الامن وفقاً للفصل السابع، بناء على اصرار الموالاة، قال الرئيس لحود: « يجب الاعتراف اولاً بقدرة فريق الموالاة على تحويل المحكمة الدوليّة من مسألة حظيت بإجماع وطني شامل، إلى مادة خلافية. ولكن من المؤسف فعلاً ان يعمد مسؤولون وسياسيون لبنانيون إلى الطلب من الأمم المتحدة انشاء هذه المحكمة تحت الفصل السابع، وكأنهم ينكرون على لبنان استقلاله وسيادته. وهذا ما يحيّرني بالفعل،إذ ان اصوات اركان قوى الموالاة تكاد لا تهدأ وهي تتحفنا بالتعهد ليل نهار انها ترغب في استقلال وسيادة ووحدة وحرية لبنان، فيما الواقع يعكس صورة مغايرة تماماً، فيضعون لبنان بين ايدي دول العالم».

وتابع: «في رأيي ان هذه الخطوة ستزيد الامور تعقيداً، وقد تفضي إلى عدم معرفة الجناة الحقيقيين الذين ارتكبوا الجريمة النكراء، فالخوف من تسييس المحكمة بات أمراً محتوماً بعد اقرارها في مجلس الامن الدولي، والثقة بكشف القتلة تدنت كثيراً».

وسأل: «ما هي فائدة لبنان في التسرّع في اقرار هذه المحكمة؟ فهل فعلاً المشاكل التي يعاني منها لبنان ستحلّ بمجرد ان المحكمة قد اقرّت؟ وهل كانت المهلة التي طلبناها والتي لا تتعدى بضعة ايام بغية درس مشروع قرار انشاء هذه المحكمة من وجهة نظر قانونية بحتة، تستأهل هذا الحجم من الفولكلور التضخيمي لقوى الموالاة لاظهار لبنان انه منقسم على نفسه وبحاجة إلى من يأخذ عنه قراره؟».

إستمرار توقيف الضباط الاربعة

وحول استمرار توقيف الضباط الاربعة، قال الرئيس لحود: «حاول البعض استخدامها كوسيلة ضدي، ولكنهم يعلمون تماماً ان هذا الموضوع بالذات

يسوده الكثير من الضبابية. فوضع الضباط الاربعة تحول إلى سابقة خطيرة،إذ بعد مرور اكثر من سنة ونصف على توقيفهم، لم يوجّه أي اتهام لهم، كما انهم مُنعوا من مواجهة الشخص الذي تم الاستناد على معلوماته لاحتجازهم أي محمد زهير الصدّيق، فيما سقطت كلّ الذرائع التي قدّمها هذا الشخص كأدلة، وبات مشبوهاً من قبل لجنة التحقيق، وعلى الرغم من ذلك، لا يزالون محتجزين. ومن المهم معرفة كيفية تصرف من يأخذون عليّ طرحي لموضوع الضباط الاربعة لو كانوا ينتمون إلى جهة سياسية مؤيدة لتيار المستقبل، فهل كان اعلامهم سيتعاطى بنفس الطريقة مع الموضوع، وهل كان زعيم هذا التيار سيسكت عن هذا الامر؟ وهل كان سيوفّر وسيلة مع الفرنسيين وخصوصاً مع الرئيس السابق شيراك لاستعادة القضاء اللبناني للشاهد الصدّيق؟».

الاجندة الخارجية للموالاة

ولاحظ رئيس الجمهوريّة رداً على سؤال «ان ما يقوم به فريق الموالاة والتزام معظم اركانه بأجندة خارجية يخدم تماماً المصلحة الاميركية- الاسرائيلية، ومن الطبيعي ان ينعكس هذا الامر إيجاباً على إسرائيل التي يهمّها بالدرجة الاولى اضعاف لبنان بشتى السبل والوسائل، وهي حريصة على عدم تفويت أي فرصة لاثارة البلبلة والقلاقل في هذا البلد، وزرع الفتن على اختلافها من طائفية ومذهبية، ناهيك عن زعزعة الوضع الأمني»، مطالباً « بأن يتوحد اللبنانيون لمواجهة ما تريده إسرائيل بالدرجة الاولى وهو التوطين، خصوصاً وان مسألة المبادرة العربية تُدرس الآن في أروقة الأمم المتحدة والدول العربية والموضوع الأهم هو حق العودة. وهناك الكثير من الدول العربية بمقدورها استيعاب توطين الفلسطينيين الموجودين على أراضيها، لكن لبنان هو البلد الوحيد الذي لا يمكنه تحمّل موضوع التوطين.»

وشدّد رئيس الجمهوريّة انه « لا يمكن لاحد إلاّ أن يفكّر بأن هدف إسرائيل هو خلق فتنة داخلية بهدف تجريد المقاومة من سلاحها لتنال في زمن السلم ما لم تستطع الحصول عليه بالقوة في زمن الحرب. اننا نطمئن الجميع بأن هذا

الامر غير وارد، فالمقاومة التي ارغمت إسرائيل على الانسحاب من معظم الجنوب في العام ٢٠٠٠، خرجت من حرب تموز منتصرة وهذا انجاز اعترف به العدو قبل غيره، وقد زاد هذا الانتصار موقف لبنان صلابة وقوة وبات التعاطي معه من موقع القوي وليس من موقع الضعيف».

وإذ سأل: «هل اصبح البعض مقتنعاً إلى هذا الحد ان إسرائيل تخلّت عن كلّ اطماعها في لبنان وهي تخطط للقيام بكل ما من شأنه تقوية الموقف اللبناني وتعزيزه؟» قال: «ليفق هؤلاء من غيبوبتهم وليعلموا ان العدو لا يألو جهداً في سبيل زعزعة الاستقرار في لبنان على الصعد كافة امنياً وسياسياً واقتصادياً، وهو يعمل بجهد لاحداث شرخ بين اللبنانيين يلج منه إلى الداخل اللبناني ويدمّر البلد، فيرتاح ويقف متفرجاً على آلام ومعاناة الشعب اللبناني، ويعمل بشدة على فسخ العلاقة الوطيدة بين المقاومة والجيش الذي ساندها وكان دعماً لها في اماكن تواجده، والشعب اللبناني الذي احتضنها».

المشروع الاميركي في لبنان والمنطقة

ورداً على سؤال حول المخاوف من المشروع الاميركي في لبنان قال رئيس الجمهورية: «ان ما ظهر من المشروع الاميركي في المنطقة، هو جزء مما ستبدو عليه الصورة في لبنان في حال نجاح هذه الافكار. فما يحصل في العراق وفلسطين لا يزال ماثلاً امامنا ونحن نتخوف من نقله إلى لبنان تحت ذرائع مختلفة واسماء لافتة اهمها: مشروع الشرق الاوسط الجديد. وقد رأينا عيّنة مما يخبئه هذا المشروع للبنان خلال الحرب التدميرية التي شنتها إسرائيل في تموز الفائت، والتي لولا ارادة المقاومة والشعب اللبناني وصمودهما، لكنا في ظل وضع لا نحسد عليه، وشبيه بالوضع العراقي والفلسطيني».

وشدّد على انه «طالما ان إرادة الدفاع عن الارض وعن حقوق لبنان متجذّرة في اللبنانيين، فمن المستحيل ان يفرض الآخرون مشروعهم أو افكارهم علينا، ولو استعملوا كلّ الوسائل المتاحة،إذ لم تنجح كلّ الترسانة العسكرية الاسرائيلية والمدعومة بأحدث الاسلحة الاميركية من «قنابل ذكية» وغيرها، في ثنينا عن

مواقفنا، لا بل نجحنا في ايقاف هذا المشروع. ولن ينجحوا في الحصول على مرادهم في السلم تماماً كما فشلوا في الحرب».

القوة الدوليّة في الجنوب

وعن الدور الذي تضطلع به القوة الدوليّة في الجنوب، كشف الرئيس لحود «اننا خضنا جولات عدّة ووقفنا في وجه ما كان يُحاك لنا من افكار ومقترحات روّجتها الولايات المتحدة الاميركية والرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك لفرض هذه القوة الدوليّة الكبيرة على لبنان تحت الفصل السابع، ما يجعلها قوات متعددة الجنسيات تعمل بشكل مستقل عن عمل القوات الدوليّة لحفظ السلام «اليونيفيل». وكنا قد حذرنا من هذا الامر، وأبلغنا المعنيين بأننا لن نوافق ابداً على هذا الامر، لأنّ من شأنه وضع اليد على لبنان واراحة اسرائيل. وقد تمّ التوافق على ان تكون هذه القوات الدوليّة بمثابة تعزيز لقوة «اليونيفيل» الموجودة اصلاً في لبنان، وجعلها اكثر فاعلية عديداً وعتاداً».

اللبنانيون لن يمكّنوا المتآمرين من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

٢٠٠٧/٦/١٠

حيّا رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ذكرى إستشهاد النائب والوزير السابق المرحوم طوني سليمان فرنجيه وأفراد عائلته ورفاقهم في إهدن، معتبراً أن العقود الثلاثة التي مضت على هذه الجريمة النكراء، لم تمح، لا من الذاكرة الجماعية اللبنانية، ولا من ذاكرة أبناء الشمال على وجه الخصوص، فظاعتها وهولها، والنزعة الإجرامية المتمادية لدى مرتكبيها.

وقال الرئيس لحود: «إن إستشهاد أبناء من لبنان، هو دائماً موضع إجلال وإكبار للتضحيات التي يقدمونها لهذا الوطن التي تحاك ضده المؤامرات بغية النيل من دوره ورسالته في محيطه والعالم. ولقد أصبح واضحاً أمام أعين الجميع، وذلك منذ توالي الأحداث اللاحقة لهذه الجريمة في العام ١٩٧٨ وحتى اليوم، إنها شكلت الحلقة الأولى من مسلسل الجرائم التي ارتكبت بحق قيادات لبنانية آمنت بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسّسات، ودفعت دماءها ودماء ابنائها ثمناً لدفاعها عن صيغة العيش المشترك، فواجهت بذلك أولئك الذين ساءهم أن يكون هذا الوطن أرض التلاقي والانفتاح والتفاعل بين الأديان والحضارات، والذين التزموا دون أن يرف لهم جفن، تنفيذ مخطط التقسيم والتهجير والشرذمة الموضوع من قبل أعداء لبنان للقضاء على خصائص هذا الوطن».

وأضاف الرئيس لحود: «إن مجزرة إهدن تشكّل إحدى المجازر الأشد إيلاماً في التاريخ اللبناني الحديث، واستذكارها اليوم ليس لنكء جراح لم تطوها السنوات أصلاً، بل لاستخلاص العبر والاتعاظ مما حصل، خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها الوطن».

وتابع الرئيس لحود: «إني لواثق بأنّ اللبنانيين الذين عانوا من تداعيات هذه الجرائم بأرواحهم وممتلكاتهم، لن يمكّنوا المتآمرين من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وسيكونون يداً واحدة في التصدّي لهكذا مخططات».

وإذ أعرب الرئيس لحود عن تضامنه مع ألم الوزير والنائب السابق سليمان طوني فرنجيه وأفراد عائلته، ومع أبناء زغرتا والشمال في هذه الذكرى الأليمة، أكّد أنّ الشهادة التي قدمها المرحوم طوني فرنجيه وعائلته ورفاقه على مذبح الوطن، ستزيد اللبنانيين تماسكاً وتمسكاً بمبادىء الوحدة الوطنية والتفاعل مع المحيط العربي والعالم. وهي مبادىء خط نهجها الرئيس السابق المغفور له سليمان فرنجيه وسار على دروبها من بعده أولاده وأحفاده وفي مقدمهم الوزير السابق سليمان طوني فرنجيه.

الدعوة إلى وقفة وطنية واحدة لإنقاذ لبنان وحماية وحدته.

٢٠٠٧/٦/١٣

دان رئيس الجمهورية العماد إميل لحود بقوة جريمة التفجير التي أدّت إلى استشهاد النائب وليد عيدو ونجله وعدد من الأبرياء، ورأى فيها حلقة جديدة من مسلسل الجرائم الارهابية التي تشهدها الساحة اللبنانية منذ إستشهاد الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما، حتى اليوم.

وقال الرئيس لحود: «إنّ النائب الشهيد كان ذا حضور سياسي مميّز، بعد سنوات تقلّب خلالها في مناصب قضائية عدة، إلى أن رفعته ثقة أهالي العاصمة بيروت إلى الندوة البرلمانية في دورتين انتخابيتين متتاليتين، وصولاً إلى رئاسة لجنة الدفاع والأمن النيابية».

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن هذه الجريمة النكراء التي تزامنت مع تقدم المساعي والإتصالات لإيجاد حلّ للأزمة السياسية الراهنة، تدفعنا مرة أخرى إلى الدعوة بإلحاح إلى توحيد الصف وتفويت الفرصة أمام اعداء لبنان الذين يستهدفون أمن هذا البلد واستقراره وراحة ابنائه.

وقال: «إذا كنا عجزنا حتى الآن عن الالتقاء، فلعلّ الحزن الذي ضرب لبنان مرة جديدة يكون حافزاً لجميع القيادات كي تتنادى في وقفة وطنية لإنقاذ لبنان وحماية وحدته ودرء الأخطار التي تهدّد الجميع دون استثناء، وهذه دماء النائب الشهيد وليد عيدو ونجله والشهداء الذين سقطوا معه اليوم، تستصرخ ضمائر الجميع ليعودوا إلى خيار الوطن الواحد القوي بقوة أبنائه وبتضامنهم وتماسكهم».

في حديث إلى محطة «روسيا اليوم» التلفزيونية

٢٠٠٧/٦/١٣

إذا انتخب رئيس غير مقبول لدى مختلف اللبنانيين سنخسر لبنان.

أكّد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود أن اللبنانيين قادرون، إذا جلسوا معاً، على الإتفاق على رئيس يقبل به الجميع ويؤمن بقوة لبنان الذي أثبت أنه قادر على الصمود في وجه إسرائيل. ولفت في المقابل إلى أنه إذا انتخب رئيس غير مقبول لدى مختلف اللبنانيين، وهو مقتنع كما في الأيام الغابرة انّ لبنان ليس سوى دولة صغيرة لا يمكنها المطالبة بحقوقها، فسوف نخسر لبنان.

وفي مقابلة أجرتها معه محطة «روسيا اليوم»، أوضح الرئيس لحود أنّ المعارضة تطالب بالمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية في لبنان، خصوصاً وأنّ هناك العديد من القرارات المهمّة الواجب اتخاذها على غرار قانون الإنتخابات. ولفت رداً على سؤال حول دعوة النائب سعد الحريري إلى حزب الله للمشاركة في الحكومة، إلى أنه وبحسب الدستور، لا بدّ من مشاركة جميع اللبنانيين في اتخاذ القرارات المهمة، وهذا يقضي بأن تحظى المعارضة بالثلث زائداً واحداً في الحكومة، في حين أن المعارضة الممثلة بنسبة ٤٥ في المئة في البرلمان، تطالب فقط بـ ٣٥ في المئة من التمثيل الحكومي، ورغم ذلك لم توافق قوى السلطة على منح المعارضة هذه النسبة. وبالتالي، أضاف الرئيس لحود، لا يمكن القول إن النائب الحريري طلب من المعارضة المشاركة في الحكومة، لأن عدم المشاركة الفعلية هو بمثابة البقاء خارجاً.

وعن الاعتصام المستمر في وسط بيروت، اعتبر الرئيس لحود أن مردّ هذا الاعتصام هو رغبة المعارضة في عدم استعمال القوة مع الإصرار على الحصول على حقها في المشاركة. ورأى أن الحل هو في حكومة وحدة وطنية،

لا سيما الآن ونحن على عتبة استحقاق رئاسي، وعلى أبواب موسم الصيف الذي نرغب في أن يمر كما يأمله اللبنانيون. من هنا، أضاف الرئيس لحود، نقول إن مصلحة لبنان تكمن في تشكيل هذه الحكومة في أسرع وقت ممكن لأنه في لبنان، وعلى خلاف الدول الأخرى، يجب التوصل دائماً إلى توافق معيّن.

وعن المواجهات في مخيم نهر البارد، جدّد الرئيس لحود التأكيد على حق الجيش في الدفاع عن نفسه جراء الاعتداء الذي تعرض له، مشدّداً على استمرار الجيش في مهمته حتى إلقاء القبض على من قتل الجنود اللبنانيين بالطريقة الوحشية التي حصلت، وكل من يمعن في الاعتداء على الجيش وعناصره. وأوضح أن الأمن داخل المخيمات يعود إلى الفصائل الفلسطينية، لذلك فهم مسؤولون عن إلقاء القبض على من اعتدى على الجيش.

وقال، رداً على سؤال، إن البعض حسب أن حزب الله سوف يستدرج إلى المواجهات في الشمال، لكن هذا الأمر لم يحصل، خصوصاً وأن العمل العسكري للحزب محصور بمواجهة إسرائيل ولا يقوم بالتالي بأي عمل عسكري داخل لبنان.

ورحّب رئيس الجمهورية من جهة أخرى، بالتغيير الذي طرأ على الاستراتيجية الفرنسية حول لبنان، بعد أن كانت فرنسا منحازة لسوء الحظ خلال عهد الرئيس السابق جاك شيراك، لطرف لبناني على حساب طرف آخر. كما رحّب بالاقتراح الفرنسي للقاء لبناني في فرنسا، وأمل أن يحظى هذا الاقتراح برد فعل إيجابي من جانب اللبنانيين.

وفي ما خص المحكمة الدوليّة وإقرارها تحت الفصل السابع، أعرب الرئيس لحود عن استغرابه لعدم وصول الرسالة التي وجهها إلى مجلس الأمن حول هذا الأمر والتي تتضمن ملاحظات قانونية بعيدة عن السياسة. واعتبر أن المبرّر الذي قيل سابقاً بانتظار إقرار المحكمة قبل تشكيل الحكومة هو أمر غير صحيح، بدليل أن المحكمة قد أقرّت بالفعل ولم يتم بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وأكّد الحرص على معرفة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، آملاً في أن ترسي المحكمة الدوليّة العدل.

واستبعد الرئيس لحود في مجال آخر قيام إسرائيل بغزو جديد للبنان، لأنها أدركت جيداً أنّ شباب هذا البلد مستعدّون للدفاع عنه حتى الاستشهاد، فيما كان جنود الاحتلال يدخلون مكرهين إلى لبنان، ويتساءلون في قرارة نفسهم عما يفعلونه في هذا البلد.

وأشاد رئيس الجمهورية بالدور الذي طالما لعبته روسيا في ما يتعلّق بالمسائل اللبنانية وقد نجحت في البقاء على مسافة واحدة من جميع الافرقاء، وأمل أن تحذو الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية حذو روسيا في هذا السياق، مراعاة لمصلحة جميع اللبنانيين، فيكون لبنان بالتالي متحداً ومزدهراً حقاً.

أمام وفد من «التجمّع الوطني لدعم خيار المقاومة»

٢٠٠٧/٦/١٩

لا بديل عن حكومة يتمثّل فيها جميع الأطراف.

شدّد رئيس الجمهوريّة اميل لحود على ضرورة أن يصار فوراً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنيّة، لأنه إذا بقيت الحكومة على حالها فيمكن أن تؤدي إلى نشوء مشاكل في لبنان، معتبراً ان لا بديل عن حكومة يتمثّل فيها جميع الأطراف اللبنانيين وتحقّق المشاركة الوطنيّة المطلوبة.

وأكّد انه لا يطالب بقيام حكومتين، بل بحكومة وحدة وطنيّة فوريّة، متسائلاً: «لماذا بعدما طالب رئيس الحكومة غير الشرعيّة بحكومة على أساس ١٧-١٣ لا يعمل على تشكيل مثل هذه الحكومة؟».

وعن موضوع إجراء انتخابات فرعيّة على إثر اغتيال النائب الشهيد وليد عيدو، أوضح الرئيس لحود ان هناك استشارة من هيئة الإستشارات في وزارة العدل أفتت أن دعوة الهيئات الناخبة تتمّ بمرسوم عادي يوقّعه رئيس الجمهوريّة وليس من قبل مجلس الوزراء، وقد سبق للحكومة غير الشرعيّة ان أخذت بهذه الفتوى بعد اغتيال النائب والوزير الشهيد بيار الجميّل، فهل هذه الاستشارة لم تعد قائمة اليوم؟

واعتبر ان البعض يتمسّك بالحكومة الحاليّة، لأنه يعرف انه بوجود الثلث الضامن لا يمكنه أن يبيع الوطن.

أمام الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى

تشكيل حكومة وحدة وطنية لإنهاء الإعتصامات في وسط بيروت.

٢٠٠٧/٦/٢٠

أبلغ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى واعضاء وفد مجلس جامعة الدول العربية، ان المخرج الوحيد للأزمة السياسيّة الراهنة في لبنان هو بتشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها ممثلون عن جميع الشرائح التي تكوّن المجتمع اللبناني، مشدداً على اهمية الاسراع في هذه الخطوة لمواجهة الاستحقاقات الراهنة سياسياً وامنياً، معتبراً ان مثل هكذا حكومة تؤمن المناخات السياسيّة المناسبة لإنهاء الاعتصامات في الوسط التجاري ولانتخاب رئيس جديد للجمهورية وفق الاصول الدستورية المتبعة.

وأعرب الرئيس لحود عن ترحيبه بمبادرة مجلس جامعة الدول العربية بإيفاد بعثة منه إلى لبنان لاجراء الاتصالات اللازمة مع جميع الاطراف اللبنانيين والاستماع إلى وجهات نظرهم حيال الوضع الراهن في لبنان، متمنيا للوفد ان يتوصل إلى تحقيق النتائج المرجوة من تحركه. وشدد رئيس الجمهوريّة امام اعضاء الوفد على اهمية وحدة الموقف اللبناني، مكررا التأكيد بأن وحدة اللبنانيين هي مصدر قوة في حين ان تشرذمهم يضعف القدرة الوطنيّة على مواجهة المؤامرات التي تحاك ضد لبنان وشعبه.

وعرض الرئيس لحود بإسهاب الأسباب التي دفعته إلى اعتبار حكومة الرئيس فؤاد السنيورة فاقدة للشرعية الدستورية والميثاقية منذ ٢٠٠٦/١١/١١ لافتاً إلى خطورة استمرار الوضع الحكومي على ما هو عليه في ظل تغييب نصف اللبنانيين عن المشاركة في القرارات المصيرية لأن ذلك يتناقض مع

الديمقراطية التوافقية التي يقوم عليها لبنان، اضافة إلى ان الواقع الراهن يعد انتهاكا للدستور ولاتفاق الطائف الذي أكد في مقدمته على ان لا شرعية لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

وأبلغ الرئيس لحود الوفد العربي ان موقفه هذا نابع من حرصه على التزام الدستور وعلى حماية الوفاق الوطني ومسيرة السلم الاهلي التي بدأت بعد اتفاق الطائف الذي انهى سنوات من الخلافات والمواجهات الدامية بين اللبنانيين. وقال انه من غير الجائز العودة بالبلاد إلى أجواء الخلافات التي تباعد بين اللبنانيين مع ما يمكن أن يسببه ذلك من انعكاسات سلبية تطاول أمن واستقرار لبنان. واكد انه سعى ولا يزال من أجل عودة التواصل بين القيادات اللبنانية، وهو لهذه الغاية شجع ويشجع استئناف الحوار بين هذه القيادات متمنياً على الوفد العربي العمل في هذا الاتجاه، محذراً من دفع فئة كبيرة من اللبنانيين إلى المطالبة باتخاذ خطوات رداً على استمرار الحكومة غير الشرعية وغير الدستورية في تجاهل رأي هذه الفئة وابعادها قسراً عن المشاركة في إدارة شؤون البلاد.

وأكد الرئيس لحود، رداً على استيضاح الوفد العربي، انه يتطلع إلى الإتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية باعتبارها المخرج الوحيد للأزمة الراهنة، مشيراً إلى انه لم يطرح تشكيل حكومة ثانية لأن تجربة الحكومتين في لبنان اظهرت بانها لم تكن جيدة بل ألحقت اضراراً كبيرة تطلب ازالة اثارها السلبية وقتاً طويلاً إلى ان استعادت المؤسسات والادارات اللبنانيّة وحدتها. وشدد على وجوب العمل لعدم الوصول بالبلاد إلى حالة تصعب معها إعادة اللحمة الوطنيّة التي هي أساس قيام لبنان وتميّزه في محيطه والعالم.

وفي إطار الحديث عن الوضع الامني في البلاد، أكد الرئيس لحود للوفد العربي ان المواجهات التي دارت بين الجيش اللبناني ومسلحي «فتح الاسلام» في مخيم نهر البارد نتجت عن الاعتداءات التي ارتكبها هؤلاء المسلحون بحق العسكريين والغدر بهم، مؤكداً على انه لا بديل عن تسليم القتلة للقضاء اللبناني

لمحاكمتهم وفق الاصول، داعياً الفصائل الفلسطينية إلى تحمل مسؤولياتها في حفظ الأمن داخل المخيمات الفلسطينية التي لا وجود للدولة اللبنانيّة فيها منذ الستينات، رافضاً أي مساومة على دماء الشهداء العسكريين من خلال صيغ ملتبسة لا تنهي الاوضاع الشاذة التي نشأت في مخيم نهر البارد خصوصاً والمخيمات الفلسطينية الأخرى عموماً.

وكرّر الرئيس لحود أمام أعضاء الوفد ان جرائم الإغتيال التي حصلت منذ العام ٢٠٠٥ وحتى اليوم، استفاد منها أعداء لبنان وفي مقدمهم إسرائيل والأصوليون المتطرفون، مؤكداً ان التحقيقات الجارية في الجرائم المرتكبة يجب ان تتكثف لمعرفة الحقيقة بعيداً عن توجيه الاتهامات جزافاً. وذكّر بالدور الاسرائيلي في تنفيذ عدد من الجرائم مثل اغتيال الأخوين مجذوب في صيدا، بواسطة عملاء لإسرائيل أدلوا باعترافات خطيرة كشفت دور المخابرات الإسرائيليّة في زرع البلبلة والرعب في لبنان.

وشدّد رئيس الجمهوريّة أمام الوفد على ضرورة العمل لإقناع فريق الموالاة بتسهيل عمليّة تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة لاسيما وانه سبق لهذا الفريق ان أكد انه بعد إقرار المحكمة الدوليّة يمكن الانتقال إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة على قاعدة ١٧-١٣، ثم تراجع عن موقفه. وحذر الرئيس لحود من مغبة الانصياع إلى الضغوط التي تمارس من الخارج، معتبراً انه على اللبنانيين ان يكونوا أسياد قرارهم وألاّ يدعوا الخارج يزرع الفتن والخلافات في ما بينهم، أو يدفع فريقاً إلى الاستقواء ضد فريق آخر هو شريكه في الوطن.

تسليم سلاح "فتح الإسلام" المدخل الوحيد لإنهاء الوضع الشاذ.

٢٠٠٧/٦/٢٨

أبلغ رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ممثل السلطة الفلسطينية في لبنان السيد عباس زكي خلال استقباله له مع وفد من ممثلي الفصائل الفلسطينية، أن تسليم مسلحي «فتح الإسلام» الذين اعتدوا على الجيش اللبناني وغدورا برجاله، هو المدخل الوحيد لأي حل ينهي الوضع الشاذ الراهن في مخيّم نهر البارد، داعياً الفصائل الفلسطينية إلى تحمل مسؤولياتها في ضبط الوضع داخل المخيمات الفلسطينية التي لا وجود أمنياً للدولة فيها، وإنهاء الظواهر المسلحة التي تسيء إلى الشعب الفلسطيني بقدر ما تسيء إلى الأمن والاستقرار العام في لبنان.

وجدد الرئيس لحود التأكيد على أن الجيش اللبناني هو في موقع الدفاع عن النفس في وجه الإعتداءات التي تعرّض لها العسكريون اللبنانيون، وبالتالي فإن الإجراءات التي تتخذها القيادة العسكرية تندرج في إطار إنهاء الوضع الشاذ في مخيم نهر البارد تمهيداً لإعادة سكانه إليه، منوهاً بالتضامن الواسع الذي أظهره اللبنانيون مع جيشهم الوطني، وبالتعاون الذي أبدته القيادات الفلسطينية لمعالجة تداعيات المواجهات المسلحة بين الجيش ومسلحي «فتح الإسلام».

وأشار الرئيس لحود إلى أن لبنان الذي قدّم الكثير دفاعاً عن ثوابت القضية الفلسطينية وأهمها حق العودة، حريص على أن لا يُستعمل اللاجئون الفلسطينيون غطاء لمخططات خارجية هدفها النيل من وحدته وتماسك شعبه والتفافه حول مؤسساته الوطنية وفي مقدمها الجيش، وهو حريص أيضاً على المحافظة على العلاقات الأخوية القائمة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني

ومنع جماعات متطرفة من الإساءة إليها. وشدد رئيس الجمهورية في هذا السياق على ضرورة درس كل الإقتراحات المطروحة وصولا إلى حلول تساعد على تسليم المعتدين على الجيش إلى القضاء تمهيداً لمحاكمة عادلة لهم، وتعيد الاستقرار إلى المخيمات الفلسطينية التي تحول بعضها بؤراً أمنية يحتمي فيها متطرفون وخارجون عن القانون وفارون من وجه العدالة.

ولفت الرئيس لحود السيد زكي والوفد المرافق إلى أنه، ومنذ اليوم الأول للإعتداء على الجيش في نهر البارد، حرص على إبلاغ جميع المعنيين أن لا مساومة على دم الشهداء العسكريين وأن الرد على استهداف الجيش سيكون رادعا إلى أن يتم تسليم المعتدين، وما يقوم به الجيش اليوم يندرج في هذا الإطار.

دعوة ساركوزي إلى المضيّ في نهج الوقوف إلى جانب لبنان الواحد.

٢٠٠٧/٧/٢

أعرب رئيس الجمهورية العماد اميل لحود عن أمله في ان يتمكّن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من تصحيح الخلل الذي اعترى العلاقات اللبنانية – الفرنسيّة في عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك نتيجة المواقف الشخصيّة التي اتخذها والتي لا تعكس تجذّر العلاقة بين الشعبين اللبناني والفرنسي الصديقين.

وأبلغ الرئيس لحود، النائب الاشتراكي الفرنسي ونائب رئيس جمعيّة الصداقة اللبنانية – الفرنسية في البرلمان الفرنسي جيرار بابت، ان فرنسا كانت دائماً إلى جانب لبنان الواحد ودافعت عن حقوق جميع اللبنانيين، ولم تميّز بين فئة وأخرى، معتبراً أن الرئيس ساركوزي مدعو إلى المضي في هذا النهج وأن المبادرة الفرنسية في الدعوة إلى عقد خلوة بين ممثلي القيادات اللبنانية، خطوة على طريق التغيير المنشود في السياسة الفرنسية تجاه لبنان.

واطلع الرئيس لحود النائب بابت على الأوضاع الراهنة في لبنان وعلى الحلول التي يراها مناسبة للخروج من الوضع السياسي المأزوم، مشيراً إلى ان المخرج الوحيد يكون من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية يتمثل فيها جميع اللبنانيين وتجسّد المشاركة الحقيقية في صنع القرار الوطني. ولفت إلى ان الحكومة غير الشرعية وغير الدستورية وغير الميثاقية ماضية في مخالفة الدستور وانتهاك اتفاق الطائف مما يشكّل خطراً مباشراً على الوحدة الوطنية وعلى ميثاق العيش المشترك الذي نصت عليه مقدمة الدستور.

وأشار الرئيس لحود إلى انه ناشد مراراً، ولا يزال، القيادات اللبنانية من اجل التلاقي على تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل فوات الأوان، «وها هي

الأحداث المتسارعة تدفع مرة جديدة إلى الإسراع في الإتفاق ليتم عبر طاولة مجلس الوزراء طرح المواضيع التي تتباين وجهات النظر حيالها، وصولاً إلى الحل الذي يعكس إرادة اللبنانيين مجتمعين». وجدّد الرئيس لحود التأكيد على أنه راغب في تسليم الأمانة في موعدها الدستوري في مناخ من التوافق الوطني الذي يحمي لبنان ويمكّنه من مواجهة التحديات بمواقف واحدة.

ووصف رئيس الجمهورية بـ «المغامرة الخطرة» أي محاولة من الموالاة بتجاوز النصوص الدستورية في مقاربة الاستحقاق الرئاسي، مؤكّداً ان أي تفرد في هذا الإتجاه ستكون له انعكاسات سلبيّة تضرّ بجميع اللبنانيين، ولبنان بغنى عن حصولها.

واعتبر الرئيس لحود أن الرهان على الخارج يشكّل ضربة موجعة للوحدة الداخلية، لا سيما وأن «أجندة» هذا الخارج تتناقض ومصلحة لبنان، «وعلى اللبنانيين أن يعوا بأن ما من أحد يمكن أن يؤمّن مصلحتهم إذا لم يتمسكوا هم بحقوقهم وبالمبادئ التي تحفظ كرامتهم ووحدة وطنهم وقوّتهم».

الإعتداء الإرهابي على القوات الدوليّة أخفق في تحقيق أهدافه المبيّتة.

٢٠٠٧/٧/٥

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود أن الاعتداء الإرهابي الذي تعرّضت له الدوريّة الإسبانيّة العاملة في القوّات الدوليّة في الجنوب، وأدى الى استشهاد ستّة من أفرادها، أخفق في تحقيق أهدافه المبيّتة وذلك نتيجة التضامن الواسع الذي أبداه اللبنانيون عموماً وأبناء الجنوب خصوصاً، مع قوات «اليونيفل» التي تعمل على تحقيق الأمن والإستقرار على الحدود الجنوبيّة.

وأبلغ الرئيس لحود وفداً من «كتلة الوفاء للمقاومة» النيابيّة ضمّ رئيسها الحاج محمد رعد والنواب السادة: حسين الحاج حسن وأمين شري وحسن فضل الله، أن المعتدين على القوّة الإسبانيّة أرادوا إرهاب القوّات الدوليّة وتعطيل قدرتها على القيام بدورها، وإيجاد شرخ في العلاقات بينها وبين أبناء القرى والبلدات الجنوبيّة، إلاّ أن أبناء الجنوب أحبطوا هذا المخطّط واحتضنوا الجنود الدوليّين مؤكّدين أن الاعتداء عليهم هو اعتداء على كلّ مواطن جنوبي، وهو عمل مُدان من الجميع.

وحيّا الرئيس لحود المواقف الداعمة للقوّات الدوليّة التي صدرت عن قيادات حزبيّة وسياسيّة وشعبيّة، معتبراً أن المساس بعناصر الطوارىء أو الجيش اللبناني المنتشرين جنباً الى جنب في المناطق الجنوبيّة، هو مساس بأمن لبنان واستقراره، وخدمة مجانيّة تقدّم إلى إسرائيل التي لا تزال تعيش مرارة اندحارها في عدوان تموز العام ٢٠٠٦ وهي، تبعاً لذلك، تتحيّن الفرص للإنتقام مرّة جديدة من لبنان على الهزيمة التي ألحقها بها الصيف الماضي.

٢٠٠٧/٧/٦

لن يتمكن أحد من فرض رئيس تحت الأمر الواقع.

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود انه «إذا اعتقد أحد الأطراف انه بالمماطلة يربح وقتاً للوصول إلى الإنتخابات الرئاسيّة، وعندها يفرض رئيساً تحت الأمر الواقع أو تتحوّل السلطة إلى رئيس الوزراء غير الشرعي، وغير الدستوري، وغير الميثاقي، فإن هذا لن يحصل. لأن هذه الحكومة غير الشرعيّة، وغير الدستوريّة، وغير الميثاقيّة، ليس لها الحقّ بأن تتسلّم الحكم مكان رئيس الجمهورية».

وإذ جدّد دعوته بإلحاح إلى جميع اللبنانيين للجلوس معاً لتشكيل حكومة وحدة وطنيّة أو حكومة إنقاذ، لأن الخارج يسعى إلى تحقيق مصالحه، ولن يفضّل مصلحة لبنان عليها، اعتبر ان ما نسمعه اليوم من كلام حول نية رئيس الجمهوريّة حل المجلس النيابي وغيره من السيناريوهات، إنما هو كلام يطلق كبالون إختبار، بهدف معرفة ما ينوي القيام به. وقال: «أؤكد لكم، انني لن أنتظر حتى اللحظة الأخيرة. وعندما يحين الوقت، سألجأ إلى الحل الذي يتيحه الدستور والقانون ويؤمّن مصلحة الشعب».

مواقف الرئيس لحود جاءت خلال استقباله قبل ظهر اليوم وفداً من أهالي بعلبك وإيعات حضروا إلى قصر بعبدا لشكر رئيس الجمهوريّة على منحه وساماً لشهيد الاستقلال الدركي المرحوم حسن موسى عبد الساتر الذي سقط فيما كان يرفع العلم اللبناني في العام ١٩٤٤ فوق قبّة البرلمان.

الخشية من التمادي بالإستقواء بالدعم الخارجي.

٢٠٠٧/٧/١٠

أعلن رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، كما نقل عنه رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق الشيخ وديع الخازن، انه إذا كانت طاولة الحوار التي ستعقد في فرنسا نهاية الاسبوع الجاري «تساعد على إعادة التواصل بين الأفرقاء اللبنانيين لتضييق مساحة الخلاف حول مسألتي الحكومة والرئاسة الداهمتين، فلا بأس ان تتكرّس لاحقاً التفاهمات بين القيادات الرئيسية في لبنان وتكون مؤشراً للنهوض بالبلد والتصدّي لكل أشكال التخريب على صيغته الفريدة سواء كان بالتوطين ام بزرع فتنة مذهبية شبيهة بتلك المتأججة في العراق» . وأعرب الرئيس لحود عن خشيته من «تمادي الاستقواء بالدعم الخارجي لانه مبني على عوامل ظرفية ولا يبقى للبنانيين غير انفسهم لحماية السلم الاهلي الذي تحقق وعدم زجه في آتون الصراعات الاقليمية والدولية». وجدّد رئيس الجمهوريّة دعوته الجميع إلى المشاركة «في تعزيز الوحدة الوطنيّة التي يمكن وحدها ان تفضي إلى حكومة وفاق وطني حقيقي تمهد الطريق لانتخاب رئيس جديد للجمهورية».

قوّة لبنان ستفرض في النهاية مصالح وطننا في وجه مصالح بعض الدول.

٢٠٠٧/٧/١١

عشيّة الذكرى الأولى للعدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان في ١٢ تموز ٢٠٠٦، وجّه رئيس الجمهورية العماد إميل لحود كلمة إلى اللبنانيين هنأهم في بدايتها بالانتصار التاريخي الذي حققه لبنان، شعباً ومقاومة وجيشاً، على العدو الإسرائيلي «الذي شنّ حرباً شاملة ومبرمجة على بلادنا بهدف تدمير مقومات الحياة فيها، وبث التفرقة بين اللبنانيين، وضرب جذور مقاومتهم الباسلة، وتأليب الشعب عليها، تمهيداً لإضعافنا وتمرير مخططاته على حسابنا، وعلى رأسها توطين الفلسطينيين في لبنان».

وأكد الرئيس لحود «أن الانتصار المدوي الذي حققه لبنان، وصموده ثلاثة وثلاثين يوماً في وجه أعتى قوة عسكرية غاشمة، وتفشيله للمخططات التي حيكت ضده بتغطية دولية واسعة، إنما تؤكد أن قوة لبنان هي في قوته، وليست في ضعفه، كما كان بعض السياسيين يروّج في الماضي. وإن هذه القوة هي التي ستفرض في النهاية مصالح لبنان في وجه مصالح الدول التي تستغل اليوم بعض الأطراف اللبنانيين لتحقيق مآربها وأهدافها المشبوهة».

وشدّد رئيس الجمهورية على «أن انتصار لبنان في حرب تموز الماضي، لم يكن ليتحقق لولا سياسة المانعة التي انتهجناها، والتي جعلت من المقاومة الوطنية رأس الحربة في الوقوف في وجه عدوانية إسرائيل ورغبتها بالانتقام من لبنان للإذلال الذي ألحقها به نتيجة انسحابها المخزي من معظم أراضيه في العام ٢٠٠٠».

وأضاف: «لكن مقاومتنا الوطنية لم تكن لتتصدى لقوة إسرائيل التدميرية، لولا احتضانها من قبل شعبها، ومؤازرتها من قبل الجيش اللبناني، الذي دفع

وما يزال يدفع، ضريبة الدم دفاعاً عن مجتمعه وأرضه وشعبه. وقد تجلى دعم الشعب للمقاومة بأبهى صوره، عبر احتضان اللبنانيين بعضهم لبعض خلال حرب تموز التي أدت إلى تهجير نحو مليون إنسان كانوا ليظلوا بلا مأوى لولا الوحدة الرائعة التي أظهرها اللبنانيون».

ولفت الرئيس لحود إلى «أن ما يدعو حقيقة إلى الأسى اليوم، هو عدم ترجمة بعض المسؤولين والأطراف لثمار الانتصار أولاً، ولوحدة اللبنانيين وتضامنهم في خلال الحرب، في العمل السياسي وعبر المؤسسات تالياً، فساهموا في تعميق الخنادق السياسية بين الشعب الواحد، ضاربين بعرض الحائط صيغة العيش المشترك التي هي أساس وجود لبنان، فاستأثروا بالسلطة، وقفزوا فوق الدستور والأعراف والميثاق الوطني، واستقووا بالخارج على أبناء وطنهم، وأمعنوا في شل مؤسسات الدولة، وصمّوا آذانهم عن كل نداءات المشاركة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعكس رغبات وتطلعات كل اللبنانيين وتحقق مصالحهم. كل ذلك لاعتقادهم أن الغطاء الدولي يوفر لهم شرعية داخلية. لكنني أقول لهم أنهم مخطئون، ولا سبيل للبنان قوي، وصاحب رسالة، ومقاوم، ومزدهر، إلا عبر وحدة أبنائه وحفاظهم على صيغة العيش المشترك التي تحفظ الجميع وتصون حقوقهم ووجودهم».

وختم الرئيس لحود قائلاً: «إن لبنان الواحد سينتصر في وجه مشاريع تفتيته وإضعافه. ولبنان صاحب القرار الحر والمستقل، سينتصر في وجه الارتهان والتدويل، ولبنان المشاركة سينتصر في وجه لبنان الاستئثار. وكما انتصرنا على إسرائيل في العام ٢٠٠٠ وفي العام ٢٠٠٦، هكذا سنظل دولة المقاومة والصمود حتى استعادة جميع حقوقنا، وتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة. وسيتمكن لبنان من النهوض من جديد بوعي أبنائه الشرفاء، ليعود رسالة للسلام والحياة. والأيام المقبلة ستشهد على ما أقول».

إنتخاب رئيس جديد خلافاً للدستور لن يكون لمصلحة أحد.

٢٠٠٧/٧/١٣

تمنّى رئيس الجمهورية العماد اميل لحود «أن يؤسس لقاء «سيل سان كلو» لحالة حوارية مبنية على الثقة المتبادلة بين القيادات اللبنانية تعيد وصل ما انقطع في ما بينها، وتطلق مسيرة الاتفاق الذي يترجم عملياً بحكومة وحدة وطنية تعالج القضايا العالقة وتوفّر المناخات الايجابية التي تمكّن من إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري ومن خلال اجواء توافقية هي البديل عن التحديات التي نسمعها من حين الى آخر من هذه الجهة أو تلك».

واعتبر الرئيس لحود ان الحكومة غير الشرعية وغير الدستورية وغير الميثاقية «لا يمكن ان تتسلّم السلطة الاجرائية في البلاد لأي سبب كان لأنها ستكون فتيلاً يشعل الخلافات بين اللبنانيين ويدفع بالوطن الى المجهول»... ووصف رئيس الجمهورية الصيغ التي تتداولها وسائل الاعلام والاندية السياسية حول خطوات يعتزم القيام بها اذا تعذر تشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، «بأنها تسريبات وبالونات اختبار تتم فبركتها في غرف سوداء أصبحت متخصصة في التطاول على مقام رئاسة الجمهورية وشخص الرئيس وهي تخترع الاكاذيب والاضاليل ثم تعممها في وسائل اعلامية داخل لبنان وخارجه لتعود وتعلق عليها وتدعي بطولات وهمية عن إسقاطها».

واعتبر الرئيس لحود ان انتخاب رئيس الجمهورية «خلافاً للدستور بهدف خلق أمر واقع، لن يكون لمصلحة أحد خصوصاً من سيأتي بهكذا رئيس، فلبنان

لا يقوم على التحدّي والاستئثار والنفوذ لأن علّة وجوده كانت وستبقى في التوافق بين أبنائه وفي المشاركة وتحمّل المسؤولية الوطنية الجماعية».

مواقف رئيس الجمهورية نقلها عنه نقيب المحررين الاستاذ ملحم كرم الذي زاره في قصر بعبدا، واجرى معه جولة افق تناولت التطورات السياسية الراهنة.

٢٠٠٧/٧/١٦

التوافق بين اللبنانيين بحريّة هو الخيار الوحيد لإخراج البلاد من الأزمة.

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، ان حصيلة اللقاء الحواري الذي عقد في «لاسيل سان كلو» في ضاحية باريس، وما نشر من مداولات خلاله، تؤكد مرة جديدة على حقيقة راسخة لا بديل عنها، وهي ان التوافق بين جميع اللبنانيين بحرية وقناعة ومسؤولية، هو الخيار الوحيد لإخراج البلاد من الازمة التي تعيشها منذ ٢٠٠٦/١١/١١.

ونقل زوار الرئيس لحود عنه قوله انه وحده الإتفاق بين اللبنانيين في ما بينهم على الحلول، يحافظ على وحدتهم وتضامنهم وعلى الشراكة الوطنيّة في ما بينهم، ولن يكون من السهل على أي طرف داخلي أو خارجي ان يفرض حلاً للواقع القائم حالياً، معتبراً ان الخطوة الاولى تكون من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تزيل التشنج وتهيّئ الأجواء لإتمام الإستحقاقات المرتقبة في مواعيدها، وفي مقدّمها الاستحقاق الرئاسي.

وقال الرئيس لحود امام زواره: «لقد دعونا مراراً وتكراراً القيادات اللبنانيّة إلى التحاور في ما بينها ليقيننا بأن مجرد التقاء هذه القيادات بعيداً عن الضغوط والمداخلات يمكن ان يعيد الثقة التي اهتزّت خلال الاشهر الماضية. وإذا كانت لقاءات «لاسيل سان كلو» لم تؤدِّ إلى نتائج عمليّة - لم تكن متوقعة أصلاً - إلاّ انها أعادت وصل ما انقطع على امل ان يستكمل التواصل خلال الايام المقبلة على مستوى قيادات الصف الاول، لأن القناعة باتت أكيدة لدى الجميع بأن سياسة المكابرة وتبادل الشروط والشروط المضادة، لن توصل إلى مكان».

وأضاف الرئيس لحود: «لن نحتاج إلى احد كي يقول لنا ان الوضع خطير في

البلاد، ويحذرنا من مغبة الوقوع في الهاوية... فمثل هذا الكلام يعرفه اللبنانيون ويعيشونه يومياً، وعلى القيادات ان تدرك ان المطلوب خطوات سريعة لإنقاذ الوطن فالوقت يدهم ومنسوب الخطر يتصاعد لاسيما في ظل الاعتداءات التي تستهدف الجيش الوطني منذ اسابيع في الشمال، وتلك التي طاولت القوات الدوليّة في الجنوب والتي تكررت اليوم، وكل ذلك يؤكد على ان المؤامرة على لبنان تتخذ وجوها متعدّدة لكن المستفيد الوحيد منها هم أعداء لبنان وفي مقدمهم إسرائيل التي تستعيد هذه الايام مرارة الهزيمة التي ألحقها بها لبنان وجيشه الوطني ومقاومته الباسلة في الصيف الماضي».

أمام وفد «الجمعية اللبنانيّة للأسرى والمحررين»

لا أحد يتغلّب على لبنان لأن لديه مقاومة.

٢٠٠٧/٧/٢٠

أكد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان السلام لا يمكن ان يتحقق قبل عودة الأسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية إلى بلادهم. وشدد في هذا السياق على ان لبنان لا يمكن ان ينسى الأسير سمير القنطار «وفي حال نسيه، يبطل وجود لبنان».

ولفت الرئيس لحود أمام وفد من «الجمعية اللبنانيّة للاسرى والمحررين» زاره إلى انه مهما تعاظمت الضغوطات، «لا أحد يتغلب على لبنان لأن لديه مقاومة، وقوتها تنبع من الشعب وخصوصاً اهل الجنوب الذين لا يقبلون بتسليم ارضهم لأحد، وهم مستعدون للموت من أجلها، وعندما يكون الانسان مستعداً للموت من أجل ارضه، لا أحد بامكانه التغلّب عليه».

واوضح رئيس الجمهوريّة «ان اللحمة بين الجيش الوطني والمقاومة انقذت لبنان مرتين، مرة عند تحرير الارض باستثناء مزارع شبعا التي ستعود الينا حتماً كما الاسرى، ومرة أخرى في تموز من العام الماضي عندما فجّرت إسرائيل كلّ حقدها على لبنان».

وتطرّق الرئيس لحود إلى الاوضاع الداخلية، فجدد الدعوة إلى جلوس اللبنانيين مع بعضهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية إنقاذية، محذراً من انه إذا وقعت الفتنة بين اللبنانيين فالكل سيخسر «وخصوصاً اولئك الذين يستقوون بالخارج لتحقيق ربح على حساب فئة اخرى من اللبنانيين، هؤلاء سيكونون اول الخاسرين»، مشيراً إلى انه إذا ربحت فئة ستجد فقط فتات لبنان وهذا مضر للجميع.

ودعا اللبنانيين إلى اختيار رئيس مؤمن بلبنان وبقدرته على مواجهة اسرائيل، لانه إذا أتى رئيس بغير هذه المواصفات، «أول ما سيطلبونه منه هو نزع سلاح المقاومة تمهيداً لتوطين الفلسطينيين على أرضنا، لكن هذا لن يحصل».

وأشاد الرئيس لحود بتضحيات الجيش اللبناني الذي قدم شهداء من أجل مصلحة كلّ لبنان، معرباً عن أسفه لعدم إعطاء افراد الجيش حقهم كما يجب، مستذكراً الصعوبات التي واجهته يوم طلب اعطاء تعويضات لعائلات الشهداء، حيث تمّت الموافقة على هذا الامر بالتزامن مع كلام حول ضرورة توقيف التعويضات السابقة، وهو ما عارضه على قاعدة ان ما تمّ إقراره ليس بهدف ازالة تلك التعويضات.

وانتقد رئيس الجمهوريّة عدم تنفيذ عدد من القوانين التي تمّ إقرارها في مجلسي النواب والوزراء، ومنها قانون ضمان الشيخوخة وقانون «وسيط الجمهورية» والبطاقة الصحية، اضافة إلى البطء في تنفيذ الخطة العشرية لإنشاء السدود المائية، وهي امور لو تمّت متباعتها لوفّرت الكثير من الهدر والفساد وساهمت في إيصال الحق إلى المواطن دون التوسّط لدى السياسيين وغيرهم، وجنّبت لبنان مخاطر الشح وشراء المياه.

٢٠٠٧/٧/٢٤

تسييس العمل الإغترابي يؤثّر على قدرة المغتربين على لعب الدور المطلوب منهم.

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، ان وحدة المغتربين اللبنانيين هي مصدر قوة للبنان، وان تشرذمهم يضعف الانتشار اللبناني في العالم ويحدّ من فعاليته وقدرته على دعم لبنان ومساندته في المحافل الاقليمية والدولية.

وأبلغ الرئيس لحود اعضاء وفد الجامعة اللبنانيّة الثقافية في العالم برئاسة السيد احمد ناصر، ان لبنان بحاجة إلى تضامن ابنائه في دول الاغتراب لانهم صورته المشرقة، معتبراً ان تسييس العمل الاغترابي يؤثر سلباً على قدرة المغتربين على لعب الدور المطلوب منهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان الذي يواجه مخططات من الخارج تهدف إلى اضعافه وافقاده القدرة على المواجهة.

واعتبر الرئيس لحود ان في مقدمة هذه المخططات، الدعوات المتكررة إلى اسقاط حق العودة للفلسطينيين إلى ارضهم، وتوطينهم في الدول التي تستضيفهم منذ نكبة ١٩٤٨ ومنها لبنان، وقال: «عندما كنت أحذر من خطر التوطين وأنادي بمواجهته، كانت بعض الاصوات في الداخل تقول بأن الحديث عن هذا الامر هو بمثابة فزاعة إلاّ ان تطور الاحداث يثبت صحّة المخاوف التي حذّرت منها و هذه المسألة هي الآن موضع متابعة ودرس في اروقة الأمم المتحدة وفي عدد من الدول الكبرى».

وأضاف رئيس الجمهورية: «من هنا ادعو القيادات اللبنانيّة إلى وعي خطورة ما تمرّ به ازمة الشرق الاوسط والتي سيتأثر لبنان حتماً بتداعياتها، وكفى مزايدات ومكابرة، فالحل الوحيد للمحافظة على قوة لبنان وقدرته على المواجهة يكمن في تضامن ابنائه في الداخل والخارج على حدّ سواء، وفي قيام

حكومة الوحدة الوطنيّة أو الحكومة الانقاذية التي تشكل المدخل الوحيد لإخراج لبنان من ازمته الراهنة والوصول بالبلاد إلى شاطىء الامان وتهيئة الاجواء المناسبة لانتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهل الدستورية المحددة».

واعتبر الرئيس لحود «ان لبنان لا يقوم إلاّ بجناحيه المقيم والمغترب، وانه حرص خلال السنوات الماضية على إقرار سلة من الاجراءات التي تعزّز التواصل بين اللبنانيين المقيمين والمغتربين، وأبرزها البطاقة الاغترابية التي تعطي للمغترب اللبناني الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها اللبناني المقيم في وطنه».

وأضاف: «إذا كانت الظروف الصعبة التي مرّ بها لبنان منذ سنتين وبضعة اشهر حالت دون وضع هذه الاجراءات موضع التنفيذ، إلاّ انها باتت حقيقة قائمة، وهي تترسخ يوماً بعد يوم، شرط ان تكون كلمة المغتربين واحدة وهدفهم مصلحة وطنهم الام، من دون الدخول في زواريب السياسة الداخلية الضيقة».

وقال الرئيس لحود مخاطباً الوفد الاغترابي: «ان بثّ روح التضامن والتعاون بين المغتربين هو واجب الدولة والهيئات الاغترابية على حدّ سواء، وفي مقدّمها الجامعة اللبنانيّة الثقافية في العالم التي تستطيع عندما تتوحد، ان تكون السند الفاعل لقضايا لبنان المحقّة. وهذا الامر يصبح ضرورة متى أدركنا حجم تأثير اللوبي الصهيوني على مراكز القرار والدول ولا سيما منها الولايات المتحدة الاميركية. ولا أعتقد ان الطاقات والإمكانات اللبنانيّة أقل قوة وتأثيراً متى أجتمعت على هدف واحد، من اللوبي الصهيوني نفسه».

أمام وفد «القوى السياسيّة والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني في الشمال»

٢٠٠٧/٧/٢٧

الكلام على مؤتمر دولي للسلام لإعطاء الوقت لإسرائيل لتهضم هزيمتها في لبنان.

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان الكلام الذي يطلق اليوم حول الإعداد لمؤتمر دولي للسلام في المنطقة، هو لإعطاء الوقت لإسرائيل لتهضم هزيمتها في لبنان ولتهدئة الأجواء، في محاولة لتحقيق مكاسب لم تتمكن من تحقيقها بالقوة، مشيراً إلى ان اول ما سيسعون إلى تحقيقه من خلال هذا المؤتمر هو إسقاط حق عودة الفلسطينيين إلى ارضهم، «وهو حق تنازل عنه عدد من الدول العربية، مع الاسف».

وحذر رئيس الجمهوريّة من انه إذا لم يجلس اللبنانيون مع بعضهم في أسرع وقت ممكن لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات رئاسية، «فإن التوطين سيقع في لبنان لا محالة» .

وشدّد على ان إسرائيل يزعجها ان يبرهن اللبنانيون عن قدرتهم على العيش معاً، لذا هي تحاول ان تعرقل هذا الامر، إما مباشرة، أو بواسطة بعض الدول الكبرى التي تتولى هذه المهمة بدلاً عنها «على أساس انه عندما تقع الفتنة بين اللبنانيين، يربح الاسرائيليون الحرب التي خسروها السنة الماضية».

وأوضح الرئيس لحود ان في تشكيل حكومة وحدة وطنية بديلاً مناسباً في حال لم تحصل انتخابات رئاسية لاي سبب كان، «لأن أكثر من نصف الشعب اللبناني لا يعترف بحكومة الرئيس السنيورة، ولن يقبل بأن تتسلم صلاحيات رئيس الجمهورية».

وعن مشكلة «فتح الإسلام»، كشف «إننا نعرف من أين أتت هذه المنظمة، ومن أين تموَّل» . وأضاف: «إذا أمعنّا البحث، سنجد ان الذين يموّلون «فتح

الإسلام» هم على علاقة غير مباشرة بإسرائيل».

وحيّا الرئيس لحود الجيش الوطني قيادة وضباطاً ورتباء وأفراداً، على تضحياته الجسام في سبيل ارضه وكرامة شعبه.

مواقف الرئيس لحود جاءت خلال استقباله وفداً من «القوى السياسيّة والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني في الشمال».

كلمة الرئيس لحود إلى اللبنانيين لمناسبة العيد الثاني والستين للجيش اللبناني

٢٠٠٧/٧/٣١

وجّه رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، كلمة إلى اللبنانيين لمناسبة العيد الثاني والستين للجيش اللبناني – جاء فيها:

أيها اللبنانيّون،

في مثل هذا اليوم من كل سنة كنت أتوجّه إلى نخبة من شبابنا الذين اختاروا امتشاق سيف الحقّ زوداً عن حريّة الوطن وكرامته وعنفوانه، فلم يجدوا أفضل من المدرسة الحربيّة ينهلون منها مناقبيّة الضبّاط واستقامة القلب وصلابة الإلتزام بالأرض والشعب. إلاّ أنّ الظروف القاسية هذه السنة، كما ظروف العدوان الإسرائيلي في السنة الماضية، حالت دون ذلك.

لذا. أغتنم هذه المناسبة، لأتوجه إلى جيشنا الوطني، قيادةً وضباطاً ورتباء وعسكريين،بالتهنئة في عيده الثاني والستين، ولأحيي أرواح الشهداء العسكريين الأبطال وفي مقدمهم الذين سقطوا خلال الشهرين الماضيين دفاعاً عن وجود لبنان ورسالته في وجه الإرهاب المأجور أو أولئك الذين افتدوا بدمائهم كرامة أرض لبنان في العام الماضي مع إخوة لهم في المقاومة الوطنية، فحالوا دون تدنيسها من قبل آلة الحرب الإسرائيلية.

أيها العسكريّون،

ما يؤلم، هو أننا فيما نحيي الذكرى السنوية الأولى لسقوط رفاق لكم في ساحة الشرف وهم يواجهون الهمجية الإسرائيليّة، نودّع رفاقاً جدد يتساقطون برصاص الغدر والتطرّف والإرهاب لعصابة «فتح الإسلام». ولا شك في ظنّي، أن هذا العدو وتلك العصابة، يلتقيان على هدف واحد هو

تدمير وجه لبنان الذي جعل من بلدنا وطن الرسالة وتعايش الأديان وديمقراطية التوافق وتساوي كل مكوّنات المجتمع.

أيها العسكريّون،

سيبقى الجيش الوطني اللبناني حامياً للنظام والمؤسّسات، ومحضوناً من شعبه وقياداته، ومدافعاً بالدم والرجال والتضحيات الجسام عن أرضه، كلما لمعت شرارة الخطر وهدّدت قداسة أرضنا.

وأقول للذين ظنّوا أنهم من خلال إستهداف الجيش، يمكنهم أن يقضوا على دوره التوحيدي وقدرته على الحفاظ على السلم الأهلي، إنهم مخطئون. وأؤكد لكم أنهم سيدفعون ثمن خطاياهم ومؤامراتهم.

أيها اللبنانيّون،

لطالما دعوتكم في السنوات الماضية إلى التنبّه إلى ما يحاك لوطنكم من مخاطر ومخطّطات تدميرية، وها هي التطوّرات تثبت الحقيقة المأساوية لهذه التحذيرات، بعدما انكشفت بوضوح مؤامرات إستهداف مؤسّسات الدولة ووحدتها وسيادتها وإرادة أبنائها بأن تكون قوية ورادعة للطامعين.

وإذا كان من حقّكم أن تخافوا على الوطن، فإن من واجبكم في المقابل أن تقطعوا الأيادي السوداء التي تحاول تدميره ودفعه إلى الفوضى.

أيها اللبنانيّون،

إني أؤكّد لكم أن الخلاص لا يزال ممكناً، لأن الإرادات الطيبة لدى اللبنانيين لم تنهزم. فلندع التشاؤم واليأس جانباً، ونطرق بكل قوتنا كل الأبواب التي يمكن أن تفضي إلى الخروج من النفق.

نعم، أنا أتحسّس آلامكم ومخاوفكم وصدى القلق الذي يسكن في نفوسكم. فالتحديات التي نواجهها صعبة وقاسية، لكن الإستسلام لإرادات تدمير لبنان ليس خياراً.

أيها اللبنانيّون،

إن لبنان ما زال أكثر من أي وقت مضى، حاجة عربية وإقليمية ودولية. إلا أنّ هذه الحقيقة، لا تبرّر مبالغة البعض في الإتكال على الخارج أو التجاوب مع رغباته وتنفيذ مخططاته، لأنّ في ذلك خراباً للبنان وخسارة لا تعوّض لأبنائه من دون تمييز. علماً أن الدروس التي تعلمناها من تجارب الماضي القريب تجعلنا حذرين من الغيرة الملتبسة التي يظهرها بعض الدول.

لذا أسألكم: هل يبقى لنا خيار آخر، غير وحدتنا، وتضامننا، وحفاظنا على مؤسّساتنا الشرعية، ومشاركتنا جميعاً في إنقاذ الوطن؟

وإذا كان للتباعد الحاصل بين أبناء الوطن أن ينتهي في أسرع وقت ممكن، فلا بد للبعض أن يدرك حتمية تقدمه خطوة في إتجاه تخليه عن الإستئثار بالسلطة والقبول بالمشاركة، وللبعض الآخر ضرورة تقدمه خطوة أيضاً في اتجاه التأكيد عملياً على استعداده للتعاون، وتمسّكه باللحمة الداخلية أساساً للعيش المشترك، فيطمئن بذلك الخائفون من هذا الفريق وذاك. وأؤكد لكم أن الوقت لم يفت بعد على التقدم في الإتجاه الصحيح.

أيها العسكريّون،

في يوم عيدكم المخضّب بدماء الشهادة، أجدد رهاني على مؤسستكم الوطنية التي بنيناها بإرادة الوحدة، ونقاوة الضمير، وصلابة الخيارات وصوابيتها. فكونوا دوماً متأهبين، كما أنتم اليوم، لتلبّوا نداء الواجب. لإنقاذ لبنان كلما استفحل الخطر. دماؤكم التي تسيل اليوم، ترفع عالياً سياج الوطن في وجه المخاطر التي تهدّد لبنان والمنطقة.

بكم يبقى لبنان، وإليكم تشخص آمال شعبه.

عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان».

تشكيل حكومة وحدة وطنية تستلم مسؤولية البلاد في حال عدم الاتفاق على هوية الرئيس الجديد.

٢٠٠٧/٨/٨

أكّد رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، ان مطالبتنا اليوم تشدّد على ضرورة القيام بما هو مقبول وشرعي وميثاقي وديمقراطي، «ويتلخص ذلك بتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة انقاذية، حتى اذا ما بقي الخلاف قائماً على هوية الرئيس الجديد، تستلم حكومة الوحدة الوطنية المسؤولية في البلاد».

واذ اكد ان الحكومة الموجودة، حتى لو كانت مدعومة من أي جهة كانت، لن تتمكن من أن تتسلم المسؤولية مكان رئيس الجمهورية، توجه إلى من اعتبر ان هذا الكلام «نكتة» سائلاً إياه: منذ متى كنت تفكر بمصلحة لبنان ؟ ومتى كنت داعماً الجيش الوطني وانت من قتلت افراده ونكلت بهم ؟ ومتى كنت مقتنعاً بقيام دولة المؤسسات؟

ورداً على ما تورده بعض الصحف من ان رئيس الجمهورية سيذهب في نهاية ولايته إلى قطر او إلى فرنسا، قال: «أتوجه إلى الذين يقومون بدفع الاموال ليكتب في الصحف ما يكتب بسؤالهم: اين كانوا خلال الاحداث، حين كنت أنا في لبنان ولم أغادره ابداً؟».

واضاف : «أنا باقٍ في بعبدات، ومن لم يعجبه ذلك فليغادر».

واعتبر الرئيس لحود انه لا يمكن ان نعيد إعمار لبنان الا مع بعضنا البعض، داعياً إلى احترام كل الطوائف اللبنانية وعدم التمييز في ما بينها. وقال: «لا يمكن إطلاق الاتهامات على فئة لبنانية بأنها لم تعد لبنانية، كما حصل مع الطائفة الارمنية. كذلك من المعيب القول بأن الارمن ليسوا مسيحيين»، مطالباً بأن يعود الجميع إلى ضميرهم ويعترفوا بالأخطاء.

وحول ترويج فريق الاكثرية بأنه اذا لم يحصل الاستحقاق الرئاسي بسبب

عدم تأمين نصاب الثلثين، فإن بإمكانهم ان يجروا الانتخابات على اساس النصف زائد واحد، ردّ قائلاً: «فليؤمنوا هذا النصف اذا استطاعوا، فهناك البعض في الاكثرية قد عاد إلى ضميره». وأكد انه في كل الاحوال، فإن هذا الإجراء يتناقض مع رسالة لبنان وعيشه المشترك.

من جهة أخرى، أشار رئيس الجمهورية إلى صلابة الجيش اللبناني في هذه المرحلة، مؤكداً ان معنويات الجيش عالية جداً، «وقد رأيت ذلك في عيون افراد جيشنا وضباطه، حين زرت الجرحى منهم لمناسبة عيد الجيش».

واضاف : «من هنا يتأكد ايماني مرة جديدة ان ما من احد باستطاعته ان يتغلب على لبنان»، مشدداً في الوقت نفسه على انه لكي يكون الوطن قوياً يجب على جميع ابنائه ان يعترفوا، مثلما كان يردد الرئيس الراحل سليمان فرنجية: وطني دائماً على حق.

مواقف الرئيس لحود أتت خلال استقباله قبل ظهر اليوم في قصر بعبدا وفداً من طلاب «تيار المردة» جاء من كل لبنان.

الحل يجب أن ينبع من اللبنانيين.

٢٠٠٧/٨/١٣

أكد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان الأوان لم يفت بعد للإتفاق على تشكيل حكومة إنقاذ وبعدها على رئيس للجمهورية ينتخب وفق نصاب الثلثين. وشدّد على ان الحل لا يأتي من الخارج بل يجب ان ينبع منّا، غير انه رحّب بأي مساعدة من الخارج للتوصّل إلى قواسم مشتركة يجب ان تكون بين اللبنانيين.

ولفت رئيس الجمهوريّة إلى اننا مقبلون على أيام دقيقة ولكن ليست خطيرة، «ففي النهاية كلّ اللبنانيين يعرفون انه ليس من مصلحتهم ان يختلفوا مع بعض، فقد دفعنا الثمن غالياً في الماضي».

وشدّد الرئيس لحود على ان الطائفية تقضي على لبنان، ووحدة أبنائه هي التي تقويه وهي من الثوابت الاساسية إضافة إلى دعم الجيش الوطني والمقاومة.

وتحدّث الرئيس لحود عن الانتصار اللبناني على إسرائيل العام الفائت، والذي أعطى القوة للبنان بأكمله، مشيداً بتضحيات اللبنانيين الذين لا يهابون الموت في سبيل الذود عن ارضهم وحقوقهم. كما نصح الذين لا يزالون يروّجون لانهزام لبنان في الحرب مع اسرائيل، على وجوب ترك هذه المسألة غير المنطقية بعد اعتراف العدو بخسارته، وعلى ألاّ يعوّلوا على الدول الكبرى إرضاء لمصالحهم، لانه عندما يحين الوقت، ستسعى هذه الدول «إلى تحقيق مصالحها وليس مصالح هؤلاء، وعندما يحصل ذلك لن تهتم الدول بهم» .

ورأى رئيس الجمهوريّة ان ثروة لبنان هي في الانسان اللبناني الذي ينجح أينما حلّ. وأسف لعدم استثمار قوة لبنان المغترب كما يجب، داعياً المغتربين إلى عدم نقل صورة الخلاف اللبناني إلى الخارج.

مواقف الرئيس لحود جاءت خلال استقباله، في حضور عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد حيدر، وفداً اغترابياً من دول اوروبية واميركية وافريقية، ضمّ رؤساء الجمعيات الاغترابية في هذه الدول ورجال أعمال وفكر وأساتذة جامعيين وناشطين في المجالات الثقافية والفكرية والانسانية.

الإنتصار ألغى إلى غير رجعة مقولة أن قوة لبنان في ضعفه.

٢٠٠٧/٨/١٤

هنّأ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود الشعب اللبناني، ولبنان مقاومة وجيشا، بالذكرى السنويّة الأولى للإنتصار على إسرائيل الذي شكّل علامة فارقة في تاريخ الشعوب وقدرتها على مقاومة الأحتلال، مهما عظمت قوته وجبروته، اذا تضامنت هذه الشعوب مع نفسها، ووقفت إلى جانب حقها حتى الشهادة.

وأكّد الرئيس لحود ان يوم ١٤ آب ٢٠٠٦ الذي ارّخ لاعتراف إسرائيل بالهزيمة للمرة الثانية في لبنان بعد انسحابها المخزي في العام ٢٠٠٠، الغى إلى غير رجعة مقولة ان قوة لبنان في ضعفه، وثبّت في اذهان اللبنانيين والعالم اجمع قوة لبنان، على الرغم من صغره وضعف امكاناته العسكرية. وهذه القوة مستمدة من طاقات الحياة والصمود والنهوض التي يزخر بها.

ودعا الرئيس لحود اللبنانيين إلى عدم نسيان مدى الحقد والوحشية والهمجية التي اظهرتها إسرائيل في حربها الاخيرة على لبنان، وخصوصاً عبر استعمالها في عدوانها اسلحة محظورة دولياً كاليورانيوم المخصّب، وعبر اقدامها في الأيام الاخيرة للحرب على زرع ترابنا بعشرات الآلاف من القنابل العنقودية لإلحاق الأذى بالناس والاقتصاد لسنوات طويلة. وعبّر في الوقت نفسه عن الاسف لان يتغنى البعض في لبنان بأنه مع الدول التي دعمت إسرائيل في حربها على لبنان.

وقال الرئيس لحود: «لقد سقطت اسطورة إسرائيل التي حاولت ترويع العالم العربي منذ انشائها، ولم يعد بامكانها ان تقفز فوق القرارات الدولية وتلغي حقوق الشعوب العربية بالارض والسلام والكرامة. وها ان تداعيات سقوط

إسرائيل مرتين في لبنان، بدأت ترخي بثقلها على المجتمع الاسرائيلي وخصوصا على قياداته السياسية والحربية.وهذا يؤشر بوضوح إلى ان إسرائيل ستفكر الف مرة في المستقبل، قبل ان تقدم على أي اعتداء مهما كان حجمه على لبنان».

ورأى رئيس الجمهوريّة «ان الإيجابية الوحيدة التي اظهرتها حرب تموز الماضية - اذا كان يجوز الكلام عن ايجابيات - هي ان وحدة الشعب اللبناني تصنع المعجزات وان الفئات والطوائف اللبنانية متمسكة بصيغة العيش المشترك، اذا تركت لحريّة خياراتها، ولم تعبث بها بعض الايادي من الخارج التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب لبنان».

ونوّه الرئيس لحود بالتضحيات التي بذلها الجيش الوطني في دعمه للمقاومة الوطنية، مشددا في الوقت نفسه على وجوب ان يقتنع الجميع في لبنان بضرورة صون المقاومة والحفاظ عليها حتى لا يفقد الوطن ابرز عناصر قوّته الراهنة، ويصبح ساحة مفتوحة لتمرير المشاريع المشبوهة وعلى رأسها توطين الفلسطينيين في لبنان.

تضحيات مسعفي الصليب الأحمر توازي تضحيات العسكريين.

٢٠٠٧/٨/٢٢

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان دماء شهداء الجيش والقوى الامنية ومسعفي الصليب الاحمر اللبناني والمدنيين التي سالت في المواجهات بين الجيش اللبناني ومسلحي تنظيم «فتح الاسلام» في الشمال، عززت سيادة لبنان واستقلاله، وحمت وحدته الوطنيّة ودوره في محيطه والعالم، ومن غير الجائز ادراج هذه الشهادات السامية في أي اهداف اخرى.

موقف الرئيس لحود جاء خلال استقباله رئيس اللجنة المركزية للصليب الاحمر اللبناني الشيخ سامي الدحداح على رأس وفد ضم افراد من عائلتي المسعفين الشهيدين بولس معماري وهيثم سليمان اللذين استشهدا في مخيم نهر البارد اثناء قيامهما بواجبهما الانساني. وقد شكر الوفد الرئيس لحود على مواساة الصليب الاحمر وعائلتي الشهيدين ووقوفه إلى جانب المؤسسة الانسانية في الظرف الاليم الذي مرت به.

وردّ الرئيس لحود شاكراً الوفد زيارته معتبراً ان ما فعله هو واجب، محيياً جهود العاملين في الصليب الاحمر اللبناني، من مسؤولين واداريين ومسعفين، مقدراً تضحياتهم في سبيل الانسان والوطن، معتبراً ان وفاء المسعفين لرسالتهم الانسانية حتى الاستشهاد يوازي تضحيات العسكريين في الجيش ضباطاً ورتباء وافراداً الذين لبّوا نداء الواجب، وسقط منهم في ساحة الشرف المئات من الشهداء والجرحى.

وقال الرئيس لحود أمام الوفد: «إنّ مسعفي الصليب الاحمر اللبناني أثبتوا مناقبية عالية في التفاني والتضحية غير آبهين بالأخطار ولا بالظروف الصعبة

التي عملوا فيها، وكانوا جنباً إلى جنب مع أبطال الجيش اللبناني في مواجهة ارهابيين استهدفوا أمن اللبنانيين واستقرارهم ووحدتهم، وأساؤوا إلى الفلسطينيين وقضيتهم العادلة وتستّروا خلف الدين الاسلامي الحنيف لتنفيذ مخططاتهم وهم أبعد ما يكونوا عن التعاليم الدينية السماوية».

واعتبر الرئيس لحود ان الجيش الوطني الذي يقاتل رجاله باللحم الحيّ أثبت مرة جديدة انه رمز الوحدة الوطنيّة وحاميها لانه جيش من كلّ لبنان ولجميع اللبنانيين لا يميز بين منطقة واخرى أو فريق وآخر، وقال: «ان المحافظة على الجيش مسؤوليّة وطنية كبرى ولن يكون من المسموح لأي كان التطاول عليه أو التشكيك بدوره أو بالمسؤوليات التي يضطلع بها على مستوى الوطن كله. ولعلّ الحكمة العالية التي أظهرتها قيادته في الظروف الدقيقة التي مرّ بها لبنان خلال السنتين الماضيتين، خير ضمانة لاستمرارية الدور الريادي للجيش الوطني في الدفاع عن أرض لبنان وشعبه ومؤسساته».

ودعا الرئيس لحود القيادات السياسيّة اللبنانيّة إلى ان ترتفع في مواقفها إلى مستوى تضحيات الجيش، وتسرع في الإتفاق على الحلول التي تحصن الوحدة الداخلية في ظلّ شراكة وطنية حقيقية وكاملة، لا مكان فيها لعازل ومعزول أو لغالب ومغلوب.

٢٠٠٧/٨/٢٣

الإنتخاب بالنصف زائد واحد سيؤدّي إلى مشكلة كبرى في لبنان.

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود أن انتخاب رئيس للجمهورية بنصاب النصف زائد واحد، سيؤدي إلى مشكلة كبرى في لبنان، معتبراً أن الإقدام على هذا «الحل» كما يسمّيه البعض، يؤشّر إلى إفلاس الجهة التي ستقدم عليه، وإلى سعيها إلى إثارة ما يسمونه «الفوضى الخلاّقة» وبالتالي خراب لبنان.

وشدّد الرئيس لحود على «أن الحل هو بتوافق جميع اللبنانيين، وبانتخاب رئيس وفق نصاب الثلثين، يكون مقبولاً من الجميع. أما إذا لم يتم التوصل إلى ذلك، فيجب أن تكون هناك سلطة جاهزة لاستلام صلاحيات رئيس الجمهورية».

وأوضح الرئيس لحود أن هذا المخرج لا يعني وجود حكومتين، بل حكومة مقبولة من الجهتين.

ولفت رئيس الجمهوريّة إلى أن ما يقوم به اليوم ليس لمصلحة فئة من اللبنانيين، «فأنا ما ميّزت يوماً بين لبناني وآخر أو بين طائفة وأخرى... فمن المعيب أن يكرر البعض ما يكررونه في الصحف بأن رئيس الجمهوريّة فئوي، وهو تالياً غير قادر على الحكم».

مواقف الرئيس لحود، جاءت خلال استقباله، وفداً من تجمّع الاندية والجمعيات والهيئات الثقافية والاجتماعية في النبطية.

٢٠٠٧/٨/٢٧

لا يجوز تمييز اللبنانيين بين الإستئثار بالسلطة أو الفوضى.

دعا رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، القيادات السياسيّة المعنية بالاستحقاق الرئاسي، إلى عدم تخيير اللبنانيين بين الاستئثار بالقرار، وبين الفوضى، لانها بذلك تخيرهم بين السيء والاسوأ، في حين ان المطلوب ان يكون الخيار بين الحسن والاحسن، وبين ما يجمع اللبنانيين وبين ما يفرقهم.

ونقل زوار الرئيس لحود عنه قوله اليوم انه من المؤلم جداً ان يجد اللبنانيون انفسهم امام مواقف متشنجة تزرع الخوف والقلق في نفوسهم، وتدفعهم إلى اليأس أو تضعف منسوب الامل الذي يجب ان يبقى مرتفعاً لديهم لمواجهة الاستحقاقات المنتظرة بموقف وطني جامع.

وشدّد الرئيس لحود، كما نقل عنه زواره، على ان احترام الدستور، نصاً وروحاً، واجب على جميع المسؤولين والسياسيين، واذا كان البعض يلجأ إلى تفسير النصوص الدستورية وفق ما يناسبه ويطلق النظريات والصفات الدستورية، فحري بهؤلاء ان يدعوا وان يعملوا على احترام الثوابت والمبادىء والمرتكزات التي قام عليها الدستور وحددتها مقدمته، وفي طليعة هذه الثوابت ان لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. فالتعاطي مع الدستور، أضاف الرئيس لحود، لا يجوز أن يكون انتقائياً أو غبّ الطلب، بل ان احترامه يفرض التزام كلّ نصوصه من دون تمييز.

وجدّد رئيس الجمهوريّة التأكيد على ان خياره كان وسيبقى وحدة لبنان، ارضاً وشعباً ومؤسسات، وهو سيبني مواقفه وخطواته انطلاقاً من هذا الخيار، اما الذين يريدون التصرّف بالدستور على هواهم فيتحمّلون مسؤوليّة ما يمكن ان ينتج عن ذلك من انعكاسات تطاول جميع اللبنانيين من دون استثناء ولأجل ذلك يجب أن تنصب كلّ الجهود، لتجنيب لبنان مثل هذه التصرفات.

٢٠٠٧/٨/٢٨

ليكن الاستحقاق الرئاسي مناسبة لتعزيز وحدة اللبنانيين وحماية صيغة العيش الواحد

أكد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، حرصه على أن يكون الاستحقاق الرئاسي المقبل، مناسبة لتعزيز وحدة اللبنانيين وحماية صيغة العيش الواحد في ما بينهم، وتأكيد قوة لبنان وقدرته على مواجهة التحديات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى ان ذلك لن يكون إلاّ من خلال رئيس للجمهورية يحظى بدعم وتأييد غالبية اللبنانيين وينتخب وفقا للاصول الدستورية والأعراف المعتمدة منذ الاستقلال.

وأبلغ الرئيس لحود وفد الرابطة المارونية برئاسة الدكتور جوزف طربيه، دعمه للجهود المبذولة للوصول إلى إتمام الاستحقاق الرئاسي في مناخ من الاستقرار والتوافق والتعاون، مشيرا إلى انه يتطلع إلى أن يسلّم الأمانة إلى من يستطيع ان يحافظ على المبادىء التي تحصن الوحدة الوطنية لافتا إلى انه سيعمل ما في وسعه لمنع ادخال البلاد في المجهول، رافضاً أي خطوة لا تحافظ على المشاركة الوطنية في صنع مستقبل لبنان.

وأكد الرئيس لحود لوفد الرابطة المارونية ان الصيغ الملتبسة التي يطرحها البعض لموضوع النصاب القانوني لجلسة انتخاب رئيس الجمهوريّة لا يعتد بها، لان نصّ الدستور واضح لجهة ضرورة حصول رئيس الجمهوريّة المنتخب في الدورة الاولى على غالبية ثلثي اعضاء مجلس النواب، وعندما يكون النص واضحا إلى هذه الدرجة تبطل كل الاجتهادات والتفسيرات لاسيما صيغة النصف زائداً واحداً المخالفة للدستور والاعراف والتي يشكل طرحها استفزازا لا يخدم المروجين لها ولا يوفر التوافق على رئيس يطمح اليه جميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم لأنه في النهاية سيكون رئيساً لهم جميعاً، وليس لفريق منهم لانه رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن.

أمام زواره في قصر بعبدا

٢٠٠٧/٨/٣١

الإقتراح بتشكيل حكومة إنقاذيّة برئاسة العماد سليمان مشروط بإجماع القيادات اللبنانيّة عليه.

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، ان الاقتراح الذي قدّمه قبل مدّة بتشكيل حكومة إنقاذية سياسية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال سليمان إذا تعذّر الإتفاق بين الموالاة والمعارضة على انتخاب رئيس للجمهورية، هو صيغة بديلة لمنع حصول أي فراغ في السلطة الاجرائية بعد انتهاء الولاية الرئاسية، مشروطة بتوافر إجماع القيادات اللبنانيّة عليها، علماً ان الحل الامثل هو إجراء الانتخابات الرئاسية وفق الاصول الدستورية، مؤكداً انه سيبذل قصارى جهده للوصول إلى هذه الغاية. وكشف الرئيس لحود امام زواره اليوم في بعبدات انه سئل من عدد من السفراء الذين زاروه منذ اسابيع عن اقتراحه، فأكد لهم انه في حال وافقت الاكثرية والمعارضة على تشكيل هذه الحكومة الانقاذية يمكن السير بها، أما إذا رفض أحد الطرفين الاقتراح فإنه لن يشكلها، لانه حريص على إبقاء الجيش موحداً وعدم إدخاله في النزاع السياسي الداخلي.

وشرح الرئيس لحود، امام زوّاره، الاسباب التي دفعته إلى التقدّم بهذا الاقتراح الذي تداول به مع قيادات سياسية وروحية أيضاً، فأبدى قناعته بأن الجيش على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين الذين يجمعون على دوره المشرِّف منذ إعادة توحيده، فضلاً عن ان الواقع السياسي الراهن في البلاد وصل إلى مرحلة خشي فيها من ان يكون متعذراً إجراء الانتخابات الرئاسية ولانه لا يمكنه ان يسلم السلطة الاجرائية لحكومة غير شرعية وغير دستورية وغير ميثاقية، رأى ان المخرج الممكن قد يكون من خلال حكومة انتقالية برئاسة العماد سليمان مع مجموعة من الشخصيات المدنية والوطنية المحايدة، تتولى مسؤوليّة المحافظة على وحدة البلاد وحماية مسيرة السلم الاهلي والمؤسسات الدستورية،

ومثل هكذا حكومة توفر المناخات الملائمة لإعادة الحياة السياسيّة إلى طبيعتها والتحضير لانتخابات نيابية على أساس قانون إنتخابي عادل يعكس بأمانة الواقع التمثيلي الشعبي ويضع حداً للجدل القائم حول من هي الاكثرية ومن هي الاقلية. وفور إنجاز هذا الاستحقاق النيابي تكون البلاد قد باتت مهيّأة للاستحقاق الرئاسي فتشرف الحكومة الانقاذية على إتمامه، وتفسح في المجال بعد ذلك أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية كانت وستبقى الإطار الاسلم لتحقيق المشاركة الشاملة في السلطة الإجرائية، كما حصل في مرحلة سابقة من تاريخ لبنان الحديث.

واكد الرئيس لحود، كما نقل عنه زواره، ان هذا الاقتراح لقي دعماً من قيادات سياسية وروحية تهمّها مصلحة لبنان العليا وبقاؤه وطناً موحداً ارضاً وشعباً ومؤسسات، فيما انبرى أصحاب الحسابات الشخصية والاعتبارات الذاتية إلى معارضته من خلال الترويج لبدائل ترتكز على بدع دستورية لاسيما في ما خصّ مسألة نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، الامر الذي يجعلنا نتساءل - اضاف الرئيس لحود - عن الأهداف الحقيقية لهؤلاء الذين يعمدون إلى اطلاق النار على كلّ مبادرة من شأنها انهاء الحالة الشاذة في البلاد.

وأشار رئيس الجمهوريّة إلى ان اقتراحه الذي لا يتطلب تعديلاً للدستور، هو استثنائي لمرحلة استثنائية، في حين ان الإطار الطبيعي هو الإتفاق على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها ووفقاً للقواعد الدستورية وللاعراف المتبعة منذ الاستقلال. أما إذا رُفض الاقتراح واتجه الرافضون صوب خيارات اخرى تهدد وحدة لبنان، فإن الرئيس لحود سيضطر إلى اتخاذ الخطوات التي تمليها عليه مصلحة البلاد وأهلها من ضمن سلّة بدائل دستورية وقانونية يحتفظ بها إلى الوقت المناسب ولن يكشف عنها قبل أوانها لحمايتها من استهدافات الفريق الذي لا يعمل من أجل كلّ الوطن وجميع أبنائه.

وأضاف: «إن طموحي أن أرى القيادات اللبنانيّة مجمعة على إنقاذ البلاد وستجدني إلى جانبها في أيّ خطوة في هذا الاتجاه، لكني في المقابل لن ابقى

متفرجاً أمام محاولات نحر الوطن أو تسليمه إلى من يمعن فيه شرذمة ويقوده إلى المجهول والضياع والتقسيم، ولن ترهبني تهديدات من هنا، وتحديات من هناك، ولا الحملات التي تصدر عن أصوات نشاز خير لها ان تصمت لا سيما إذا كان أصحابها من الذين يفترض بهم أن يخجلوا من ماضيهم وحاضرهم وارتباطاتهم التي ترهن مستقبل البلاد بإرادات الخارج ومخططاته المشبوهة».

٢٠٠٧/٩/٣

أمام الدولة مسؤولية كشف أهداف "فتح الاسلام" والجهات التي تقف وراءه.

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، ان لبنان كان موحداً في مواجهة غدر إرهابيي «فتح الاسلام» بالجيش الوطني اللبناني الذي حقق بطولات على مدى ١٠٦ أيام من القتال انتزعت تقدير الجميع في الداخل والخارج «والنصر الذي تحقق هو نصر للبنان واللبنانيين جميعاً». وقال «ان امام الدولة مسؤولية كبرى في كشف الأهداف الحقيقية لما كان يخطط له المجرمون وتحديد الجهات التي تقف وراءهم ومولتهم وسهلت انتقالهم إلى مخيم نهر البارد ووفرت لهم في وقت من الاوقات الحماية ليتمكنوا من العبث بأمن اللبنانيين والفلسطينيين وسلامتهم. ودعا الاجهزة القضائية والعسكرية المختصة إلى «ان تقوم بدورها كاملا والتحقيق في كل الملابسات التي احاطت بهذه الحرب التي كان ثمنها غالياً والتضحيات فيها كبيرة».

وأكد الرئيس لحود، كما نقل عنه نقيب المحررين ملحم كرم، رفضه المساومة على دماء الشهداء وقال: «سنرفض وسنواجه أي محاولة لطمس الحقائق أو حرف التحقيق عن مساره الطبيعي ليتحمل المتواطئون والمخططون والممولون مسؤولية ما ارتكبوه بحق لبنان واهله والشعب الفلسطيني الشقيق الذي عليه ان يدرك ان أمنه من أمن اللبنانيين وان سلامته من سلامتهم وانه لن يكون في استطاعة احد بعد اليوم ان يجعل من المخيمات الفلسطينية ملاذا للمجرمين والارهابيين والمطلوبين للعدالة وسيواصل لبنان الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى ارضه وعدم توطينه في لبنان».

وجدّد الرئيس لحود دعوته القيادات اللبنانية إلى الارتفاع إلى مستوى

الشهادة التي قدمها الجيش على مذبح الوطن والمساهمة في تحصين وحدته الداخلية وإخراجه من النفق المظلم الذي يسعى البعض إلى ادخاله فيه. ووصف رئيس الجمهوريّة مبادرة الرئيس نبيه بري في ذكرى تغييب الامام موسى الصدر بأنها «فتحت باباً اضافياً أمام الحل المنشود واي محاولة لاقفال هذا الباب أو تعطيل مفاعيله سترتد سلباً على من يقوم بها لانه بذلك يقطع الطريق أمام التوافق الوطني».

واعتبر الرئيس لحود ان الدعوة إلى عقد جلسة لانتخاب رئيس للجمهوريّة بنصاب النصف زائد واحد «هي بدعة لا سابقة لها و هرطقة دستوريّة»، مكرّراً رفضه تسليم السلطة الإجرائيّة إلى حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الفاقدة للشرعيّة الدستوريّة وغير الميثاقيّة.

التنبّه لما يُحاك من مخططات لا تقود إلى السلام العادل والشامل والدائم.

٢٠٠٧/٩/٧

أعرب رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود عن خشيته في ان تشهد منطقة الشرق الأوسط تطورات تسبق موعد المؤتمر من أجل السلام الذي يجري الإعداد له في الخريف المقبل، داعياً إلى ضرورة التنبّه لما يمكن ان يحاك من مخططات لا تقود إلى السلام العادل والشامل والدائم الذي ترنو إليه شعوب دول المنطقة.

ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله إن إسرائيل تسعى لوضع هذا المؤتمر في خدمة أهدافها في المنطقة وهي لا تزال تتصرّف على نحو يحقّق لها مخططاتها، وقال: «ان العدوان الذي استهدف السيادة الجويّة للجمهوريّة العربيّة السوريّة الشقيقة دليل على استمرار هذا التوجّه الاسرائيلي الذي نشهد في لبنان امتداداً له لاسيما وان إسرائيل ترفض حتى الساعة استكمال تنفيذ القرار ١٧٠١ من خلال امتناعها عن التزام وقف إطلاق النار وتمسّكها ببند وقف العمليات العدائية فقط».

ورأى الرئيس لحود، استناداً إلى زواره في هذه التطورات، محاولة لفرض أمر واقع معين يسبق الموعد المقترح للمؤتمر، الأمر الذي يوجب مواجهة لبنانية واحدة ترتكز على الوحدة الوطنيّة الداخليّة التي تحمي لبنان وتمنع عنه ايّة خروقات تؤذي وفاقه الوطني ومسيرة السلم الأهلي فيه.

ودعا رئيس الجمهوريّة الدول التي يهمّها تثبيت الأمن والإستقرار في دول المنطقة ومنها لبنان، إلى التدخّل لوضع حدّ للممارسات الإسرائيلية العدائية كالتي تستهدف لبنان وسوريا على حدّ سواء، إذا كانت ترغب فعلاً لا قولاً، في إطلاق مسيرة السلام العادل والشامل من جديد.

إجماع اللبنانيين على عدم التوطين لا يعني عدم وجود من يعمل لفرضه.

٢٠٠٧/٩/١٠

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، أمام الوفد المشارك في ملتقى القدس الدولي، إن إجماع اللبنانيين على المطالبة بضمان حق العودة للفلسطينيين إلى ارضهم وعدم توطينهم في لبنان، لا يعني عدم وجود من يعمل ويخطط لفرض التوطين، ولا يلغي بالتالي ضرورة الإستمرار في فضح هذا المخطط والعمل على إحباطه. وقال الرئيس لحود: «لقد وقف اللبنانيون صفاً واحداً ضد إسرائيل واعتداءاتها، فهل حال ذلك دون حصول هذه الإعتداءات؟ واجمع اللبنانيون على رفض الارهاب فهل منع ذلك حصول اعمال ارهابية كان آخرها في مخيم نهر البارد؟».

وقال الرئيس لحود: «إن أكثر ما يزعج إسرائيل هو موضوع القدس، وحق عودة الشعب الفلسطيني إلى ارضه. ولقد اثرت هذا الموضوع خلال كلمتي في القمة الفرانكوفونية في مونكتون العام ١٩٩٩، وطالبت بحق العودة، وحصلت ردود فعل ولامني عدد من الرؤساء على اثارتي الموضوع. وخلال القمة العربية في بيروت العام ٢٠٠٢ حرصت على زيادة بند حق العودة على المبادرة العربية للسلام، ولقيت ممانعة في البداية، إلاّ اني اصريت بصفتي رئيساً للقمة على إضافة هذا البند على المبادرة الذي يعتبره لبنان اساسيا بالنسبة اليه» .

وأضاف: «الآن نسمع عن تحضيرات لمؤتمر في الخريف من أجل السلام في المنطقة ونسمع المسؤولين الإسرائيليين يشدّدون على السير في المبادرة العربية شرط إلغاء بند حق العودة.

وهنا أتساءل: ماذا يعني عدم عودة الفلسطينيين إلى ارضهم غير توطينهم

حيث هم؟ وأعجب ممن ينفي وجود مثل هذا المخطط الذي يرفضه اللبنانيون، لكن رفضهم لا يلغي حقيقة ان إسرائيل تعمل في سبيل تحقيق التوطين وسنظل نرفض ذلك ونكشف هذا المخطط الذي يطل برأسه من جديد».

واعتبر الرئيس لحود ان الحل يكون بالتضامن العربي لمواجهة المخططات الاسرائيلية وفي مقدمها قضم المزيد من الأراضي لجلب يهود العالم إلى دولة إسرائيل التي كلما تحدثت عن السلام عملت على احتلال أراضٍ جديدة ثم المطالبة بأخرى وهكذا دواليك، إضافة إلى طمعها بمياه لبنان.

ودعا الرئيس لحود إلى عدم الانصياع للمخططات المعادية أو الاتكال على الدول الكبرى لأن هذه الدول يهمها في النهاية تحقيق مصالحها. وقال: «لقد قلت في قمة القاهرة العام ٢٠٠٠ عندما دعيت إلى الكلام من دون تحديد مسبق، ان المهم هو ان يعرف القادة العرب ماذا تريد شعوبهم ويعملوا على تحقيق ذلك لانه لا يجوز تجاهل حقوق الشعوب وحاجاتهم».

وختم الرئيس لحود ان قضية القدس أساسية ومقدّسة وكذلك حقّ العودة ويجب التضامن لمواجهة المؤامرة الكبيرة التي تتعرّض لها المنطقة.

أمام الموفد الرئاسي السوداني د. مصطفى عثمان اسماعيل

التضامن العربي هو اليوم على المحك.

٢٠٠٧/٩/١٢

رأى رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان التطوّرات التي يشهدها بعض الدول العربية المستهدفة بأمنها واستقرارها ووحدتها، تتطلب وقفة عربية تضامنية لمنع استفراد الدول العربية الواحدة تلو الأخرى، لتمرير مخططات تصبّ في مصلحة إسرائيل وأطماعها وسياستها التوسعية.

وأبلغ الرئيس لحود، الموفد الرئاسي السوداني الوزير الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل، ان التضامن العربي هو اليوم على المحك، فإما أن تكون الدول العربية على المستوى الذي يرضي شعوبها ويتجاوب مع مصالحهم وتطلعاتهم في التماسك ووحدة الموقف، وإلاّ فإن الآمال بعمل عربي انقاذي مشترك ستتبدد، والبديل هو مزيد من التشرذم وضياع الحقوق.

وحذّر الرئيس لحود من التفريط بالحقوق العربية العادلة، وفي مقدّمها حقّ الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وعدم توطينه في الدول التي لجأ اليها ومن ضمنها لبنان، معتبراً ان ثمة من يعمل لإنهاء القضية الفلسطينية من خلال إسقاط بند حق العودة من المبادرة العربية للسلام التي اقرتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، مركزاً على ضرورة مواجهة هذه المحاولات من أي جهة اتت عربية كانت أم أجنبية.

وعرض الرئيس لحود للموفد الرئاسي السوداني وجهة نظره من التطورات الداخلية على الصعيدين السياسي والامني، مؤكداً ان مواجهة لبنان للإرهاب والإرهابيين خيار لا عودة عنه منذ أحداث الضنيه في بداية العام ٢٠٠٠، لافتاً إلى ان الجيش اللبناني حقّق في نهر البارد ما عجزت جيوش دول عدة عن

تحقيقه. واعتبر رئيس الجمهوريّة ان المواجهة الامنية للإرهاب، يجب ان يواكبها عمل مستمر لاستئصال أسبابه وسحب الذرائع من أيدي الإرهابيين الذين يستغلّون حاجات الناس لدفعهم إلى خيارات متطرفة، وقال: «ان تحقيق العدالة والمساواة في السياسة، كما في الاقتصاد وشؤون الرعاية الاجتماعية يسقط من يد المتطرفين الحجج التي يستغلّها هؤلاء لتعميم ثقافة الإرهاب والتطرّف ومحاربة الإعتدال والمؤمنين به، دولاً كانت أو أنظمة أو شعوباً».

أمام نائب وزير الخارجية الروسية ألكسندر سلطانوف

٢٠٠٧/٩/١٤

أسعى إلى التقاء جميع القيادات اللبنانية للتوافق على إنجاز الاستحقاق الرئاسي.

أبلغ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، نائب وزير الخارجية الروسية السيد ألكسندر سلطانوف، ان حلّ الازمة السياسية الراهنة «يجب ان يكون من داخل لبنان لان اي حل من الخارج لن يكون لمصلحة اللبنانيين، بل لصالح من يعمل على فرضه والترويج له».

وأكد الرئيس لحود للمسؤول الروسي انه يسعى من اجل التقاء جميع القيادات اللبنانية، في الموالاة كما في المعارضة، والحوار في ما بينها للتوافق على انجاز الاستحقاق الرئاسي المقبل في مناخات هادئة إيجابية تضع مصلحة لبنان فوق كل اعتبار، وتمنع أي محاولة هدفها تعميق الخلافات بين اللبنانيين في وقت تتسارع فيه التطورات في المنطقة وتلوح في الافق مؤشرات مقلقة، الامر الذي يتطلب تحصين الساحة الداخلية اللبنانية.

وأشار الرئيس لحود إلى ان أي خلاف بين اللبنانيين يصب في مصلحة إسرائيل وأطماعها العدوانية، وبالتالي فإن أيّ جهة تعمل على منع اللبنانيين من التلاقي مع بعضهم البعض أو تعرقل المساعي التوفيقية، تخدم إسرائيل وتسهل لها، في السياسة، تحقيق ما عجزت عنه عسكريا، في العام ٢٠٠٠ عندما ارغمت على الانسحاب من الجنوب، وفي العام ٢٠٠٦ عندما انهزمت أمام مقاومة اللبنانيين وصمودهم، والتفافهم حول دولتهم وجيشهم الوطني.

وجدّد رئيس الجمهوريّة التأكيد على ان مواقف بعض الاطراف اللبنانيين تثير علامات استفهام كبرى «إذ كلما لاحت في الأفق مبادرة وفاقيّة، سارع هؤلاء إلى استهدافها وتعطيلها تحت حجج مختلفة نظرا لارتباط هؤلاء الاطراف

بأجندة خارجية تريد استعمال الساحة اللبنانية جسر عبور إلى ساحات عربية أخرى، أو وسيلة من وسائل الضغط لإحداث تغييرات سياسية وديمغرافية، الامر الذي يوجب على اللبنانيين التنبه واليقظة وعدم الاستسلام للإرادات الخارجية، والتركيز على ما يحقّق التلاحم الداخلي».

ولفت الرئيس لحود الموفد الروسي إلى ضرورة العمل لوقف الضغوط الخارجية على لبنان وترك اللبنانيين يقررون بأنفسهم خياراتهم الوطنية ويشاركون جميعاً في صنع مستقبل بلدهم، منوّهاً بمواقف الاتحاد الروسي الداعمة للبنان في المحافل الاقليمية والدولية، ولاسيما ازاء خيار اللبنانيين بالتمسك بحق عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه وعدم توطينه في لبنان.

وعرض الرئيس لحود للموفد الروسي وجهة نظره من الطروحات السياسية المتصلة بالاستحقاق الرئاسي في ضوء التطورات الاخيرة، معتبراً ان مبادرة الرئيس نبيه بري هي فرصة متاحة امام القيادات اللبنانية يمكن ان تساعد على تحقيق الانقاذ المنشود.

وقال : «ان الوسيلة الوحيدة لحماية الديمقراطية التوافقية والحريات في لبنان تكون من خلال احترام الدستور».

كما تطرق الحديث إلى المواجهات البطولية التي خاضها الجيش اللبناني ضد ارهابيي «فتح الاسلام» في مخيم نهر البارد حيث اكد الرئيس لحود على ثبات الموقف اللبناني في محاربة الارهاب والتطرف اللذين يشكلان، مع السياسة العدوانية الاسرائيلية، وجهين لعملة واحدة.

٢٠٠٧/٩/١٨

حذّر من العودة إلى التسلّح ومحاولة الإستقواء على الدولة ومؤسساتها.

حذّر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود الأطراف اللبنانيين، إلى أي جهة انتموا، من الانعكاسات السلبية للعودة إلى التسلّح والتدريب على السلاح واستغلال الظروف السياسيّة الراهنة في البلاد لمحاولة الاستقواء على الدولة ومؤسّساتها الامنية وفي مقدّمها الجيش. ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله اليوم ان اللبنانيين الذين عانوا في الماضي القريب من تسلّط الميليشيات وممارساتها لن يقبلوا بأن تعود عقارب الساعة إلى الوراء أو ان يعود شبح الحرب الأهليّة، فالجيش الوطني الذي حقّق انتصاراً تاريخياً في نهر البارد وسقط رجاله شهداء حفاظاً على وحدة لبنان، لن يسمح لأيّ كان بأن يعيد مشهد التشرذم والتقسيم والإقتتال إلى الساحة اللبنانية.

وأكّد الرئيس لحود، ان الذين يطلقون اليوم مواقف سلبيّة ويلوّحون بالعودة إلى التسلّح يدركون قبل غيرهم ان مواقفهم هذه تعرّض السلم الأهلي ومستقبل البلاد للخطر الذي لن يميّز في حال وقوعه بين فريق وآخر، بل سيدفع الثمن غالياً جميع الأفرقاء.

من هنا أضاف الرئيس لحود فإنّ على الذين تقودهم رغبتهم وشهواتهم وجنوحهم التسلّطي، ان يعيدوا النظر في ما يخططون له لأن اللبنانيين سيؤازرون جيشهم الوطني في التصدّي لكل من تسول له نفسه العودة بلبنان إلى ممارسات أضرّت به أرضاً وشعباً ومؤسّسات.

ونبّه الرئيس لحود، وفقاً لزوّاره إلى ان أي تقاتل داخلي بين اللبنانيين هو بمثابة التعرّض للجيش والغدر به وصرفه عن واجبه الوطني وعن الاضطلاع بمهامه الكثيرة والمتشعبة، وهو ما لا يمكن القبول به تحت أي ظرف.

٢٠٠٧/٩/١٩

ليس صدفة أن تتزامن هذه الجريمة مع تطورات إيجابية على الأزمة السياسية الراهنة.

دان رئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود بشدّة جريمة اغتيال النائب الشهيد أنطوان غانم، معتبراً أنها حلقة جديدة في سلسلة الجرائم التي تستهدف وحدة لبنان وأمنه واستقراره وإرادة بنيه في العيش بكرامة وحرية وسيادة.

وقال الرئيس لحود: «لقد كان النائب الشهيد من الوجوه اللبنانية الأصيلة، وقد تميّز بوطنيته وإخلاصه للبنان. وجمعتني به علاقة تقدير ومودّة كان خلالها نِعمَ الصديق، وأحد رموز الحوار والاعتدال والخلق الرفيع التي يفتقدها اللبنانيون في هذا الظرف الدقيق الذي يمرّ به وطنهم».

وأضاف رئيس الجمهورية: «ليس من الصدفة أنه كلما لاحت في الأفق تطورات إيجابية لحل الأزمة السياسية الراهنة وجمع اللبنانيين حول الخيارات التي تعطي وطنهم قوة وحضوراً، أن تمتد يد الغدر لتنفّذ فصلاً جديداً من فصول المؤامرة المحاكة ضد لبنان وشعبه ودوره. ولعل الجريمة البشعة التي وقعت اليوم، رسالة واضحة تستهدف التقارب بين اللبنانيين من خلال التجاوب مع المبادرات السياسية التي برزت مؤخراً والمواقف الداعمة لها التي أعلنت تباعاً والتي كان آخرها موقف المطارنة الموارنة في ندائهم الثامن الذي صدر اليوم. وهذا الأمر يدفعني مرة جديدة إلى مناشدة القيادات اللبنانية تفويت الفرصة على المتآمرين على لبنان، وشبك الأيادي لحماية الوطن وإنقاذه مما يدبّر له في الغرف السوداء التي لم ترتوِ بعد على ما يبدو من دماء الأبرياء الذين سقطوا على مذبح الشهادة».

وتقدّم الرئيس لحود بالعزاء إلى عائلة النائب غانم، والى حزب الكتائب اللبنانية وأبناء منطقة بعبدا - عاليه الذين مثلهم النائب الشهيد في الندوة

البرلمانية بجدارة وكفاءة قلّ نظيرهما، آملاً أن تكون شهادته، كما شهادات من سبقه، فداء عن لبنان، وحافزاً لجمع الشمل والتلاقي من جديد حتى لا تذهب دماء الشهداء هدراً فيحقق أعداء لبنان غايتهم الدنيئة.

كلمة الرئيس لحود أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة

٢٠٠٧/٩/٢٨

ألقى رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين. جاء فيها:

«السيّد الرئيس،

يسعدني بإسم وفد الجمهوريّة اللبنانية، أن أتقدّم منكم بالتهنئة لمناسبة إنتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وان أتمنى لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها. كما أتقدّم بالشكر والتقدير والثناء من سلفكم الشيخة هيا آل خليفة على الدور المميّز الذي قامت به. ويسرني أيضاً أن أحيي سعادة الأمين العام السيد بان كي مون، وأن أشكره على جهوده في تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

قبل سنة من اليوم، تحدّثت من على هذا المنبر عن الفظاعات التي ارتكبتها إسرائيل بحق بلادي طيلة ٣٣ يوماً من الحرب الوحشية والهمجية التي شنتها عليها. لكنني أملت في أن تساهم الأحداث المأساويّة التي عشناها، في فتح كوّة من أجل تفعيل عمليّة السلام في الشرق الأوسط المرتكزة على المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت العربية في العام ٢٠٠٢.

ومع الأسف، لا شيء يتحرّك في منطقتنا إلاّ العنف، واتساع رقعة الظلم، وضجيج المعارك والأحقاد. وتظل كلّ الدعوات إلى تحريك مسيرة السلام في الشرق الأوسط، بلا أصداء ومفاعيل واقعية. ولا شكّ أننا في ظل هذا المشهد المظلم، وما يجمع بين الترقّب والتحفّظ، ننتظر ما ستؤول إليه الدعوة إلى مؤتمر

حول السلام في الشرق الأوسط، يعقد في الخريف.

ولا بدّ لي، في هذا السياق، أن أؤكّد على جملة حقائق لا يمكن تجاهلها في أي تسوية لأني مؤمن بأننا ما لم نتعلّم من أخطائنا السابقة فلن نكون قادرين على الإفادة من الفرص الراهنة.

- **أولاً**: إن أي حلّ لأزمة الشرق الأوسط يجب أن يكون دائماً وعادلاً وشاملاً، لتكتب له الحياة.

- **ثانياً**: إن حلاً قابلاً للحياة لا بدّ أن يدعو إلى تطبيق كلّ قرارات الأمم المتحدة التي نصّت على الانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة.

- **ثالثاً**: في طليعة هذه الحقوق، يأتي حقّ الشعب الفلسطيني في عودته إلى أرضه المسلوبة وعدم توطينه في البلدان التي لجأ إليها، وذلك وفقاً للقرار الأممي ١٩٤.

السيد الرئيس،

إنّ توطين الفلسطينيين، إضافة إلى أنه يأتي خلافاً لإرادة الشرعيّة الدوليّة المتمثّلة بالجمعيّة العامة للأمم المتحدة، ويسهم في القضاء على جوهر القضية الفلسطينيّة، يكمن خطره الحقيقي بالنسبة إلينا أنه يقضي على أحد أهمّ خصائص لبنان وميزات وجوده، لأنّ بلدنا يقوم على التنوّع وتعايش عدد كبير من الطوائف فوق أرضه، والاحترام المتبادل لخصائص كلّ مجموعة من مجموعاته.

وفي هذا السياق، يرفض لبنان رفضاً قاطعاً أي محاولة لإفراغ المبادرة العربية للسلام من مضمونها، عبر إسقاط أحد أبرز بنودها وهو حق العودة للفلسطينيين. ان هذه المبادرة، هي حلّ واقعي ومتكامل وشامل وقابل للتحقيق لأنه ينشر مشاعر العدالة والأمن والأمان لدى جميع الأطراف.

السيد الرئيس،

قبل سنة، أصدر مجلس الأمن القرار ١٧٠١ الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان. ولقد سارعنا من جهتنا إلى العمل بمندرجات هذا

القرار، وتعاونت القوى العسكرية اللبنانيّة تعاوناً وثيقاً مع قوات «اليونيفيل» وفق المهمة التي نيطت بها، على ما ورد صراحة في تقارير سعادة الأمين العام بخصوص تنفيذ هذا القرار.

وها أنا اليوم، أجدّد تمسك لبنان بتطبيق هذا القرار، واتساءل في الوقت نفسه: لماذا ما زلنا في مرحلة وقف العمليات العدائية ولم ننتقل بعد إلى مرحلة وقف إطلاق النار كما ينصّ على ذلك القرار نفسه؟ فهذا الأمر يطرح علامات إستفهام كبيرة لدى اللبنانيين، خصوصاً وأن إسرائيل ما زالت تنتهك سيادة لبنان أرضاً وبحراً وجواً، ولقد ناهز عدد الخروقات الإسرائيلية منذ بدء تطبيق القرار ١٧٠١، الخمسمئة. وأنا أدعو المجتمع الدولي في هذا الإطار، إلى التنبه لأي نية عدوانية إسرائيلية مبيتة تجاه لبنان، من شأنها أن تعيد تفجير الأوضاع، وتزيد الاحتقان والتوتر في المنطقة.

وإذا كان اللبنانيون يسترجعون بألم، ظروف الحرب والدمار والعدوان التي أفضت إلى القرار ١٧٠١ إلا أنهم في الوقت نفسه مفعمون بالاعتزاز، لأنهم استطاعوا بفضل مقاومتهم الوطنية، والتفافهم حول جيشهم، واحتضانهم لموجات التشريد والتهجير التي خلّفها العدوان، أن يحققوا نصراً تاريخياً على أعتى قوة عسكرية قفزت فوق كلّ الشرائع الدوليّة والأخلاقية لتدمير بلدنا وإجهاض رسالة التعايش التي يمثلها.

إنّ موقفنا في لبنان يؤكد على أن القرار ١٧٠١ لا يكتمل إلاّ إذا استعاد لبنان مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والقسم الشمالي من بلدة الغجر المحتلة من إسرائيل، وكذلك المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وضَمِن حقّه في المياه التي تحاول إسرائيل إستغلالها خلافاً للقوانين الدولية، وتسلّم خرائط الألغام التي خلّفها الإحتلال الإسرائيلي، والمعلومات المتعلقة بمواقع إلقاء ملايين القنابل العنقودية.

ونحن إذ نقدّر الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة لناحية دراسة المستندات والخرائط المتعلقة بمزارع شبعا، وإذ نسجل بارتياح التقدم الحاصل لناحية المزيد

من التأكد من لبنانية هذه الأراضي، نتطلع إلى إعطاء هذه الخطوة النتائج العملية التي تنهي الاحتلال الاسرائيلي لها وتعيد إلى لبنان حقوقه بالمياه.

السيد الرئيس،

لطالما أولت الأمم المتحدة لبنان عناية صادقة، برزت في القرارات الدوليّة التي أصدرتها من أجل بلدنا. واللبنانيون إذ يؤكدون تمسّكهم بعدالة تطبيق هذه القرارات، يرون أن هذه العدالة لا تستقيم إلا إذا بنيت على معطيات حقيقية وثابتة. وتعلمون أن «المحكمة الخاصة للبنان» التي أقرّت لمحاكمة مرتكبي جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الشهيد رفيق الحريري، أحاطت بظروف إنشائها ملابسات أشرنا إليها تفصيلاً في كتبنا إلى سعادة الأمين العام، وقد طلبنا توزيعها على أعضاء مجلس الأمن وحفظها كوثائق في الأمم المتحدة يرجع إليها عند الاقتضاء لاستذكار مضمونها وما تحمل في طيّاتها من رغبة محقة في تحصين العدالة الدوليّة في ضوء التجارب غير المشجّعة والحاصلة لتاريخه. ذلك ان ما سعينا إليه منذ اللحظة الاولى لوقوع الجريمة النكراء، هو معرفة الحقيقة، وهذا ما دفعني يومها إلى أن أكون أول من طلب من الأمين العام السابق للامم المتحدة السيّد كوفي انان، تشكيل لجنة تحقيق دوليّة حياديّة تساهم في تحقيق هذا الهدف الذي يتمسّك به جميع اللبنانيين.

إلاّ أن ما يمكن أن يتخطى هذه الملابسات في نظرنا، هو أن يرتفع أداء هذه المحكمة إلى مستوى رفيع من الموضوعيّة والشفافية والعدالة يمكّنها من الوصول إلى الحقيقة التي نبتغيها، فتطمئنّ بذلك مخاوف اللبنانيين ويتأكّدوا من أن المحكمة ستكون ساحة للحق.

السيد الرئيس،

سيشهد لبنان في المرحلة المقبلة انتخابات رئاسيّة ديمقراطيّة، يفترض أن يقول فيها اللبنانيون كلمتهم بحريّة ومسؤوليّة. إلا أن المؤسف أن ثمّة جهات ودولاً، تحاول التدخّل في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة، بطرق لا تجيزها الأعراف الدوليّة، ومن شأنها أن تؤجج الإحتقان والتوتّر على الساحة

اللبنانيّة بما ينعكس ليس على الإنتخابات الرئاسيّة المرتقبة فحسب بل أيضاً على أمن اللبنانيين ومستقبلهم.

إن لبنان لا يسعه طبعاً، إلاّ أن يرحّب بكلّ دعم خارجي في الظروف الصعبة التي عاشها على مدى السنوات الماضية، ويشكر كلّ من وقف إلى جانبه، لا سيما لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي الأخير في شهري تموز وآب من العام الماضي. لكننا نأمل في الوقت نفسه، أن يكون أي دعم للبنان، موجّهاً لجميع اللبنانيين من دون تفرقة أو تمييز، فلا يكون بذلك عنصر تفرقة ونزاع، بل عربون احترام لسيادة لبنان ووحدة أبنائه ودوره المميّز في المنطقة والعالم.

لأجل ذلك، ندعو المجتمع الدولي من خلال التزامه ميثاق الأمم المتحدة، إلى أن يحول دون أي تدخّل خارجي في الشؤون الداخلية للدول، لا سيما وأن اللبنانيين أثبتوا خلال الأحداث المتتالية أنهم قادرون على اتخاذ قراراتهم وتحديد خياراتهم، وأن وحدتهم وتعايشهم وتفاعل جميع مجموعاتهم بعضها مع البعض الآخر، تضمنها مؤسّساتهم المدنية والأمنية، وفي مقدمها الجيش الوطني.

السيد الرئيس،

تقودنا الإشارة إلى الجيش اللبناني، إلى الحديث عن المواجهات البطوليّة التي قام بها على مدى الثلاثة أشهر والنصف الأخيرة، مع تنظيم إرهابي خطير حظي بتسليح متطوّر ونوايا تخريبيّة لا تطاول لبنان وحده، بل لها إنعكاسات سلبيّة وانقلابيّة على كامل منطقة الشرق الاوسط.

ولا شكّ أنّ الثمن المرتفع الذي دفعناه من أرواح أبنائنا في المؤسّسة العسكريّة، وجرحاها، يرسّخ خيارنا الأكيد في مواجهة الإرهاب، فلطالما كان لبنان بلداً محباً للسلام، ومتمسّكاً بالعدالة، وعاملاً من أجل نشر قيم الحوار والديمقراطيّة.

لكن مواجهة التطرّف المكلفة بالنسبة إلينا والتي اقترنت بالنجاح، تتطلّب دعماً جديّاً لمؤسّسة الجيش اللبناني لتستمر بالقيام بالمهام الوطنيّة والأمنية الملقاة على عاتقها.

السيد الرئيس،

في عالم يعيش يومياً مجازر دمويّة بما يسمى «صراع الحضارات»، ومنقسم بحدّة بين شرق وغرب، أجد نفسي مدفوعاً إلى أن أخاطب المجتمع الدولي من موقع المجرَب، وأحثّه كي لا يدع لبنان يهوي لأن سقوطه هو سقوط الاعتدال، وانتصار للذين يؤثرون استخدام القوة. فلبنان «يبقى رسالة فريدة للعالم» لأنه مثال لتفاعل الأديان والحضارات بشكل سلمي حيث بإمكاننا أن نعيش معاً كما أشار قداسة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني.

وإني، كمواطن من لبنان، البلد الصغير الذي تمكن من البقاء والصمود في مواجهة كلّ الاحتمالات، احثَكم كي لا تتراجعوا أمام التحديات وكي تدعموا ما هو حق وعادل.

أنظروا إلى الشرق الأوسط المشتعل، وشاهدوا نار العنف والظلم تأكل الضعفاء والأقوياء معاً. أدعوكم إلى مساندة الحق والعدل وقيم الخير، قبل أن يصبح قراركم متأخراً».

٢٠٠٧/١٠/١

أكدت على ضرورة وقف التدخّل الخارجي في انتخاب رئيس للجمهورية وتبنّي مبادرة السلام العربية.

أكّد رئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود في دردشة مع الوفد الإعلامي المرافق في رحلة العودة من نيويورك، أنه عمل خلال لقاءاته وكلمته في الدورة الثانية والستين للجمعيةالعمومية للأمم المتحدة على إيصال رسالتين أساسيتين الى المجتمع الدولي، تتعلق الأولى بالإستحقاق الرئاسي وضرورة وقف التدخل الخارجي في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وترك اللبنانيين يتوافقون في ما بينهم على انتخاب الرئيس الذي يؤمن مصلحة لبنان، والثانية تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة تبني مبادرة السلام العربية كما هي لا سيما بند حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وقال الرئيس لحود: «إن القاصي والداني بات يشهد التدخل الدولي القوي في الشأن اللبناني برغم محاولات البعض نفي هذا التدخل، خاصة في ملف الاستحقاق الرئاسي، ومن المفروض أن يقتنع الجميع أن لا مجال لتحقيق الاستقرار في لبنان من دون توافق جميع الأطراف اللبنانيين على انتخاب رئيس يؤمن بقوة لبنان ووحدته واستقراره ويعمل في سبيل ذلك».

وحذّر الرئيس لحود من الإلتفاف على بند حق العودة للفلسطينيين الذي تضمنته مبادرة السلام العربية، كما نشهد الآن من محاولات لتحقيق هذا الهدف عبر طروحات مثل منحهم جوازات سفر أو سوى ذلك من أفكار تحت عناوين إنسانية، علماً أننا نقدّر الوضع الإنساني للفلسطينيين ونعمل على تحسينه، معتبراً أن التوطين يعني تقسيم لبنان، والتقسيم يعني لا سمح الله عودة الحرب الأهلية، «وإذا حصلت الحرب فلا مصلحة لأي طرف فيها بل سيكون الجميع خاسراً وتجربة العراق ماثلة

أمامنا من خلال قرار الكونغرس الأميركي، لكننا لن نسمح بحصول تقسيم لبنان من خلال تمسكنا برفض التوطين وحق العودة للأخوة الفلسطينين».

ورداً على سؤال حول إمكانية فرض الخارج رئيساً على لبنان من لون معيّن؟

قال الرئيس لحود: «لا يمكن لأحد أن يفرض على اللبنانيين رئيساً كيفما كان، لأنه إذا تم فرض مثل هذا الرئيس ستحصل ردود فعل يخشى أن تؤدي الى حرب أهلية، فهل من مصلحة لأي طرف في أن تحصل مثل هذه الحرب، اللهم إسرائيل التي تريد أن تنتقم من اللبنانيين الذين هزموها مرتين».

وسئل على أي أساس يمكن أن تجرى الانتخابات في ظل الخلاف الحاصل، وعن الإجراء الذي يمكن أن يتخذه في حال تعذر حصول الانتخابات هل هو تشكيل حكومة ثانية؟ فأجاب: «أنا لم أقل أساساً في أي يوم أني سألجأ الى تشكيل حكومة ثانية، بل اقترحت تشكيل حكومة مدنية برئاسة قائد الجيش كونه شخصية موثوقة وكون الجيش هو موضع إجماع اللبنانيين، شرط توافق جميع الأطراف على هذا الحل – المخرج، على أن تكون مهمة هذه الحكومة إعداد قانون إنتخاب جديد وإجراء الانتخابات النيابية على أن ينتخب المجلس النيابي الجديد رئيساً جديداً، وإذا كانوا يخافون من الإنتخابات النيابية الآن فليعملوا من خلال هذه الحكومة على انتخاب رئيس جديد للجمهورية بالتوافق، لكنهم رفضوا الاقتراح، فقلنا ليعودوا الى التوافق وليتنازل كل طرف للآخر قليلاً حتى لا يخسروا جميعاً».

وأكد الرئيس لحود أنه لن يسلم حكومة الرئيس فؤاد السنيورة السلطة إذا لم يتم التوافق على انتخاب رئيس للجمهورية، للأسباب المعروفة وأهمها أنها غير دستورية وغير ميثاقية، وقال: «أنا لن أسجل سابقة مخالفة الدستور، وأقول موقفي للتاريخ، ولديّ واجبات سأقوم بها كرئيس للجمهورية مؤتمن على البلاد والدستور، ولست طرفاً مع هذا لمصلحة ذاك، ولديّ خيارات دستورية وقانونية مدروسة سألجأ الى إحداها إذا لم تحصل الإنتخابات، ولكنني أفضل التوافق لأنني أريد أن أعود الى بيتي مرتاح الضمير على مصير البلد ومستقبله».

ونفى الرئيس لحود رداً على سؤال أن يكون قد فكر طائفياً أو مذهبياً من وراء اقتراحه تشكيل حكومة برئاسة قائد الجيش، وقال: «هم فسّروا الاقتراح كما يريدون، لكنني لم أفكر طيلة حياتي تفكيراً طائفياً ولم أمارس أي ممارسة طائفية والجميع يعرف ذلك. ولن أنتظر ربما حتى اللحظة الأخيرة لاتخاذ القرار المناسب لإنقاذ البلد».

ورأى أن الضغط الخارجي على لبنان هدفه من الأساس المقاومة اللبنانية الوطنية للإحتلال الإسرائيلي، وقال: «إن ما فشلوا في تحقيقه عبر الحرب والعدوان يحاولون الآن تحقيقه بالسياسة. وإذا كان للبعض في لبنان أجندة خارجية يريد تحقيقها، فنحن ليست لدينا أجندة خارجية، بل نريد مصلحة بلدنا واستقراره».

واستذكر الرئيس لحود رداً على سؤال علاقته بالرئيس الشهيد رفيق الحريري، واتفاقهما قبل اغتياله على فتح صفحة جديدة لمصلحة البلاد، وأكد أن العلاقة الشخصية بينهما كانت ممتازة وتسودها المودة والصراحة الكاملة برغم بعض الاختلافات حول بعض الملفات وفي النظرة الى المسائل المتعلقة بإدارة شؤون الدولة وحماية مصالحها.

وسئل الرئيس لحود عن موضوع التسلح في لبنان، فأكد خطورة المضي في مثل هذا الأمر، معتبراً «أنه من ضمن المؤامرة القائمة على وحدة لبنان، حتى يعود الوضع الى ما كان عليه عام ١٩٧٥»، وقال: «إذا سمح بعض الدول باستمرار التسلح يخشى أن تحصل مواجهات بين اللبنانيين فتربح إسرائيل وترتاح الولايات المتحدة الأميركية».

وعن استمرار الاغتيالات واستهدافها فئة واحدة من اللبنانيين، قال الرئيس لحود: «فلنفكر من هو المستفيد من الاغتيالات وكيف كانت تحصل، منذ اغتيال الرئيس الحريري، وصولاً الى اغتيال النائب وليد عيدو مروراً باغتيال النائب جبران تويني، فقد استقالت الحكومة بعد اغتيال الرئيس الحريري، وخرج السوري من لبنان بالطريقة التي نعرفها، مروراً بالكثير من الأمور حول المحكمة ذات الطابع الدولي ونظامها تحت الفصل السابع، وفرضوا الانتخابات النيابية كما يريدون عام ٢٠٠٥ ونرى النتائج الآن».

٢٠٠٧/١٠/٣

في حفل تدشين سدّ شبروح الذي تمّ برعاية الرئيس لحود وحضوره

هذا الحدث يجسّد ما يجب أن تكون عليه الإدارة اللبنانيّة من فاعليةورؤية مستقبلية وعصرنة.

اعتبر رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود ان تدشين سدّ شبروح بعد عقود من الانتظار والتمنيات وحاجة أهالي منطقة كسروان، إنما يجسّد ما يجب ان تكون عليه الإدارة اللبنانيّة من فاعلية ورؤية مستقبلية وعصرنة تواكب التطوّر من جهة، وحاجات المجتمع المدني من جهة اخرى.

وهنّأ الرئيس لحود جميع القيّمين على تنفيذ هذا الإنجاز المهم الذي كان حلماً فصار حقيقة، مقدّراً خصوصاً جهود الذين تابعوا مراحل العمل فيه منذ وضع حجر الاساس له في العام ٢٠٠٢، معتبراً ان النتائج الرائعة التي نراها اليوم بأم العين تظهر قدرة الدولة، متى أرادت، على النهوض وتحقيق أسس الحياة الكريمة للمواطنين، بدون منة أو تزلّف أو هدر ومحسوبيات.

ولفت الرئيس لحود إلى أنّ هذا الحفل الرسمي اليوم، يؤكد إرادة الحياة لدى اللبنانيين في وجه أيادي الشر والمؤامرة التي تمعن في البلاد تفجيراً واغتيالاً في مسلسل دموي طال شخصيات وطنية كان آخرها اغتيال النائب الشهيد أنطوان غانم.

وشدّد رئيس الجمهوريّة على ان الدور الاساسي لأي دولة عصرية، هو العمل على تطوير المجتمع ومواكبة حاجات الانسان فيه، وإيجاد فرص لشبابه، وتأمين الخدمات الصحية والحياتية والإنمائية لشعبها. ولفت إلى ان الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة تقاعست إلى حدّ كبير عن القيام بهذا الدور، والدليل الفاضح على ذلك، هو القرارات التي اتخذت في السنوات الاخيرة ولم توضع موضع التنفيذ، ومنها الخطة العشرية للسدود والبحيرات التي كان يفترض ان تنفذ في

عدد من المناطق اللبنانيّة بشكل يحافظ على الثروة المائية في لبنان ويمنع إهدارها في البحر، وينهي مشاكل مياه الشفة والريّ في كافة المحافظات والمدن والقرى. إلاّ ان الانجاز الوحيد الذي تمّ من هذه الخطة هو سدّ شبروح والذي على رغم اهميته لا يغني عن متابعة تنفيذ كافة مراحل الخطّة العشريّة.

وأمل الرئيس لحود في أن تشهد المنطقة التي أقيم فيها السدّ، حركة إنمائية واسعة تتكامل مع الفوائد التي يقدّمها سدّ شبروح، لا سيما لجهة تطوير السياحة والنشاطات الملازمة لها، فيكون هذا المشروع نموذجاً لمشاريع إنمائية مماثلة تعمّ كلّ لبنان.

أمام زواره في قصر بعبدا

٢٠٠٧/١٠/٨

اللبنانيون يتطلّعون إلى أن يكون الإستحقاق الرئاسي مدخلاً لتعزيز وحدتهم وتحصين السلم الأهلي.

أملَ رئيس الجمهوريّة العماد اميل لحود، بأن تكون الأيام الفاصلة عن تاريخ دعوة مجلس النواب في ٢٣ تشرين الأول الجاري، فرصة للقيادات اللبنانيّة للإتفاق على إنجاز الإستحقاق الدستوري المتمثّل بانتخاب رئيس جديد للجمهورية يحظى بثقة الغالبية العظمى من اللبنانيين، ويعكس انتخابه وفاقاً وطنياً يؤسّس لمرحلة جديدة من الحياة الوطنيّة اللبنانيّة تعيد تصحيح الخلل الذي نعيشه منذ مدة.

ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله ان اللبنانيين يتطلّعون إلى ان يكون الإستحقاق الرئاسي مدخلاً لتعزيز وحدتهم وتحصين مسيرة السلم الاهلي التي أعاقتها جرائم الاغتيال ومحاولات الإغتيال التي استهدفت قادة وشخصيّات سياسيّة وإعلاميّة، لا ان يكون الاستحقاق سبباً جديداً لإرباكهم وإضعاف قدرتهم على مواجهة التحديات التي تنتظر وطنهم من خلال ما يُحاك ضدّه من مؤامرات. لذلك فإن أيّ رئيس يشكّل تحدياً لفريق منهم أو يأتي خلافاً للأعراف والأصول الدستورية، لن يكون في استطاعته المحافظة على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وحرية قراره مهما نال من دعم خارجي من هذه الدولة أو تلك، لأن الاساس يبقى في التفاف اللبنانيين حوله ونيله ثقتهم التي هي أقوى من أي ثقة أخرى.

وأضاف الرئيس لحود، ان بعض ما نسمعه هذه الأيام من مواقف وردود فعل لا يطمئن لأن ثمّة من يراهن على الإتيان برئيس مواجهة أو رئيس تحدٍّ، في حين ان المصلحة الوطنيّة العليا تفرض رئيساً وفاقياً يملك القدرة على إعادة جمع

شمل اللبنانيين ليتمكنوا من إعادة بناء بلدهم من جديد على أسس التوافق والشراكة الوطنيّة التي لا بديل عنها في وطن مثل لبنان قام على التوازنات، واستمرّ من خلال صيغة فريدة للعيش المشترك جعلته وطن الدور والرسالة. وقال الرئيس لحود: «إنّ أيّ مساس بجوهر التركيبة اللبنانيّة من خلال فرض رئيس لا تتوافر فيه الصفات الوفاقية ونهج المصالحة والمشاركة ستكون له مضاعفات سلبيّة ليس أقلّها إسقاط البلاد في واقع تقسيمي لن يخدم إلاّ أعداء لبنان لاسيما وان التجارب السابقة المماثلة كانت قاسية ودفع ثمنها اللبنانيون غالياً».

وأمل الرئيس لحود أن يعي الساعون إلى فرض رئيس غير وفاقي، خطورة ما يفعلون فيكفّوا عن نهجهم التصعيدي، وينتظموا في حوار وطني يصغون فيه إلى صوت العقل والضمير. وهم إن فعلوا، ساهموا في إنقاذ وطنهم، وإن أحجموا فإنهم سيتحمّلون مسؤوليّة دفع البلاد نحو المجهول.

أمام وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيظ

التوافق الوطني يحمي لبنان ويصون وحدته

٢٠٠٧/١٠/٢٥

أبلغ رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، وزير الخارجية المصري الدكتور أحمد أبو الغيظ ترحيب لبنان بكل مبادرة هدفها التقريب بين اللبنانيين وتمكينهم من الاتفاق على إنتخاب رئيس جديد للجمهورية وفق الأصول والأعراف الدستورية، بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية اللبنانية التي لا تخدم وحدة اللبنانيين ومصلحة وطنهم العليا.

وحمّل الرئيس لحود الوزير أبو الغيظ رسالة شفهيّة إلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك شكره فيها على الاهتمام الذي يبديه بلبنان، وعلى المواقف التي اتخذها في دعم وحدته وسيادته واستقلاله، فضلاً عن المساعدات التي قدمتها جمهورية مصر العربية لا سيّما في مجال إزالة آثار العدوان الإسرائيلي المتكرّر على لبنان.

وعرض الرئيس لحود للوزير أبو الغيظ وجهة نظره من التطوّرات الداخلية لا سيّما منها الإستحقاق الرئاسي والمبادرات التي تقدم بها لإيجاد حل للأزمة السياسية الراهنة، مشدداً على أن التوافق الوطني يحمي لبنان ويصون وحدته ويمكّن اللبنانيين من مواجهة الضغوط التي يتعرّض لها بلدهم في ظل التطوّرات التي تشهدها دول المنطقة، سياسياً وعسكرياً. ورأى الرئيس لحود أن أي خطوة لا تعزّز المشاركة بين اللبنانيين على إدارة شؤون بلدهم، من شأنها أن تحدث خللاً في التركيبة الوطنية التي تميّز بها لبنان منذ الاستقلال وحتى اليوم. مجدّداً موقفه من عدم دستورية وميثاقية وشرعية حكومة الرئيس فؤاد السنيورة منذ ٢٠٠٦/١١/١١ وعدم موافقته بالتالي على أن تتسلّم هذه الحكومة السلطة الاجرائية في البلاد في حال تعذّر الاتفاق على رئيس جديد للجمهورية.

وأعرب الرئيس لحود عن أمله في أن تحقق الاتصالات واللقاءات التي تشهدها الساحة اللبنانية راهناً النتائج المرجوة منها في مجال تقريب وجهات النظر لتسهيل الاتفاق، مركزاً خصوصاً على المبادرة التي طرحها البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، وعلى أن الأولوية يجب أن تكون إنتخاب رئيس للجمهورية يحظى بثقة غالبية اللبنانيين.

وأشار الرئيس لحود إلى أنه قدم سلسلة إقتراحات لتفادي حصول فراغ دستوري أو خلافات بين اللبنانيين مؤكداً أن هذه الاقتراحات انطلقت من الالتزام بتطبيق الدستور اللبناني نصاً وروحاً، وحماية الوحدة الوطنية التي هي الأساس، نافياً أن يكون من بين هذه الاقتراحات تشكيل حكومة ثانية ومحذراً في الوقت نفسه من خيار البعض بانتخاب رئاسي على أساس النصف زائداً واحداً لأن مثل هذا التوجه لن يكون لمصلحة لبنان الواحد.

إهتمام العالم بلبنان يجب أن يحفّز اللبنانيين على توحيد كلمتهم

٢٠٠٧/١٠/٢٦

رأى رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، إنّ الاهتمام الذي تبديه دول شقيقة وصديقة بالوضع اللبناني الراهن، يجب أن يكون حافزاً للبنانيين من مختلف فئاتهم لتوحيد كلمتهم وإظهار قدرتهم على إدارة شؤون بلدهم، والتأكيد على أنهم على مستوى الثقة العربية والدولية التي يعبّر عنها الموفدون الذين يضعون الكرة في الملعب اللبناني.

ونقل زوّار الرئيس لحود عنه قوله أن المواقف التي صدرت وتصدر عن الموفدين العرب والأجانب تبرز قيمة لبنان ودوره في محيطه والعالم، وبالتالي تعكس تحسّس هذه الدول لخطورة تعريض هذا البلد لأي خلل من شأنه أن يؤثر سلباً على دوره وقيمته.

وأشار الرئيس لحود إلى أن مواقف معظم الموفدين العرب والأجانب تلتقي مع ما كان أطلقه منذ أشهر من دعوات إلى القيادات للتلاقي والحوار والوصول إلى توافق حول القضايا التي تتباين وجهات نظر اللبنانيين حولها وقال: «اليوم، أكثر من أي وقت مضى يؤكّد تطوّر الأحداث صوابية الطروحات التي أعلنتها في أكثر من مناسبة من أن لبنان لا يقوم إلا على أسس الشراكة الوطنية الحقيقية التي تشكّل صمام أمان لوحدته ولصيغة عيشه الفريدة. وها هي دعوات الجميع، تصبّ في التوجّه نفسه المرتكز على أن تكون الكلمة الأولى والأخيرة في الاستحقاقات المصيرية للبنانيين أنفسهم، وبالتالي فإنّ أي دعم خارجي يجب أن يعزّز الخيارات الوطنية التي يتفق عليها اللبنانيّون، لا أن يكون معرقلاً لهذا النهج التوحيدي الذي يحفظ لبنان ويحصن ساحته الداخلية».

وأكّد رئيس الجمهورية، إستناداً إلى زوّاره، أن الأيام التي تفصل عن موعد الجلسة الانتخابية في ١٢ تشرين الثاني المقبل، يجب أن تستثمر لإستكمال تحقيق المصالحات الوطنية المنشودة ولتكون مناسبة لتقريب وجهات النظر، وتجاوز الخلافات الشخصيّة وإضفاء مناخ من الإيجابية هو السبيل الطبيعي إلى اختيار رئيس جديد للجمهورية يحظى بدعم الغالبية العظمى من اللبنانيين. وإن مثل هكذا رئيس لا يمكن إنتخابه إلا إستناداً إلى الأعراف والأصول الدستورية التي كانت وستبقى الضامن لاستمرار الصيغة اللبنانية الفريدة.

أمام مدير مكتب الأمين العام للجامعة العربية هشام يوسف

تشديد على التزام الدستور نصاً وروحاً

٢٠٠٧/١١/٧

أبلغ رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، مدير مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد هشام يوسف ترحيبه بأي جهد يقوم به الأمين العام للجامعة عمرو موسى لاستكمال المساعي التي كان بدأها لتقريب وجهات النظر بين القيادات اللبنانية، وصولاً إلى الاتفاق على إنتخاب رئيس جديد للجمهورية يحافظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وعلى الخيارات الوطنية والقومية التي أعطت لبنان قوة مكنته من لعب دوره الريادي في محيطه والعالم.

وجدّد الرئيس لحود التأكيد على موقفه من لا شرعية ولا دستورية ولا ميثاقية حكومة الرئيس فؤاد السنيورة واستحالة تسلّمها صلاحيات رئيس الجمهورية إذا ما تعذّر إنتخاب الرئيس الجديد لأيّ سبب كان، حتى لو اعتبرت هذه الحكومة نفسها مستقيلة تصرف الأعمال، معتبراً في الوقت نفسه أن لجوء الأكثرية إلى انتخاب رئيس بنصاب النصف زائداً واحداً ستكون له إنعكاسات سلبيّة على البلاد يجب العمل على تفادي حصولها من خلال تكثيف الاتصالات لإمرار الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري في مناخات إيجابية.

واعتبر الرئيس لحود أن للأمين العام لجامعة الدول العربية دوراً مهماً يلعبه في هذا المجال، بالتزامن مع المبادرات التي يقوم بها البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير والرئيس نبيه بري، مشيراً إلى أن اللقاءات السياسية التي حصلت خلال الأيام الماضية تركت ارتياحاً لدى

اللبنانيين واصدقائهم لا بدّ من ترجمتها عملياً كي لا تبقى مجرد مواقف كلامية لا سيّما وأن هامش الوقت بدأ يضيق.

وبعدما عرض الرئيس لحود للإقتراحات المتتالية التي قدمها للمساهمة في إيجاد حل للأزمة السياسية الراهنة في البلاد، اعتبر أن التدخلات الخارجية المعلنة وغير المعلنة، تعرقل التوصل إلى إتفاق بين اللبنانيين وتجعل فريقاً يستقوي على فريق مما يعقد الحل ويعطّل المساعي الوفاقية المبذولة على غير صعيد ويرفع منسوب القلق من عدم إتمام الاستحقاق الرئاسي في موعده مما يدخل البلاد في المجهول.

وشدّد رئيس الجمهورية على التزامه الدستور نصاً وروحاً، مؤكداً أن أي اجراء يمكن أن يتخذه في حال تعذّر انتخاب رئيس جديد للجمهورية هدفه حماية وحدة لبنان وشعبه ومؤسّساته، داعياً القيادات السياسية المعنية إلى تغليب روح التوافق والتجاوب مع الدعوات التي تصدر عن المراجع الروحية والدول الشقيقة والصديقة لانقاذ البلاد وتجنيبها المخاطر والمآزق الكبرى وإدخالها في التجاذبات الإقليمية والدولية ذات المردود السلبي على بلد مثل لبنان.

صور

مواقف... ثوابت

مع رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي.

٢٠٠٥/٤/١٩

الصورة الرسمية مع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في قصر بعبدا.

٢٠٠٥/٤/٢٠

الصورة الرسمية مع حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في قصر بعبدا.

٢٠٠٥/٧/٢٠

مع وزير خارجية أندونيسيا حسن ورايودا.

٢٠٠٧/٢/٢

مع ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

٢٠٠٧/٢/٧

مع وزير خارجية دولة فلسطين فاروق القدومي.

٢٠٠٧/٣/٩

مع وفد من شباب تيار المردة.

٢٠٠٧/٣/١٣

مع وفد المنظمات الشبابية والطلابية اللبنانية.

٢٠٠٧/٣/٢٣

مشاركاً في اعمال القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض.

٢٠٠٧/٣/٢٩

مع القادة العرب في القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض.

٢٠٠٧/٣/٢٩

مع المجلس التنفيذي للرابطة المارونية.

٢٠٠٧/٤/٣

مع وفد من منظمة شباب الاتحاد.

٢٠٠٧/٤/١٢

مع نائب وزير الخارجية الروسية ألكسندر سلطانوف.

٢٠٠٧/٤/١٧

مع الأمين العام المساعد للأمم المتحدة نيقولا ميشال.

٢٠٠٧/٤/١٨

مع أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في خلال زيارته الرسمية إلى قطر.

٢٠٠٧/٤/٢٢

يمنح رئيس الحكومة القطري الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني وساماً في خلال الزيارة الرسمية إلى قطر.

في خلال مشاركته في منتدى الدوحة السابع للديقمراطية والتنمية والتجارة الحرة. وتبدو عقيلة أمير قطر الشيخة موزة بنت ناصر المسند ورئيس مجلس العموم البريطاني جاك سترو.

في خلال منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة.

مع موفد رئيسة الاتحاد السويسري السفير ديدييه بفيرتر.

٢٠٠٧/٥/١٥

مع نائب رئيس الدوما في الاتحاد الروسي ألكسندر تورشين.

٢٠٠٧/٥/١٦

مع نقيب المحررين ملحم كرم.

٢٠٠٧/٥/٢٤

مع وزير الدولة لشؤون الأمن في بولونيا فلاديسلاف ستازياك.

٢٠٠٧/٥/٢٨

مع وفد من "التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة"..

٢٠٠٧/٦/١٨

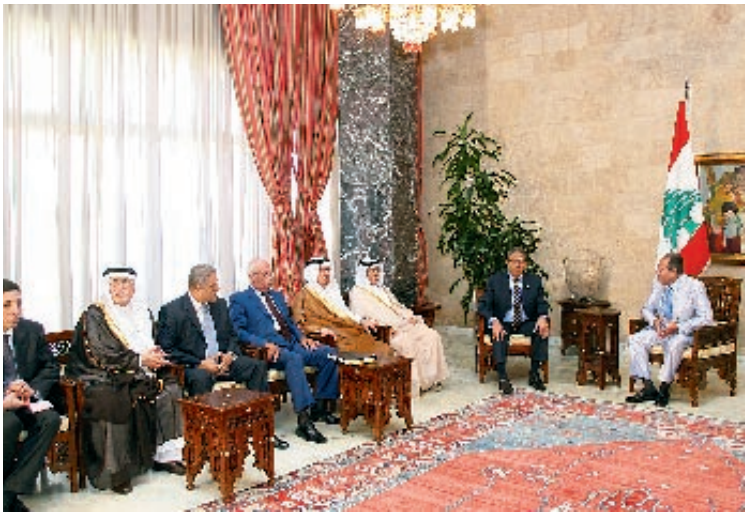

مع وفد مجلس الجامعة العربية برئاسة الأمين العام للجامعة عمرو موسى.

٢٠٠٧/٦/٢٠

مع ممثل السلطة الفلسطينية في لبنان عباس زكي.

٢٠٠٧/٦/٢٨

مع النائب الاشتراكي الفرنسي جيرار بابت.

٢٠٠٧/٧/٢

مع وفد من أهالي بعلبك وإيعات.

٢٠٠٧/٧/٦

مع رئيس المجلس العام الماروني الشيخ وديع الخازن.

٢٠٠٧/٧/١٠

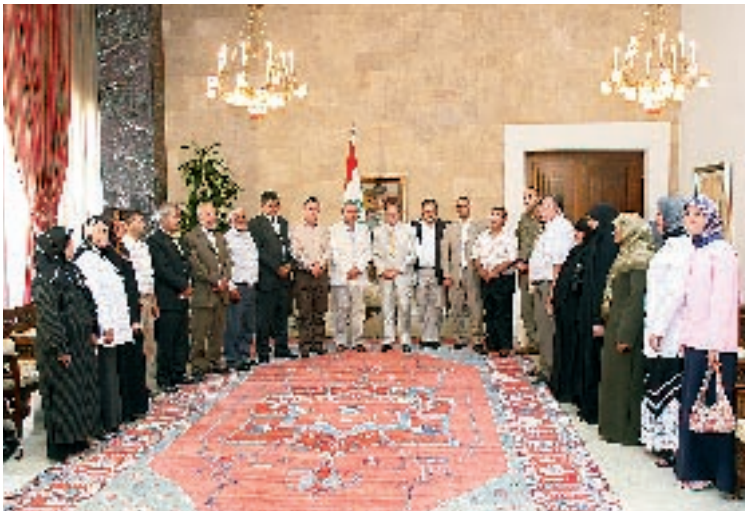

مع وفد "الجمعية اللبنانية للأسرى والمحررين".

٢٠٠٧/٧/٢٠

مع وفد الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم.

٢٠٠٧/٧/٢٤

مع وفد "القوى السياسية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني في الشمال".

٢٠٠٧/٧/٢٧

في خلال تفقده العسكريين الجرحى من جراء المواجهات مع "فتح الاسلام" في عدد من المستشفيات.

٢٠٠٧/٨/١

مع وفد اغترابي من دول أوروبية وأميركية وأفريقية.

٢٠٠٧/٨/١٣

مع رئيس اللجنةالمركزية للصليب الأحمر اللبناني.

٢٠٠٧/٨/٢٢

مع وفد من تجمّع الأندية والجمعيات والهيئات الثقافية والاجتماعية في النبطية.

٢٠٠٧/٨/٢٣

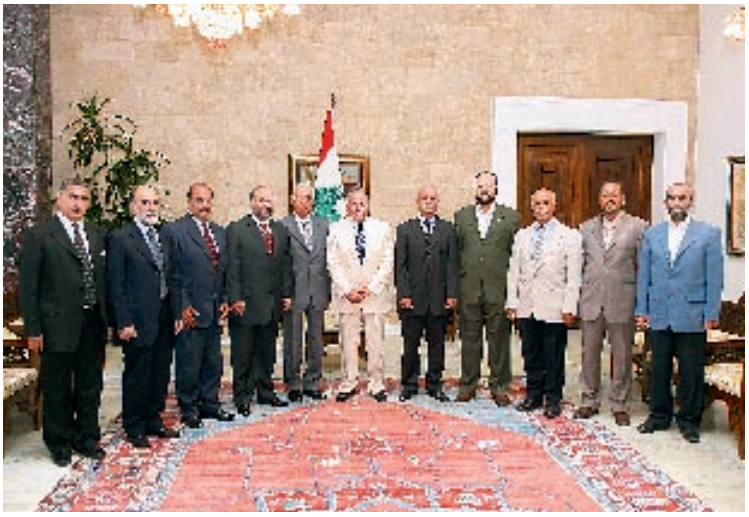

مع الوفد المشارك في ملتقى القدس الدولي.

٢٠٠٧/٩/١٠

٢٠٠٧/٩/١٢

مع الموفد الرئاسي السوداني مصطفى عثمان اسماعيل.

٢٠٠٧/٩/٢٨

في خلال إلقاء كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين.

مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في خلال مشاركته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في خلال الاجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

مع الرئيس الايراني أحمدي نجاد على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

مشاركاً في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في خلال تدشينه سد شبروح.

٢٠٠٧/١٠/٣

في جولته على معمل التكرير في سد شبروح.

٣

٤

في خلال تدشينه سد شبروح.

٦

في خلال تفقده إنجاز الأعمال في طريق المتن السريع الذي يحمل إسم "بولفار الرئيس العماد اميل لحود".

٢٠٠٧/١٠/٥

في خلال تفقده المبنى الجديد لثانوية العماد جميل جرجس لحود الرسمية في بعبدات.

٢٠٠٧/١٠/٥

عهد وإنجازات

قوّة من يتولى سدّة الرئاسة الأولى في صدق تفاعله مع يوميات الوطن وتطلّعات أبنائه. وهو يصنع رسالته عبر قدرته على العطاء لا الأخذ. ولأنه ليس مألوفاً في عالم السياسة أن يحب من يعطي، الوطن على نفسه، فإنّ التمايز لدى من هو في موقع المسؤولية يكون في مدى استقطابه للقدرات وصياغته للمبادرات. وهذا عكس التسرّع.

ولأنه جسّد في قسمه يمين الولاء للوطن مرتين، قائداً لجيشه ورئيساً له، فقد عرف الرئيس العماد إميل لحود كيف يجعل من لبنان مساحة تفاعل، حيث العطاء يسمو إنجازات.

ولعلّ من المفيد التذكير بأن أساس الإنجازات كان بالنسبة للرئيس لحود في تبنّي حالة وطنية صرفة أفضت إلى اندحار العدوّ الإسرائيلي ومعه آلته العسكرية الضخمة، من معظم الأراضي اللبنانية، وذلك في ٢٥ أيار من العام ٢٠٠٠، واستتبع هذا الإنجاز بآخر في ١٦ تشرين الأول من العام ٢٠٠٢، حيث إحتفل لبنان باستعادة حقوقه في مياهه، بعدما تحدّى رئيس الجمهورية التهديدات الإسرائيلية وشرب من مياه نبع الوزاني، التي عادت من جديد تروي أراضي قرى الجنوب العطشى.

وفي ٢٥ كانون الثاني من العام ٢٠٠٤، تكامل مشهد الانتصار بعودة معظم الأسرى

والمعتقلين من السجون الإسرائيلية الى أرض الوطن. بذلك تكرّس الانتقال من مرحلة تبني حالة وطنية الى تفعيل هذه الحالة وتثميرها، من التشديد على حق عودة الفلسطينيين الى أرضهم ورفض توطينهم في لبنان، الى الوقوف في وجه سياسات الترهيب والترغيب، وصولاً الى رفع مستوى الممانعة وجعلها ثابتة وطنية تقوم على التزام الدفاع عن وجود لبنان وخصوصيته.

وهذا إنجاز ليس بالسهل إذ أنه ساهم في تكرار الانتصار على إسرائيل وجبروتها، حين أرادت الإنتقام لهزيمتها في صيف العام ٢٠٠٦، فاندحرت مرة اخرى، وانتصر لبنان.

ولا يُخفى على أحد أن تبنّي هذه الحالة الوطنيّة وتفعيلها شكّلا معاً الركيزة الأساسية لحصانة أمنيّة شهدت لها كل المراجع الدولية، بما فيها منظمة الأنتربول، وسط الزلازل التي خربت منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول من العام ٢٠٠١، وإفرازاتها من أفغانستان الى فلسطين، مروراً بالعراق وباكستان ... الى أن خرّب الزلزال أيضاً لبنان باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وما تبعه من موجة اغتيالات لشخصيات وقادة رأي.

قبله، لم يكن الحديث عن صلابة الوضع الداخلي والإستقرار الأمني في لبنان مجرّد شعارات، بل واقع ترجمه تنامي الثقة بمستقبله، فانعقدت على أرضه القمة العربية في آذار من العام ٢٠٠٢، وقمة منظمّة الدول الفرانكوفونية في تشرين الأول من العام ذاته، واجتماع منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبيك)، ومنتدى قمة المرأة العربية، ومؤتمر وزراء المال العرب، والمؤتمر العاشر للاستثمار، ومجلس وزراء الإعلام العرب...

وجرت على أرضه بطولة آسيا في كرة القدم، وبطولتا الأندية العربية والآسيوية في كرة السلّة، فضلاً عن زيارات لقادة ومسؤولين عرب وأجانب...

تلك هي إنجازات بيضاء في يوميات الوطن، وقد غدت حالة وطنية جسّدها الرئيس إميل لحود، وتجسّدت معه صفحات تستأهل أن تُدوّن لتُعلَم.

وفي كل إنجاز تعبير عن ولاء وانتماء، به يغدو الوطن لا مساحة للعطاء وحسب، بل كلاً للكل.

وقد آمن الرئيس لحود بمؤسسات الوطن، ونفخ فيها ما به من توق للتفاعل المتسارع، فكانت لها سلسلة إنجازات هي بحق شهادة للرئيس لحود ولعهده، لأنها لكل الوطن.

في الإقتصاد والتجارة

حقّقت وزارة الإقتصاد والتجارة في عهد الرئيس لحود إنجازات عدّة، أبرزها:

– توقيع إتفاقية منظّمة التجارة العالمية: وقد تقدم لبنان بطلب العضوية العام ١٩٩٩ وحصل على صفة عضو مراقب.

– توقيع إتفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى بالنسبة إلى السلع: بدأ تنفيذها في ١٩٩٨/١/١.

– توقيع إتفاقية الشراكة اللبنانية – الأوروبية: بدأ تنفيذها في شهر آذار العام ٢٠٠٣.

– توقيع إتفاقية التجارة الحرّة مع دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرّة (EFTA) وتشمل أربع دول هي: سويسرا، النروج، ايسلندا وليشتنشتاين. وقد تمّ توقيعها في حزيران ٢٠٠٤.

– الحصول على هبة بخمسة ملايين فرنك سويسري من سويسرا لتشجيع الصادرات وتحسين النوعية في قطاع الزراعة والمأكولات، وذلك على أثر التوقيع على الاتفاقية مع دول (EFTA).

– إتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية: تم إقرار الاتفاقية الإطارية من قبل المجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته الـ ٧٢ في أيلول ٢٠٠٣، وجرت في ٧ – ٩ تشرين الأوّل ٢٠٠٤ أوّل مفاوضات حول جداول الإلتزامات ضمن ما يعرف بجولة بيروت. وقد ساهم لبنان في شكل

أساسي في إطلاق هذه الإتفاقية والإشراف على إدارتها.

– إتفاقية منطقة تجارة حرّة مع الأردن موقعة العام ٢٠٠٢.

– إتفاقية منطقة تجارة حرّة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمّ توقيعها في شهر أيار ٢٠٠٤.

وفي عهد الرئيس لحود، تمّ كذلك:

– بدء سريان عقود الضمان الإلزامي للمسؤولية المدنية على الأضرار الجسدية التي تسبّبها المركبة البرية للغير منذ نيسان ٢٠٠٣.

– بدء تنفيذ مشروع الجودة المموّل من الإتحاد الأوروبي والبالغ ١٥ مليون يورو في تشرين الأول ٢٠٠٤.

– بدء تنفيذ مشروع التجارة الإلكترونية في كانون الثاني ٢٠٠٤ المموّل من الإتحاد الأوروبي والبالغ ١,٧ مليون يورو.

– إطلاق مناقصة مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المموّل من الإتحاد الأوروبي والبالغ ١٧ مليون يورو (بدء التطبيق في شباط ٢٠٠٥).

– مكننة المعاملات والإحالات في وزارة الاقتصاد والتجارة منذ شباط ٢٠٠٣.

– إطلاق مشروع الخط الساخن (Hotline) في وزارة الاقتصاد والتجارة، للإجابة على شكاوى وأسئلة المواطنين حول حماية المستهلك.

– إطلاق حملة توعية حول حماية الملكية الفكرية، ومكافحة القرصنة والنجاح في خفض نسبتها في أكثر من مجال من مجالات الملكية الفكرية، وتحديداً برامج الكمبيوتر حيث انخفضت القرصنة فيها بنسبة ١٢٪.

– من القوانين التي دخلت حيّز التنفيذ والتي عمل عليها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة: قانون الملكية الأدبية والفنية العام ١٩٩٩، وقانون البراءات العام ٢٠٠٠.

وواصلت الوزارة إستكمال انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية خلال ٢٠٠٥، عبر خلق الوعي وبناء القدرات لدى المؤسّسات المواكبة لهذه العملية، من وزارات معنية ومجلس نيابي ومؤسّسات عامة، إضافة إلى القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والصحافة.

وهي واصلت أيضاً إستكمال انضمام لبنان إلى مسار كمبرلي لتجارة الألماس.

وعلى صعيد التحضير لمؤتمر الدول المانحة لدعم لبنان: عرضت الحكومة اللبنانية خلال الاجتماع الذي عقد في أيلول من العام ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك مع وزراء الدول المانحة ورقة عمل تفصّل خطة الإصلاح الاقتصادي، وقد لاقى هذا العرض قبول ودعم ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي وروسيا ومصر والسعودية والأمم المتحدة، وذلك بحضور البنك الدولي، لتأمين الدعم اللازم للبنان لتمكينه من التغلّب على النتائج المدمّرة للحروب الداخلية والإحتلالات الإسرائيلية المتكرّرة، وكذلك لمواجهة نتائج السيطرة المحكمة للوجود السوري في لبنان والضاغط على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.

وفي ما خصّ المشاركة في إعداد برنامج الحكومة المتكامل للإصلاح الاقتصادي والمؤسّساتي والإداري: وخصوصاً في مجال وضع خطة عمل إجتماعية تعكس الإصلاحات المزمع إدخالها لجهة تطوير وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، تمت الانجازات التالية:

-إصدار قانون يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض إجمالي بين الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير (آبكس غلوبال ألوان مالتي - سكتور)، لتمويل عدة قطاعات ضمن القطاع الخاص.

- إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلك الذي يهتم بتنظيم العلاقة ما بين كافة الوزارات في المسائل المتعلّقة بحماية المستهلك.

في المالية العموميّة

على الرغم من الأحوال الإقتصادية الصعبة التي مرّ بها لبنان، إلاّ أنّ خطوات عدّة تحقّقت في عهد الرئيس لحود، وتتلخّص أبرز الإنجازات الاقتصادية المالية بالآتي:

– الخروج من فترة الانكماش الاقتصادي التي بدأت في العام ١٩٩٦، وتحقيق مستوى نمو قارب الخمسة في المئة (٥٪) في العام ٢٠٠٤.

– ربط السياسة الاقتصادية بالسياسة المالية منذ مناقشة موازنة العام ٢٠٠٤، والإقلاع عن المنطق القائل إن الانفاق الاستثماري العشوائي يحفز النمو.

– بدء العمل بإصدار الحسابات القومية، إذ أن الاقتصاد يفتقر إلى أرقام حيوية مثل الناتج القومي والبطالة وغيرها.

– تنفيذ مشاريع انمائيّة عديدة ترتد نمواً على المناطق (سدود، طرق...).

– خفض مستويات الفائدة إلى ٦,٧٪ في العام ٢٠٠٤ مع العلم أن هذا الأمر هو الأكثر تأثيراً في تحقيق النمو الاقتصادي وضبط عجز الموازنة، وقد تحقق بفضل الاجواء الامنية المريحة وتدفق الأموال وجهد الحكومة الأولى للعهد.

– نجاح مناقصة تشغيل قطاع الهاتف الخلوي.

– تحقيق فورة سياحية بعد تحرير الأرض وتثبيت الأمن، وزيادة عدد الغرف والإستثمارات في الفنادق، واستضافة لبنان لقمة جامعة الدول العربية والقمة الفرنكوفونية وغيرها من المؤتمرات الدولية.

- تحقيق ارتفاع في الصادرات، خصوصاً خلال العام ٢٠٠٣.

- بدء العمل بقانون جديد لقطاع التأمين، بعد طلب رئيس الجمهورية لذلك.

- بدء درس كيفية تفعيل أسواق المالية بناء على طلب رئيس الجمهورية.

- توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق ارتفاع في الواردات من ٤٤٠٠ مليار ليرة لبنانية في ١٩٩٨ إلى ٦٨٥٠مليار ليرة لبنانية في ٢٠٠٤، وتحقيق المزيد من العدالة الضريبية.

- إدخال الضريبة على القيمة المضافة، مما أمّن للخزينة دخلاً بلغ مليار دولار سنوياً.

- إعتماد ضريبة على الفوائد، مما شجّع على الاستثمار عوضاً عن الادخار.

- إنجاز قانون الجمارك الجديد وتسهيل المعاملات الجمركية.

- مكننة الدوائر العقارية.

- زيادة رسملة القطاع المصرفي بشكل يجعله أكثر مناعة.

- وقد أدّت الثقة المتزايدة بمستقبل البلاد إلى تحقيق زيادة قياسية في الودائع المصرفية من ٥٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٨ إلى ٩٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٤ بفضل تحسّن الأوضاع الأمنية، وهي الزيادة الأكبر في تاريخ لبنان.

- إقرار مشروع قانون ضمان الشيخوخة.

- وقد تمّ كذلك:

❖ إستحداث فروع لخدمة المكلّفين (ضريبة دخل، ضريبة أملاك مبنية، رسم انتقال) في بيروت والمناطق لإنجاز المعاملات بالسرعة اللازمة وتبسيطها، إضافة إلى استحداث وحدة تحصيل خاصة بكبار المكلّفين.

❖ إطلاق فروع الالتزام الضريبي في الماليات ودوائر ضريبة الدخل، وذلك بهدف استثمار المعلومات المتوفرة أو الممكن توفيرها، واختيار الملفات لإنجاز عمليات التدقيق الضريبي بصورة واقعية.

❖ تفعيل عملية الالتزام الضريبي من أجل تأمين المساواة بين جميع المكلفين، وكذلك الانفتاح على الخارج من خلال تأمين التواصل مع المواطنين والمؤسّسات كافة.

❖ تشكيل لجان متعددة ومشتركة للتنسيق مع الإدارات والمؤسّسات العامة بهدف استثمار قاعدة المعلومات المتوفرة لديها (السجل التجاري، الدوائر العقارية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شركة كهرباء لبنان...).

❖ تحديد آلية وشروط التسجيل واستعمال النظام الضريبي الإلكتروني E-taxation والذي يسمح للمكلّفين التصريح عن الضرائب عبر شبكة الإنترنت.

❖ إستحداث آلية تقديم التصاريح عن الضرائب عن طريق البريد وإلزامية التسديد عن طريق المصارف.

في قطاع الإتصالات

عملت الدولة خلال ولاية الرئيس لحود على تحديث وتوسعة شبكة الهاتف الثابت من جهة، وتطوير قطاع الخليوي من جهة أخرى.

فتمّت توسعة شبكة الهاتف الثابت لتصبح بسعة ١,٧٣٠,٠٠٠ خط، أي ما يعادل خطاً واحداً لكل ٣ أشخاص. كما نفّذت عدة مشاريع لتحسين الاتصالات الدولية، شملت تركيب خطي إتصال بالألياف الضوئية من الكابلات البحرية، بسعة ١٦٥٦٠ مكالمة هاتفية متزامنة. وتمّ تلزيم مشروع لإنشاء ٤ آلاف كشك هاتف للعموم موزّعة على جميع المناطق اللبنانية.

وعلى صعيد قطاع البريد، فقد تمّ توقيع عقد مع مجموعة من الشركات الكندية لتأمين الخدمات البريدية في كافة المناطق اللبنانية، فأنشئت شركة Liban Post التي أعادت تأهيل أبنية مراكز البريد، وتجهيزها، وترقيم الشوارع والأبنية، وتركيب العلب البريدية، مما ساهم في نقل قطاع البريد إلى طور الحداثة.

هذا وقد حقّقت وزارة الإتصالات في قطاع الخليوي إيرادات بارزة لمصلحة الخزينة. وقد بلغت نسبة الوفر المحقّق من جراء استرداد الدولة ملكية القطاع والأموال المحوّلة إلى وزارة المال، الأرقام الآتية:

- الإيرادات الصافية منذ تسلّم الدولة ملكية قطاع الخليوي، أي منذ ٢٠٠٢/٩/١ وحتى آخر آب ٢٠٠٤ بلغت ١٢٣٩ مليون دولار.

- بلغ الفرق لمصلحة الدولة بين عقود الإدارة عن الفترة المذكورة أعلاه وعقد الـ Bot في ما لو تمّ استمرار العمل بموجبه ٤٠٠ مليون دولار لصالح الخزينة العامة.

كذلك أنجزت وزارة الاتصالات الأمور التطبيقية الآتية:

❖ العمل بالتعاون مع وزارتي الداخلية والدفاع وهيئة أوجيرو على استصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بقانون صون الحق بسرية المخابرات التي تجري بأية وسيلة من وسائل الإتصال.

❖ ضبط استيراد واستعمال الأجهزة اللاسلكية لجهة حصر الاستيراد بالأجهزة التي تتمّ برمجة موجاتها بالحاسوب الإلكتروني ومنع الأجهزة التي تتمّ برمجة موجاتها يدوياً.

❖ تحديث وتنظيم مركز إدارة ومراقبة الطيف الترددّي والقيام بمراقبة إذاعات الـ FM والتأكّد من إلتزامها بقانون البث المتعلّق بالموجات الإذاعية من ناحية التغطية الجغرافية والتنسيق مع الجهات القضائية لملاحقة الإذاعات التي تتسبب بالتشويش خصوصاً على موجات الطيران المدني.

❖ متابعة الشكاوى التي ترد من البلدان المجاورة حول التشويش على محطاتها الإذاعية أو التلفزيونية وعلى موجات الهاتف الخليوي التابعة لها، والعمل على إزالتها في حال كان مصدرها لبنان.

❖ معالجة التشويش على المراقبة في مطار بيروت الدولي ومتابعة رصد الحيز الترددّي المستعمل من قِبل البث الإذاعي وتأثيره على الحيز المستعمل من قِبل الطيران المدني.

❖ معالجة التشويش الحاصل بين إذاعات الـ FM على جميع الأراضي اللبنانية، وكذلك معالجة التشويش على شركات الخليوي وعلى شركات نقل المعلومات Data Providers.

❖ التنسيق والتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة في الشؤون المتعلقة بقطاع الاتصالات لتنفيذ انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك بما يتعلق بقطاع الاتصالات في مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية وذلك ضمن خطة العمل اللبنانية.

- الخدمات الجديدة وخدمات نقل المعلومات:

❖ توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة وشركات الإنترنت وشركات نقل المعلومات حول إطلاق خدمة الإنترنت السريع ASDL في لبنان على مبدأ Co-Location.

❖ إصدار المراسيم العائدة لمشروع إدخال خدمة الإنترنت السريع DSL إلى لبنان.

❖ إصدار مرسوم بتخفيض أسعار الإنترنت Dial-up بشكل كبير جداً، ممّا يجعل سعر الإنترنت Dial-up بحوالي ٣٣ سنتاً، ويشجع ذلك على انتشار خدمة Cyber-Café.

❖ إصدار مرسوم بتخفيض رسوم الخطوط التأجيرية الرقمية الداخلية (National Digital Leased Lines) بنسبة تصل إلى ٣٥٪، مما أدى إلى تخفيض أسعار نقل المعلومات داخلياً.

❖ إصدار مرسوم بتخفيض رسوم الخطوط التأجيرية الرقمية الدولية (International Digital Leased Lines) بنسبة ٧٠٪ مما جعل كلفة هذه الخطوط في لبنان من الأرخص في العالم، وشجّع اجتذاب الشركات الكبرى لإنشاء فروعها الإقليمية في لبنان، وكذلك شجّع على إنشاء مراكز Call Center في لبنان.

❖ إعطاء إمكانية التخابر الدولي المباشر (IDD) لكل المشتركين على شبكة الهاتف الثابت، بحيث يصبح كل مشترك موصولاً مباشرة بالشبكة الهاتفية الدولية (٢٠٠٧).

❖ إدخال خدمة الـ WINMAX إلى لبنان.

❖ الحصول على موافقة مجلس الوزراء حول السماح بشراء سعات دولية وعلى إجراء عقد إتفاق بالتراضي لشراء سعات عبر هيئة أوجيرو.

❖ القيام بالتنسيق مع لجنة التربية في المجلس النيابي وهيئة أوجيرو من أجل تنفيذ مشروع إدخال خدمة الإنترنت إلى المدارس. كما وافقت وزارة

الإتصالات على تأمين خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية بواسطة آليات متحركة E-Caravan للجمعيات الأهلية وذلك بهدف نشر الإنترنت في المناطق النائية والبعيدة بالتنسيق مع بنك «عودة-سردار» ومنظمة الأسكوا ومنظمة Inmarsat Regional Bgan.

في الصحة العامّة

عملت وزارة الصحة العامة على تنفيذ العديد من البرامج والنشاطات مستفيدة من دعم متواصل من رئاسة الجمهورية وأهم التوجهات والإنجازات هي:

- توفير الخدمات الإستشفائية للمواطنين غير المشمولين بأية تأمنيات صحية. وهي نسبة تقارب الـ٤٠٪ من الشعب اللبناني.

- توفير بعض الخدمات الطبية الباهظة الكلفة لنفس الفئة من المواطنين وأهمها: أدوية الأمراض السرطانية والأمراض المستعصية والأمراض المزمنة.

- تعزيز القطاع العام الإستشفائي والرعائي.

- تعزيز الخدمات الرعائية.

- بناء قاعدة المعلومات الصحية الشاملة.

- التوجه لإعادة تنظيم سوق الخدمات الإستشفائية والرعائية وقطاع التأمينات الصحية.

- تنظيم قطاع الدواء.

في قطاع الإستشفاء

كان للخدمات الإستشفائية نصيب وافر من اهتمامات وزارة الصحة العامة وأهم ما تمّ تنفيذه خلال ولاية الرئيس لحود الأمور التالية:

- **مشروع تطوير القطاع العام الإستشفائي.**

وشمل المشروع:

❖ تأهيل وتطوير المستشفيات العاملة.

❖ بناء مستشفيات جديدة وحديثة (مستشفى رفيق الحريري الجامعي في بيروت).

وتميّزت ولاية الرئيس لحود بالأمور التالية:

أ- متابعة تنفيذ المشاريع التي هي قيد التأهيل والبناء وأهمها: مستشفى بيروت الجامعي الجديد تكملة الإنشاءات وتجهيزه. بالإضافة الى عشرات المستشفيات الأخرى المنتشرة في كافة المناطق اللبنانية.

ب - تنفيذ مشاريع جديدة خاصة: مستشفيات جزين وحاصبيا وميس الجبل وبنت جبيل بعد التحرير في محافظتي الجنوب والنبطية.

كما جرى تنفيذ مشروع مستشفى فتوح كسروان (٧٥ سرير).

ج- كما جرى وابتداء من العام ٢٠٠٤ إعداد الدراسات الهندسية وبدء تنفيذ المشاريع التالية:

- المركز الصحي في رميش.
- المركز الصحي في شبعا.
- المركز الصحي في الخيام.

د- تنفيذ مشروع استقلالية المستشفيات الحكومية حيث جرى إنشاء غالبية المؤسسات العامة التي تدير المستشفيات الحكومية وهي عشرون مؤسسة عامة، يدير بعضها ١٢ مستشفى حكومي عامل.

ومن المفيد التذكير إن مشروع تطوير القطاع العام الإستشفائي قد ناهزت كلفته حدود ٣٢٥ مليون دولار أميركي ليصبح على امتداد لبنان هناك ٣٠ مستشفى وبعدد من الأسرّة يناهز ٢٦٦٥.

كما جرى تنفيذ العديد من ورشات العمل والدورات التدريبية لإدارات هذه المستشفيات.

- الإستشفاء على نفقة وزارة الصحة العامة.

تابعت وزارة الصحة العامة تقديم الخدمات الإستشفائية للمواطنين غير المستفيدين من أية تقديمات من مؤسسات ضامنة حكومية.

وأهم ما تمّ إنجازه خلال عهد الرئيس لحود:

❖ تنظيم إصدار بطاقات الإستشفاء للمواطنين، وجرى حديثاً إنشاء ٢٥ مركزاً لهذه الغاية.

❖ بناء قاعدة معلومات موحدة مع الصناديق الضامنة.

❖ إعتماد نظام البدل المقطوع للأعمال الجراحية، Paiement par pathologie، وهو تطور مهم جداً في مجال تنظيم خدمات الإستشفاء.

❖ إعتماد نظام الإعتماد.

❖ إقامة دورات تدريب للمراقبين الأطباء لتحسين مستوى الرقابة الطبية.

❖ فصل الأتعاب للأطباء وللمستشفيات.

في الرعاية الصحية الأولية

جرى تحقيق العديد من الإنجازات خلال ولاية الرئيس لحود يمكن تحديدها على الشكل التالي، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- متابعة تنفيذ البرامج الرعائية المتعددة وبالتنسيق الكامل مع القطاع الأهلي والمؤسسات الدولية الداعمة. وأهم هذه البرامج:

❖ برنامج التحصين الشامل حيث بلغت نسبة تحصين الأطفال ضد شلل الأطفال والثلاثي والحصبة فوق ٩٥٪، ولم تسجل أية حالة شلل اطفال طوال سبع سنوات.

كما سجل إنخفاض في معدل الوفيات عند الأطفال.

❖ برنامج الصحة الإنجابية.

❖ برنامج التثقيف الصحي.

❖ برنامج أدوية الأمراض المزمنة حيث استفاد من هذا البرنامج ما فات الـ ٨٧ ألف مواطن ونفذ بالتعاون مع منظمة الشبان المسيحيين.

❖برنامج الأدوية الأساسية وتوزع على ٨١ مركز صحي منها ١٥ لوزارة الصحة.

❖ والعديد من البرامج الرعائية وأهمها برامج مكافحة السل والسيدا والتدخين وسواهما.

– تعزيز الشراكة مع القطاع الأهلي، حيث جرى إنشاء الهيئة الوطنية للرعاية الصحية الأولية بمشاركة من وزارة الشؤون الإجتماعية والقطاع الأهلي والمؤسسات الدولية.

كما جرى بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والبلديات تأمين إدارة العشرات من المراكز الصحية الجديدة والمنتشرة في كافة المناطق اللبنانية.

– بناء قاعدة المعلومات حول الرعاية والبرامج الرعائية كما جرى اعتماد نظام معلومات موحد للمراكز الصحية ولطبابات الأقضية.

ولا بد من الإشارة الى النشاط المميّز لوحدة الترصد الوبائي في الوزارة، والتي ساهمت في العديد من الأبحاث الوبائية وفي مكافحة ومعالجة العديد من حالات التسمّم الغذائي التي حصلت في أماكن مختلفة من البلد.

– مشروع تطوير المؤسسات الرعائية خاصة المراكز الصحية وأهم هذه المشاريع:

❖ المشاريع الموجهة للمناطق المحررة في الجنوب: رميش – شبعا – الخيام.

❖ مشروع المركز الصحي في اللبوة قضاء بعلبك.

❖ دعم المركز الصحي في حراجل.

❖ إنشاء العديد من المراكز الصحية في كافة المناطق.

في المهن الطبية

من أهم الإنجازات في هذا القطاع:

- تنفيذ البرنامج الإيطالي اللبناني المشترك لتعزيز قطاع التمريض بالتعاون مع الجامعة اللبنانية.

- فصل أتعاب الأطباء عن حقوق المستشفيات.

- إعتماد نظام عمل حديث للأطباء في المستشفيات الحكومية وهو مبني على الإنتاجية.

- التعاون مع نقابة الأطباء لتحديد موقف لبنان خلال المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والتشديد على النوعية.

في قطاع العمل

خلال ولاية الرئيس لحود قامت وزارة العمل بإعداد مشاريع قوانين ومراسيم وقرارات لها طابع الخدمة العامة منها: مشروع قانون التقاعد والحماية الإجتماعية، مشروع تعديل قانون العمل اللبناني، مراسيم الوقاية والسلامة، قرارات بتشكيل لجان لإعداد لائحة بالأمراض المهنية ولجنة أخرى للمواد الكيميائية المسرطنة (الدولة العربية الوحيدة في هذا المجال)، تنظيم تفتيش العمل في الوزارة مع تأمين تجهيزات ومعدات حديثة للمفتشين للقيام بمهامهم وإصدار قرارات تتعلق بهم، قرار يتعلق بالمهل لإنجاز المعاملات داخل الوزارة، إصدار دليل المواطن المتضمن بيانات بالمستندات المطلوبة لكل معاملة وطريقة سيرها والوقت اللازم لإنجازها وصدور القانون المتعلق بالمعاقين مع تشكيل لجنة وطنية تتعلق بهم وهي تجتمع دورياً وتشمل جميع الوزارات والإدارات ذات الصلة.

وهي قامت أيضاً بإنشاء وحدة مكافحة عمل الأطفال ومتابعة أوضاعهم مع جميع الإدارات والوزارات المعنية، إضافة الى متابعة وضع الاتفاقيات الدولية والعربية المتعلقة بالعمل والعمال والتصديق على غالبية هذه الاتفاقات من قبل مجلس النواب بعد دراستها وإحالتها من قبل وزارة العمل الى مجلس الوزراء ومن ثم الى مجلس النواب.

وقامت كذلك بحل النزاعات الجماعية والفردية. وبلغ عدد الوساطات المتعلقة بحل نزاعات جماعية في الوزارة ١٤ وساطة، وقد تم حل ١٠ منها حلاً حبياً (المعدل السنوي) وقد أحيل الباقي الى اللجنة التحكيمية.

كما بلغ عدد الشكاوى الفردية العمالية حوالى ٢٥٠ شكوى سنوياً، تمّ حل

حوالى ٨٠٪ منها حلاً حبياً بين العامل وصاحب العمل، وما تبقى حُلّ في مجالس العمل التحكيمية.

وبلغ عدد النقابات العمالية ٣٥٠ نقابة عمالية في مختلف المناطق اللبنانية، كما بلغ عدد نقابات أصحاب العمل حوالى ١٥٠ نقابة. وقامت الوزارة بتنظيم ملفات هذه النقابات، كما عملت على مكننتها وحل الإشكالات والخلافات التي تقع بين أعضائها بشكل حبي.

هذا وتم استحداث صندوق لشكاوى المواطنين، وضع على مدخل وزارة العمل مرتبط مباشرة برئيس الديوان والمدير العام، حيث تم حل جميع الشكاوى التي وردت عبر هذا الصندوق مع العلم أنها كانت قليلة، إضافة الى شكاوى من المواطنين تتعلق بإشكالات مع بعض مكاتب استقدام الخادمات حيث تمّ حلها أيضاً، وهناك شكاوى اتت من السفارات عبر وزارة الخارجية حول عمال أو خادمات أجانب، وقد أنشأت الوزارة وحدة خاصة يرأسها رئيس دائرة لحل هذه المشاكل.

وقد تمّت دراسة وتصديق الأنظمة الداخلية للمؤسسات والشركات، حيث بلغ المعدل السنوي حوالى ٦٠٠ نظام داخلي، توافق كلها مع قانون العمل ومع الإتفاقيات العربية والدولية التي صادق عليها لبنان.

كذلك أنجزت الوزارة:

❖ إصدار قرار يتيح المجال أمام من يرغب من المواطنين اللبنانيين والرعايا العرب والأجانب تقديم طلبات الموافقة المسبقة عبر شركة «ليبان بوست» لتجديد إجازات عملهم وفقاً للشروط المعتمدة من قبل الوزارة.

❖ متابعة مكننة أعمال الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وبمكننة إجازات العمل.

❖ إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال في لبنان.

❖ قرار وزير العمل بتأسيس «نقابة المربين التقويميين في لبنان».

❖ قرار وزير العمل بتأسيس «نقابة مدربي الرياضة في النوادي الخاصة».

في القطاع الزراعي

تولّت وزارة الزراعة، في عهد الرئيس لحود:

١) إجراء مسح شامل للجمعيات التعاونية القائمة بهدف تفعيل دورها وتنميتها.

٢) تفعيل الإتصال بالمؤسسات والهيئات غير الحكومية وبالخبراء المختصين لتأمين الدعم المالي والفني للتعاونيات وصناديق التعاضد.

٣) تفعيل مراقبة الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد نظراً لأهميتها في المجالات التالي:

- توضيح صورة القطاعين التعاوني والتعاضدي.

- التمييز بين التعاونيات وصناديق التعاضد الفاعلة المتعثرة مما يسمح للمديرية العامة للتعاونيات بحل التعاونيات المتعثرة وبتفعيل التعاونيات الفاعلة وتكون بذلك قد غلّبت النوعية على الكمية في هذا المجال.

- الحفاظ على مصالح الأعضاء والمتعاملين مع هذين القطاعين.

- التثبت من أن المؤسسات تقوم بمهامها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، علماً أن هذه القوانين والأنظمة تقوم على مفاهيم خاصة تميّز أنشطة هذه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مما برّر تخصيصها بإعفاءات من بعض الرسوم والضرائب، أي بمعنى أن الدولة قد تنازلت عن مطالبتها بالضرائب والرسوم من الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد كونها أشخاص معنوية وافقت أن تلتزم بهذه الأنظمة والقوانين.

هذا وتمّ تشكيل لجان من فنيين واختصاصيين لوضع الدراسات لمشاريع قوانين جديدة تسمح بتأسيس تعاونيات وصناديق تعاضد تتمتع بمقومات اقتصادية واجتماعية ونجاحها، مما جعل الوزارة تختصر عدد التعاونيات والصناديق وتركز على الأقلية الفاعلة.

كما أن هذه المهمة وفرت المعطيات اللازمة للمديرية العامة للتعاونيات مما مكنها من القيام بالمهمات الأخرى كالتدريب التعاوني ونشر الحركة التعاونية على أسس واضحة وعملية.

وقد تمكنت إدارة المشروع الأخضر وعلى مدار عهد الرئيس لحود من إضافة حوالي ٤٥٠٠٠ دونماً مستصلحاً الى الأراضي الصالحة للزراعة و٣٠٠٠٠٠م٣ من خزانات الباطون وحوالى مليون م٢ من جدران الدعم.

واستفاد من خدمات المشروع الأخضر طيلة العهد حوالي أحد عشر ألف مزارع على مجموع مساحة الوطن، ومجمل هذه الأعمال تمّت في حوالي ثلاثماية قرية لبنانية. هذا إضافة الى مساحات من أقنية الري وأعداد من أعمدة الكرمة وآلاف من النصوب المثمرة وشق وتعبيد حوالي ٣٢٩ كلم من الطرقات الزراعية.

وقام المشروع الأخضر سنوياً بزيادة مساحة الأراضي المستصلحة بمعدل خمسةالى ستة آلاف دونم سنوياً، وهذه المساحة تعادل وتوازي تقريباً ما تستنفذه مساحات الطرقات والأبنية في مختلف المناطق وهو ما يطلق عليه الزحف العمراني أو الزحف الإسمنتي. كما تجدر الإشارة الى أن المشروع الأخضر اعتمد خلال عهد الرئيس لحود سياسة الإنماء المتوازن بين جميع المناطق، وعلى هذا الأساس تمّ توزيع اعتماداته بالتساوي على مختلف المناطق.

هذا وقد عملت الوزارة أيضاً على متابعة تطورات مرض انفلونزا الطيور ومكافحته، بالتعاون مع اللجنة العامة للصحة الحيوانية والصحة العامة البيطرية.

في قطاع الطاقة والمياه

شهد عهد الرئيس لحود الأمور الآتية:

-١- في موضوع النفط:

■ التنقيب عن النفط: التوقيع على عقد لإجراء المسوحات الزلزالية الثلاثية الأبعاد على المياه في المياه اللبنانية (مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية).

■ مصافي النفط: إعداد دفتر شروط لتلزيم مكتب إستشاري لإعداد دفاتر الشروط المتعلقة بإطلاق مزايدة عالمية لإعادة بناء مصافي عبر الـ DBOT.

■ تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة: مساعدة وزارة النقل والأشغال في تحضير ملف الاتفاقية مع دولة قبرص لتحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بما يسهم في تحضير البنية التحتية لقدوم شركات التنقيب عن النفط.

■ إعداد مسودة قانون التنقيب عن النفط بالتعاون مع خبراء عالميين في هذا الإطار.

■ شراء الغاز الطبيعي: التوقيع على عدة محاضر تمهيدية مع الشركة المصرية للغازات الطبيعية حول شراء كميات من الغاز المصري تحددت بـ BCM 0,6 بنهاية العام ٢٠٠٧، الأمر الذي أدى الى تخفيض فاتورة المشتقات النفطية لمعامل الكهرباء الحالية.

■ شراء المشتقات النفطية (غاز أويل وفيول أويل): تم التوقيع على عقود

لشراء مادة الغاز أويل من شركة النفط الوطنية الكويتية وعقود لشراء الغاز أويل والفيول أويل مع شركة سوناتراك الوطنية الجزائرية، الأمر الذي أمن استقراراً في تزويد مؤسسة الكهرباء ووفراً مالياً ملحوظاً.

■ موضوع قوارير الغاز المنزلي:

❖ إعادة دراسة الملف بشكل كامل.

❖ تعديل جدول تركيب الأسعار بتخفيضه.

❖ إحصاء عدد القوارير المتبقية القديمة غير الخاضعة للمواصفات اللبنانية الجديدة.

❖ إتمام إستبدال القوارير بطريقة لحظت قيام الدولة بتمويل عملية الإستبدال مقابل فرض رسم إستبدال اضيف الى جدول تركيب الأسعار.

أمّا أهمّ المشاريع التي تحققت في قطاع المياه خلال عهد الرئيس لحود فهي تتمحور على الشكل الآتي:

– وضع خطة عشرية للإستفادة من كل المصادر المائية، ترتكز على السدود والبحيرات الجبلية، والإدارة المتكاملة للمياه بغية وضع هذه الثروة المائية في تصرّف اللبنانيين.

– دعم وتعزيز علاقة الوزارة وخصوصاً مديرية الموارد المائية والكهربائية، بالمؤسسات الدولية والعالمية كالبنك الدولي والبنك الأوروبي والصناديق العربية.

– الخطة العشرية التي أبصرت النور بدعم من الرئيس لحود، وبدأت مرحلة الألف ميل لبناء السدود والبحيرات الجبلية، فكانت المحطة الأولى تدشين سد شبروح برعاية رئيس الجمهورية وحضوره، وتدشين مشاريع أخرى منها مشروع القطين – عازار – الديشونية.

– المحافظة على المياه اللبنانية الدولية، مياه النهر الكبير الجنوبي

والعاصي والوزاني، بتبني القانون الدولي في عملية التفاوض مع الجانب السوري في اللجنة المشتركة للمياه السورية - اللبنانية. فكان باكورة بدء العمل إنشاء سد العاصي وسد النهر الكبير الجنوبي.

- دعم موقف لبنان من موضوع مياه الحاصباني والوزاني.

كذلك تم الخطوات التالية:

١- معالجة مشكلة العام ٢٠٠٠:

متابعة إجتماعات لجنة الطوارىء الوطنية لمعالجة هذه المشكلة (مشكلة الألفية الجديدة وإمكانية انعكاسها على الأجهزة الإلكترونية) واتخاذ الإحتياطات والإجراءات اللازمة لتعديل الأجهزة والبرامج في الإدارة والمشاريع المائية والكهربائية لتفادي هذه المشكلة.

٢- التجهيزات المعلوماتية

تزويد الإدارة بمجموعة من التجهيزات المعلوماتية وإنشاء شبكة محدودة تشمل رؤساء الوحدات وأقلامها لتبادل ومشاركة البيانات والبرامج المعلوماتية.

٣- التدريب المعلوماتي والإداري

إطلاق حملة لمحو أمية الحاسوب في الإدارة من خلال:

أ- تدريب عشرة موظفين على استعمال الحاسوب والبرامج التشغيلية (Systems Operating) والتطبيقات الإدارية (العام ٢٠٠٠).

ب- تدريب ثمانية مهندسين على استعمال برامج المعلومات الجغرافية (Geographic Systems Information (2000-2001).

ج- تدريب عدد من موظفي الفئتين الثانية والثالثة على برامج الإشراف الإداري (١٥ موظفاً) والمهارات الإدارية (٧ موظفين) والتدريب المعلوماتي (٥٩ موظفاً).

د- تزويد الإدارة ببرنامج معلوماتي FileNET ذي الشهرة العالمية لمكننة سير المعاملات وإدارتها إلكترونياً (System Workflow) وخلق قاعدة بيانات (Database) لتحقيق أرشفة ومكننة مستندات ووثائق الإدارة.

وقد باشرت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، في تنفيذ مشاريع السدود والبحيرات الجبلية وفقاً للجدول الآتي.

تنفيذ مشاريع السدود والبحيرات

❖ تنفيذ سد شبروح في قضاء كسروان لإنشاء بحيرة تخزن ثمانية ملايين م^3 سنوي (مراجعة الانجازات المميّزة).

❖ التحضير لتنفيذ سد وبحيرة اليمونة: لزمت الإدارة تنفيذ إنشاء سد وبحيرة اليمونة لإنشاء بحيرة تتسع لما لا يقل عن مليون ونصف مليون م^3 من المياه تستعمل للترشيد اليومي والفصلي لمياه الري وتعيد لبلدة اليمونة سابق عهدها السياحي. والأشغال ملزمة منذ العام ٢٠٠٣ ولكن الأعمال لم تبدأ بسبب استعمال أراضي البحيرة من قبل الأهالي مما يتطلب معالجة إجتماعية قبل البدء بالتنفيذ.

هذا وباشرت وزارة الطاقة والمياه بدراسة السدود والبحيرات الجبلية في مختلف المناطق والأنهر اللبنانية، وهي على سبيل الذكر لا الحصر:

- سد إبل السقي على نهر الحاصباني: السعة المقدرة ما بين ٤٠ الى ٨٠ مليون م^3.
- سد معاصر الشوف قضاء الشوف: السعة المقدرة ما بين ٢ الى ٤ ملايين م^3.
- سد العزونية قضاء الشوف: السعة المقدّرة ما بين ٤ الى ٨ ملايين م^3.
- سد الجنة قضاء جبيل: السعة المقدرة ٣٠ الى ٤٠ مليون م^3 مع توليد طاقة كهرمائية بقوة ٤٠ الى ١٠٠ ميغاوات.
- سد اللقلوق قضاء جبيل: السعة المقدرة مليون م^3.
- سد المسيلحة على نهر الجوز: السعة المقدرة ٩ ملايين م^3.

- سد إيعال قضاء زغرتا: السعة المقدرة ١٢ مليون م٣.
- سد البارد على نهر البارد: السعة المقدرة ٤٠ مليون م٣.
- سد قرقف على نهر وادي الجوز: السعة المقدرة مليون م٣.

سد الأطلبي وادي الحور قضاء عكار: السعة المقدرة مليون م٣.

- سد يونين قضاء بعلبك: السعة المقدرة ٧ ملايين م٣.

وقد بدأ تلزيم تنفيذ المشاريع الواردة دراساتها أعلاه، بدءاً من مطلع العام ٢٠٠٤.

كما تم تنفيد وإعادة وتأهيل عدد كبير من مشاريع شبكات المياه وخزانات التجميع في مختلف المناطق اللبنانية تحقيقاً لسياسة الإنماء المتوازن. وقد لحظ في الخطة العشرية برنامج عمل لربط السدود والبحيرات الجبلية بخزانات التجميع والشبكات. وعملت الإدارة على درس ومعالجة المواضيع المتعلقة بمؤسسات مياه الشفة ومساعدتها في تنفيذ المشاريع المطلوبة لمياه الشفة في المناطق اللبنانية كافة، بالتنسيق مع المديرية العامة للإستثمار، إضافة الى التحرك السريع لرفع التلوث عن مناطق عديدة في لبنان والتي تقع ضمن نطاق عمل هذه المؤسسات والمساعدة على تخفيف الهدر في الشبكات والعمل على درس استثمار مياه السدود والبحيرات الجبلية.

قطاع الريّ

لقد انكبّت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية على التخفيف من نسب الهدر الحاصل على أقنية وخطوط جر المياه ومحاولة زيادة المساحات المروية ورفع مستوى الاستثمار عن طريق تأهيل وتطوير مصادر وشبكات توزيع مياه الري الموجودة ووضع مخططات مستقبلية تهدف، ضمن الإطار نفسه، الى رفع نسبة تخزين المياه السطحية والتخفيف من استهلاك المخزون الجوفي.

وقامت وزارة الطاقة والمياه بتخصيص قسم كبير من جهودها وموازناتها، كما قامت بالمفاوضات لإبرام القروض المالية من المؤسسات الدولية لإعادة تأهيل قطاع الري في لبنان. ولحظت المديرية في خطتها الإنمائية للسنوات العشر المقبلة إنشاء مشاريع ري متعدّدة في المناطق الريفية اللبنانية كافة لإنمائها وتخفيف وطأة الحرمان الذي ترزح تحته.

وفي هذا الإطار، قامت وزارة الطاقة والمياه بالتعاون مع مجلس الإنماء والأعمار، بتأهيل عدد من مشاريع الري بواسطة قروض أجنبية أمنتها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب إتفاقية تم التوقيع عليها العام ١٩٩٤ بين الحكومة اللبنانية والبنك الدولي بلغت قيمتها ٧٠,٢ مليون دولار، إضافة الى القروض التي أمنّها البروتوكول الموقع بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية.

المياه الجوفية

إن ما قامت به المديرية خلال عهد الرئيس لحود شمل عدداً من المشاريع المائية الحيوية في المناطق اللبنانية كافة، وتمّ دعم هذه المشاريع بحفر الآبار الإرتوازية وتجهيزها بناء لدراسات علمية قامت بها مصلحة المياه الجوفية والجيولوجيا مع وضع دفتر شروط قاسية للتنفيذ، إضافة الى درس العديد من مصادر الينابيع واقتراح ما يلزم للمحافظة على مصادر المياه العمومية.

هذا إضافة الى وضع خطة شاملة في ضوء دراسات عن كيفية تغذية الأحواض الجوفية عموماً من المياه الفائضة، خصوصاً تلك المحاذية للشاطىء منعاً لتداخل مياه الجر المالحة، حيث تشكل هذه الأحواض خزاناً جوفياً كاحتياطي جاهز للإستعمال عند الحاجة.

كما شمل أيضاً أعمال الإشراف على التنفيذ والإشتراك في لجان لاستلام المشاريع المائية المتعددة وفي المناطق اللبنانية كافة.

وعلى صعيد وضع الخرائط الجيولوجية التفصيلية، فقد وضع، بالتعاون مع

الجامعة اللبنانية، عدد من هذه الخرائط مع الفهارس اللازمة والإيضاحات المطلوبة. كما أشرفت مصلحة المياه الجوفية والجيولوجيا على العديد من تجارب الضخ للآبار العمومية الأخرى لتأمين المياه للتشجير أو للأغراض الأخرى كالدفاع المدني.

وتمّ تنفيذ: ١٥ مشروعاً في محافظة البقاع، ١٦ مشروعاً في محافظة الشمال، ٣٤ مشروعاً في محافظة جبل لبنان، ١٤ مشروعاً في محافظة الجنوب و٥ مشاريع في محافظة النبطية.

المشاريع الكهربائية

إن مصلحة التجهيز الكهربائي ورغم الإمكانات البشرية المحدودة جداً، أعدت دفاتر شروط وباشرت في تنفيذ بعضها، ورغم التأخير الحاصل في تسليم مواقع العمل، فقد قامت المصلحة بإعداد دفاتر شروط إنشاء خطوط توتر متوسط ومحطات تحويل هوائية كالآتي:

أ- محافظة الشمال ٢٠ ملفاً.

ب- محافظة البقاع ١٥ ملفاً.

ج- محافظةجبل لبنان ٢٢ ملفاً.

د- محافظتا الجنوب والنبطية ١٤ ملفاً.

كما قامت بإعداد دفاتر شروط إنارة عامة لكل الأقضية اللبنانية بالتساوي.

الرصد المائي

تفعيل جهاز الرصد المائي واعتماد التقنيات الحديثة لرصد الينابيع وتحديد نوعية المياه وفقاً للمعايير المتبعة عالمياً، وتصنيف هذه الينابيع مع تحديد الحرم لكل منها ووضعها ضمن مخططات تشكّل مؤشراً بيئياً للمياه.

التعاون مع مراكز الأبحاث الجامعية في لبنان والخارج

إستجابة لتوجيهات الرئيس لحود لتمويل ودراسة المخطط العام لإدارة الموارد المائية في لبنان بالتعاون مع مراكز أبحاث كبرى، جرى ذلك بواسطة: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، مشروع دعم المؤسسات المائية والمديرية العامة الممول من السوق الأوروبية (IPP)، الإسكوا ووكالة التنمية الأميركية، الشبكة الإسلامية، وكالة التنمية الفرنسية (AFD)، البنك الدولي، منظمة الأغذية الدولية والحكومة الفرنسية.

وقد تم توقيع إتفاقات مع هذه الدول والوكالات العالمية.

إن نطاق وأهداف هذا التعاون تشمل كل المعلومات وتوثيقها، ودراسة الظروف الراهنة والحاجات المستقبلية، وتكوين قاعدة معلومات متجانسة مع نظام المعلوماتية الجغرافي (GIS)، ودراسة قدرات الموارد الحالية، وتحديد حاجات المياه على مدى السنين المقبلة، ودراسة سبل تطوير الموارد المائية البديلة وتحضير مخطط عام لإدارة الموارد المائية في لبنان بغية تنفيذ المقترحات الواردة في التقارير المقترحة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص لحسن إدارة وتقوية الخدمات للمواطن.

في قطاع الصناعة

عملت الوزارة على إنجاز الأعمال الرئيسيّة الآتية:

على الصعيد المؤسساتي:

١ – إنشاء المجلس اللبناني للاعتماد Colibac في القانون الرقم ٥٧٢ تاريخ ٢٠٠٤/٢/١١.

٢ – إعادة تأليف مجلس إدارة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية Libnor.

٣ – تعزيز الجهاز البشري في الوزارة برفع عدد الموظفين من ٣٠ إلى ٧٦ موظفاً بين موظف دائم، أجير ومتعاقد، وإجراء مباراة خاصة لملء عدد من الوظائف التي تتطلّب شروطاً خاصة.

٤ – مكننة العمل في الوزارة واعتماد نظام Flow Work.

٥ – إستصدار ١٠٤٤ قرار بالترخيص لمؤسسات صناعية قائمة وجديدة من أصل ١٥٥٧ طلب تمّ التقدّم به إلى الوزارة ومصالحها الاقليمية في مختلف محافظات لبنان.

على صعيد تشجيع الصناعة اللبنانية:

١ – إقامة اليوم الوطني للصناعة اللبنانية في مركز الصادرات يوم ٢٠٠٤/٤/٢٤ برعاية رئيس الجمهورية وحضوره، ومنح المؤسسات الرائدة جوائز تقديرية.

٢ – إعفاء مواد أولية ووسيطة مستعملة في الصناعة لا يتوافر منها إنتاج محلي، من الرسوم الجمركية.

٣ – إستصدار القانون الرقم ٥١٨ تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦ بتمديد العمل برفع نسبة الافضلية الممنوحة للمنتجات اللبنانية في المناقصات العمومية من ١٠ إلى ١٥ في المئة لمدة ٤ سنوات إعتباراً من ٢٠٠٣/٧/١٩.

٤ – إستصدار المرسوم الرقم ١٣٢٧٣ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٨ بخفض الرسوم على الأحذية الجلدية ووضع حد أدنى للإستيفاء على الأحذية المستوردة.

٥ – إستصدار القرار الرقم ٦٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ بمنع استيراد الألبسة المستعملة.

٦ – إعفاء بيانات التصدير من رسم الطابع المالي: قرار مجلس الوزراء الرقم ٢٩ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢.

٧ – إعفاء الصناعة اللبنانية من رسم الاستهلاك الداخلي على مادة الغاز السائل المستورد.

٨ – استرداد ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٠٠ في المئة على المصاريف الجارية بالنسبة الى صناعة السلع المعفاة أصلاً من الضريبة المذكورة.

٩ – خفض الرسوم المرفئية بنسبة ٢٧ في المئة على مستوردات الصناعيين من الآلات وقطع الغيار والمواد الأولية المستعملة في التصنيع.

١٠ – إزالة معوقات تحويل عدادات الكهرباء من إسم صاحب المصنع والشريك إلى اسم المصنع للإستفادة من إعادة ضريبة الـ TVA.

١١ – إستصدار القرار الرقم ٦٦ تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠ الذي يسمح للصناعيين باستيرادالمشتقات النفطية لغرض الاستعمال الصناعي، مباشرة من دون ترخيص.

على صعيد تشجيع الصادرات:

١ – تطور الصادرات: إن الصناعة ركن أساسي في الاقتصاد اللبناني يساهم في طريقة مباشرة وبنسبة ملحوظة في إيجاد التوازن المطلوب في الميزان

التجاري للبنان مع الخارج، وهذا ما يظهر جلياً في أرقام الصادرات الصناعية التي سجلت في الأشهر السبعة الأولى العام ٢٠٠٣ نحو ٥٦٥ مليون دولار أي بزيادة نسبتها ٢٩ في المئة عن العام الذي سبقها، في مقابل ٨٣٢ مليون دولار أميركي للفترة عينها في السنة ٢٠٠٤ أي بزيادة نسبتها ٤٧ في المئة.

٢ - تخصيص جمعية الصناعيين بمساهمة مالية بقيمة ٣ مليارات ليرة لبنانية لتسويق الصناعة اللبنانية.

٣ - إعداد مشاريع اتفاقات تنفيذية للإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع مصر والمغرب.

على صعيد العلاقات مع المنظمات الاقليمية والدولية:

١ - اليونيدو: المباشرة بتنفيذ مشروع الاحصاء الصناعي ضمن اطار البرنامج المتكامل لرفع القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية وولوجها الأسواق العالمية وتوقيع مذكرة تعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لتنفيذ المشروع.

٢ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: انتخاب لبنان لعضوية المجلس التنفيذي للمنظمة وإقرار حوالى ١٦٠٠ مواصفة عربية إلزامية.

٣ - تعزيز دور الوزارة في المفاوضات لعقد الاتفاقات الاقتصادية الثنائية والاقليمية والدولية.

على صعيد التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

١ - Elcim مشروع التحديث الصناعي، هو عبارة عن هبة مالية بقيمة ١١ مليون يورو، تمّ قبولها بموجب المرسوم ٣٧٧٢ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢١، وهي مقدّمة من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ برنامج متكامل من أجل تطوير الصناعة اللبنانية وزيادة قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة التصدير وتنويع أسواقه.

- القطاعات التي شملها المشروع: التصنيع الغذائي، الطباعة، الدباغة، التغليف، صناعة المنسوجات والأحذية.

- المعامل التي استفادت من التشخيص الأولي (مجاني) عددها ٣٢٦.

- المعامل التي شملها التنفيذ (ساهمت بنسبة ٢٠ في المئة من الكلفة الاجمالية) عددها ٦٦.

إنتهت المرحلة الأولى من المشروع في ٢ آب ٢٠٠٤ وبدأت المرحلة الثانية خلال شباط ٢٠٠٥.

- كذلك تمّ تحقيق مطالب الصناعيين اللبنانيين ومنها:

❖ تخفيض الكلفة الانتاجية في لبنان حيث جرى اقتراح اعفاء المصانع العاملة من التعرفة الكهربائية المرتفعة خلال عملها الليلي.

❖ دراسة اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الانتاج الوطني من الزيادة في الواردات مع وزارة الاقتصاد والتجارة.

❖ اعادة تفعيل مركز الصادرات للقيام بدوره الوطني مع التوسّع بوجهة الاستعمال لتنفيذ مشاريع إنمائية للمصلحة العامة.

في النقل

شهد عهد الرئيس لحود، في قطاع النقل الإنجازات الآتية:

– إنشاء المجلس الوطني لسلامة المرور، يتولى على سبيل المثال لا الحصر رسم سياسة عامة لتأمين سلامة السير والمرور وإعداد المواصفات والمعايير الخاصة بها.

– تنظيم مزاولة أعمال وسطاء النقل وحصرها بترخيص صادر عن الوزارة، والعمل على تحديث الأطر القانونية لهذه المهمة.

– إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة.

– إقرار المرسوم التطبيقي لقانون البناء الذي يراعي تطبيق مبادئ السلامة العامة.

– إعداد مشروع قانون لمعالجة التعديات على الأملاك العمومية البحرية، من شأنه ان يعيد الحقوق إلى الدولة ويسمح لأصحاب المنتجعات السياحية بتسوية المخالفات بتكلفة واقعية.

– بحث ترسيم الحدود المائية مع الجانب القبرصي، والاتفاق على إعداد الخرائط من قِبَل الخبراء الفنيين المعنيين تمهيداً لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود المائية.

في الطرق:

دشّن رئيس الجمهورية في ٢٠٠٧/١٠/٥ طريق المتن السريع والذي يحمل

إسم «بولڤار الرئيس العماد اميل لحود – الخط السريع». والذي يمتدّ من نهر الموت حتى بعبدات. وترتبط هذه الطريق بعدّة جسور وطرق فرعيّة في إطار تسهيل حركة المرور والتنقّل ورفع ضغط ازدحام السيارات.

ومع المرحلة الأولى من الطريق، على نهر الموت، حيث أكبر كثافة سير في لبنان تبلغ ٢٤٠ ألف سيارة يومياً، تمّ تنفيذ محوّل يخدم مدخل بيروت الشمالي. ويلحظ المشروع لاحقاً استكمال امتداد الجسر الى الطريق التي يتم ردمها في البحر لمتابعة الطريق البحرية وصولاً الى انطلياس لربطها بالجسور الجديدة التي سيتم إقامتها.

وسيتمّ إنجاز محوّل الصالومي، وإضافة محول في المكلس بحيث تصبح المنطقة بكاملها مشمولة بشبكة طرق وجسور متطوّرة.

وقد تمّ كذلك وصل منطقة العطشانة – بكفيا وصولاً الى عين علق ووسط المتن بالطريق السريع، وفق محوّل يؤدي إلى ربط كل الطرق وصولاً إلى بتغرين وفقرا والبقاع.

بلغت قيمة الأشغال المنفّذة في قطاع الطرق والأوتوستراد، إنطلاقاً من العاصمة وضواحيها ووصولاً إلى جميع المناطق اللبنانية حوالي ١,٤٨٩,٦ مليون دولار أميركي، منها ١,٠١٣,٢ مليون دولار أميركي قيمة المشاريع المنفّذة لغاية نهاية عام ٢٠٠٦ و٤٧٦,٥ مليون دولار أميركي قيمة المشاريع التي تلت في العام ٢٠٠٧.

وفي الإنجازات المحقّقة:

- **مداخل بيروت المتصلة بالأوتوستراد الدائري:**
- إعادة تأهيل الطرق في ضواحي بيروت الشمالية والجنوبية.
- إعادة تأهيل شبكة الطرق الرئيسية والثانوية.
- تنفيذ مشاريع رفع مستوى الخدمات العامة في بيروت والضواحي.

في المرافئ والمطار

بلغت قيمة العقود الموقّعة في مجلس الإنماء والإعمار والمتعلقة بقطاع المرافئ حوالي ٧ ملايين دولار أميركي. لكن العقود التنفيذية الكبيرة التي عقدت لتطوير مرفأي بيروت وطرابلس، والتي جازت على تمويل خارجي، فقد تمّت متابعتها من قبل إدارة هذين المرفأين. وقد بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ١٧٥ مليون دولار.

وقد تمّت إعادة تأهيل وتوسعة مرفأ بيروت وشمل هذا المشروع تنظيف وإعادة تأهيل الأحواض الأول والثاني والثالث، بالإضافة إلى استكمال الأعمال في الحوض الرابع الذي سوف يستعمل كحوض للمستوعبات، وكذلك إنجاز تنفيذ كاسر الأمواج.

وتمّ افتتاح «الشباك الموحّد» في مرفأ بيروت، يضم إدارتي الجمارك والمرفأ تسهيلاً لإنجاز كافة المعاملات المرفئية والجمركية للتصدير.

وأبرمت إدارة مرفأ بيروت عقداً لإنشاء المرحلة الأولى من الحوض الخامس، يبلغ طول رصيف هذه المرحلة ٦٠٠ متر وبعمق ١٥ متراً، الذي سوف يخصص للمستوعبات. وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذا المشروع حوالي ٥٠ مليون دولار أميركي، تمّ تمويله ذاتياً من إيرادات المرفأ.

كما قامت إدارة مرفأ بيروت بإطلاق مناقصة في أواسط العام ٢٠٠٤ لتلزيم إدارة وتشغيل محطة المستوعبات في المرفأ بعد ان انتهت هذه الإدارة من تجهيز المحطة عن طريق شراء المعدات الأساسية وتركيبها وبالتالي تحضير الشروط اللازمة لبدء عملية التشغيل. كما تمّت إعادة تأهيل وتحديث مرفأ طرابلس، وتمّ تنظيف وإزالة الترسبات والأنقاض المتراكمة من قعر الحوض التجاري، وفي قناة الدخول الى المرفأ. كما تمّت إزالة أنقاض خمس سفن غارقة في حوض المرفأ وتنظيفه حتى عمق ١٠ أمتار بكلفة مليوني دولار أميركي.

ولوضع المخطط التوجيهي العام لتطوير مرفأ طرابلس أنجزت هيئة إدارة مرفأ مرسيليا إعداد دراسة جدوى لتوسعة مرفأ طرابلس، وأقرّ البنك الأوروبي للتثمير قرضاً بمبلغ ٤٥ مليون يورو لتمويل أشغال توسعة هذا المرفأ.

وبدأ التجهيز لتطوير مرفأي صيدا صور.

مطار رفيق الحريري الدولي

بلغت قيمة العقود الموقّعة لتطوير مطار رفيق الحريري الدولي، حوالي ٧٧٥ مليون دولار أميركي، وقد هَدَفَ المخطط التوجيهي لتطوير هذا المطار إلى قدرة استيعاب المطار إلى ٦ ملايين مسافر في السنة، وذلك كخطوة أولى. ومن المتوقع أن تزداد بصورة تدريجية قدرة استيعاب المطار لتصل إلى ١٦ مليون مسافر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٥.

وقد شملت المرحلة الأولى من المشروع إنشاء محطة جديدة للركاب ومدرجين جديدين: أحدهما شرقي المدرج الحالي، والآخر فوق الأراضي التي تمّ ردمها في البحر، وذلك بهدف إبعاد حركة الطيران عن أجواء العاصمة. ونتيجة لهذه الأشغال، أصبح المطار في الوقت الحاضر قادراً على استيعاب حوالي ثلاثين طائرة في آن معاً، موزّعة على بوابات السفر أو في ساحات وقوف الطائرات.

وقد حقق تنفيذ المرحلة الثانية من محطة الركاب زيادة قدرة الاستيعاب إلى ستة ملايين مسافر سنوياً. وتمّ في نهاية كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٠ تلزيم إنشاء مختلف المرافق الأخرى، من ضمنها نظامين اضافيين لنقل الأمتعة، واكتمل تنفيذ أشغالها في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠. وقد وُضع المدرج الغربي قيد الاستعمال خلال عام ٢٠٠١.

أما الأشغال المنفّذة على الأقسام الأخرى فهي التالية:

- مبنى الرادار.
- مركز سلامة الطيران المدني.

- مبنى صيانة الطيران المدني.

- مبنى التدريب على الإنقاذ ومكافحة الحرائق.

- مبنى الإطفاء للخدمات الأرضية.

- مكتب الفرز الآلي للبريد.

- مبنى إنتاج الطاقة الكهربائية.

- أعمال البنية التحتية العائدة لمحطة الركاب ومباني الخدمات (الكهرباء والماء، والطرق الرئيسية والداخلية): تمّ وضعها في الخدمة مطلع عام ١٩٩٨، كما أُنجز الطريق الدائري الغربي المؤدي إلى محطة الركاب في شباط (فبراير) ٢٠٠٠.

- خزانان رئيسيان للمياه وأبراج المياه: وضعت في الخدمة الفعلية.

- مبانٍ إضافية أخرى، مباني الحرس وأمن المطار: تمّ تسليمها إلى إدارة المطار.

- نفقان في الأوزاعي تحت المدرج الغربي.

- تقاطع طريق الأوزاعي - خلدة عند الكوستابرافا، وجرى فتح تقاطع خلدة في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ والوصلة إلى طريق صيدا القديمة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩.

- أشغال حماية المنحدرات الترابية لطريق الأوزاعي: أنجزت خلال عام ٢٠٠٠.

- مرآب السيارات ومرافق إمداد الطائرات بالوقود.

- خدمات استشارية لتحديث إدارة الطيران المدني.

- معدات تدريب لمركز سلامة الطيران المدني (أربعة عقود).

- معدات للأرصاد الجوية.

- تمّ إنجاز مبنى لكبار الزوار الرسميين (آذار-مارس ٢٠٠٢).

- تمّ تنفيذ مبنى آخر لكبار الزوار (الطيران العام).

- أشغال التشجير والمزروعات لمشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار.

- الكشف الجوي الدوري على الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية (في الصيانة والتشغيل).

- خدمات استشارية في قضية التحكيم المتعلقة بمشروع تأهيل وتطوير مطار رفيق الحريري الدولي.

- مشروع تعزيز الحماية البحرية وإنشاء رصيف لمراكب محطة الإنقاذ البحرية العائدَين للمدرج الغربي الجديد في المطار.

- تقديم لنظام معلومات متعلق بالملاحة الجوية.

- أعمال تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المسندة في مطار رفيق الحريري الدولي.

- خدمات الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة التحكّم والمراقبة التابعة لرادار مطار رفيق الحريري الدولي.

أعمال المسح الجيوفيزيائي لمنطقة المدرج الشرقي الجديد في مطار رفيق الحريري الدولي.

- أعمال تحديث السور الدائري لحرم المطار.

- إفتتاح خطوط جوية جديدة.

في الشؤون الإجتماعية

توزعت إنجازات وزارة الشؤون الإجتماعية، خلال عهد الرئيس لحود بين: المشاريع المشتركة مع المنظمات الدولية، وفي حقول المعوقين، التنمية الإجتماعية، المسنين، الأسرة، الطفولة، محو الأمية وتعليم الكبار، العمل المشترك مع القطاع الأهلي وتحديث الوزارة.

وفي ما يأتي أهم هذه الإنجازات:

❖ إنجازات الوزارة في حقل المشاريع المشتركة مع المنظمات الدولية:

أولا: المشاريع المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

١- دراسة خريطة أحوال المعيشة في لبنان (١٩٩٨) بهدف تقييم حال الفقر فيه. وقد صدرت في تقرير نشر في كتاب بعنوان: «خارطة أحوال المعيشة في لبنان (١٩٩٨)». وتضمن تحديداً لنسبة الفقر حسب دليل أحوال المعيشة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات والأقضية.

٢- مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء (تشرين الأول ١٩٩٨ - أيار ٢٠٠٢) بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ممثلاً الحكومة اللبنانية.

٣- مشروع بناء القدرات للحد من الفقر، وهو المرحلة الثانية من مشروع تحسين أحوال المعيشة أيار ٢٠٠٢ - أيار ٢٠٠٥. أهدافه: تنفيذ التحقيق الوطني المتعدد الأهداف (بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي)، تطوير سياسة الحماية الإجتماعية لوزارة الشؤون الإجتماعية، إعادة هيكلة مراكز الخدمات الإنمائية وتطوير قدرات العاملين فيها، العمل مع الشركاء الآخرين على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، وإنشاء وحدة دعم للجمعيات الأهلية.

ثانياً: المشاريع المشتركة مع البنك الدولي

١- مشروع تطوير قدرات الإشراف والتقييم، وهو هبة من البنك الدولي (٢٠٠٠- تموز ٢٠٠٣). يهدف الى مراجعة أوضاع التعاقد بين وزارة الشؤون الإجتماعية والقطاع الأهلي في مجال الرعاية الإجتماعية والعقود المشتركة مع الجمعيات، واقتراح نظام متكامل للمعايير والمواصفات لاختيار الفئات المستفيدة وللتعاقد مع المؤسسات والجمعيات ثم مكننة هذا النظام.

ثالثاً: المشاريع المشتركة مع الإسكوا وصندوق التنمية المجتمعية

١- المرحلة الأولى من مشروع مسح جمعيات القطاع الأهلي (كانون الأول ٢٠٠١- آذار ٢٠٠٢)، وهدفت الى إعداد قائمة شاملة بالجمعيات المسجلة في لبنان، إستناداً الى قيود الجريدة الرسمية، وإعداد دراسة توثيقية شاملة عن القوانين التي ترعى الجمعيات.

٢- المرحلة الثانية من المشروع (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) وشارك فيها أيضاً مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي، وهدفت الى إجراء تحقيق ميداني يطال الجمعيات الواردة في اللائحة التي تم إعدادها في المرحلة الأولى، مع سد الثغرات والنواقص، وصولاً الى وضع نظام معايير خاصة لتصنيف الجمعيات، ولا سيما الجمعيات الإجتماعية التي تتقاطع أنشطتها مع مهام وزارة الشؤون الإجتماعية.

رابعاً: المشاريع المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - الاستراتيجيات السكانية

١- برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ممثلاً الحكومة اللبنانية. وهدف الى مساندة الحكومة في جهودها لإعداد وتنفيذ سياسة سكانية في القطاعات المختلفة المعنية بالقضايا السكانية، والمساندة في بناء القدرات الوطنية في مجالات تخطيط وتنفيذ

ومتابعة البرامج السكانية، ودعم تطوير نظام إحصائي وطني في المجالات الإجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

٢- برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية - دمج الأبعاد السكانية في عملية التنمية (كانون الأول ٢٠٠٢- كانون الأول ٢٠٠٦) بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ممثلاً الحكومة اللبنانية. وهدف الى الإسهام في إدماج الأعداد السكانية في عملية التخطيط التنموي على المستويين الوطني والقطاعي، وتطوير الإمكانات المؤسسية والفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، والعمل على زيادة توافر المعطيات الاحصائية حول السكان، ورفع مستوى الوعي المتعلق بالقضايا السكانية لدى كل من المسؤولين عن وضع السياسات، والبرلمانيين، والإعلاميين، وقادة الرأي العام وغيرهم من المعنيين.

خامساً: المشاريع المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - الصحة الإنجابية

١- المرحلة الأولى من مشروع إدماج خدمات ومعلومات وأنشطة التدريب الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية في مركز التدريب الإجتماعي ومراكز الخدمات الإنمائية (١٩٩٩- ٢٠٠١) بالتعاون مع مؤسسة ماريس ستوبس أنترناشونال ومجلس الإنماء والإعمار ممثلاً الحكومة اللبنانية.

أهداف المشروع:

- دمج خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية بشكل كامل ومستمر ضمن إطار نظام الرعاية الصحية الأولية، وفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية.

- توفير أقصى سبل الإستفادة من الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة

الإنجابية لتلبية حاجات الرجال والنساء في المناطق النائية أو تلك التي تفتقر الى الخدمات.

٢- المرحلة الثانية بعنوان «مشروع الإعلام والتثقيف والاتصال في مجال الصحة الإنجابية»، ٢٠٠٢- ٢٠٠٤، بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ممثلاً الحكومة اللبنانية.

إنجازات وزارة الشؤون الإجتماعية في حقل تأمين حقوق المعوقين

تابعت وزارة الشؤون الإجتماعية بالتنسيق الدائم مع الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة الطويلة الأمد التي تهدف الى دمج الأشخاص المعوقين في المجتمع.

ولقد شهدت ولاية الرئيس لحود إنجازات مهمة تشكل نقطة انطلاق متينة نحو مجتمع تتكافأ فيه الفرص، ويفتح مجالات وآفاقاً تسمح لأبنائه المعوقين ببلورة طاقاتهم، والمشاركة الفاعلة في الحياة الإجتماعية والاقتصادية.

نذكر أهم الإنجازات، مبينين كيف أنها تندرج تحت الأهداف الثلاثة للخطة الوطنية وهي:

١- تأمين كل حقوق الأشخاص المعوقين.

٢- تسهيل الوصول والإستفادة من تلك الحقوق وغيرها من الامتيازات.

٣- تحويل العلاقة بين القطاعين العام والخاص (مؤسسة أو شخص) من علاقة مبنية على الإنتماء (العائلي، السياسي الطائفي...) الى علاقة مبنية على الحق.

١- إصدار البطاقة:

تابعت المراكز الخمسة المعتمدة لبرنامج تأمين حقوق المعوقين عملية تسليم بطاقة المعوق الشخصية، فبلغ العدد الإجمالي للأشخاص المعوقين حاملي بطاقة المعوق الشخصية منذ بدء العمل في ١٩٩٥/٧/٤ ولغاية ٢٠٠٤/٦/٣٠: ٤٩٢٦١ شخصاً. كما تواصلت الزيارات لأشخاص معوقين تصعب

عليهم عملية التنقل، سواء الى منازلهم أم الى المؤسسات، وذلك بغية تسهيل الإجراءات، وتماشياً مع الهدف الثاني للمشروع وهو: تسهيل الوصول والإستفادة من مختلف الحقوق. وبلغت نسبة البطاقات المسلمة خارج المراكز أكثر من ١٠ في المئة. كما تم إرسال فريق عمل قبل إنجاز تحرير الجنوب الى الشريط الحدودي لتسليم المعوقين من سكان هذه المناطق بطاقاتهم الشخصية.

٢- تنظيم المراكز الرسمية الخمسة حيث تصدر البطاقات:

إستمرت المراكز التابعة لبرنامج تأمين حقوق المعوقين، في تطبيق مقومات الإصلاح الإداري، لا سيما في التوصيف، التوظيف، التدريب، ساعات العمل، المكننة، الأرشفة، لامركزية العمل، الرقابة المسبقة والمستمرة واللاحقة، نظراً الى تطور العمل وتزايد أعداد المستفيدين، ولمرور الزمن على النظام المعلوماتي المبلور منذ العام ١٩٩٥، ولوجود فراغ في ملاك البرنامج.

٣- الخدمات المتخصصة:

١- تصنيف ووضع معايير وتغطية الخدمات المتاخمة:

نظراً الى أهمية الخدمات «المتاخمة» لتأمين الإستقلالية الصحية والحركية وللوقاية من العقور ومن مضاعفات الإعاقة، وضعت وزارة الشؤون الإجتماعية تصنيفات ومعايير علمية نوعية وكمية لهذه الخدمات، وللمؤسسات التي تؤمنها، ووضعت دفاتر شروط خاصة بها، اعتمدت على أساسها مراكز المؤسسات في بيروت، جبل لبنان، البقاع، الجنوب والشمال، يستلم من خلالها الأشخاص المعوقون الخدمات المتاخمة التي يحددها أطباء وزارة الشؤون الاجتماعية، وتؤمن هذه الأخيرة تغطية النفقة بعد تسليم الخدمة.

٤- القانون ٢٢٠/٢٠٠

- إصدار القانون:

بناء لطلب فخامة رئيس الجمهورية، أعادت الوزارة والهيئة الوطنية لشؤون

المعوقين صياغة مشروع القانون التوجيهي العام المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين الذي كانت تقدمت به من الحكومة في العام ١٩٩٦، ولم يتم إقراره في حينه، ورفعته بجزأين الى مجلس الوزراء في كانون الأول من العام ١٩٩٨، فوافق على الجزء الأول في آذار ١٩٩٩، وعلى الجزء الثاني في آب ١٩٩٩ وأحال مجلس الوزراء مشروع قانون واحد متكامل الى مجلس النواب، تم إقراره في ٢٩ أيار العام ٢٠٠٠ وصدر في الجريدة الرسمية في حزيران من العام نفسه.

ويشكل إقرار هذا القانون نقلة نوعية نحو التعاطي مع قضية الإعاقة من خلال مقاربة قانونية، تضمن تأمين الاحتياجات من باب الحق والواجب، وليس فقط من منظار الشفقة والرحمة وعمل الخير. كما وأن هذا القانون التوجيهي هو ضمانة للإنتقال بالأشخاص المعوقين تدريجياً من سياسة تؤدي الى التهميش الى سياسة تؤدي الى الاندماج (مراجعة قسم الانجازات المميّزة).

- تطبيق القانون

وتماشياً مع رغبة وتوصيات فخامة الرئيس، عمدت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ حزيران ٢٠٠٠، الى التنسيق مع مختلف الإدارات العامة بهدف إصدار المراسيم التطبيقية الواجب إصدارها، وإعداد المعايير والطرق الإجرائية.

ورشحت الدول العربية لبنان ليكون مشاركاً أساسياً في مجموعة العمل المصغرة التي كلفت إعداد المسودة الأساسية لهذه الاتفاقية. وهي المرة الأولى التي يشارك فيها لبنان منذ العام ١٩٤٨، في شكل مباشر عملياً في إعداد إتفاقية دولية.

❖ إنجازات الوزارة في حقل التنمية الاجتماعية التي نفذتها الوزارة بالتعاون مع البلديات والقطاع الأهلي:

- أنواع المشاريع المنفذة: إصلاحات داخلية (طرق، أقنية، جدران دعم...) حدائق عامة، تجهيز أندية وجمعيات، تجهيزات للتعاونيات الزراعية، آبار وخزانات مياه، سيارات نفايات وجرارات زراعية.

❖ **إنجازات الوزارة في حقل المسنين**

أولت الوزارة رعاية بالغة الأهمية لهذا القطاع، بناء على توجيهات رئيس الجمهورية ورعايته واللبنانية الأولى الدائمة لهذا القطاع. وبفضل ذلك تحققت الإنجازات التالية:

١- رعاية مؤسساتية: عقود مع دور لرعاية المسنين وعددها ١٤ مؤسسة موزعة على المناطق اللبنانية كافة: عقد واحد في بيروت، خمسة عقود في جبل لبنان، ستة في الشمال، واحد في البقاع وواحد في الجنوب.

٢- رعاية أسرية من خلال مشروع دعم الأسرة: ويهدف الى مساندة الأسرة وتمكينها من رعاية كبير السن عبر تقديم مساعدات مالية وعينية للأسرة الحاضنة لكبير سن في كنفها. وقد بلغت مساعدات لجنة دعم الأسرة ٥٠ كبير سن (في عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤).

٣- عقود مشتركة مع منظمات القطاع الأهلي لإنشاء أندية نهارية لكبار السن: منها واحد في مدينة النبطية وآخر في مدينة صور مع جمعية كاريتاس.

٤- إنشاء الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين في العام ١٩٩٩.

أ- من إنجازات الهيئة:

- إطلاق عيد الجد والجدة في العام ١٩٩٩.

- مشروع الأندية النهارية لكبار السن.

أما الفئات المستهدفة فهي:

❖ كبار السن من عمر ٦٠ وما فوق.

❖ ذكور وإناث قادرون على خدمة أنفسهم بأنفسهم.

❖ لا يشكون من إعاقات جسدية ولا عقلية تمنعهم من المشاركة في نشاطات النادي وأعماله.

- تم تجهيز ٣٣ مركز خدمات إنمائية بتجهيزات تشغيل النادي ومستلزماته.

- تدريب ٣٣ عاملاً إجتماعياً للعمل في هذه النوادي.

❖ إنجازات الوزارة في حقل «الأسرة»

أولاً: إنشاء اللجنة الوطنية للأسرة في العام ٢٠٠٣:

١- وضعت اللجنة رؤيتها وبرنامج نشاطات للإحتفال بالمناسبة الدولية للأسرة.

٢- عقد مؤتمر «الأسرة اللبنانية وإشكالاتها المتنوعة». شاركت فيه جمعيات القطاع الأهلي.

٣- عقد مؤتمر «رؤية الجامعة لواقع الأسرة اللبنانية ومستقبلها».

٤- مسابقة حول الأسرة لطلاب المراحل الثانوية بالتنسيق مع لجنة حقوق المرأة اللبنانية.

٥- تنفيذ دراسة مسح صحة الأسرة.

ثانياً: البدء في مشروع دعم الأسرة:

١- دعم أسر تحضن أيتاماً ومسنين ومعوقين وتوائم.

٢- تدريب النساء في مجال التمكين الاقتصادي لدعم الأسرة.

❖ إنجازات المجلس الأعلى للطفولة

أولاً: إرساء منهجية علمية في مقاربة مواضيع الطفولة:

١- تشكيل لجان إستشارية مشتركة بين القطاعين الأهلي والرسمي.

٢- وضع أطر علمية (دراسة تقويمية ومسودة استراتيجية) في مواضيع: الطفولة المبكرة، الوقاية من العنف وسوء المعاملة، والإعلام والطفل.

٣- وضع الإطار العام لرسم خطة وطنية للنهوض بالطفولة.

ثانياً: مأسسة التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين من خلال:

١- إنتساب مئة جمعية أهلية جديدة عاملة في مجال الطفولة الى المجلس الأعلى للطفولة.

٢- وضع بروتوكول تعاون مع وزارة الداخلية والبلديات حول تفعيل عمل البلديات في قضايا الطفولة.

٣- وضع إطار عام لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية.

٤- التعاون مع القطاع الخاص في إنجاز مشاريع وبرامج.

٥- التعاون مع منظمة اليونيسف من خلال برتوكول مرحلي ٢٠٠٢- ٢٠٠٦ لتنفيذ مشاريع تخص الطفولة.

٦- التعاون مع منظمات دولية غير حكومية لتنفيذ مشاريع للطفولة.

ثالثاً: إعداد التقرير الوطني الثالث حول أوضاع الأطفال في لبنان ضمن آلية اعتمدت مشاركة القطاعات المختلفة، لا سيما الأطفال، وتمّ عرض هذا التقرير على نطاق واسع للجمهور العام والمتخصص من خلال لقاءات مناطقية وزع فيها التقرير.

رابعاً: تنفيذ برامج وعقد مؤتمرات ولقاءات عالجت مواضيع تخص الطفل.

خامساً: تنفيذ عقود لرعاية الأطفال في المؤسسات الإجتماعية التابعة الى القطاع الأهلي:

- عدد المؤسسات المتعاقدة ٢٣٦ مؤسسة.

- عدد المسعفين من كل الفئات (أيتام وحالات إجتماعية، مسنون، معوقون، ومشردون) ٣٩٩٨٥ مسعفاً.

❖ إنجازات اللجنة الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار:

أولاً: في التدريب: تم تنفيذ ٤٢ دورة تدريبية على تقنيات محو الأمية وتعليم

الكبار، إستفاد منها ٨٥١ أستاذاً متدرباً توزعوا على الجهات التالية:

- ❖ مراكز خدمات إنمائية: ٢٣٥ متدرباً.
- ❖ جمعيات أهلية: ٣٨٩ متدرباً.
- ❖ المؤسسات العسكرية: ٢٠١ متدرباً.
- ❖ مديرية السجون في قوى الأمن الداخلي: ٢٦ متدرباً.

ثانياً: في التدريب مع الجامعات ضمن برامج يونيليت بالتعاون مع اليونيسكو الاقليمي (إعفاء الطالب من ثمن CREDIT لقاء ٤٠ ساعة عمل في محو الأمية):

- ❖ جامعة البلمند: ١٧ متدرباً (تلميذاً).
- ❖ الجامعة اللبنانية – الأميركية: ٣٧ متدرباً (تلميذاً).

ثالثاً: في التدريب مع الجامعة اللبنانية (كلية الصحة) للتطبيق الميداني في أثناء الدراسة: ٧٥ متدرباً (تلميذاً).

رابعاً: في ورش العمل: ١٥ ورشة عمل، إستفاد منها ٢٥٠ معلماً في الميدان، وهي: ورش عمل تنشيطية، تقييمية لكتاب «تعلم الحياة» الخاص بالأحداث، لبلورة المنهاج والكتب الجديدة «لحياة أفضل»، وتقييم واختبار الكتب الجديدة «لحياة أفضل».

خامساً: المستفيدون من فصول محو الأمية وتعليم الكبار: ١٧١٥١ مستفيداً كالآتي:

- ❖ مراكز خدمات إنمائية: ٣٩٨٢ (إستهداف أساسي للنساء).
- ❖ جمعيات أهلية: ٣١٤٧ (إستهداف أساسي للنساء).
- ❖ مديرية التعليم في المؤسسة العسكرية (برنامج محو الأمية للمجندين والعسكريين): ٩٦١٣ (ذكور).

❖ مديرية السجون في قوى الأمن: ٤٠٩ (ذكور).

سادساً: تأليف ونشر وإطلاق كتب جديدة لمحو الأمية:

❖ سلسلة كتب: «لحياة أفضل»، وهو منهاج جديد يترجم سياسة وزارة الشؤون الإجتماعية في التنمية المستدامة. تشتمل هذه السلسلة على ثلاثة كتب لغة عربية، كتاب حساب ودليل معلم. ساهم مكتب اليونيسكو الإقليمي في الطباعة، ووعد بإعادة طباعة السلسلة بهدف المساعدة لتوزيع الكتب مجاناً.

تم توزيع ٢٧٨٨ كتاباً مجاناً على مراكز الخدمات الإنمائية، الجمعيات الأهلية، المؤسسة العسكرية وبعض الناشطين في مجال الأمية وتعليم الكبار.

❖ كتب «تعلم للحياة»: وهو كتاب مخصص لتعليم الأحداث العاملين، نشر ووزع بالتعاون مع منظمة اليونيسف ٢٠٠٢.

❖ كتاب «صحة الشابات والشبان» نشر بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفام) ٢٠٠١.

❖ إنجازات الوزارة في حقل العمل المشترك مع القطاع الأهلي:

١- تابعت الوزارة العمل مع منظمات القطاع الأهلي في تنفيذ مشاريع مشتركة، وفق الآتي:

- عدد الجمعيات المتعاقدة ٢٢٨ جمعية.
- عدد المشاريع ٢٣٥ مشروعاً.
- مراكز صحية إجتماعية ١٤٥.
- دور حضانة نهارية ٤٠.
- مركز للمعوقين ١٧.
- خدمات إجتماعية مختلفة ٣٣.

في الأمنِ الإجتماعي
وتحديداً نطاق الضمان الإجتماعي

حرصت إدارة الصندوق منذ مطلع عهد الرئيس لحود على متابعة أعمال دراسة المخطط التوجيهي العام لأنظمة المعلومات الهادفة الى تحديث وتطوير مؤسسة الضمان الإجتماعي، عبر وضع خطط لبرامج عمل مستقبلية وتحضير مشاريع إعادة تنظيم أجهزة الصندوق وتلبية الاحتياجات في الحقول كافة من خلال استخدام المعلوماتية بصورة سليمة وصحيحة تؤدي الى تغييرات نوعية في أساليب العمل وأداء المستخدمين.

- تمت مكننة حركة الإستخدام والترك للاجراء (خمسة ملايين حركة).

- تم إنشاء قاعدة معلومات موحدة تحتوي على مليون بطاقة للمضمونين الحاليين والسابقين تستفيد منها مختلف الجهات الضامنة، وذلك منعاً لازدواجية الإستفادة وحفاظاً على الأموال العامة، وقد باشرت كل من وزارة المالية ووزارة الصحة العامة باستثمار المعلومات عن طريق الاتصال بالخادم المركزي في الصندوق.

تمت مكننة الإشتراكات في المكاتب الإقليمية والمحلية التي تحصل الاشتراكات وربطها بالمركز الرئيسي.

- تمت مكننة أعمال كل من وحدة براءة الذمة والمديرية الإدارية وأعمال محاسبة تقديمات الإستشفاء.

- تم إعداد برنامج لتدريب جميع المستخدمين في كل المكاتب الاقليمية

والمحلية على أعمال الضمان الصحي بواسطة المكننة بعدما تم نقل البرامج الى لغة جديدة.

جرى تفعيل العمل في مديرية التفتيش الإداري، التي تسهر على حسن سير العمل والانضباط في سائر المديريات والمكاتب الإقليمية والمحلية، وعلى حسن قيام المستخدمين بواجباتهم في الإنتاجية والعلاقة في ما بينهم وبين جمهور المضمونين، وقد أجرت هذه المديرية خلال العام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، ٥٩ تحقيقاً إدارياً في حين أن عدد هذه التحقيقات انخفض خلال العام ٢٠٠٣ ليصبح ٥٢ تحقيقاً إدارياً تم في نتيجتها فرض العقوبات في حق المستخدمين المخالفين.

- أنشئت مديرية الإعداد والتدريب وتم تعيين مديراً لها وباشرت أعمالها بعد تجهيزها، حيث تم إجراء دورات تدريبية للمستخدمين التابعين للمكاتب الاقليمية والمحلية على تنفيذ أعمال الضمان الصحي بواسطة المكننة.

على الصعيد الصحي:

- جرى إقرار النظام الخاص بالضمان الصحي الاختياري (مراجعة قسم الانجازاتالمميّزة)، وإنجاز مسالك العمل اللازمة، وقد بوشر دفع التقديمات الصحية للمنتسبين إعتباراً من ٢٠٠٣/٦/١، كما جرى فتح باب الإنتساب الاختياري مجدداً إعتباراً من ٢٠٠٤/١٠/١، وبالتالي فإن الصندوق أمّن الحماية الإجتماعية والصحية لحوالى ٢٨ ألف عائلة منذ بداية فتح باب الإنتساب للضمان الصحي الاختياري.

- تم إنشاء لجنة مشتركة بين الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي من جهة، ونقابات أصحاب المستشفيات والأطباء والمختبرات ومراكز الأشعة من جهة أخرى، وذلك للتشاور في الشأن الصحي وحل المشاكل العالقة.

- تم وضع لائحة جديدة للأدوية وهي قابلة للتعديل كل ثلاثة أشهر أو كلما تدعو الضرورة.

- تم تعديل رموز وتعرفات بعض الأعمال الطبية والمخبرية والشعاعية وبعض المستلزمات الطبية.

- تم إنجاز دراسة المبلغ المقطوع لقسم كبير من الأعمال الجراحية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة.

- تم الإنتهاء من دراسة تحديد تعرفة موحدة لكل الهيئات الحكومية الضامنة.

- على صعيد تعويض نهاية الخدمة والتقاعد والحماية الإجتماعية: شارك الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بصورة أساسية في إعداد مشروع قانون التقاعد والحماية الإجتماعية الذي أقرّه مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٥ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٥، وذلك عبر فريق عمل من داخله كان مِن عداد اللجنة التي شكلها وزير العمل لهذه الغاية.

- جرى تقليص مهلة إنجاز طلب تعويض نهاية الخدمة من حوالى الشهرين لأقل من شهر واحد.

- بدأ العمل على إنجاز البطاقة الإفرادية للمضمونين.

في التربية والتعليم العالي

شهد عهد الرئيس لحود الإنجازات الآتية في حقول التربية والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني:

- المديرية العامة للتعليم العالي

❖ وضع تقرير كامل حول قطاع التعليم العالي في لبنان، والمشاركة في وضع استراتيجية التربية والتعليم العالي في لبنان.

❖ وضع دليل للتعليم العالي باللغة الفرنسية بالتعاون مع منظمة الجامعات الفرنسية (AUF).

❖ مكننة القرارات المبدئية لمعادلة الشهادات وإصدار دليل بالقرارات المبدئية منذ إنشاء لجنة المعادلات في العام ١٩٥٥.

❖ المشاركة في وضع قانون جديد للجامعة اللبنانية، والعمل على وضع خطة لتطوير ودمج فروعها.

❖ المشاركة في وضع قانون جديد للتعليم العالي الخاص.

❖ الإشراف على برنامجي CEDRE بالتعاون مع فرنسا وTEMPUS بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي.

المديرية العامة للتربية

❖ مكننةالسجلات، وإعادة دائرة المشاريع والبرامج.

❖ إجراء الكشف على بعض المدارس والثانويات المحتاجة لصيانة وترميم

وعلى بعض الأبنية قيد التشييد للمدارس الرسمية.

❖ تنشيط فريق التوجيه التربوي للحد من التسرّب والرسوب المدرسي واكتشاف الصعوبات التعليمية لدى التلامذة.

❖ الحد من الموافقات الإستثنائية لفتح المدارس الخاصة وتنبيه كافة المدارس العاملة بدون تراخيص الى ضرورة الإسراع في تسوية أوضاعها.

❖ إلغاء جميع المذكرات المتعلقة بإلحاق مدرسين ومعلمين وأساتذة ثانويين بمكتب الوزير دون قيامهم بأي عمل وإعادتهم الى مدارسهم وثانوياتهم.

❖ إستصدار مرسوم يتعلق بإعفاء التلامذة المتفوقين من سنة منهجية واحدة في كل حلقة دراسية.

❖ إعداد قرار بتنظيم الصناديق المدرسية بالتعاون مع التفتيش التربوي.

❖ إصدار قرار بتحديد أصول إستئجار أبنية المدارس الرسمية.

- المديرية العامة للتعليم المهني والتقني

❖ تطبيق أصول التعاقد للتدريس بالساعة.

❖ تنظيم إنشاء المشاريع المشتركة ووضع نظام للعاملين فيها.

❖ إتفاق لإنشاء المشروع المشترك رقم ٨٢ تاريخ ٢٠٠٦/١/٧ بين وزارة التربية والتعليم العالي - المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (فريق أول) والمجمع العربي للإدارة والمعرفة (فريق ثان).

❖ تنظيم ورشة عمل مع المؤسسة العالمية الفرنكوفونية وإعداد مشروع إتفاقية بشأن التسرب المدرسي وإعادة تأهيل التلامذة وانخراطهم في المجتمع.

❖ تنظيم ورشة عمل بشأن إمكانية تطبيق النظام التربوي LMD على مناهج التعليم المهني العالي بالاشتراك مع نقابات أصحاب المعاهد الفنية العالية الخاصة وبرعاية منظمة الأونيسكو.

- المركز التربوي للبحوث والإنماء

❖ تطوير مناهج التعليم في مراحله المختلفة ووضع وتوزيع إستمارة لإبداء رأي المؤسسات التعليمية لمناقشتها.

❖ تنفيذ دورات تدريب مستمرة للمدرسين في مختلف المناطق اللبنانية بلغت ٥٤١ دورة إستفاد منها ٧٧٠٢ أستاذ بالتنسيق مع الحكومة الفرنسية والبنك الدولي.

❖ إعداد المدربين المقبولين للعمل في إطار مشروع التدريب المستمر للمعلمين في فرنسا.

❖ توزيع قصص للأطفال على المدارس الرسمية بمعدّل كل صف ٤٠ قصة × ٥ نسخ = ٢٠٠ كتاب وتمّ توزيع الكتب على ١١٣٨ مدرسة خلال العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .

❖ تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من دراسة بناء أدوات مقننة لقياس التحصيل العلمي.

❖ التشخيص المناطقي لأوضاع المدارس الرسمية بحيث رسمت حدود جغرافية لـ ٤٢ منطقة تربوية تضمّ كل واحدة منها عدداً من الدوائر وقد بلغ عددها ٢٢٧ دائرة.

❖ تنفيذ مشروع تجربة تربوية حول «إستخدام الدراما في التعليم».

❖ مكننة الإمتحانات الرسمية (المرشحون، العلامات، النتائج، الإفرادات، الإحصاءات..).

❖ العمل على مكننة الإحصاء التربوي الشامل.

❖ تحميل نظام الإدارة المدرسية SIS على أجهزة الكومبيوتر في جميع إدارات المدارس الثانوية الرسمية.

❖ إقامة موقع خاص للمركز التربوي على شبكة الإنترنت.

وقد عمل مجلس الإنماء والإعمار على تنفيذ الإنجازات التالية:

- التأهيل العاجل للمدارس الرسمية (١٢٨٤ مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية)، وبإعادة تأهيل كافة المباني الإدارية المركزية التابعة للوزارة في كل من الأونيسكو والدكوانة.

- إكمال تأهيل توسعة ٥٣ مدرسة رسمية قائمة.

- تزويد المدارس والإدارة بالمفروشات والتجهيزات.

- إعادة إعمار مدارس مهدّمة.

- بناء مدارس جديدة (٣٨ مدرسة): ٨ في البقاع، ١٣ في جبل لبنان، ٦ في الشمال، ٥ في الجنوب و٧ في بيروت.

- تلزيم أشغال ١٦ مدرسة خلال العام ٢٠٠٧.

- إعادة تأهيل وتجهيز المدارس المهنية والتقنية في جميع المحافظات.

- تنفيذ برنامج بناء وتجهيز مدارس مهنية وتقنية جديدة.

وفي مجال التعليم العالي:

تمّ تأهيل كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية في كل من الفنار والحدث، والمتحف الوطني، ومراكز الكونسيرفاتوار الوطني، والمعهد العالي للتكنولوجيا.

- إنجاز الأعمال في الحرم الموحّد للجامعة اللبنانية (٨ كليات منها).

- إستلام جميع المنشآت والأبنية في المدينة الجامعية في الحدث.

- إستدراج عروض لشراء معدات لمختبرات كلية العلوم.

- شراء تجهيزات معلوماتية لأقسام الطلاب في كليات ومعاهد الجامعة.
- إطلاق البناء الجامعي الموحّد في الشمال.
- إعادة بناء وتأهيل مبنى الوزارة في اليونيسكو.

في الإرث الحضاري والثقافي

بالإضافة إلى مهامها الدوريّة قامت وزارة الثقافة، وهي الجهة الرسميّة المسؤولة في لبنان عن حماية وإدارة الإرث الثقافي والإرث المبني بتحقيق الإنجازات الآتية:

في المتاحف

- إعادة إفتتاح المتحف الوطني بعد إستكمال أعمال ترميمه وتأهيله والعرض في الطابقين الأرضي والأول. (تشرين الأول ١٩٩٩).

- إفتتاح متحف موقع جبيل الأثري في إطار إنعقاد القمة الفرنكوفونيّة (تشرين الأول ٢٠٠٢).

- ترميم وتأهيل الطابق السفلي للمتحف الوطني لتحويل جزء منه إلى مستودعات وجزء آخر إلى صالة عرض.

في المعارض

- المشاركة بمجموعة من القطع الأثريّة في معرض مؤقّت أقيم في معهد العالم العربي في باريس - فرنسا تحت عنوان «لبنان الضفّة الأخرى». (تشرين الأول ١٩٩٨ - أيار ١٩٩٩).

- تنظيم معرض أثري دائم في القصر الجمهوري (٢٠٠٠ - ٢٠٠١).

- تنظيم معرض مؤقت في متاحف وقصر بيت الدين عن مكتشفات موقع شحيم الأثري تحت عنوان «شحيم. ألفا عام من التاريخ في قلب قرية قديمة من لبنان». (أيلول ٢٠٠٢ - كانون الثاني ٢٠٠٣).

- المشاركة بمجموعة من القطع الأثريّة في معرض مؤقت أقيم في متحف الفن السيكلادي في أثينا - اليونان تحت عنوان «الطرق البحريّة... من صيدا إلى هويلفا» (العلاقات بين شعوب البحر المتوسط، القرن السادس عشر - السادس قبل الميلاد). (أيار - تشرين الأول ٢٠٠٣).

- تنظيم معرض جوّال لمدة سنة في كافة المناطق اللبنانية عن العمارة التقليديّة اللبنانية (٢٠٠٤ أيلول - أيلول ٢٠٠٥).

- تنظيم أمسية ومعرض في المتحف الوطني سنوياً في شهر كانون الأول إعتباراً من عام ٢٠٠٠.

في الحفريات الأثريّة

- تنظيم الحفريات الأثرية المبرمجة والطارئة والإشراف على تنفيذها. والحفريات المبرمجة هي غالباً ما تقوم بها بعثات علميّة لبنانية أو أجنبيّة بموجب تراخيص مسبقة تعطيها الإدارة بعد موافقة مجلس الوزراء (بعلبك، كامد اللوز، صور (المقبرة الفينيقية؛ المقبرة الرومانية)، تل البراك، صيدا (الفرير)، شحيم، الجية، يانوح، تل عرقا، ...). اما الحفريات الطارئة فغالباً ما تقوم بها الإدارة لدى ظهور أية معالم أثرية ناتجة إما عن أعمال بناء في أملاك خاصة او عن أعمال بُنية تحتيّة تجريها الإدارات والمؤسسات العامة.

- إجراء إستكشاف أثري في مختلف المناطق اللبنانية منها: نشاريني، صور، الديشونة، وادي نهر ابراهيم، وادي نهر الفيدار، وادي بسري، عكار...

في الترميم والتأهيل

قامت المديرية العامة للآثار التابعة للوزارة بأعمال ترميم وتأهيل في عدد من المواقع والأبنية الأثرية والتاريخية وفق المعايير المتبعة دولياً، ومنها: موقعا التل الأثري والحي الفينيقي في وسط العاصمة بيروت، موقع جبيل الأثري، دير

الصليب في وادي قاديشا، موقع وادي نهر الكلب الأثري، خان حاصبيا، سوق حراج وسوق البزركان وحمام عز الدين في طرابلس، بيت بارود في صور، المقبرة الرومانية في موقع صور - البص... بالإضافة إلى ترميم الخشبيات المزخرفة في قصر بيت الدين.

- وضعت المديرية العامة للآثار أيضاً دراسات علمية وفنية لعدد آخر من المواقع والأبنية الأثرية والتاريخية تمهيداً لتلزيم تنفيذ ترميمها وتأهيلها وإبرازها، ومنها: سراي حاصبيا، موقع فقرا الأثري في كفرذبيان، برجا أحيرام والمباركة في صور، سوق دوما التراثي، قلعة شقيف أرنون، موقعا خرائب قبعل وصخرة أدونيس في الغينة، موقع «دير القلعة» في بيت مري، برج بحنين في المنية/الضنية،...

- وواكبت المديرية العامة للآثار مشروع «الإرث الثقافي والتنمية المدينية» المُموّل من قِبل البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والحكومتين الإيطالية والفرنسية وقد رمى بأجزائه الثلاثة إلى:

١ - إعادة تأهيل وتطوير مراكز خمس مدن تاريخية وهي طرابلس، بعلبك، صور، صيدا وجبيل ضمن نسيجها العمراني العام وتحسين الخدمات السياحية فيها.

٢ - ترميم وتأهيل وإبراز موقعي بعلبك وصور الأثريين إضافة إلى معالم أثرية أخرى متفرّقة ضمن هذه المدن من أجل إستقبال أفضل للسُيّاح.

٣ - الدعم المؤسساتي لبعض الإدارات الرسمية والبلديات المعنية ومنها المديرية العامة للآثار. والغاية الرئيسية لهذا المشروع، الذي تبلغ قيمته الإجمالية ٦٢ مليون دولار أميركي وأصبح يتوجّب البدء بتنفيذه في مطلع العام الحالي، ليست فقط إبراز المعالم العمرانية الأثرية والتاريخية والتراثية وقيمتها الثقافية، بل جعلها في الوقت ذاته محرّكاً للتنمية السياحية والإقتصادية والإجتماعية عبر إيجاد البنية التحتية اللازمة لتقوية الجَذب السياحي إلى المُدن الخمس المذكورة ومحيطها أولاً ومنها إلى سائر المناطق اللبنانية.

في التعاون المحلي والإقليمي والدولي

– وضع مشروع متكامل لمكننة المستندات والوثائق ومجموعات الصور والخرائط وتطوير أساليب العمل في المديرية العامة للآثار لا سيما بإستخدام نظام المعلوماتية.

– المشاركة مع المديرية العامة للتنظيم المدني بدراسة المخططات التوجيهية للمُدن والبلدات في سبيل المحافظة على المواقع الأثرية والمناطق المُصنّفة ذات طابع أثري أو تاريخي أو تراثي من الغزو العمراني العشوائي الذي تفاقم خلال الحرب اللبنانية.

– متابعة ملف الإتجار غير المشروع بالآثار محلياً ودوليا وذلك عملاً بإتفاقية بشأن التدابير الواجب إتخاذها لحظر ومنع إستيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة» التي إعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأونيسكو في العام ١٩٧٠ وصادق عليها لبنان في العام ١٩٩٢.

– متابعة جميع المسائل المتعلقة بحماية وصون وإبراز وإحياء المواقع المُدرجة على «لائحة التراث العالمي» في منظمة الأونيسكو (بعلبك، عنجر، صور، جبيل، غابة أرز الرب ووادي قاديشا).

– عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل في مجال إختصاص عمل المديرية العامة للآثار والمشاركة في مثلها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

– العمل والتنسيق مع سائر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية (الأونيسكو، الإيكوم، الإيكروم، الإيكوموس،...) في جميع المسائل المُتصلة بحماية وصون التراث الثقافي والحفاظ عليه.

في المنشورات

– إصدار سنوي للمجلة العلمية «بعل» (نشرة الآثار والعمارة اللبنانية) حيث نُشرت فيها نتائج الحفريات الأثرية والأبحاث والدراسات المتعلقة بالتراث الأثري والمعماري في لبنان.

- إصدار «دليل صيانة وإعادة تأهيل العمارة التقليدية اللبنانية» في إطار برنامج Corpus Levant - Euromed Heritage.

في المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل

هو في طليعة المؤسسات الثقافية والعلمية التي تتناول جوهر التعايش، لا بل التلاحم الإنساني والتي أولاها فخامة الرئيس الإهتمام الذي تستحق. فبعدما كان المركز مجرّد فكرة لا بل حلماً، أضحى الآن واقعاً ملموساً معيوشاً من خلال مجلس إدارته الذي تمّ تشكيله وفقاً للاتفاقية الموقعة بهذا الصدد ومن خلال البناء الخاص الذي أعدّ لهذه الغاية في المنطقة الأثرية من جبيل، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا المركز يعمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة - الأونيسكو.

في المكتبة الوطنية

هي الذاكرة الثقافية اللبنانية التي هشّمتها الحرب وكادت أن تقضي عليها لولا تدارك العهد لها وإيلاؤها الاهتمام الذي تستحق. وقد تمّ إحياؤها مجدداً كصرح ثقافي حضاري يرجع إليها محبّو المعرفة والتلاقي مع الآخرين.

فالمكتبة الوطنية التي أُطلقت ورشة إعادة تأهيلها في العام ٢٠٠٢، موّلت بهبة من الاتحاد الأوروبي. وقد بُذل جهد كبير لهذه الغاية، إدراكاً من العهد لما تمثله من تواصل حضاري بين الأجيال عبر ما تحمله من آراء وأفكار وتطلعات.

في المكتبات العامة

تمّ إنشاء ست عشرة مكتبة عامة تمكّن تلامذة وطلبة المدارس والباحثين من التزوّد بما يحتاجون إليه من معلومات، مع الإشارة بأن خطة قد وضعت لتعميم هذه المراكز على المزيد من البلدات اللبنانية، وذلك بالتعاون مع البلديات. بالإضافة إلى ذلك تمّ استحداث المكتبات الشريكة التي وصل عددها إلى إحدى وعشرين، الغاية

منها إيجاد الموارد الثقافية وإتاحة الفرص أمام أبناء المجتمع ذكوراً وإناثاً ومن مختلف الأعمار للإطلاع على النتاجات الفكرية.

في مركز السينما

وتم تحديثه وتجهيزه بمعدات حديثة أتت كهبة من اليابان، وكان لإعادة إحياء المكتبة السينمائية فوائد جليلة للطلاب والمختصين بالمجال السمعي والبصري.

على صعيد حماية الملكية الفكرية:

تمّ العمل على وضع الخطوط العريضة لخطة مكافحة القرصنة وقوننة البث والتوزيع الفضائي، وذلك بالتنسيق ما بين رئاسة مجلس الوزراء ووزيري الاتصالات والإعلام. وعملت الوزارة مع عدد من الوزارات المعنية على تحضير وتعديل سلة من القوانين لكي تتلاءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي، وأهمها:

- ❖ تعديل قانون الملكية الأدبية والفنية.
- ❖ تعديل قانون براءات الاختراع.
- ❖ مشروع قانون التسميات الجغرافية.
- ❖ مشروع قانون المنافسة غير المشروعة.
- ❖ مشروع قانون الرسوم والنماذج الصناعية.
- ❖ معاهدة التعاون بشأن البراءات.

في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها

– أدرك الرئيس لحود أن الاهتمام بالبيئة ليس بالرفاهية، لا بل أن التحرّك الآن لمواجهة التحدّيات البيئيّة شرط ضروري لاقتصاد مزدهر ومجتمع معافى. وقد كرّس خطاب القسم هذا الاهتمام حين أورد أنه «لا يجوز أن يستمر الإجرام البيئي». تطبيقاً لذلك، شارك لبنان مشاركة فعّالة في مؤتمر قمة الأرض للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، ٢٠٠٢) والتزم بالأهداف الإنمائية للألفيّة، لا سيما الهدف السابع المتعلّق بالإستدامة البيئيّة، وكرّس حق كل إنسان ببيئة سليمة ومستقرّة بموجب قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤).

– ولعلّ ما سرّع اهتمام لبنان بالبيئة وعي الدولة ممثلة برئاسة الجمهورية لإحدى الميزات الأساسية لعالمنا الحاضر، ألا وهي ارتباط واعتماد الكائنات الحية والمجتمعات على بعضها البعض (التوافق – Interdependence)، وإيمانها بأن الجميع متساوٍ من حيث القيمة، ما جعل حماية البيئة ضرورة، وتغيير نمط استهلاك الموارد الطبيعية أساساً لازدهار الاقتصاد ونمو المجتمع. لذلك اعتمدت الدولة سلسلة من المبادئ المنبثقة من خطاب القسم في سبيل تحقيق تنمية بيئية مستدامة تبنى على ترابط العوامل البيئية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

– فإيفاءً بالتزاماتها الدولية، سعت الدولة لتطبيق المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي أبرمتها في قطاع البيئة تطبيقاً متكاملاً، بالإضافة إلى إبرام ما لم تبرمه بعد، فكان أن شهد العهد إبرام إتفاقيات أساسية متعلقة

بالهواء، والمياه، والأرض والكائنات الحيّة، مثل اتفاقية ستوكهولم حول الملوّثات العضوية الثابتة، وتعديلات كوبنهاغن المتعلقة ببروتوكول مونتريال حول المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، واتفاقية الطيور المائية المهاجرة الأورو آسيوية الأفريقية.

– ووطّدت الدولة شراكاتها الدولية والإقليمية عبر إحياء يوم البيئة العالمي ٢٠٠٣ على أراضيها، وذلك لأوّل مرة في العالم العربي، مما وضع لبنان والعالم العربي على الخريطة العالمية البيئية. واستضافت الدولة في هذه المناسبة فعاليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وواكبت الحدث بتنفيذ سلسلة من النشاطات الإعلامية والتوجيهية بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع الأهلي.

– وقد حققت الدولة اللبنانية، ممثلة بوزارة البيئة إنجازاً لافتاً خلال العام ٢٠٠٣ عبر تبنّي المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في دورته الثلاثين المنعقدة في بيروت – ولأول مرة – بتاريخ ٣-٢٠٠٣/٦/٤، اقتراحها القاضي بإنشاء مرفق بيئة عربي، من شأنه أن يكون رديفاً للمرفق العالمي للبيئة في العالم العربي. تغذّيه صناديق التنمية العربية وتستخدم موارده لدعم المشاريع العربية البيئيّة، الإنشائية منها وغير الإنشائية، ما يسهم في خلق فرص عمل وبالتالي إنعاش الاقتصاد ونمو المجتمع، وفي الوقت نفسه يوطد الشراكة والعمل العربي المشترك في شؤون البيئة.

– كما وأنه، إدراكاً لأهمية القوانين والأنظمة في تأمين إطار حياة سليمة ومستقرة بيئيّاً، بما في ذلك تحريك قطاع البيئة ونموّه، شرّعت الدولة المبادئ العامة لحماية البيئة (مبدأ الاحتراس، مبدأ العمل الوقائي، مبدأ التعاون، مبدأ الملوث يدفع...) عبر إقرارها قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤). كما واكب العهد إقرار عدد من القوانين والأنظمة التي تساهم من جهة في حماية البيئة من الأنشطة الملوثة (مثل القانون ٢٠٠١/٣٤١ المتعلق بالتخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع

الاتجاه إلى استعمال الوقود الأقل تلويثاً)، وفي الحد من استنزاف الموارد الطبيعية من جهة أخرى (مثل قوانين إحداث المحميات الطبيعية - القوانين ١٩٩٩/٩ و١٩٩٩/١٠ و١٩٩٩/١١).

- واستكمالاً لدور القانون في حماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية، شدّدت الدولة على أهمية اعتماد منهج مؤسساتي في إدارة شؤون البيئة. فحرصت من خلال رؤية رئاسة الجمهورية البعيدة المدى على إبقاء وزارة البيئة، ضمن الهيكلية الإدارية الجديدة (القانون ٢٤٧/٢٠٠٠)، إدارةً مستقلة لتلعب دور بوصلة لبنان البيئية، فتوجه العمل البيئي في البلاد بناء لمعايير علمية واضحة وذلك عبر العمل على وضع خطة وطنية لحماية البيئة.

- وعلى صعيد قطاع الخدمات، شدّدت الدولة على حماية ميّزات لبنان الطبيعية التي تجذب منتجي الخدمات (المهنيين) ومستقطبي الخدمات (الزبائن) وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات الوقائية المشجّعة للاستثمار. وتحت شعار الحماية من خلال الوقاية، التي برهنت مردوديتها الاقتصادية مقارنة بالتدابير العلاجية، قامت الدولة بسلسلة من الخطوات التي من شأنها المساهمة في تشجيع الاستثمار:

(١) تعميم مفهوم تقييم الأثر البيئي على المشاريع الإنشائية والإنمائية المتعددة، ما يساهم في الاستثمار المستدام بيئياً واقتصادياً واجتماعياً.

(٢) وضع أطر قانونية وإدارية وعلمية للمقالع والكسارات تخفّف من وطأة هذا القطاع على البيئة، فتصحّح الماضي عبر الدعوة إلى إعادة تأهيل المقالع القديمة بما يعالج التشويه الحاصل؛ وتنظم الحاضر من خلال وضع الشروط البيئية التي تنظم أعمال هذا القطاع؛ وتبني للمستقبل عبر العمل على وضع مخطّط توجيهي يرتكز إلى معايير علمية يحدّ من آثار المقالع والكسارات على النظم البيئية في المستقبل.

(٣) حماية بعض المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، ممّا رفع مساحة المحميات الطبيعية إلى ٣٪ من مساحة لبنان.

(٤) تحريج لبنان، في مبادرة فريدة منذ العام ١٩٦٠ حيث أُعيد إحياء موضوع التحريج واستثمرت الدولة الإمكانيات المتاحة بتأمين الموارد المالية المحلية للتخريج عبر شراكة وثيقة بين مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المحلي. وقد تمّ في المرحلة الأولى تحريج ٣٠٥ هكتاراً من الأراضي موزّعة على ٢٥ موقعاً في جميع المناطق اللبنانية على حدّ سواء - بما يساهم في خلق فرص عمل في الريف، ويعزّز الإنماء المتوازن - على أن يتمّ في إطار المرحلة الثانية تحريج ٦٣١,٥ هكتاراً من الأراضي اللبنانية المعرّضة للتصحر ما يسهم في إنقاذ ثروة لبنان الحرجية، لما في ذلك من أهمية في حماية التربة، وإستعادة الثروات المائية الجوفية، وبناء لبنان أفضل للأجيال القادمة.

- أما على صعيد قطاع الصناعة، فكرّست الدولة جهودها، لزيادة وعي المستثمرين حول استحالة إستمرارية أنماط قطاع الصناعة الاستنزافية للموارد الطبيعية التي غالباً ما تكون الركيزة الأساس في عمليات الإنتاج، فشهد العهد مبادرات جدية لتنمية قدرات القطاع الصناعي عبر تقديم الدعم المالي والتقني للتحفيز على تطبيق نظم وأساليب الإدارة البيئية، وتأسيس مركز للإنتاجيّة النظيفة بالتعاون مع معهد البحوث الصناعية كمثال على الشراكة اللبنانية بين مؤسسات القطاع العام. ويسعى المركز إلى تعميم التقنيات الملائمة للبيئة. وقد كان بنتيجة جميع هذه المبادرات حصول ٧ مؤسسات صناعية لبنانية على شهادة المطابقة ISO 14000 (التي أقرتها مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية عام ٢٠٠٣ كمعيار وطني متعلق بنظام إدارة البيئة)، وتحول نحو ٦٨ مؤسسة صناعية - توظف ما يزيد عن ١٠٠٠ عامل - نحو تقنيات صديقة لطبقة الأوزون. جميعها أمور ساهمت في زيادة جودة منتجات لبنان الصناعية، وتحسين موقعها ضمن الأسواق العالمية.

كذلك عملت الوزارة على:

- ❖ إعداد خطة وطنية تنفيذية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة.
- ❖ إعداد قانون متعلق بنوعية الهواء أرفق - للمرة الأولى في لبنان.

❖ إقرار قانون الإنضمام إلى بروتوكول كيوتو المتعلق بتغير المناخ.

❖ تأليف لجنة داخل الوزارة لدراسة موضوع تقنيات التنمية النظيفة (Clean Development Technologies) وكيفية تأمين الاستفادة القصوى منها ومن تجارة الكربون.

❖ إعداد تقرير لبنان الوطني حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

في المجال السياحي

إنّ مردَّ عودة لبنان القويّة إلى الخارطة السياحيّة العالميّة عوامل رئيسيّة أبرزها:

١ - نهج الدولة اللبنانية، في ظل قيادة الرئيس لحود، في اتخاذ الإجراءات من أجل **تثبيت السلم الأهلي** وترسيخ **الأمن لا سيما تحرير الأراضي المحتلة في جنوب لبنان.**

٢ - الإجراءات العملية التي اتخذتها الدولة لإعادة تأهيل وإنشاء وتطوير جميع البنى التحتية كخدمات المواصلات والاتصالات وغيرها.

٣ - تشجيع القطاع الخاص اللبناني على إعادة النهوض والاستثمار من خلال السياسة المالية المعتمدة وضمانة النظام المصرفي.

هذه العوامل الرئيسة أدّت إلى دفع عجلة الإنتاج وإعادة الثقة بالقطاع السياحي وتبلورت فعلياً بتدفّق الاستثمارات العربية والأجنبية واللبنانية لإنشاء مشاريع في جميع الأراضي اللبنانية.

وتشير معظم الدراسات والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية إلى استعادة لبنان خلال عهد رئيس الجمهورية لموقعه المميّز على الخريطة العالمية مما ساهم في نمو الاستثمارات السياحية وخاصة الفندقية وإنشاء المنتجعات الجديدة الضخمة للسياحة الشتوية والتزلّج مثل «صنين زينة لبنان» على مساحة ٧٠ مليون متر مربّع بكلفة ١,٥ مليار دولار أميركي.

إضافة إلى ذلك، فلقد شهدت العاصمة بيروت إنطلاق مشاريع سياحية في مجال المطاعم والفنادق لا سيما على طول الواجهة البحرية، وأحدها المشروع

الضخم «لاند مارك» بقيمة ٢٠٠ مليون د.أ. ولقد تطوّر نمو حركة الاستثمار في مجال القطاع السياحي بشكل لافت خلال فترة الخمس سنوات الماضية من حوالي ١٩٠ مليون د.أ. عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠ مليون د.أ. في العام ٢٠٠٤، تشكّل الاستثمارات العربية الجزء الأكبر منها مع وجود لافت للبنانيين دخلوا في شراكات مع سلسلة فنادق عالمية وإقليمية وعودة لمجموعات شهيرة مثل «الشيراتون فور بوينتس» في بحمدون و«كواليتي إن» في طرابلس.

ونظراً لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد اللبناني، فلقد دأب الرئيس لحود على اتخاذ قرارات بارزة لدعم هذا القطاع أبرزها:

١ - إقرار الإعفاءات المتعلقة بتأشيرات الدخول لرعايا بعض الجنسيات لا سيما الدول العربية، ومنح التأشيرات لرعايا الدول الأوروبية عند المنافذ، وتسهيل إعطاء السمات لأكثر من ٣٦ دولة أجنبية.

٢ - إعتماد سياسة الأجواء المفتوحة مما عزّز حركة مطار بيروت الدولي وأطلق خدمات الطيران العارض.

٣ - تنمية وتطوير السياحة البينية العربية من خلال إجراءات تبسيط معاملات الدخول على بعض المعابر البريّة.

٤ - تخصيص موازنة للترويج السياحي للبنان في الخارج.

٥ - تطوير منتجات سياحية جديدة لا سيما منها سياحة المؤتمرات وذلك بعد النجاح الباهر لمؤتمر قمّة الدول الفرنكوفونية عام ٢٠٠٢ وقمة الدول العربية في العام ذاته.

٦ - إبراز الدور الإنمائي للسياحة من خلال إقرار قروض لإبراز الإرث الثقافي والحضاري للمدن اللبنانية الخمس الكبرى.

٧ - تنمية القدرات البشرية لوزارة السياحة من خلال مشاريع دعم مؤسسي مع مكتب شؤون التنمية الإدارية.

٨ - تفعيل دور لبنان في المحافل الدولية من خلال توقيع وإبرام اتفاقات سياحية مع دول أوروبية عربية وافريقية (أكثر من عشر إتفاقيات مبرمة و١٢ مشروع اتفاقية).

٩ - إعادة دور لبنان كمركز علاجي إستشفائي في منطقة الشرق الأوسط من خلال إنشاء هيئة وطنية للسياحة الصحيّة تعمل على الترويج للبنان من خلال وزارات الخارجية والمغتربين والصحة والسياحة والإعلام.

١٠ - تنشيط السياحة الثقافية في أهم المواقع الأثرية من خلال دعم لجان المهرجانات الدولية وتفعيل لجان المهرجانات المحلية مما خلق حركة ثقافية سياحية نشطة ورفع مستوى إسم لبنان عالياً في المحافل الثقافية.

١١ - تطبيق نظام استرداد الضريبة على ا لقيمة المضافة الأمر الذي أسهم في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية.

١٢ - إقرار قانون إنشاء المحميات الطبيعية تأكيداً للاهتمام بالسياحة البيئية وتنمية الثروات الحرجية والحيوانية وحفاظاً على الثروات الوفية.

(أنشئت محمية شاطئ صور عام ١٩٩٨ بمساحة ٨,٣ كلم مربّع وتشمل مجموعة من النظم البيئية والطبيعية البرية والبحرية).

إضافة إلى أبرز هذه الإجراءات فإن إعداد القوانين المالية والنقدية والدخول في شراكات مع الدول الأجنبية لا سيما الشراكة الأوروبية اللبنانية شكّلت حوافز قوية لإنماء السياحة في لبنان إضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويأتي دور وزارة السياحة في هذه الأطر الإيجابية من خلال تفعيل برامج إستضافة الشركات العالمية للسياحة والسفر ودعوة أكثر من ألف صحافي متخصّص خلال السنوات الماضية لزيارة لبنان، وتحديث التشريعات السياحية المتعلقة بالترخيص للمؤسسات وتطوير مواقع الانترنت وتفعيل دور مكاتب الاستعلامات السياحية في الخارج والداخل.

كما ويأتي الدخول بشراكة فاعلة مع المنظمات الدولية لا سيما منظمة

السياحة العالمية حيث لبنان عضو في لجنتها التنفيذية منذ العام ٢٠٠٢ ليرسخ توجهات الدولة اللبنانية في إطار تحسين صورة لبنان الحضارية في الخارج وتبسيط الإجراءات الإدارية لمنح التراخيص للمؤسسات ووضع المنتجات السياحية كافة في متناول جميع الشرائح والجنسيات الوافدة إلى لبنان بقصد الإستجمام والراحة.

في شؤون المهجرين

شهد عهد الرئيس لحود، انجازات بالنسبة لشؤون المهجرين، ابرزها:

على الصعيد الإداري

❖ وضع خطة وبيان الاحتياجات اللازمة لاستكمال ملف المهجرين وعودة الأهالي إلى قراهم، ومناقشة تفاصيل هذه الخطة والاحتياجات المطلوبة مع لجنة المهجرين في المجلس النيابي.

❖ إعداد مشرروع تعديل وتمديد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢٢ في إطار تسهيل عمل المهجرين وتحسين أوضاعهم وبعد انتهاء مدّة صلاحية العمل بالقانون المذكور.

على الصعيد التنفيذي

❖ إخلاء عدد من المنازل من شاغليها بعد أن جرى دفع التعويضات المستحقّة لهم وتسليم هذه المنازل إلى أصحاب الحقوق فيها.

❖ إطلاق العمل بمصالحة بلدتي دقون وبعورته بعد توفّر الأموال في الصندوق المركزي للمهجرين، والبدء بدفع التعويضات لشاغلي المساكن في بلدة دقون وإخلاء البلدة بكاملها وتسليم الأملاك والمنازل إلى أصحابها.

❖ إستمرار فرق الكشف الفنيّة في الوزارة بمتابعة أعمال الكشف على الأبنية المتضرّرة والمهدّمة وتحضير ملفاتها وإحالتها إلى الصندوق المركزي للمهجّرين.

❖ العمل على تحقيق المصالحة في بلدة بريح الشوف وبالأخص مشكلة بيت الضيعة.

في العدل

أهمّ إنجازات وزارة العدل في عهد الرئيس لحود هي الآتية:

١ - وضع خطة التطوير الإداري و«الاستراتيجية التطويرية» للنظام الإداري في وزارة العدل والمتضمّنة:

- ❖ خطة المديرية العامة ومصلحة الديوان.
- ❖ خطة معهد الدروس القضائيّة.
- ❖ خطة هيئة التشريع والاستشارات.
- ❖ خطة هيئة القضايا.
- ❖ خطة مديرية شؤون القضاة والموظفين.
- ❖ خطة مديرية السجون.
- ❖ خطة مصلحة الطب الشرعي والأدلة الجنائية.

٢ - خطة تطوير مركز المعلوماتية القضائية:

الأعمال المنجزة:

❖ تنفيذ مشروع مكننة السجل التجاري في لبنان، الذي يربط فروع السجل في كافة المحافظات ضمن شبكة واحدة ونظام معلوماتي شامل.

❖ إنشاء مركز تدريب على استخدام أنظمة وبرامج المعلوماتية في وزارة العدل مما يتيح للقضاة والموظفين التعرّف على الأنظمة والبرامج المستخدمة لا سيما المتخصّصة منها والتي يستفيد منها القضاة في عملهم.

❖ إعادة تكوين موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.

❖ إعداد دراسة للشبكة الإلكترونية المحليّة لمبنى المديرية العامة لوزارة العدل بالتعاون مع مركز المعلوماتية في مصرف لبنان.

❖ تنفيذ مشروع المكتبة القانونيّة الإلكترونيّة في وزارة العدل التي تتيح للقضاة إجراء البحوث والدراسات ضمن مجموعة واسعة من الموسوعات الإلكترونية القانونية اللبنانية والفرنسية، مع إمكانية التوسّع في هذه البحوث من خلال شبكة الإنترنت عبر نظام وضع خصيصاً لتسهيل هذه المهمة عبر فهارس للمواقع الإلكترونية المتّصلة بالبحث على الشبكة العالمية.

❖ إنتاج بعض البرامج المساعدة في الأعمال الإدارية والقضائية كنظام تنظيم وأرشفة ملفات هيئة القضايا وبرنامج تنظيم طلبات الترشيح لمعهد الدروس القضائية والتطوير الدائم للبرامج والأنظمة المنتجة سابقاً من قبل المركز كنظام إحصائيات المحاكم وملفات القضاة والموظفين وكتّاب العدل بالإضافة إلى الإشراف على المشاريع المنفذة المذكورة أعلاه.

٣ - مؤتمر العدالة ومواكبة العصر سنة ٢٠٠٢.

٤ - مشروع التطوير مع الاتحاد الأوروبي.

٥ - مشروع التعاون مع السفارة الإسبانية.

٦ - مشاريع قوانين أنجزتها وزارة العدل أهمها:

❖ تعديل قانون القضاء العسكري (رقم ٦٨/٢٤).

❖ إضافة مادة جديدة (م ١١٤ مكرر) إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية.

❖ مشروع قانون يتعلق ببعض الجرائم التي تمسّ سلطة القضاء والأعمال والقرارات الصادرة عنه.

❖ مشروع قانون تنظيم الأبنية قيد الإنشاء.

❖ تعديل قانون القضاء العدلي.

❖ إلغاء القانون رقم ٢٢٧/٢٠٠٠ (تعديل بعض مواد نظام مجلس شورى الدولة).

❖ مشروع قانون يرمي إلى إلغاء القانون رقم ٣٠٢/١٩٩٤.

❖ تعديل المادتين الأولى والرابعة من القانون رقم ١٢٩/١٩٩٩ (قانون منصب الشرف في القضاء).

❖ تعديل المادتين ١١٩ و١٢٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢/٨٣ (قانون الدفاع الوطني).

❖ مشروع قانون تنفيذ العقوبات.

❖ تعديل بعض مواد قانون أصول المحاكمات المدنية المتعلقة بالتحكيم.

❖ تعديل المادتين ٣٩١ و٤٠٢ من قانون الجمارك.

❖ مشروع قانون يرمي إلى وضع قانون دائم يرعى الإيجارات المعقودة قبل ١٩٩٩/٧/٢٢.

٧ - امّا ابرز القوانين الصادرة فهي:

❖ قانون أصول المحاكمات الجزائية.

❖ قانون تعديل القضاء العسكري.

❖ قانون تعديل أحكام قانون القضاء العدلي (إستقلالية السلطة القضائية).

❖ تعديل بعض أحكام أصول المحاكمات المدنية (التحكيم).

❖ قانون تنفيذ العقوبات.

❖ قانون منصب الشرف في القضاء.

❖ إلغاء القانون رقم ٤٠٢/٩٤ وإعادة العمل بقانون العقوبات القديم لجهة موضوع الإعدام.

❖ قانون يتعلق باستفادة قضاة المحاكم المذهبية الدرزية من أحكام المادة

٧٩ (ضم خدمات) من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٥٠ (قانون العدلي).

❖ قانون يتعلق بتعديل المادة ٦٤ من نظام مجلس شورى الدولة.

❖ قانون يتعلق بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ (تسوية مخالفات البناء).

❖ قانون يتعلق بحماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرّضين للخطر.

❖ قانون يتعلق بتعيين قضاة من بين المحامين.

٨ - تشكيل لجنة العلاقات الدولية في وزارة العدل.

٩ - نشاطات معهد الدروس القضائية:

❖ دورات مباراة دخول إلى المعهد.

❖ دورات تحضيرية.

❖ تعيين قضاة متدرّجين.

❖ تعيين قضاة أصيلين.

١٠ - تقرير عن إنجازات مصلحة الأحداث في وزارة العدل.

١١ - بناء قصر العدل في طرابلس.

١٢ - تدشين قصر العدل في صيدا.

١٣ - تدشين عدلية حاصبيا، والبناء الجديد لعدلية بعبدا، إعادة تأهيل قصر عدل زحلة، إفتتاح غرفة الصحافة في بعبدا.

١٤ - نشاط المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية:

أ - التوصيات الصادرة عن الندوات واللقاءات العلمية والقضائية والمعتمدة من قبل مجلس وزراء العدل العرب عن:

- ❖ الندوة العلمية حول الخبرة أمام القضاء.
- ❖ الندوة العلمية حول إدخال المكننة.
- ❖ ندوة القضاء الإداري في الدول العربية.
- ❖ الندوة العلمية حول قضاء الأحداث.
- ❖ الندوة للمختصين في شؤون التخطيط.
- ❖ الندوة العلمية حول المعلوماتية القضائية.
- ❖ الندوة العلمية حول تبادل الخبرة.
- ❖ اللقاء العلمي حول تنفيذ المحررات.
- ❖ الندوة العلمية حول الجريمة الجمركية.
- ❖ ندوة نقل الأعضاء واستئجار الأرحام.
- ❖ اللقاء الأول لمسؤولي إدارات التشريع.
- ❖ الندوة العلمية حول الاستنساخ.
- ❖ ندوة البحث الاجتماعي ودوره في المحاكم.
- ❖ اللقاء القضائي حول تمازج الخبرات.
- ❖ الندوة العلمية حول جريمة الرشوة.
- ❖ الندوة العلمية حول الجريمة الاقتصادية.
- ❖ اللقاء الثاني لمسؤولي إدارات التشريع.

ب - التوصيات الصادرة عن إجتماعات مديري المعاهد القضائية ورؤساء إدارات تأهيل الأطر القضائية في الدول العربية:

- ❖ المنهاج العربي الموحّد للحد الأدنى لتأهيل الأطر القضائية.

❖ مشروع نموذجي لدورة تدريبية لقضاة الأحداث بالدول العربية.

❖ المنهاج النموذجي الموحّد لدورة تدريبية للقضاة العاملين في التحقيق الجنائي.

❖ النظام الأساسي الموحد للمعاهد القضائية العربية.

❖ مشروع برنامج موحد للتأهيل القضائي بالمعاهد القضائية العربية.

ج - التوصيات الصادرة عن إجتماعات رؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية.

د - التوصيات الصادرة عن إجتماعات مسؤولي إدارات التشريع في الدول العربية.

هـ - مجموعة المصطلحات القانونية والقضائية المستخرجة من القوانين العربية والمعتمدة بقرارات من قبل مجلس وزراء العدل العرب:

❖ المصطلحات المعتمدة في وثيقة الكويت للقانون العربي الموحد للأحوال الشخصية.

❖ المصطلحات المعتمدة في نظام الدار البيضاء للتنظيم القضائي العربي الموحد.

❖ المصطلحات المعتمدة في قوانين الاجراءات المدنية العربية.

❖ المصطلحات المعتمدة في قوانين الاجراءات الجزائية العربية.

❖ المصطلحات المعتمدة في قوانين الاثبات العربية.

❖ المصطلحات المعتمدة في القانون العربي الموحد.

❖ المصطلحات المعتمدة في القانون الجزائي العربي الموحد.

❖ المصطلحات المستخرجة من: بقية مصطلحات القانون الجزائي العربي الموحد - القانون العربي الموحد - القانون العربي الموحد للتسجيل العقاري - إتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري - القانون النموذجي للأحداث - قوانين العمل العربية.

❖ المصطلحات المعتمدة والمستخرجة من قوانين العمل العربية.

❖ المصطلحات المعتمدة والمستخرجة من القانون التجاري.

❖ المصطلحات المعتمدة والمستخرجة من قوانين التجارة البحرية العربية.

و - التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية حول الملكية الفكرية.

١٥ - مرسوم المناقلات القضائيّة (٢٠٠٥).

١٦ - تقديم التسهيلات كافة ومتابعة شاملة لملف المحكمة الدولية الخاصة بلبنان:

للتحقيق بجريمة اغتيال رفيق الحريري ومحاكمة الفاعلين والمحرضين والمنفذين.

في الدفاع الوطني

شهد عهد الرئيس لحود الإنجازات الآتية في مجال الدفاع الوطني:

- المراسيم:

❖ مرسوم تحديد حالات الإعفاء الحكمية والتأجيل من موجبات خدمة العلم.

❖ مرسوم تنظيم دعوة الاحتياطيين الى الخدمة في الجيش.

❖ مشروع قانون خدمة العلم الاختيارية.

❖ مشروع قانون ضبط ونشر خرائط مصورات الأراضي اللبنانية قبل الحصول على ترخيص مسبق.

- قيادة الجيش

❖ مراقبة وملاحقة المطلوبين المحتملين بتنفيذ عمليات إرهابية أو بارتكاب أعمال إجرامية، كشف الشبكة المتعلقة بالموساد الإسرائيلية... والشبكات التي كانت تخطط لاستهداف اليونيفيل...

❖ تنفيذ إجراءات أمنية في المناطق كافة (حوادث إطلاق نار، أعمال شغب، علميات تهريب ومخالفات الصيد البري والبحري).

❖ إتلاف المزروعات الممنوعة في منطقتي بعلبك - الهرمل.

❖ إقامة سواتر ترابيّة على كافة المعابر غير الشرعيّة لضبط المواد المهرّبة.

❖ مؤازرة قوى الأمن الداخلي في قمع أعمال الشغب وضبط مخالفات التعدي على الشبكات الكهربائية ومكافحة تجارة المخدرات وسرقة السيارات.

❖ إنجاز الكشف الميداني على الأماكن التي استهدفت بانفجارات (السان جورج، النقاش، الزلقا، الجعيتاوي، المكلس، صيدا،...) وأعمال الشغب في التباريس، ورفع تقارير بالأضرار كافة وإيداعها الهيئة العليا للإغاثة.

❖ تنفيذ تدابير استثنائية لحماية فريق عمل لجنة التحقيق الدولية في حادثة إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وتسيير دوريات وإقامة نقاط مراقبة حول أماكن تمركزها.

❖ متابعة عمليات نزع الألغام من البقع المشبوهة في المناطق اللبنانية كافة، إجراء مسح تقني وتنظيف حقول الألغام للبقع المشبوهة في منطقة جبل لبنان ومنطقتي الجنوب والبقاع الغربي.

❖ مواصلة حملات التوعية من مخاطر الألغام داخل القرى والبلدات المتضررة كافة.

❖ متابعة عمليات مساعدة ضحايا الألغام من خلال تأمين قروض ميسّرة لهم لتأسيس مشاريع إنتاجيّة صغيرة وتوزيع الأطراف الإصطناعيّة عليهم.

❖ متابعة إخلاء عقارات مشغولة دون مسوغ قانوني من قبل الجيش وإعادتها الى أصحابها.

❖ إعادة تنظيم بعض وحدات الجيش، حيث تم وضع خطة حول متطلبات الجيش من العديد والعتاد على المدى القريب والمتوسط والبعيد، كما استمرت عمليات التطوّع والتسريح للرتب والاختصاصات كافة وفقاً للخطة المقرّرة لهذه الغاية.

❖ متابعة مسح الأضرار الناتجة عن العواصف الطبيعيّة.

❖ متابعة أوضاع العسكريين المفقودين، حيث تمّ نبش جثث الذين استشهدوا نتيجة الأحداث التي مرّت على لبنان في محيط وزارة الدفاع الوطني ودير القلعة - بيت مري، وتم إجراء الفحوصات المخبرية للحمض النووي للتعرف على الرفات، واستمرت الفحوصات المخبرية للتعرف على رفات العسكريين المتبقين.

❖ إنتشار الجيش اللبناني في كافة المناطق اللبنانية، خصوصاً بعد الانسحاب الإسرائيلي (٢٠٠٠) وانسحاب القوات السورية (٢٠٠٥).

❖ صدّ العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ مع المقاومة الوطنية، والنتشار حتى آخر الحدود الجنوبية (صيف ٢٠٠٦).

❖ مواجهة العصابة الإرهابية «لفتح الإسلام» في مخيم نهر البارد في طرابلس (ايار - آب ٢٠٠٧) والانتصار عليها بالقضاء على العصابة والقاء القبض على بعض عناصرها (آب ٢٠٠٧).

في الداخلية والبلديات

بالإستناد الى الأرقام، هذا جدول بأهم إنجازات وزارة الداخلية والبلديات خلال ولاية الرئيس لحود:

في مجال مكافحة الجريمة:

- رفع عدد المهمات الأمنية الى ١١٥,٠٠٠ مهمة سنوياً.
- زيادة نسبة الدوريات ٣٠٠ في المئة بحيث انتقلت من ١٠٠ دورية الى ٣٤٥ دورية يومياً.
- تراجع نسبة جرائم القتل الى ٣٨ في المئة.
- تراجع نسبة معدل جرائم النشل الى ٩,٥١ في المئة.
- تراجع نسبة سرقة السيارات الى ٦,٣٢ في المئة.
- تراجع نسبة جرائم المخدرات الى ٣٩ في المئة.
- تم إنجاز ١٢٥٦٠ معاملة للأنتربول، وأعيدت مكاتب ضباط الإرتباط الإسترالية والألمانية من قبرص الى بيروت.
- بينت إحصاءات الجريمة أن كل ٤٠ سرقة في لبنان يقابلها ٦٦٥ سرقة في سويسرا يومياً.
- تمّ إتلاف ١٢٠ مليون متر مربع من الزراعات الممنوعة.
- توقيف ٢٠٩٠ تاجراً ومروجاً ومدمناً.

- تنظيم حملات توعية ورسائل SMS ومنشورات وزعت على المواطنين لشرح مخاطر المخدرات، بالتعاون مع المدارس والجامعات والجمعيات الإنسانية والتربوية.

في السير والسلامة على الطرقات:

- تنظيم حملات متلاحقة لاستعمال حزام الأمان وملايين المنشورات للتوعية.

- إعداد دراسة النقاط السوداء وحددت فيها النقاط التي تتكرّر عليها حوادث السير والعيوب الهندسية ومواقع الخلل في التجهيزات الطرقية وأنواع الحوادث التي تقع ضمنها، وقد تجاوز عددها ١٢٣ نقطة في مختلف الأراضي اللبنانية.

- إعداد مشروع قرار لتحديد السرعة على الطرقات الخارجة عن صلاحيّة المجالس البلديّة وذلك بالتنسيق مع المراجع المختصّة.

- تنظيم آلية دقيقة لضبط التراخيص المعطاة للدراجات النارية على الأراضي اللبنانية كافة.

- تنظيم حملات لتوقيف ومصادرة الدراجات النارية غير المرخصة قانونياً.

أ- محطات الفحص الفني للآليات والمركبات:

تم إنشاء أربعة مراكز لاستقبال الآليات والمركبات لإجراء الفحص الفني عليها، بغية التأكد من انطباق مواصفات السلامة العامة على هذه الآليات لدى سيرها في الطرقات.

١- مركز لمحافظتي بيروت وجبل لبنان في منطقة الحدث.

٢- مركز لمحافظتي عكار والشمال في منطقة مجدليا.

٣- مركز لمحافظة البقاع في مدينة زحلة.

٤- مركز لمحافظتي الجنوب والنبطية في مدينة الغازية.

ب- مكننة الآليات واستبدال أرقام السيارات بأرقام مرمزة جديدة

عدد الآليات الممكننة ١,٨٠٠,٠٠٠ آلية

عدد الآليات المسجلة ١,٣٠٠,٠٠٠ آلية

عدد الآليات التي تم استبدال أرقامها بأرقام مرمزة ١,٣٠٠,٠٠٠ آلية.

وضع آليات في السير لأول مرة ٣٦٩,٠٠٠ آلية.

- تنظيم عمل مكاتب تعليم قيادة السيارات ومكننة رخص قيادة السيارات للمواطنين.

- مكننة ملفات السيارات كافة.

- إستكمال وتطوير برنامج دفع رسوم السير في المصارف وعبر ليبان بوست.

- إعادة تأهيل وتحديث مباني مصلحة تسجيل السيارات في النبطية وزحلة والأوزاعي وطرابلس وتحديث وظيفتها لمواكبة مشروع مكننة أعمال المصلحة.

على مستوى قوى الأمن الداخلي:

-تمّ تطويع عناصر للطوارىء والسير، وتطويع ضباط مجازين في الحقوق لرفع مستوى الضابطة العدلية.

- إنشاء سرية خاصة بخبرات عالمية لمكافحة الإرهاب، واستحداث قطع أمنية لها.

- تدريب ٨٢٥٩ ضابطاً وعنصراً على أعلى المستويات، وتحقيق ٥٥٢ آلية حديثة وعتاداً نموذجياً.

- إنجاز مشاريع عديدة لتحديث الإدارات الأمنية ومكننتها، واتخاذ الخطوات الأولى لمشروع إنشاء مستشفى لقوى الأمن الداخلي.

زيادة عديد قوى الأمن الداخلي:

إن العديد العام لقوى الأمن الداخلي بما فيه الضباط، إستناداً للمرسوم رقم ١٤٦٠ تاريخ ١٩٩١/٧/١٥ يجب أن يكون ٢٩٤٩٥ عنصراً أي بمعدل ٧,٣ بالألف إذا افترضنا أن عدد المقيمين في لبنان بين مواطنين وأجانب هو ٤ ملايين شخص.

إن عديد قوى الأمن الداخلي كان بحدود الـ ١٣٠٠٠ رجل أي ما نسبته ٣,٢٥ بالألف وقد أصبح هذا العدد بعد التعاقد مع ٥٨٠٠ مجند حديث حوالي ١٩٠٠٠ رجل أي ما نسبته ٤,٦٤٪ من العديد الملحوظ في المرسوم رقم ١٤٦٠ المنوّه عنه أعلاه، بمعدل ٤,٧٥ بالألف من عدد السكان أي ٤,٧٥ عنصر لكل ألف شخص مقيم في لبنان وهو أمر غير كاف خاصة في المرحلة الحالية إذ يجب ألا تقل النسبة في حدها الأدنى عن ٦ بالألف أي (٢٤٠٠٠)رجل.

في السجون:

- تم تحويل السجون من مؤسسة عقابية الى مؤسسة إصلاحية، وذلك عبر:

❖ افتتاح مدارس داخل السجون لتعليم اللغات والكومبيوتر.

❖ إنشاء مشغل مهني لتدريب الأحداث في سجن رومية.

❖ إنشاء سجن تأديب للفتيات القاصرات في ضهر الباشق.

على صعيد المديرية العامة للأمن العام:

- تجهيز ومكننة كل مكاتب ودوائر الأمن العام، وتحقيق شبكة إتصال رقمي بين دوائر الأمن العام والمطار لضبط الدخول والخروج.

- إنجاز معاملات السفارات بصورة فورية، وإنشاء شبكة هاتفية متطورة لربط المباني المركزية.

- تركيب خوادم مركزية san لتسريع تنفيذ المعاملات، وتحديث وسائل المراقبة بهدف ضبط المخالفات.

- اعتماد جواز سفر لبناني جديد بمواصفات تقنية متطورة، واعتماد وسائل لتسهيل إنجاز المعاملات للمواطنين اللبنانيين والمقيمين والسياح.

- إعتماد تجديد الجوازات والإقامات عبر شركة ليبان بوست، ومنح رعايا دول مجلس التعاون الخليجي سمة دخول لمدة أطول من المدة التي كانت معتمدة في السابق.

- اعتماد المجيب الصوتي (١٧١٧) واستخدام شبكة الإنترنت للإجابة على استفسارات المواطنين.

- تقليص عدد المستندات المطلوبة للإستحصال على جواز سفر لبناني أو تجديده، والاستغناء عن تنظيم بطاقة تنقل للمسافرين اللبنانيين، إضافة الى إنشاء غرفة لتلقي الشكاوى كافة.

في مجال مكافحة حالات الهجرة غير الشرعية:

- إحباط عمليات نقل المهاجرين غير الشرعيين من الشاطىء اللبناني الى الدول الأوروبية.

- توقيف المسؤولين عن هذه العمليات.

- ترحيل حوالى الألف مهاجر الى بلدهم الأم.

في أمن المطار وسلامة المسافرين والقادمين:

- ضبط ومراقبة حركة حوالى ١٥,٩٢٢,٧١٩ مسافراً (وصول - ذهاب - ترانزيت) عبر المطار.

- ضبط ومراقبة حوالى ٥٠٠٠ موظف وعامل لدى الشركات العاملة في مطار رفيق الحريري الدولي وحوالى ٢٠٠٠٠ مستقبل ومودع يومياً للمسافرين، إضافة الى حوالى ٦٠ عاملاً مختلفاً يعملون في شكل يومي لدى الشركات.

- المساهمة في إنجاح المهمات الأمنية المتعلقة بتأمين الحماية للرؤساء

والشخصيات والوفود الرسمية القادمة الى لبنان، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إستقبال القمم الرئاسية ومنها: العربية - الفرنكوفونية.

- وجرت أيضاً المناورات والتدريبات اللازمة لمنع أفعال التدخل غير المشروع (خطف طائرات - تحرير رهائن - تعطيل متفجرات - إنقلاب صهريج محروقات والتسبب في حريق) والسعي الى تطوير التقنيات المعمول بها في المطار (أجهزة تفتيش YAR-X) أبواب الكترونية لكشف المعادن وغرفة عمليات المراقبة التلفزيونية والإلكترونية بما يتناسب وتقنيات العصر.

وعلى مستوى الدفاع المدني:

- أصبح عدد مراكز الدفاع المدني ١٩٣ مركزاً بينما كان العدد ٥٥ مركزاً منذ الاستقلال.

- تم توقيع بروتوكول تعاون مع سويسرا لمواجهة الكوارث الطبيعية.

- تنفيذ ١٥٠٤٥٨ عملية إنقاذ وإسعاف، وتدريب ٨٤٦٢٩ شخصاً.

- إجراء ١٠٧٥ دورة تدريب وحلقة توجيهية و١٢٩ دورة جونيور.

- تحقيق ٤٣١ آلية جديدة.

- الإيعاز للقيام بانتشار ميداني مكثف أيام العطل والأعياد على اختلاف أنواعها لمختلف المهمات.

- تأمين ألبسة خاصة لمواجهة خطر المواد الكيماوية الجرثومية.

- زيادة عدد المتطوعين الى ٣٨٠٠ متطوّع يخدمون مجاناً من دون مقابل.

- إجراء العديد من المناورات للإنقاذ البحري ومواجهة الكوارث الطبيعية.

في الشؤون السياسية

- تم إجراء العديد من الإنتخابات النيابية والبلدية والاختيارية، فبعد تحرير

الجنوب اللبناني تم إجراء إنتخابات بلدية واختيارية في ٦٤ بلدية وقرية في المناطق التي كانت محتلّة قبل تحرير الجنوب، بحيث بلغ عدد الأعضاء المنتخبين ٧٩٣ عضواً بلدياً، إضافة الى ٥٢٤ عضواً إختيارياً، وبعدها تم إجراء إنتخابات فرعية في دائرة جبل لبنان الثانية – المتن ولملء المركز بوفاة النائب ألبير مخيبر، وفي دائرة الجنوب الواحدة لملء المركز بوفاة النائب مصطفى سعد، وبعد ذلك في دائرة جبل لبنان الثالثة بوفاة النائب بيار حلو، الى أن جاءت الانتخابات البلدية والاختيارية العامة في كل المناطق اللبنانية في العام ٢٠٠٤، ومن بعدها الإنتخابات النيابية في العام ٢٠٠٥.

الجمعيات:

جرت المباشرة بمكننة كل ملفات الجمعيات والأحزاب السياسية وتصنيفها حسب المناطق والمحافظات والأهداف، ووضع هيكلية موحدة لكل الجمعيات، عن طريق وضع نظام أساسي لتوحيد الإجراءات العائدة إليها، ومراقبة عمل الجمعيات والإشراف على إنتخاباتها وتدقيق موازاناتها وأهدافها.

اللاجئون:

باشرت الوزارة بمكننة كل الوقوعات العائدة الى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وإعادة ترتيب الملفات والسجلات المهترئة والممزقة، وقد وضعت لهذه الغاية برامج مفصلة لتمكين الإدارة من إدخال الوقوعات كافة الى الكومبيوتر، واستخراج التقارير الشاملة العائدة الى الأحوال الشخصية للفلسطينيين وفق تفاصيل دقيقة، وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن العام.

في الأحوال الشخصية:

– في قضايا الجنسية: قرارات بشطب قيود لأشخاص مدرجة من دون حق

في سجلات النفوس تقدر بالمئات.

- قرارات باكتساب أجنبيات متزوجات من لبنانيين، الجنسية اللبنانية، وفقاً لقانون الجنسية (حوالى ١١ ألف قرار).

- مراسيم ترخيص للبنانيين باكتساب جنسية أجنبية (١٢٥ مرسوم).

- مراسيم بإلغاء الترخيص للبنانيين باكتساب جنسية أجنبية (٨٥ مرسوم).

- تنظيم حوالى ستة آلاف بيان اختيار تمهيداً لتنفيذ القانوني منها.

- تشكيل لجنة عليا لإعادة النظر في مرسوم التجنس، تمهيداً لشطب كل من اكتسب الجنسية اللبنانية بطريقة مخالفة للقانون أو بدون حق، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس شورى الدولة.

- إحداث سبعة أقلام نفوس جديدة، هي: فتوح كسروان، اللبوة، جباع، جويا، بخعون، جون، وصغبين، تسريعاً للبت بمعاملات الأحوال الشخصية العائدة الى المواطنين.

- إنتاج مليوني بطاقة هوية بحيث شارف توزيع هذه البطاقات على جميع المواطنين على نهايته، وإنتاج ماية وعشرين ألف بطاقة مصححة أو بدل عن ضائع.

- إنشاء بنك معلومات الناخبين وتصحيح قوائم الناخبين وحذف القيود المكررة فيها (نقل الزوجات بالزواج، تبديلات المكان).

- إنتاج ١,٣٢٠,٠٠٠ بطاقة إنتخابية وتوزيعها على أصحابها.

- إعادة تكوين سجلات النفوس المتلفة أو المحترقة بسبب الأحداث في أقضية النبطية وعكار وبعلبك وغيرها.

بلديات ومخاتير:

- تمّ إستصدار المراسيم التنظيمية على مستوى كل المديريات العامة التابعة لوزارة الداخلية والبلديات.

- توزيع عائدات البلديات والاتحادات البلدية من الصندوق البلدي

المستقل، والتي بلغت ١٠٩٠ مليار ليرة لبنانية.

– توزيع ٤٢ مليار ليرة لبنانية على مخاتير القرى لتنفيذ أشغال مخصصة للإنارة والتنظيفات والمساعدات الإنمائية ضمن القرى.

– إعداد مشروع قانون بلديات جديد يرعى مصالح البلديات ويفعل اللّامركزية الإدارية.

– إستحداث ٣٨ قرية بموجب قوانين صدرت في مجلس النواب.

– إستحداث محافظتين جديدتين: محافظة عكار ومحافظة بعلبك – الهرمل.

– إخضاع المختارين لقانون الضمان الإجتماعي/فرع ضمان المرض والأمومة.

– إصدار طابع المختار بغية تأمين المنح والإعانات الإجتماعية وتحقيق مشاريع إجتماعية لصالح المخاتير.

– إستصدار مرسوم لإنشاء صندوق تعاوني للمختارين.

– زيادة عائدات المخاتير عبر استصدار المرسوم اللازم الرامي الى مضاعفة الأجر اليومي للمختار المكلف المساعدة في أعمال التحرير والتحديد.

– إعداد مشروع قانون يرمي الى تعديل بعض أحكام قانون السير ليأتي متوافقاً مع تطور وسائل النقل.

– إعداد قرار ينظم عمل الشركات الأمنية الخاصة على الأراضي اللبنانية كافة.

– المساهمة في وضع نصوص لمشروع قانون يتعلق بالتعديلات على قانون الإنتخاب.

– إنشاء إتحادات بلدية: إنشاء ١٢ إتحاداً بلدياً جديداً.

– إنشاء ٢٢٠ بلدية جديدة.

عدد البلديات التي تم انضواؤها مجدداً الى الاتحادات البلدية: بلغ ١٤١ بلدية.

على صعيد تأهيل المجالس البلدية وتطوير علاقة البلديات والمخاتير بالمواطنين:

- القيام بدورات تدريبية لأعضاء المجالس البلدية على استخدام أجهزة الكومبيوتر.

- المباشرة بربط البلديات بشبكة الإنترنت.

- إصدار مطبوعات إرشادية للبلديات حول كيفية إنجاز المعاملات وإعداد الموازنات:

❖ الدليل البلدي.

❖ أصول إعداد وتنفيذ الموازنة للبلديات الخاضعة للمرسوم رقم ٨٢/٥٥٩٥.

❖ برنامج تنفيذ الموازنة البلدية للبلديات الخاضعة للمرسوم رقم ٨٢/٥٥٩٥.

❖ أصول إعداد وتنفيذ الموازنة للبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية.

❖ برنامج تنفيذ الموازنة البلدية للبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية.

❖ دليل المواطن البلدي.

- إصدار مطبوعات توجيهية للمواطنين تتضمن نماذج عن كيفية تقديم المواطنين لمعاملتهم بغية إنجازها بالسرعة القصوى.

- إصدار بطاقات تعريف لأعضاء المجالس البلدية والمخاتير، وذلك لتسهيل إنجاز مهامهم.

- تحديد يوم ١٩ آذار من كل عام «يوم المختار».

- تحديد يوم ٢٣ أيلول من كل عام «يوم العمل البلدي».

- إعداد وتوزيع دليل مفصل للإنتخابات الهدف منه إرشاد الموظفين والناخبين الى حقوقهم وواجباتهم.

على صعيد تعزيز العمل البلدي:

- المساعدة في إنجاز معاملات التوأمة بين بلديات لبنان وبلديات الدول المجاورة، إضافةالى بلديات دول البحر الأبيض المتوسط وبعض بلديات دول العالم (٤٤ توأمة).

- تطوير عمل الشرطة والحراس البلديين بدءاً من توحيد النظام الذي يرعى عملهم وشؤونهم الى تنظيم قواعد الخدمة والمهام والصلاحيات العائدة لهم مع تحديد واجباتهم.

- المساعدة في ورشة التكامل بين الشرطة البلدية وشرطة السير على كل المستويات وفي المناطق كافة.

- إصدار تعميم الى مختلف السفارات في دول العالم عبر وزارة الخارجية والمغتربين تدعو فيه وزارة الداخلية والبلديات، المغتربين، الى المساهمة في إنماء بلداتهم وقراهم في مختلف المجالات.

- إصدار التعاميم المتلاحقة للبلديات للعمل على:

❖ إزالة النفايات من الطرقات الرئيسية والفرعية بصورة دائمة، حرصاً على النظافة والسلامة العامة وتطويراً لصناعة السياحة.

❖ التنسيق مع ا لإدارات والمؤسسات العامة كافة من أجل مواجهة مخاطر حدوث عواصف ثلجية خلال فصل الشتاء.

❖ تحديد نقاط وجود الشرطة البلدية على الطرقات العامة لتأمين السير والحراسة والاهتمام باستدراك أو منع ما من شأنه أن يمس الراحة والسلامة والصحة العامة.

❖ تنظيف وتأهيل شبكات تصريف مياه الأمطار والمجاري الصحية، استباقاً لموسم الشتاء وتفادياً لانسداد الأقنية.

❖ تشذيب الأشجار وجمع اليابس منها، إضافة الى شق الطرقات الزراعية من دون تعبيدها بغية منع نشوب الحرائق أو الحد من انتشارها.

❖ إتخاذ التدابير الكفيلة بمنع تسرّب مياه الصرف الصحي الى شبكات مياه الشفة.

– مساعدة البلديات على إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة ضمن نطاقها يذكر منها: إنشاء مجمّع سياحي في كفرسلوان «جبلنا»، ومشروع في عيناتا ومشروع في الأرز، وآخرها «صنين زينة لبنان».

– المباشرة بتعديل مرسوم الإعلانات بغية تنظيم هذا القطاع.

– إنشاء لجنة لتوحيد وتعميم أسماء المناطق والمدن والشوارع بالأحرف اللاتينية، وقد أنجزت عملها.

على الصعيد الإجتماعي:

– إستصدار التعاميم الرامية الى تذكير البلديات بالتسهيلات والإعفاءات من الرسوم التي منحها القانون للمعوقين.

– تخصيص أماكن وقوف لسيارات وآليات المعوقين على الأراضي اللبنانية كافة.

– تسطير الكتب الى كل المديريات العامة والمصالح التابعة للوزارة بضرورة تقديم كل المساعدات الممكنة للمعوقين، يذكر منها التسهيلات المقدمة لهم عند إجرائهم الفحص الفني لآلياتهم.

– التقدم باقتراحات في ما خص الاهتمام بشؤون وقضايا كبار السن في لبنان، وذلك على مستوى الوزارة.

في تسهيل معاملات المواطنين:

– تسهيل معاملات المواطنين عبر إبرام مذكرات تفاهم مع شركة «ليبان بوست» بغية إنجاز هذه المعاملات وتوفير الوقت والعناء على المواطن وتشمل: معاملات الأحوال الشخصية والسجل العدلي هيئة إدارة السير والآليات والمركبات والأمن العام.

– صدور قرار بتحديد العمل حتى الساعة السادسة مساء في وزارة الداخلية

والبلديات – المديرية الإدارية المشتركة.

– مكننة المديرية الإدارية المشتركة في وزارة الداخلية والبلديات.

– إنشاء موقع إلكتروني للوزارة.

– تحضير مشروع الحكومة الإلكترونية على مستوى الوزارة عبر تطوير خدمات المعلوماتية فيها من خلال تبسيط المعلومات والإجراءات وتأمين برامج وأنظمة كمبيوتر وتأهيل وتدريب الموظفين وتأمين بنية تحتية معلوماتية.

إستضافة مؤتمرات والمشاركة في مؤتمرات خارجية:

برعاية الرئيس لحود، سجلت وزارة الداخلية والبلديات رصيداً كبيراً للبنان بنجاحها في استضافة مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي انعقد في بيروت للمرة الأولى منذ تأسيسه قبل أكثر من عشرين عاماً، في ٢٩– ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٢، وكذلك مؤتمر العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في بيروت الذي عقد خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٣ و٢٥ أيلول ٢٠٠٢ للبلديات اللبنانية وبعض مدن العالم العربي والأوروبي، إضافة الى المؤتمر الأول للمجالس البلدية والاختيارية الذي عقد في «بيال» في ٢٩ تموز ٢٠٠٤، حيث حضر الاحتفال أكثر من ١٥٠٠٠ رئيس بلدية وعضو مختار وفاعليات عديدة.

في الجمارك

خلال ولاية الرئيس لحود، اتخذت مديرية الجمارك العامّة الأهداف الآتية، بتوجيهات من رئيس الجمهورية:

– تأمين أماكن ووسائل العمل والتجهيزات لـ: إيجاد مناخ ملائم لتسهيل عمل الموظّفين، وتوفير أعباء على الخزينة وضبط مختلف نواحي الأداء الجمركي.

– تأهيل الموظفين من جميع الفئات (تعيين، تدريب ونقل دوري) لـ: إحداث نقلة نوعيّة، ورفع مستوى الأداء الوظيفي ومناقلات لحاجة المصلحة وفق مبدأ الموظف المناسب للوظيفة المناسبة.

– تفعيل العمل الجمركي ومكافحة التهريب لـ: ضبط الجباية، تبسيط المعاملات الجمركية، تسهيل أعمال المكلفين، تسهيل عملية إنسياب البضائع والتبادل التجاري وتنظيم أعمال الدوريات والمداهمات والمكافحة.

– تسديد المعاملات غير المنجزة، إحصاء ومسح شامل في جميع الأوضاع الجمركية لـ: وقف مرور الزمن ومنع التلاعب في مسار المعاملات.

– ضبط عمليات الاستيراد وقيود المانيفستات لـ:مكافحة عمليات الغش، تأمين الأماكن اللازمة لتخزين البضائع، تأمين عمل المرافئ، جردات ومسح شامل للملفات والبضائع في المستودعات الجمركية على اختلافها.

– متابعة عمليات المكننة على جميع الأصعدة لـ: تسهيل وتسريع عمليات التخليص، وصل المكاتب الجمركية بعضها ببعض وبالقاعدة المركزية، تأمين مبدأ الشفافية في التعامل مع المكلفين.

أما أبرز الإنجازات والنشاطات فكانت الآتية:

– تعيين مراقبين مساعدين وخفراء لإملاء المراكز الشاغرة، وتعيين موظفين فنيين في مصلحة المركز الآلي الجمركي، إذ انها تعاني من نقص ملحوظ في موظفيها (٥٦ موظفاً في الملاك النظري). وقد جرى إلحاق موظفين إداريين وعسكريين بهذه المصلحة لتسيير أعمالها.

كما جرت مباراة ترفيع لرتبة مراقب أول ومباراتي ترفيع لرتبة مراقب، ومباراة ترفيع لعناصر الضابطة الجمركية، بعد ان توقفت هذه المباراة لسنوات عدّة في السابق.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تمّ إخضاع موظفي الجمارك، مكتباً وضابطة، لدورات تدريبية مكثّفة وندوات في المواضيع الجمركية كافة، أهمها: حماية الملكية الفكريّة، الرقابة الآنية واللاحقة، مكافحة أعمال التهريب، مكافحة الغش التجاري، الحاسوب، اللغات الأجنبية، مكافحة تبييض الأموال وقانون الضريبة على القيمة المضافة، بالتعاون مع الجمارك الفرنسية والبريطانية ومصرف لبنان ومنظمتي WCO وWTO. وجرت دورات مكثفة لموظفي مصلحة التدقيق والبحث عن التهريب في موضوع التقنيات الحديثة في أصول التدقيق الجمركي والمكتبي والميداني، وموضوع المحاسبة المالية والتحليل المالي، وتدريبهم على برامج المعلوماتية كافة.

كما تمّ التنسيق مع مكتب RILO الشرق الأوسط في مجال تبادل المعلومات حول أعمال التهريب والطرق والوسائل المعتمدة من قِبَل المهرّبين وتحليل المعلومات، بهدف مكافحة هذه الأعمال وقمعها.

وتمّ وضع «دليل المواطن» من أجل إطلاع المكلّفين على القوانين الجمركية، كي لا تعترضهم الصعوبات في مجال تطبيق هذه القوانين.

هذا وتمّ تطبيق المسار الأخضر والمسار الأحمر في مرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي ومرفأ طرابلس، حيث بلغت نسبة المسار الأخضر حوالى ٧٥ في المئة في

المرفأ على بيانات الوضع في الاستهلاك المحلي، بينما بلغت نسبة تلك البيانات حوالى ٨٠ في المئة في المطار، علماً ان البضائع التي تخضع إلى المسار الأخضر يمكن إخراجها من الحرم الجمركي من دون تفتيش، بعد ساعة من تقديم التصريح عنها. أما البضائع التي تخضع للمسار الأحمر، فيتمّ الكشف عليها وفقاً للأصول والقوانين المرعية الإجراء.

– وكان العام ٢٠٠٣ عام تفعيل الرقابة اللاحقة. فمن ضمن خطة الجمارك لتطوير البرامج المعلوماتية التابعة لنظام «نار»، استحدثت مصلحة المركز الآلي الجمركي سلسلة من الأنظمة المعلوماتية للتحليل والرقابة اللاحقة، تتولاها في صورة رئيسيّة مصلحة التدقيق والبحث عن التهريب، والتي تؤدي حكماً إلى بناء قاعدة معلومات يمكن اعتبارها الذاكرة الجمركية للمخالفات والمخالفين والتهريب والاحتيال والغشّ التجاري. هذه الأنظمة هي:

– **نظام «مجال»**: نظام تقييم وتفعيل وإعادة النظر في عمليات الرقابة اللاحقة، ينظّم مختلف عمليات الرقابة اللاحقة، مستعملاً تقنيات المخاطر، بحيث يركز الجهد الرقابي على المعاملات الأكثر خطراً على مصلحة الخزينة.

– **نظام «أبجد»**: نظام أرشفة البيانات الجمركية، يعالج عملية حفظ البيانات الجمركية وأماكن وجودها وعملية سحبها، ويتابع مسيرتها لدى الجهات التي طلبتها إلى حين عودتها إلى الأرشيف النهائي، والمتضمنة المستندات التجارية المرفقة بالبيانات (فواتير، بوالص الشحن...) والتي تشكّل موضوع الرقابة اللاحقة.

– **نظام «راصد»**: نظام التدقيق المكتبي للبيانات الجمركية. انه نظام إجراءات تدقيق البيانات الجمركية ومستنداتها المرفقة، بدءاً بآلية انتقاء البيانات الخاضعة للتدقيق وفقاً للمعايير الثابتة والمتحركة التي تضعها الإدارة، مروراً بتوزيع البيانات على موظفي دائرة التدقيق والتحرّي عن القيمة ومتابعة هذه العملية وتسجيل نتائجها.

– **نظام «باحث»**: نظام التدقيق الميداني للمعاملات الجمركية. وهو بمثابة

أداة في يد دائرة البحث عن التهريب، التي تقوم بالتقصّي والتدقيق في مكاتب التجار وقيودهم الحسابيّة والتجاريّة ومستودعاتهم، مبنيّة على معلومات أو اخبارات أو تعليمات واردة من الإدارة أو من رسائل إلكترونيّة ترد إليها من نظام «راصد». وفي كل الحالات، يتولّى نظام «باحث»، وفي شكل بعيد من الاستنسابيّة تنظيم أوامر مهمّة ومتابعة هذه العملية وتسجيل نتائجها وتوزيعها على الأنظمة السابقة بطريقة شفافة وموضوعيّة.

- **نظام «داهم»**: نظام متابعة المداهمات ومكافحة تهريب البضائع. هو النظام الأخير في سلسلة الأنظمة المعلوماتية التابعة لمصلحة التدقيق والبحث عن التهريب، يعالج مهمات الدهم والدوريات والكمائن وسائر الخدمات الجمركية التي يقوم بها سلك الضابطة الجمركيّة داخل البلاد وعلى الحدود.

وتمّ إنجاز القسم الأكبر من الشبكة الوطنية لتبادل المعلومات NAW التي تتولى تنفيذها وزارة المالية، والتي من خلالها يمكن ربط وتبادل المعلومات بين المكاتب الجمركية كافة، الأمر الذي يسهّل عمليّة إيصال التعليمات والتوجيهات من الأجهزة الإدارية العليا إلى مختلف الوحدات والمراكز المنتشرة في البلاد وعلى الحدود.

كما تم تحديث نسخة «اسيكودا» الذي ينبثق عنها نظام «نجم» المعلوماتي في المكاتب الجمركية كافة.

في الإهتمام بالشباب والرياضة

في ١٢ تشرين الأول من العام ٢٠٠٠، إفتتح رئيس الجمهورية العماد اميل لحود كأس الأمم الآسيوية الثانية عشرة في كرة القدم في ملعب مدينة الرئيس كميل شمعون الرياضية في بيروت، قائلاً: «عندما يكون الشعب موحّداً وكلمته واحدة، لا يستطيع أحد أن يتغلّب عليه، والبرهان وجودكم هنا في افتتاح كأس آسيا... أعلن افتتاح البطولة الثانية عشرة لكأس آسيا في كرة القدم - لبنان ٢٠٠٠».

نخبة قيادات العالم الرياضي كانوا موجودين في المدينة الرياضية، وقد شهدوا جميعاً، وتابع معهم العالم كله عبر الأقمار الاصطناعية وشاشات التلفزة التي نقلت الصورة، ان هذا البلد الصغير الذي دمّرت آلة الحرب الاسرائيلية قبل أشهر قليلة بناه التحتيّة وحوّلت نوره إلى ليل حالك، قادر بلا شك على صياغة مستقبل زاهر وواعد.

والعالم بأسره شاهد حفل افتتاح رائع تحدّثت عنه وسائل الإعلام ووكالات الأنباء، وهو كان مقدّمة لمنافسات شارك فيها إثنا عشر منتخباً من آسيا، واستمرّت حتى السادس والعشرين من تشرين الأول حيث توّجت اليابان بطلة الدورة.

ولكي يتمكّن لبنان من استضافة هذا الحدث الأهم في تاريخه الرياضي على الإطلاق، فقد كان من واجبه أن يؤمّن للبطولة ثلاثة ملاعب من الطراز الرفيع في ثلاثة مدن مختلفة، وهو لم يكن يملك منها إلاّ مدينة كميل شمعون الرياضية التي كانت بحاجة إلى صيانة شاملة غابت عنها منذ استضافتها لدورة الألعاب الرياضية العربية الثامنة في العام ١٩٩٧.

ومن منطلق إيمانه بأهمية الحدث، تبنّى الرئيس اميل لحود الملف الذي التزم به لبنان، وعمل على متابعة تفاصيل التنفيذ شخصياً يوماً بيوم من خلال أشخاص كلّفهم بالتفرّغ لهذا الموضوع الذي استقبل من أجله مراراً لجان تفتيش تابعة للإتحاد الآسيوي لكرة القدم.

وبالفعل فمع حلول ساعة الإستحقاق، أنجز لبنان تأهيل المدينة الرياضية، وسلّم إلى الإتحاد الآسيوي ملعبين حديثين في مدينتي صيدا وطرابلس يتسع الأول لـ ٢٣ ألف مشاهد والثاني لـ ٢٥ ألفاً، وأنجز بناء الفندق الحديث (فندق كواليتي إن) في مدينة طرابلس، وأتمّت اللجان التنظيمية واجباتها بالكامل.

كما انه، وبناء لرغبة الرئيس اميل لحود، تمّ الإتفاق بالتراضي مع شركة أزتيك على البدء في بناء المسبح الأولمبي على مساحة ٨٠٠٠ متراً مربعاً في محلة لامارينا التابعة لمنطقة النقاش العقارية بالقرب من قصر المؤتمرات، وهو يضمّ مسبحاً أولمبياً مقفلاً صالحاً لاستقبال البطولات العالمية ومسبحاً مقفلاً للتدريب، وهو مجهّز وفق المواصفات الدولية وبجميع المرافق الحيويّة اللازمة.

هذا ورعى الرئيس اميل لحود دورة العام ٢٠٠٣ من المؤتمر الدائم لمجلس وزراء الشباب والرياضة للدول الناطقة باللغة الفرنسية (الفرانكوفونيّة) الذي نجح لبنان في استضافته، واهتمّ الرئيس تفصيلياً بشؤون المؤتمرين، ودعم وتبنّى طلب وزارة الشباب والرياضة اللبنانية الحصول على شرف استضافة دورة الألعاب الفرانكوفونية العام ٢٠٠٩ في لبنان، وهو ما تحقق فعلاً.

كذلك فقد تمّ في عهد الرئيس اميل لحود، وبتمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة بناء قاعة مقفلة في منطقة الدكوانة، تتسع لثلاثة آلاف مشاهد، وهي مخصّصة لألعاب كرة السلة وكرة اليد والكرة الطائرة وفيها قاعات تدريب وقاعتين لرياضة الاسكواش وحقل رماية مغلق.

مكتب المراجعات

طلب رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، فور إنتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية، من فريق عمله إيجاد مكتب (أو إدارة) في المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، يؤمّن التواصل بين المواطنين ورئاسة الجمهورية، ويعمل على حل مشاكلهم العالقة في الإدارات الرسمية والإستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم.

بناء عليه تمّ تفعيل غرفة الأوضاع وتغيير دورها وهيكليتها، لتُسمّى في ما بعد مكتب المراجعات، وهي عبارة عن وسيط بين المواطنين والإدارة الرسمية، سمح لكل مواطن التقدّم من أعلى سلطة في الدولة مباشرة لعرض مشاكله وإقتراحاته. وكانت تجربة حديثة بالنسبة للدولة اللبنانية.

إستطاع فريق عمل مكتب المراجعات إيجاد آلية عمل تابع تطويرها وفقاً للمستجدّات، وإستناداً إلى توجيهات رئيس الجمهورية الذي اعتبر عمل المكتب هو المدماك الأوّل في عملية الإصلاح الإداري ومعرفة مكامن الخلل في الإدارة.

وفي ما يأتي لمحة عن عمل المكتب وإنجازاته وأهم المعوقات التي واجهته:

إستناداً إلى هيكليته الإدارية (قسم العمليات – قسم التحليل والمعالجة – قسم التدقيق والتوثيق) يستقبل مكتب المراجعات شكاوى المواطنين وآرائهم وإقتراحاتهم (هاتفياً – إلكترونياً – خطيّاً – مقابلات شخصيّة) والمواضيع التي تحال إليه من قبل فخامة الرئيس، ويعمل على معالجتها بالشكل التالي:

١ – الشكاوى:

– درس وتصنيف ومكننة الشكوى وفقاً لمضمونها وموضوعها (معالجة – حفظ...).

- إبلاغ أصحاب الشكاوى سبب حفظها (تكرار - طلب وساطة - القطاع الخاص - عدم قانونيّتها...).

- إرسال الشكاوى إلى الإدارة المختصّة (الوزير - المدير العام - المكلّف من قبل الوزير...).

- ملاحقة الشكوى للتوصّل إلى الجواب القانوني من قبل الإدارة (أي جواب الإدارة الرسمي المبني على القوانين التي ترعى عمل هذه الإدارة) وإبلاغ صاحب العلاقة بالنتيجة.

- إحالة الشكاوى التي تظهر خللاً في الإدارة إلى أجهزة الرقابة (التفتيش المركزي - ديوان المحاسبة - التفتيش القضائي) لإتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك بعد تلكّؤ الإدارة المعنية عن القيام بواجبها.

وقد تلقى مكتب المراجعات عدداً كبيراً من الشكاوى عبر الهاتف (بمعدل لا يقلّ عن عشر شكاوي يوميّاً) تشمل المواضيع التالية:

- عدم إستقبال مستشفى لمريض - تشقّقات وإنهيارات في الطرق والمباني - إنقطاع المياه والكهرباء - أحداث أمنيّة فورية - إزعاج وإقلاق راحة - حالات تسمّم... تمّت معالجتها بصورة فوريّة وعبر الهاتف مع الإدارات والمراجع المختصّة.

٢ - المواضيع المحالة من قبل فخامة الرئيس بالإضافة إلى آراء وإقتراحات المواطنين:

- تحليل ودراسة المواضيع وتقييمها.

- أخذ رأي الإدارة المختصّة لناحية قانونية المواضيع وإمكانية المعالجة.

- ملاحقة التنفيذ بعد موافقة فخامة الرئيس.

- عالج مكتب المراجعات حوالى ٣٤,٠٠٠ حالة (شكوى - إقتراح - مقابلة - معالجة موضوع...) بينها حوالى ١٨,٠٠٠ شكوى هاتفية. وقد شمل عمل المكتب كل الإدارات، وأهم الحالات موزّعة على الشكل التالي:

وزارة التربية والتعليم العالي:

- العمل على إنجاز مشروع قانون للجامعة اللبنانية.

- العمل على إلغاء مباراة الموظفين المتعاقدين للدخول إلى ملاك الجامعة اللبنانية بسبب الغش الذي رافق إجراء الإمتحانات وإعادة إجراء المباراة بصورة سليمة.

- العمل على حل مشكلة إضراب أساتذة معهد علوم التكنولوجيا في صيدا وإقرار تفرّغ الأساتذة العشرة بسبب الإضراب.

- العمل على إعادة توزيع ساعات التدريس في كليات الجامعة وتحديد شعب الطلاب وفقاً لساعات التفرّغ الأسبوعية المحدّدة للأساتذة، ممّا سمح بتحديد الفائض في عقود تدريس الأساتذة.

- العمل على تحضير مشروع مرسوم لتحديد الملاك التعليمي في كليات الجامعة اللبنانية.

- إلغاء إيجار بناء للجامعة اللبنانية في المنصورية كان يدفع إيجاره منذ سنوات عدّة وتشغله القوات السورية.

- إحالة أستاذ من الجامعة اللبنانية على المجلس التأديبي بسبب الرشوة.

- العمل على فتح مدرسة الغابون الرسمية وتأهيلها لاستقبال التلامذة.

- العمل على توزيع الفائض من الأساتذة في دور المعلمين على الثانويات الرسمية.

- العمل على وقف معاملات إستئناف العمل لأساتذة التعليم الرسمي المنقطعين عن العمل منذ سنوات عدّة، وإحصائهم واستصدار مراسيم اعتبارهم مستقيلين.

- العمل على وقف تنفيذ مذكرات نقل الأساتذة الصادرة عن الوزير لأسباب إنتخابية.

- العمل على إستكمال التحضيرات اللازمة للمباشرة بالعام الدراسي ٢٠٠٠ -

٢٠٠١ دون مشاكل جوهريّة وتعيين مدراء للمدارس وفقاً لأسس وقواعد محدّدة.

- العمل على إجراء مناقلات الفائض من الأساتذة في بعض المدارس وتوزيعهم على المدارس التي تشكو من نقص في جهازها التعليمي.

- إنشاء لجنة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء لتحديد آلية وصل المدارس الرسمية بشبكة الإنترنت (Liban Opus).

- معالجة موضوع كتاب الأطلس الصادر عن مؤسّسة بدران لجهة تهويد الأسماء العربية للمدن والقرى في فلسطين المحتلّة، وسحب النسخ القديمة من المكتبات وإستبدالها بنسخ جديدة.

- المساعدة في تسجيل طلاب في المدارس الرسمية ومعالجة موضوع عدم قدرتهم على دفع الأقساط في المدارس الخاصة وذلك بالوصول إلى إتفاق بالتراضي.

- المساعدة في نقل بعض المعلمين بسبب أوضاع صحيّة.

- المساعدة في حل مشكلة المدرسة اللبنانية الأميركية في الحمراء، وتمكين الطلاب من إكمال سنتهم الدراسية.

- معالجة موضوع طرد وعدم تسجيل طلاب في بعض المدارس الخاصة بسبب عدم دفع الأقساط.

- توزيع ٢٠٠ جهاز كمبيوتر مقدمة هبة لفخامته على المدارس الرسمية.

وزارة الإتصالات:

- ملاحقة تنفيذ الشبكات الهاتفية في المناطق المحرّرة.

- العمل على إحصاء خطوط الهاتف المقطوعة عن المشتركين بسبب عدم دفع إشتراكاتهم (١٦٠ ألف خط هاتف) وإعادة طرحها على الجمهور.

- العمل على حل مشاكل الترخيص لبعض المؤسّسات (وكالة رويتر - البنك الدولي).

- المساعدة في حل بعض المشاكل العالقة بين الوزارة وشركة ليبان بوست.

- متابعة موضوع إصدار طابع بريدي عن المقاومة اللبنانية.

- إعادة تشغيل خطوط هاتف لعدة مواطنين بعد دفع المستحقات المتوجبة عليهم.

- معالجة موضوع رواتب موظفي هيئة أوجيرو.

- إحالة موظفين في أحد السنترالات على التفتيش بسبب إستعمالهم خطوط الهاتف المخصّصة للخدمة في منازلهم ومحلاتهم.

- متابعة مكافحة التخابر غير الشرعي.

- العمل على تنظيم موزّعي شركات الإنترنت والبث التلفزيوني عبر الكابل.

وزارة الزراعة:

- منع دخول مواد غذائيّة فاسدة إلى لبنان عن طريق البر أو البحر (عدّة مرات).

- متابعة موضوع إستيراد اللحوم المجلّدة من الهند.

- وقف إستيراد منتوجات غذائيّة وخاصة اللحوم ومشتقاتها بسبب مادّة الديوكسين.

- المساعدة في تنفيذ عدة طرق زراعية من قبل المشروع الأخضر في عدة مناطق.

- وقف التعديات على بعض الأحراش في بعض المناطق وإرسال دوريات من الجيش لمنع الرعاة وأصحاب المشاحر من التعدّي عليها.

- العمل على إنجاز معاملات عدّة لمواطنين لجهة إستصلاح أراضيهم من قبل المشروع الأخضر في عدة مناطق لبنانية.

- تنظيم يوم تفاح لبنان.

- متابعة أوضاع تصدير الإنتاج الزراعي اللبناني إلى الخارج حسب الروزنامة الزراعية.

- توزيع نصوب زيتون.

- معالجة مخالفات ارتكبها موظفون في وزارة الزراعة.
- معالجة مخالفات وتزوير وإختلاسات في مشروع الإحصاء الزراعي الشامل.

وزارة الثقافة:

-متابعة وضع وادي قنوبين الموضوع على لائحة التراث العالمي.
- المساعدة في إنجاز وتنظيم حفل إطلاق مركز العلوم الانسانية في جبيل.
- تعيين مجلس إدارة مركز العلوم الإنسانية.
- وقف التعديات على آثار بلدة نحلة.
- حماية قلعة الحصن (سوق الغرب) من التمدّد العمراني.
- معالجة قضية منع كتاب «النبي» لجبران خليل جبران في دولة مصر العربية.

وزارة البيئة:

- متابعة مواضيع الشؤون البيئيّة والمحميات والعمل على إقفال بعض الكسارات المهدّدة للبيئة.
- معالجة موضوع السموم الصادرة عن مداخن شركة سلعاتا للكيماويات عن طريق إيقاف أقسام ووضع فلاتر في أقسام أخرى.
- إقفال معمل بلاستيك في المنية لعدم استيفائه الشروط القانونية وإزعاج جيرانه بشكل واضح وخطير.

وزارة الإصلاح الإداري:

- العمل على مكننة مؤسّسة اليسار، والمشروع أصبح في مراحله النهائية.
- ملاحقة موضوع ساعات ضبط الدوام في الوزارات.

- تجهيز ومكننة مكاتب الاستقبال التابعة لبعض الوزارات.
- تدريب الموظفين في الوزارات والإدارات الرسمية بصورة دورية (دورات معلوماتية وغيرها).
- إتمام جردة بإملاك الوزارات وإستعادة المشغول منها من قبل الغير.

وزارة المالية:

- العمل على نقل موظف من مركزه بسبب قبوله رشوة.
- متابعة موضوع تقسيط المستحقات المالية للمقاولين بموجب سندات خزينة.
- منع بيع الطوابع دون ترخيص قانوني.
- تصحيح رواتب الموظفين على أساس سلسلة الرتب والرواتب.
- متابعة موضوع دفع إيجار الأرض التي تشغلها قوات الطوارىء الدولية.
- مساعدة المواطنين في قبض تعويض نهاية الخدمة.
- مساعدة المواطنين على تقسيط رسوم نقل الملكية.

وزارة الصناعة:

- متابعة موضوع أصحاب مصانع الأحذية ومصانع الألبسة والعمل على استصدار مراسيم لخفض الرسوم الجمركية على المواد الأوليّة بصورة عامة، وتأمين حماية الصناعات واستمراريتها.
- مساعدة مستثمرين للإستحصال على تراخيص لإنشاء معامل وإستيراد مواد أوّلية.
- معالجة أوضاع المصانع غير المستوفية للشروط القانونية.
- دراسة ومتابعة إنشاء معمل عصير فواكه (تفاح...).

وزارة الصحة:

- متابعة ومعالجة مشاكل المستشفيات والمراكز الصحيّة الحكومية.
- تجهيزات المستشفيات الحكومية والمراكز الصحيّة في المناطق من قبل مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي.
- مساعدة المرضى للحصول على البطاقات التي تخولهم الحصول على الدواء للأمراض المزمنة.
- مساعدة المرضى على إجراء العمليات وإدخالهم المستشفيات الحكومية والخاصة.
- المساعدة على إجراء عمليات النخاع الشوكي في ايطاليا.
- مساعدة مرضى في إجراء عمليات قلب مفتوح.
- مساعدة مرضى في إجراء عمليات زرع كلى.
- معالجة حالات صحيّة خاصة في عدد من المناطق (البرص - داء الكلب - التسمّم الغذائي...).
- التنسيق مع وزارة الصحة لمعالجة مخالفات إدارية ارتكبها عدد من موظفي الوزارة.

وزارة الاقتصاد:

- ملاحقة شركات التأمين لدفع التعويضات المستحقّة للمواطنين.
- العمل على تنفيذ قرارات مجلس شورى الدولة.
- التدخل لدى الوزارة للعودة عن قرارها بمنع إفتتاح معرض.
- حل مشكلة إستيراد إطارات مجمّدة في مطار بيروت الدولي.
- المساعدة على تفعيل مصلحة حماية المستهلك.

- متابعة المشاكل والمخالفات الموجودة في إهراءات الحبوب.

- متابعة مواضيع تجار الألبسة وأسواقهم في مختلف المناطق.

- إعطاء الموظفين المضمونين حقوقهم بعد تمنّع المدير العام عن التوقيع على جداولهم.

وزارة العمل:

- إنجاز معاملات مجمّدة في الوزارة لعدد من المواطنين.

- إجراء مصالحة بين عمال شركة سيبكو وصاحب الشركة بعد أن صرفهم من العمل.

- دفع تعويضات لعمال بعد صرفهم من العمل.

- تمت معالجة قضية صرف ١٠٠ عامل من معامل غندور دون دفع التعويضات المستحقة لهم وذلك عبر وساطة مع أصحاب العمل أسفرت عن تسوية ارتضاها الطرفان.

- متابعة شكاوى بعض نقابات العمال ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم.

- مساعدة المواطنين على قبض تعويضات نهاية الخدمة والمنح المستحقة لهم.

- العمل على فتح مركز جديد للضمان في مدينة جبيل.

- المساعدة على عدم تنفيذ قرار داخلي بتعيين موظفين خلافاً للقانون.

-متابعة موضوع مكننة الضمان الإجتماعي وتوحيد البطاقة الصحيّة ومشروع قانون الشيخوخة.

- المساعدة على إصدار مرسوم بإجراء اختبارات للترقية إلى رؤساء دوائر ومحاسبين وإدخال أطباء إلى الضمان.

وقد تلقى مكتب المراجعات عدداً كبيراً من طلبات التوظيف لم يتم إحصاؤها لعدم قدرة المكتب على معالجتها.

وزارة الطاقة والمياه:

- تحديد مهلة ٣٠ شهراً لتقسيط محاضر المخالفات والمتأخرات في مؤسّسة كهرباء لبنان مما ساهم في إحياء عملية الدفع.
- المساعدة على إعادة التيار الكهربائي في المناطق.
- تسهيل تركيب أعمدة كهربائية ومحوّلات وعدادات في المناطق.
- نزع تعديات الكهرباء على الشبكة العامة من قبل أحد المنتجعات السياحية.
- طلب إحالة موضوع مصلحة مياه زحلة إلى التفتيش المركزي.
- تنفيذ قرار إقفال وردم لبعض الآبار الإرتوازية.
- إصلاح أعطال كهربائية ومائية في مختلف المناطق اللبنانية.
- تذليل عقبات لتركيب أعمدة كهربائية للتوتر العالي.
- طلب إصدار سعر أسبوعي للنفط.
- مساعدة متعهدين على قبض مستحقاتهم عن مشاريع تمّ تنفيذها.

التنظيم المدني:

- معالجة مشكلة التأخير في إنجاز المعاملات (تسوية الأبنية المخالفة - إعطاء رخص بناء...).
- تعديل المخطط التوجيهي لعدة مناطق.
- المساهمة في الإسراع بمنح الرخص القانونية لعدد من المشاريع السياحية والتربوية والسكنية.
- المساعدة في إنجاز بعض مشاريع الضم والفرز.
- المساعدة في تعديل بعض عوامل الإستثمار للمصلحة العامة.

- المساهمة في وضع المخطط التوجيهي وتصميم بعض الأوتوستردات في مختلف المناطق.

وزارة الشؤون الإجتماعية:

- إحالة عدد من المعوقين على مؤسّسات متعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

- دفع رواتب عدد من الموظفين المتعاقدين مع الوزارة بعد توقف عن الدفع استمر عدة أشهر.

- تأمين مساعدات طبيّة وعينية ومعدات للجمعيات الأهلية.

- تقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة لعدد من حالات الإعاقة.

- توزيع مساعدات عينية في مدينة صور بالتنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العليا للإغاثة.

- المساهمة في أعمال تنفيذ تجميع وتأهيل أطفال الشوارع.

- تقديم مساعدات عينية لعدد من المعوقين.

وزارة الخارجية:

- إنجاز معاملات متأخرة واردة من السفارات في الخارج.

- شكاوى حول إهمال السفارات اللبنانية في الخارج وحول سلوك بعض القناصل في دول الاغتراب.

- الطلب من السفارة القطرية تسديد بدلات الإيجار لشركة الدبس العقارية بعد أن كانت متوقفة عن الدفع لعدة سنوات.

- العمل على إستعادة طفل من ألمانيا والتوصل إلى معرفة عنوان طفل في

الولايات المتحدة كانت والدته اصطحبته معها سراً.

- شكاوى حول تعرّض لبنانيين لاعتداءات في دول الاغتراب.

- تنفيذ مرسوم بتسليم منصب إلى موظفة في وزارة الخارجية.- زيادة قيمة تعويضات عدد من الأبنية المستأجرة من قبل وكالة الأونروا.

وزارة العدل:

- المساعدة على إصدار قانون الأحداث.

- أحيلت شكاوى المواطنين حول تصرّفات القضاة والتأخير في سير المحاكمات إلى التفتيش القضائي بواسطة وزير العدل.

وزارة الداخلية والبلديات:

- شكاوى ضد ضباط وعناصر قوى الأمن الداخلي لاستغلالهم الوظيفة وقبض الرشوة.

- شكاوى المواطنين من تعاطي حبوب الهلوسة والمخدرات على أنواعها في المدارس والجامعات.

- مكافحة ظاهرة سرقة السيارات وخصوصاً سيارات المصطافين العرب وحالات الاعتداء والسرقة والاغتصاب.

- التلكؤ في معالجة شكاوى المواطنين.

- تكثيف الإجراءات الأمنية لحماية الدبلوماسيين ومباني السفارات الاجنبية.

- معالجة شكاوى إزعاج وإقلاق راحة.

- تنفيذ وتعديل قرارات صادرة عن مجالس بلدية.

- مخالفات في مصلحة تسجيل السيارات.

- طلبات الحصول على الجنسية اللبنانية.

- تسهيل تسجيل أفراد عائلات لبنانيين مقيمين في الخارج.

- إقفال كسارات ومقالع خارج المخطط التوجيهي أو مخالفة للشروط البيئية.

- تصحيح سجلات القيد لمواطنين.

- الإستحصال على إقامات وسمات دخول لوفود أجنبية.

- متابعة تصنيف مؤسّسات صناعية وتجارية وسياحية.

- الطلب من وزارة الداخلية تأمين دليل للمواطنين في المحافظات حول كيفية إنجاز المعاملات.

- إزالة مخالفات وتعديات على العقارات الخاصة والعامة.

- تأمين إشارات سير ومواقف للمعوقين في نطاق عدد من البلديات.

- المساهمة في إحياء بعض القوانين لتحسين الجباية في مصلحة تسجيل السيارات.

- الايعاز إلى مديرية قوى الأمن الداخلي لوضع دراسة لإنشاء سجون جديدة في عدد من المناطق.

- تأمين وتوزيع مساعات عينية لبعض السجون.

- إزالة التعدّي عن شبكات المياه العامة في مختلف المناطق.

الأعمال الإنمائية التي قام مكتب المراجعات بمتابعة تنفيذها مع الإدارات المختصة (وزارة الأشغال العامة والنقل - مجلس الإنماء والإعمار - وزارة الطاقة والمياه - الهيئة العليا للإغاثة):

- متابعة تأهيل طرق مختلفة في منطقة عكار.

- متابعة تأهيل طريق طرابلس - سير - حوارة.

- متابعة إنجاز طريق بكفيا - بولونيا - عينطورة - ترشيش.

- إصلاح وترميم طريق حردين - دير بلا - بزيزا.
- تأهيل طريق الحازمية - كاليري سمعان جادة الرئيس العماد إميل لحود.
- متابعة إنشاء طريق الحازمية - الكرنتينا.
- متابعة إنشاء ملاعب آسيا ٢٠٠٠ وتأهيل ملاعب أخرى (١١ ملعباً).
- متابعة إنشاء فندق كواليتي - ان في طرابلس.
- متابعة تأهيل طريق المدفون - كفيفان.
- متابعة تأهيل وصيانة وتشغيل المدينة الرياضية.
- متابعة إنجاز جسر برج حمود - الدكوانة.
- متابعة إعادة ترميم وتأهيل مبنى المعهد الوطني للإدارة ENA.
- متابعة مشاريع مياه الشفّة في المتن وكسروان - نبع المضيق - قطين عازار.
- متابعة تأهيل طريق دلبتا - شننعير.
- متابعة ترميم وتأهيل طريق شتورة - المصنع.
- متابعة إنجاز مشروع محول عجلتون.
- متابعة إنجاز انخساف الطريق البحري في منطقة ضبيه.
- إزالة عوائق مبنية لزوم إنشاء طريق حارة صخر - حريصا.
- متابعة إنشاء اوتوستراد المتن السريع والمتفرعات.
- إنشاء وتأهيل الطريق البحري الممتد من ذوق مصبح حتى جونيه.
- متابعة إنهاء الأعمال في نفق سليم سلام.
- تزفيت وتسوية تقاطعات في بيروت (تهيئة للقمة العربية) (المطار - ملعب العهد).
- الإشراف على إصلاح أعمال الصيانة في معمل البداوي للكهرباء.

- الإعداد لإطلاق مشروع سد شبروح والإشراف على التنفيذ.

- متابعة مشاريع المياه في المتن وكسروان (قطين - نبع العسل - نبع المضيق).

- ترميم انهيار طريق حصرون الديمان.

- الإشراف على ترميم وتعبيد عدة طرق في مختلف المناطق اللبنانية.

هذا، وقام مكتب المراجعات بمتابعة بعض المواضيع مع مجلس الخدمة المدنية منها: تعيين مهندسين ناجحين في مباراة وتعيين خريجي المعهد الفني التربوي، وتمت إستشارته أثناء معالجة عدد من الحالات. وفي ما يتعلّق بالتفتيش المركزي اقتصرت المعالجة على إحالة المواضيع والموظفين المخالفين بعد تلكؤ إدارتهم في المعالجة.

كما سهّل مكتب المراجعات لمئات المواطنين إنجاز المعاملات في وزارة المهجرين، وزارة الإسكان، مجلس الجنوب، وتعاونية موظفي الدولة، الأمر الذي ساعد في قبض التعويضات وإنجاز الإخلاءات ومنح القروض السكنيّة ومعالجة نتائج انهيار مجمّعات وأبنية سكنيّة.

إنجازات مميّزة

... وشهادة للتاريخ وللمستقبل نرفع لذاكرة لبنان واللبنانيين إنجازات مميّزة في عهد الرئيس لحود، الذي سهر في سبيل تحقيقها، على الرغم من المعوقات والصعوبات والظروف الضاغطة. وقد شاءها رغم كل شيء تحقيقاً لأحلام وتطلّعات عمرها سنوات وعهود...

القانون رقم ٢٢٠، المتعلّق بحقوق الأشخاص المعوقين، الصادر في ٢٩ أيار ٢٠٠٠

وقد نصّ على اعتماد بطاقة المعوق الشخصيّة، حيث لكل معوق، الحق في الحصول على بطاقة شخصيّة تخوّله ممارسة الحقوق والإمتيازات التي تمنحها القوانين والأنظمة النافذة. وتعتبر هذه البطاقة الوسيلة الرسمية الوحيدة التي تعتمد لإثبات الإعاقة.

كما تم إنشاء الهيئة الوطنيّة لشؤون المعوقين، وهي تتولى المهام الآتية:

١ – إعداد السياسة العامّة لشؤون المعوقين بالتنسيق مع الأجهزة المختصّة في القطاع العام والجمعيّات الأهليّة والهيئات غير الحكوميّة.

٢ – الإسهام في وضع البرامج والخطط التنفيذيّة لهذه السياسة بالتنسيق مع المؤسّسات والإدارات العامّة المختصّة.

٣ – إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلّقة بالإعاقة عفواً أو بناءً على طلب مجلس الوزراء.

٤ – إعتماد المواصفات والشروط الفنيّة الواجب توافرها في المؤسّسات العاملة من أجل المعوقين وفي مجال خدمتهم، بالتنسيق مع الإدارات المختصّة في الوزارة.

٥ – المشاركة في الإتصالات الخارجيّة وفي المؤتمرات الدوليّة لتطوير المشاريع ولتنظيمها، والإسهام في التخطيط لإجتذاب المساعدات. ولها الحق في قبول الهبات المتّصلة بالإعاقة من الدول والمنظّمات والهيئات لصالح الصندوق المستقلّ للوزارة.

٦ - الإدعاء أو التدخّل في أيّة دعوى لدى أية هيئة قضائيّة عاديّة أو إستثنائيّة في أي موضوع يتّصل بمهامها أو يساعد على تحقيقها أو الدفاع عن المعوقين وحقوقهم.

أما في حقّ الشخص المعوق ببيئة مؤهّلة، فقد نصّ القانون على أن لكل شخص معوق الحق في الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص غير المعوق. وعلى كافة الأبنية والمنشآت والمرافق العامّة والخاصّة المعدّة للإستعمال العام، أن تكون مواصفاتها الهندسيّة منطبقة مع المعايير ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون.

كما نصّ على أن تعتمد المعايير الهندسيّة والفنيّة الخارجيّة والداخليّة التي يشترط أن تتوافر في أعمال البناء أو التأهيل أو الترميم كافة، للأبنية والإنشاءات والمرافق العامّة أو الخاصّة المعدّة للإستعمال العام أو الخاص. وتوضع هذه المعايير بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعيّة بعد إستطلاع رأي الهيئة الوطنيّة لشؤون المعوقين، وتضاف إلى قانون البناء وفقاً للأصول القانونيّة المتّبعة.

كما تعتمد أيضاً وفق الأصول، المعايير الهندسيّة والفنيّة الخارجيّة والداخليّة المتعلّقة بالتأهيلات الإضافيّة المفترض تأمينها وفقاً للحاجات الخاصّة لبعض الأشخاص المعوقين، والتي لا تدخل حكماً في معايير الحدّ الأدنى للأبنية والمنشآت.

وتتضمن معايير الحدّ الأدنى للأبنية والمنشآت في تبويبها أربعة أجزاء على الأقل:

أوّلاً: تجهيز الأبنية والمرافق العامة أو المعدّة للإستعمال العام المنوي إنشاؤها.

ثانياً: تأهيل الأبنية والمرافق العامة أو المعدّة للإستعمال العام الموجودة.

ثالثاً: تجهيز الأبنية الخاصة المنوي إنشاؤها.

رابعاً: تشجيع تأهيل الأبنية الخاصّة الموجودة.

ويفرض القانون أن تؤمّن وزارة النقل باصات أو غيرها من وسائل النقل، مؤهّلة ومعدّة لإستعمال الأشخاص المعوقين وفقاً للمعايير العالميّة للأمان، ومجهّزة بالتنبيهات الصوتيّة للمكفوفين، مع تواجد مساعدين إثنين على الأقل للسائق، وذلك بنسبة (١٥٪) خمسة عشر بالمئة على الأقل من العدد الإجمالي لكل نوع من أنواع وسائل النقل المتوافرة لدى وزارة النقل، ويتوجّب على هذه الوزارة فرض تجهيز كل وسيلة نقل عامة جديدة وفقاً للمعايير الخاصة بالمعوقين.

وتخصّص مساكن مؤهّلة في أيّ مشروع مساكن شعبيّة أو تجمّعات سكنيّة تقوم به الدولة أو أي جهة عامة وفقاً لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت إضافة إلى المعايير المفروضة على المداخل والمواقف وغيرها من الفسحات العامة، وذلك لصالح الأشخاص المعوقين المحدودي الحركة (مثلاً: الذين يستعملون كراسي نقالة)، بنسبة لا تقلّ عن خمسة بالمئة (٥٪) من المساكن الإجمالي يدوّر الكسر الناتج عن العملية الحسابيّة إلى الرقم الأعلى.

وعلى التجمّعات السكنيّة الدائمة أو الموسميّة الخاصّة أن تتضمن مساكن مؤهّلة وفقاً لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت إضافة إلى المعايير المفروضة على المداخل والمواقف وغيرها من الفسحات العامة.

وبخصوص تسهيل القروض، اعطي المعوق الحقوق الآتية:

- تسهيل الإجراءات وشروط القرض المعطى لحامل بطاقة المعوق الشخصيّة، بقدر المستطاع، وذلك من أجل مساعدته على تملّك مسكن.

كذلك وأن لكلّ شخص معوق الحق بالتعليم، بمعنى أن القانون يضمن فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص المعوقين من أطفال وراشدين، ضمن جميع المؤسّسات التربوية أو التعليميّة من أيّ نوع كانت، وذلك في صفوفها النظاميّة وفي صفوف خاصّة إذا استدعى الأمر.

ولا تشكّل الإعاقة بحدّ ذاتها عائقاً دون طلب الإنتساب أو الدخول إلى أية

مؤسّسة تربويّة أو تعليميّة، رسميّة أو خاصّة، من أيّ نوع كانت. ويعتبر بحكم الملغى كل نصّ يشترط لأي طلب انتساب أو دخول إلى أية مؤسّسة تربويّة أو تعليميّة رسميّة أو خاصّة من أي نوع كانت، سلامة البنية أو الجسد أو عدم الإصابة بإعاقة أو عاهة أو علّة أو ما شابه ذلك من التعابير والألفاظ. كما تعتبر الإجراءات العاديّة، مثل الامتحانات المتعلّقة بالكفاءة المعمول بها وغيرها، والمعتمدة لقبول طلبات الدخول أوالإنتقال من صف إلى آخر، كافية لقبول أو رفض طلب الإنتساب أو الدخول إلى أيّة مؤسّسة تربويّة أو تعليميّة رسميّة أو خاصّة من أيّ نوع كانت.

هذا وتغطّي وزارات التربية والشباب والرياضة والتعليم المهني والتقني، نفقات التعليم والتربية الخاصّة أو التأهيل المهني للمعوقين داخل مؤسّسات ومراكز الخدمات المتخصّصة بالتربية والتعليم أو التأهيل المهني المتخصّص، لكلّ شخص مزوّد ببطاقة المعوق الشخصيّة، وبطلب خاص من وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وذلك من خلال عقود تنفّذها مع المؤسّسات المعنيّة. ويتضمن ذلك تغطية نفقات تطبيق مناهج تعليميّة ورياضيّة وإجتماعية طبيّة مساعدة.

هذا وتؤمّن الشروط الفضلى التي تسمح لكلّ تلميذ معوق حامل البطاقة الشخصيّة من المشاركة في الحصص التعليميّة كافة وفي الامتحانات في جميع المراحل المدرسيّة والتقنيّة والجامعيّة، وذلك من النواحي الآتية المعدّدة على سبيل المثال وليس الحصر:

١ - تأهيل المداخل والصالات.

٢ - تحديد الوقت المخصّص للمسابقة إذا توجب ذلك.

٣ - تأمين الأسئلة بوسائل مكيفة (أحرف نافرة، خط كبير، وغيرها).

٤ - مساعدات من قِبَل الغير، أو تقنيّة خاصّة (ماكنات برايل، آلات كاتبة، مترجم للغة الإشارة، وغيرها).

وتتضمّن القرارات التي تصدر سنوياً عن وزارات التربية الوطنيّة والشباب والرياضة والتعليم المهني والتقني والثقافة والتعليم العالي، والمتعلّقة بتوقيت وتنظيم الامتحانات الرسميّة السنويّة، فقرة خاصّة متعلّقة بالإجراءات الواجب اتباعها من أجل تنظيم هذه الامتحانات كافة حسب المعايير المحدّدة أعلاه، كما تتضمّن فقرة تحدّد المواد الخاصة التي تستوجب تنظيم امتحانات خاصّة لبعض الأشخاص المعوقين وفقاً لملفاتهم الشخصيّة.

كذلك تعتبر بطاقة المعوق الشخصيّة مستنداً كافياً لإعفاء الأشخاص المعوقين من امتحان الرياضة في الامتحانات الرسميّة، واستبداله وفقاً للإجراءات المعمول بها في حالات الإعفاء كافة، إلاّ في حال سجل الشخص المعوق رغبته في المشاركة.

وللمعوق أيضاً، بموجب هذا القانون حقوقاً بالعمل والتوظيف وبالتقديمات الاجتماعيّة.

القانون رقم ٢٤٨، الرامي الى وضع نظام ضماف صحي إختياري للمسنين اللبنانيين، الصادر في ٩ آب ٢٠٠٠

ينصّ هذا القانون على أنه يحق لكل لبناني، الإنتساب إختيارياً الى هذا النظام ضمن الشروط الآتية:

١ – أن يكون قد بلغ الرابعة والستين مكتملة من العمر.

٢ – أن يكون غير مستفيد مباشرة أو غير مباشرة من التقديمات الصحية عن طريق:

أ – تعاونية موظفي الدولة.

ب – المؤسسات الصحية الخاصة بأفراد الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة.

ج – تعاضدية القضاة وأية تعاضدية أخرى مشابهة وإلزامية.

د – الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

هـ – الأنظمة الخاصة بالنقابات المهنية بكل أنواعها إذا كانت تغطي التقديمات الصحية للمتقاعدين المسجلين لديها.

القانون رقم ٦٦٤، المتعلق بإنشاء «وسيط الجمهورية»، الصادر في ٤ شباط ٢٠٠٥

بالنظر الى أهميته والى أهمية التغيير الذي يُحدثه في تعاطي المواطنين مع الإدارة، نورد نصه كاملاً، وفق ما نُشر في الجريدة الرسمية:

المادة الأولى:

١ – وسيط الجمهورية شخصية مستقلة لا تتلقى التعليمات من أي سلطة، وهو يتدخل ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، لتسهيل التعامل مع الإدارة والمساعدة على حلّ الخلافات الناجمة عن هذا التعامل.

يقصد في هذا القانون بكلمة الإدارة أشخاص الحق العام وأشخاص الحق الخاص الموكلة إليهم إدارة مرفق عام.

٢ – لوسيط الجمهورية جهاز معاون يختاره وفق الحاجة، وله أن يسمّي من بين جهازه المعاون من يمثله للقيام بمهام التنسيق بين الإدارات الإقليمية والمواطنين.

٣ – مركز وسيط الجمهورية في بيروت وتشمل مهامه كافة الأراضي اللبنانية.

المادة الثانية:

١ – يعيّن وسيط الجمهورية لولاية أربع سنوات غير قابلة للتجديد، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

٢ – ينبغي أن يكون الوسيط لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل، وقد أتم سن

الخامسة والأربعين متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية أو محاولة جناية بجنحة أو بمحاولة جنحة شائنة. وأن يكون حائزاً على إجازة جامعية عليا في القانون أو العلوم الإدارية أو السياسية، وأن يتمتع بخبرة عشرين سنة على الأقل في حقل اختصاصه أو أن يكون من كبار موظفي الدولة المتقاعدين أو الحاليين في الأسلاك القضائية أو الإدارية أو الدبلوماسية والذين أمضوا في الخدمة العامة أكثر من عشرين سنة، وأن يكون مشهوداً له بالسمعة الحسنة والمناقبية الرفيعة والكفاءة المهنية.

٣- تُنهى خدمات الوسيط بصورة مبكّرة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء في إحدى الحلات التالية:

أ - بناء على طلبه الخطي.

ب - تعذر ممارسته لمهامه بسبب المرض.

ج - إرتكابه خطأ جسيماً أثناء ممارسته لمهامه شرط إثبات هذا الخطأ بموجب تقرير تضعه لجنة مؤلفة من الرئيس الأول لمحكمة التمييز رئيساً، وعضوية كل من رئيس مجلس شورى الدولة، ورئيس ديوان المحاسبة.

د- الحكم عليه بجناية أو بمحاولة جناية أو بجنحة شائنة أو بمحاولة جنحة شائنة.

المادة الثالثة:

١ - لا يجوز الجمع بين منصب الوسيط وأي منصب ووظيفة ومهمة رسمية ومهنة خاصة مهما كانت.

٢ -كما لا يجوز للوسيط، قبل إنقضاء سنتين على انتهاء ولايته، أن يرشح نفسه للإنتخابات النيابية أو لأية هيئة بلدية أو لا مركزية أخرى.

٣ - لا يحق للوسيط خلال مدة ولايته إبداء الرأي أو إعطاء الإستشارات في الأمور التي يمكن أن تعرض عليه خارج إطار ممارسته لمهامه.

٤ – على الوسيط أن يلتزم بعدم إفشاء الأسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته ويبقى هذا الموجب قائماً بعد إنتهاء ولايته.

المادة الرابعة:

لا يمكن ملاحقة الوسيط بسبب الآراء التي يبديها والمتعلقة بممارسته مهامه أو بمعرضها.

المادة الخامسة:

١ – يتلقى الوسيط الطلبات المقدمة من أي شخص طبيعي أو معنوي، ولا تقبل الطلبات المقدمة من جهة مجهولة الهوية.

٢ – على صاحب العلاقة أن يكون قد باشر بالمراجعات الإدارية اللازمة ولم يحصل بعد مرور ثلاثة أشهر، على النتيجة المتوخاة. ولا تقبل الطلبات في المسائل المعروضة أمام القضاء أو العالقة أمام الإدارة والتي ترقى الى أكثر من سنة تسبق تعيين أول وسيط وفق أحكام هذا القانون.

٣ – يعود للوسيط أن يتدخل عفواً أو بناء لطلب أي من النواب من المسائل التي تتعلق بالمصلحة العامة.

٤ – إن الخلافات التي تنشأ بين الإدارة من جهة وبين العاملين فيها من جهة ثانية لا يمكن أن تكون موضوع مراجعة أمام وسيط الجمهورية.

٥ – تكون خدمات الوسيط مجانية ولا تخضع لأي رسم أو طابع.

٦ – يمسك الوسيط سجلاً خاصاً يدون فيه المراجعات المقدمة وخلاصة عن النتيجة التي آلت إليها، وتعطى لها أرقام تسلسلية.

المادة السادسة:

١ – لا يقطع الطلب المقدم الى الوسيط المهل القضائية.

٢ - يستمر عمل الوسيط بموازاة أية مراجعة إدارية أو قضائية عائدة لنفس موضوع الطلب.

٣ - لا يجوز لوسيط الجمهورية التدخل في مجريات دعوى عالقة أمام السلطة القضائية، ولا الطعن في صحة حكم قضائي؛ إلا أنه في حال عدم تنفيذ حكم قضائي مبرم في مهلة معقولة يستطيع الوسيط دعوة الإدارة المعنية الى الإنصياع للحكم في مهلة معقولة يترك له أمر تحديدها، وإذا لم تقترن هذه الدعوة بأية نتيجة، يصبح الإمتناع عن تنفيذ الحكم القضائي موضوع تقرير خاص يرفع وفقاً للأصول المحددة في المادة التاسعة من هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة:

١ - يعود للوسيط تقدير جدية الطلب وقانونيته، وله أن يطلب من الإدارة تقديم الإيضاحات والتعليق على الطلب خلال مهلة يحددها وفقاً لكل حالة. كما له أن يطلب تزويده بالوثائق والمستندات التي يراها ضرورية، أو التي ترتأي الإدارة المختصة تزويده بها.

٢ - يعمل الوسيط على معالجة كل من الطلبات الموجهة إليه عن طريق تقريب وجهات النظر بين صاحب الطلب والإدارة، وعقد اللقاءات بينهما لطرح الحلول الملائمة، والتقدم من الإدارة بالتوصيات التي يرى أنها قد تؤدي الى معالجة الطلب المطروح أمامه، توخياً لتطبيق القانون، وعند غياب النص فوفقاً لقواعد العدل والإنصاف.

٣ - يمكن لوسيط الجمهورية أن يتقدم من الإدارة المعنية بتوصيات من شأنها تحسين سير العمل فيها وتطويره، كما يمكنه أن يوصي بتعديل النصوص القانونية والتنظيمية في حال رأى أن تطبيق بعض أحكامها من شأنه أن يؤدي الى حالات غير عادلة ومنصفة.

٤ – يعود للوسيط أن يعلم الهيئات الرقابية المختصة في معرض قيامه بمهامه عن كل ما يراه خطأ أو تقصيراً أو تقاعساً من الموظفين أو العاملين أو من الإدارة المعنية، وعن كل ما يتعلق بتحسين سير العمل وتقدمه.

٥ – لوسيط الجمهورية أن يطلب من هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل تزويده بالدراسات المناسبة.

المادة الثامنة:

١ – تقوم الإدارة بموجب تسهيل مهمة وسيط الجمهورية وإعطاء التوجيهات الى موظفيها والعاملين فيها مهما كانت فئاتهم لتقديم جميع المعلومات والإيضاحات والمستندات المطلوبة منه، وكذلك تسهيل مهمة الوسيط لجهة الإجتماع بهم أو الإستماع إليهم.

٢ – لا يمكن التذرع بوجه الوسيط بسرية المعلومات والمستندات، باستثناء تلك التي يحظر القانون صراحة نشرها أو الإطلاع عليها أو تداولها، وتلك التي تتعلق بالأمن والدفاع الوطني.

٣ – تقوم الإدارة المعنية بإبلاغ وسيط الجمهورية بالإجراءات أو التدابير التي اتخذتها على أثر التوصيات التي وجهها إليها، وذلك في مهلة أقصاها شهرين على تقديم تلك التوصيات.

المادة التاسعة:

١ – في حال سكوت الإدارة أو عدم إبلاغها الوسيط جواباً مقنعاً ضمن المهلة المحددة في المادة الثامنة أعلاه، يمكن للوسيط عندها تضمين تقريره الخاص أو السنوي موجز القضية وتوصيانه بشأنها.

٢ – يضع الوسيط تقريراً سنوياً وتقارير خاصة حول مواضيع هامة ويرفع نسخة عنها الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، على أن تنشر تقارير الوسيط حكماً في الجريدة الرسمية.

المادة العاشرة:

١ - يعاون الوسيط جهاز تحدد وظائفه وعدد وحداته وشروط التعاقد عليها ومهامها والتعويضات العائدة لها بموجب نظام خاص يقترحه ويرفعه الى الجهات المختصة لإقراره، وينشر في الجريدة الرسمية.

٢ - يضع الوسيط سنوياً مشروع موازنته، وتلحظ الاعتمادات المرصدة للوسيط، بما فيها مخصصاته والتعويضات العائدة للجهاز المعاون في بند خاص في موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

٣ - تخضع حسابات الوسيط لرقابة المحاسبة المؤخرة.

٤ - يودع الوسيط رئاسة المجلس الدستوري تصريحاً يتضمن كامل ذمته المالية، بما فيها الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها هو أو زوجته أو أولاده القاصرون في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينه. وهو يخضع لأحكام قانون الإثراء غير المشروع رقم ١٥٤ تاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٩٩.

المادة الحادية عشرة:

تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

المادة الثانية عشرة:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به فور نشره.

الذي تم تدشينه في ٣/١٠/٢٠٠٧ سد شبروح

يشكّل سد شبروح وملحقاته جزءاً من الخطة العشرية لوزارة الطاقة والمياه – المديريّة العامّة للموارد المائيّة والكهربائيّة التي تقضي بإنشاء السدود والبحيرات الجبلية بهدف استثمار مصادر المياه السطحيّة وتغذية المياه الجوفيّة.

ان التنامي الملحوظ لعدد سكان قضاء كسروان خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية أدى إلى تزايد الطلب على مياه الشفة وخاصّة خلال فصل الشحائح.

يؤمّن تنفيذ المشروع ٨ ملايين متر مكعب سنوياً لسد العجز الحاصل في ميزان مياه الشفة في مناطق قضاء كسروان وجزئياً في مناطق قضاء المتن وذلك حتى سنة ٢٠٢٥، الأمر الذي يساهم في الإدارة الشاملة للموارد المائيّة في مناطق جبل لبنان (كسروان المتن، جبيل) ومدينة بيروت.

موقع المشروع

يقع سد شبروح على مجرى وادي شبروح في قضاء كسروان على بُعد ٤٠ كلم من شمال شرق مدينة بيروت و٥ كلم شمال شرق فاريا.

تمّ اختيار موقع شبروح في منطقة خالية من الفوالق العاملة، وواضحة المعالم من جهة طبقاتها الجيولوجيّة التي تؤمّن للسد أساسات ثابتة وللبحيرة الضمان المناسب لحفظ المياه.

مواصفات المشروع الفنيّة

يتألّف سد شبروح وملحقاته من ثلاثة أقسام:

أ – السد مع بحيرة بسعة ثمانية ملايين متر مكعّب.

ب – منشأة تحويل المياه من نبع اللبن حتى السد لتأمين تغذية البحيرة بمعدّل ١,٥ متر مكعّب في الثانية.

ت – محطّة تكرير مياه الشفة بقدرة ٦٠,٠٠٠ مترمكعّب في اليوم.

السد

جسم السد ركامي من الصخر مع عازل أمامي من الباطون الإسمنتي أما مواصفاته فهي كالتالي:

– مستوى قمّة السد	١٦١٨
– مستوى مياه البحيرة	١٦١٣
– سعة البحيرة	٨ ملايين م^{٣}
– مساحة البحيرة	٠,٤٦ كلم
– طول السد على مستوى القمة	٤٧٠م
– العلو الأقصى	٦٣م
– العرض الأقصى عند القاعدة	٢٠٠م
– الانحناءات للقسمين الخلفي والأمامي	١,٧/١
– عرض القمة	١٠ أمتار
– حجم الركام	١,٥٠٠,٠٠٠م^{٣}
– مساحة العازل الأمامي	٣٤٠٠٠ م^{٢}

المنشآت الملحقة

– منشأة تصريف الفيضان: تقع هذه المنشأة على الضفّة اليمنى من الوادي وتتكوّن من بئر دائري ارتفاعه ٥٢ متراً وقطره الخارجي٢٠,١١متراً يؤمّن تصريف ١٨٠ متر مكعّب بالثانية على المنسوب ١٦١٥ خلال فيضان يمكن حصوله مرّة كل عشرة آلاف سنة. ترسل مياه الفيضان الى مجرى الوادي بنفق قطره ٦,٤ متراً.

– منشأة مأخذ المياه: تتألّف من أربعة مآخذ مختلفة المناسيب تصبّ ضمن بئر دائري علوّه ٥٠ متراً يقع على الضفّة اليمنى من الوادي تتصل هذه المنشأة بمحطة التكرير بواسطة خط جرّ مضغوط قطره ٨٠٠ مم بطول ٤٥٠ متراً.

تحويل المياه من نبع اللبن إلى شبروح

– تؤمّن هذه المنشأة غالبيّة تغذية البحيرة من مياه نبع اللبن الواقع على منسوب ١٦٣٤ والذي يعلو بـ ٢١ متر منسوب مياه البحيرة وتتألّف المنشأة من:

– حوض تقسيم المياه بحجم ٥٥٠٠م^3 على مخرج نبع اللبن مع منشأة تصريف سطحيّة.

– مأخذ في حوض التقسيم يضمن تحويل ١,٥ متر مكعّب بالثانية الى بحيرة شبروح.

– خط جرّ مضغوط بطول ٥١٩٠ متراً وقطر ١٠٠٠مم يمرّ عبر بئر بعمق ٦٠ متراً ونفق بقطر ٣ أمتار وبطول ٦٦٠ متراً.

– منشأة تفريغ مياه نبع اللبن متواجدة على الضفة اليسرى لبحيرة شبروح.

محطّة التكرير

تمّ تنفيذ محطّة تكرير مياه الشرب على بعد حوالي ١٥٠ متراً من أسفل السد وتشمل عشر مرشحات بقدرة اجمالية ٦٠٠٠٠م^3 في اليوم.

تحويل المياه من شبروح إلى نبع العسل

تمّ تنفيذ قسطل بقطر ٨٠٠ مم وبتدفق ٠,٧ متر مكعب في الثانية لنقل المياه المكرّرة من المحطّة الى خزان نبع العسل.

مياه الري

تمّ تنفيذ قسطل بقطر ٤٠٠ مم لتأمين مياه الري لأصحاب الحقوق على ينابيع شبروح.

تغذية بحيرة شبروح

تتغذّى بحيرة شبروح من مصدرين مائيين:

الأول: وادي شبروح بكميّة وسطيّة تقارب ٢,٥ مليون متر مكعّب في السنة.

الثاني: نبع اللبن وبكميّة ٥,٥ مليون متر مكعّب في السنة تحوّل خلال شهري نيسان وأيار من مياه نبع اللبن الفائضة التي تصبّ في مجرى نهر الكلب، ويمكن الإفادة خلال شهر حزيران من مليوني متر مكعّب إضافيّة تحول مباشرة للتكرير في المحطة ومن ثم الى الاستعمال.

الأثر البيئي للسد

أخذت دراسة تنفيذ مشروع السد بكامل مواصفات الأثر البيئي المعتمدة في المؤسسّات العالميّة، فلا أثر سلبي لبناء المشروع خاصّة لعدم حصول أي تهجير سكّاني من جهة ولاختيار مقالع الصخر على هضبة نائية بحيث لم يشوّه المحيط الطبيعي في أعالي كسروان من جهة أخرى.

يعتبر سد شبروح من **أنجح السدود** العالميّة من ناحية تجانسه مع محيطه البيئي.

المناطق المستفيدة

يلحظ مشروع سد شبروح وملحقاته تغذية مناطق قضاء كسروان والفتوح بكمية ٦٠ ألف متر مكعّب من مياه الشفة خلال أشهر الشحائح مع تحويل، ولمدّة محدّدة، كميّة ١٢٠٠٠م٣ من هذه المياه لمنطقة المتن.

وقد تمّ تدشينه في ٢٠٠٧/١٠/٣.

إعـداد وتنـسـيـق

سمير فرحات

أرشـيـف الـصـور

نويل دالاتي – كميل صنصيل

جان سمعان – داني عاصي

طـبـاعـة

RAIDY
PRINTING GROUP SAL

| www.raidy.com |

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 362

إنجازات مميّزة

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 363

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 364

... وشهادة للتاريخ وللمستقبل نرفع لذاكرة لبنان واللبنانيين إنجازات مميّزة في عهد الرئيس لحود، الذي سهر في سبيل تحقيقها، على الرغم من المعوقات والصعوبات والظروف الضاغطة. وقد شاءها رغم كل شيء تحقيقاً لأحلام وتطلّعات عمرها سنوات وعهود...

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 365

القانون رقم ٢٢٠، المتعلّق بحقوق الأشخاص المعوقين، الصادر في ٢٩ أيار ٢٠٠٠

وقد نصّ على اعتماد بطاقة المعوق الشخصيّة، حيث لكل معوق، الحق في الحصول على بطاقة شخصيّة تخوّله ممارسة الحقوق والإمتيازات التي تمنحها القوانين والأنظمة النافذة. وتعتبر هذه البطاقة الوسيلة الرسمية الوحيدة التي تعتمد لإثبات الإعاقة.

كما تم إنشاء الهيئة الوطنيّة لشؤون المعوقين، وهي تتولى المهام الآتية:

١ – إعداد السياسة العامّة لشؤون المعوقين بالتنسيق مع الأجهزة المختصّة في القطاع العام والجمعيّات الأهليّة والهيئات غير الحكوميّة.

٢ – الإسهام في وضع البرامج والخطط التنفيذيّة لهذه السياسة بالتنسيق مع المؤسّسات والإدارات العامّة المختصّة.

٣ – إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلّقة بالإعاقة عفواً أو بناءً على طلب مجلس الوزراء.

٤ – إعتماد المواصفات والشروط الفنيّة الواجب توافرها في المؤسّسات العاملة من أجل المعوقين وفي مجال خدمتهم، بالتنسيق مع الإدارات المختصّة في الوزارة.

٥ – المشاركة في الإتصالات الخارجيّة وفي المؤتمرات الدوليّة لتطوير المشاريع ولتنظيمها، والإسهام في التخطيط لإجتذاب المساعدات. ولها الحق في قبول الهبات المتّصلة بالإعاقة من الدول والمنظّمات والهيئات لصالح الصندوق المستقلّ للوزارة.

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 367

ويفرض القانون أن تؤمّن وزارة النقل باصات أو غيرها من وسائل النقل، مؤهّلة ومعدّة لإستعمال الأشخاص المعوقين وفقاً للمعايير العالميّة للأمان، ومجهّزة بالتنبيهات الصوتيّة للمكفوفين، مع تواجد مساعدين إثنين على الأقل للسائق، وذلك بنسبة (١٥٪) خمسة عشر بالمئة على الأقل من العدد الإجمالي لكل نوع من أنواع وسائل النقل المتوافرة لدى وزارة النقل، ويتوجّب على هذه الوزارة فرض تجهيز كل وسيلة نقل عامة جديدة وفقاً للمعايير الخاصة بالمعوقين.

وتخصّص مساكن مؤهّلة في أيّ مشروع مساكن شعبيّة أو تجمّعات سكنيّة تقوم به الدولة أو أي جهة عامة وفقاً لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت إضافة إلى المعايير المفروضة على المداخل والمواقف وغيرها من الفسحات العامة، وذلك لصالح الأشخاص المعوقين المحدودي الحركة (مثلاً: الذين يستعملون كراسي نقالة)، بنسبة لا تقلّ عن خمسة بالمئة (٥٪) من المساكن الإجمالي يدوّر الكسر الناتج عن العملية الحسابيّة إلى الرقم الأعلى.

وعلى التجمّعات السكنيّة الدائمة أو الموسميّة الخاصّة أن تتضمن مساكن مؤهّلة وفقاً لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت إضافة إلى المعايير المفروضة على المداخل والمواقف وغيرها من الفسحات العامة.

وبخصوص تسهيل القروض، اعطي المعوق الحقوق الآتية:

- تسهيل الإجراءات وشروط القرض المعطى لحامل بطاقة المعوق الشخصيّة، بقدر المستطاع، وذلك من أجل مساعدته على تملّك مسكن.

كذلك وأن لكلّ شخص معوق الحق بالتعليم، بمعنى أن القانون يضمن فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص المعوقين من أطفال وراشدين، ضمن جميع المؤسّسات التربوية أو التعليميّة من أيّ نوع كانت، وذلك في صفوفها النظاميّة وفي صفوف خاصّة إذا استدعى الأمر.

ولا تشكّل الإعاقة بحدّ ذاتها عائقاً دون طلب الإنتساب أو الدخول إلى أية

٦ - الإدعاء أو التدخّل في أيّة دعوى لدى أية هيئة قضائيّة عاديّة أو إستثنائيّة في أي موضوع يتّصل بمهامها أو يساعد على تحقيقها أو الدفاع عن المعوقين وحقوقهم.

أما في حقّ الشخص المعوق ببيئة مؤهّلة، فقد نصّ القانون على أن لكل شخص معوق الحق في الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص غير المعوق. وعلى كافة الأبنية والمنشآت والمرافق العامّة والخاصّة المعدّة للإستعمال العام، أن تكون مواصفاتها الهندسيّة منطبقة مع المعايير ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون.

كما نصّ على أن تعتمد المعايير الهندسيّة والفنيّة الخارجيّة والداخليّة التي يشترط أن تتوافر في أعمال البناء أو التأهيل أو الترميم كافة، للأبنية والإنشاءات والمرافق العامّة أو الخاصّة المعدّة للإستعمال العام أو الخاص. وتوضع هذه المعايير بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعيّة بعد إستطلاع رأي الهيئة الوطنيّة لشؤون المعوقين، وتضاف إلى قانون البناء وفقاً للأصول القانونيّة المتّبعة.

كما تعتمد أيضاً وفق الأصول، المعايير الهندسيّة والفنيّة الخارجيّة والداخليّة المتعلّقة بالتأهيلات الإضافيّة المفترض تأمينها وفقاً للحاجات الخاصّة لبعض الأشخاص المعوقين، والتي لا تدخل حكماً في معايير الحدّ الأدنى للأبنية والمنشآت.

وتتضمن معايير الحدّ الأدنى للأبنية والمنشآت في تبويبها أربعة أجزاء على الأقل:

أوّلاً: تجهيز الأبنية والمرافق العامة أو المعدّة للإستعمال العام المنوي إنشاؤها.

ثانياً: تأهيل الأبنية والمرافق العامة أو المعدّة للإستعمال العام الموجودة.

ثالثاً: تجهيز الأبنية الخاصة المنوي إنشاؤها.

رابعاً: تشجيع تأهيل الأبنية الخاصّة الموجودة.

وتتضمّن القرارات التي تصدر سنوياً عن وزارات التربية الوطنيّة والشباب والرياضة والتعليم المهني والتقني والثقافة والتعليم العالي، والمتعلّقة بتوقيت وتنظيم الامتحانات الرسميّة السنويّة، فقرة خاصّة متعلّقة بالإجراءات الواجب اتباعها من أجل تنظيم هذه الامتحانات كافة حسب المعايير المحدّدة أعلاه، كما تتضمّن فقرة تحدّد المواد الخاصة التي تستوجب تنظيم امتحانات خاصّة لبعض الأشخاص المعوقين وفقاً لملفاتهم الشخصيّة.

كذلك تعتبر بطاقة المعوق الشخصيّة مستنداً كافياً لإعفاء الأشخاص المعوقين من امتحان الرياضة في الامتحانات الرسميّة، واستبداله وفقاً للإجراءات المعمول بها في حالات الإعفاء كافة، إلاّ في حال سجل الشخص المعوق رغبته في المشاركة.

وللمعوق أيضاً، بموجب هذا القانون حقوقاً بالعمل والتوظيف وبالتقديمات الاجتماعيّة.

مؤسّسة تربويّة أو تعليميّة، رسميّة أو خاصّة، من أيّ نوع كانت. ويعتبر بحكم الملغى كل نصّ يشترط لأي طلب انتساب أو دخول إلى أية مؤسّسة تربويّة أو تعليميّة رسميّة أو خاصّة من أي نوع كانت، سلامة البنية أو الجسد أو عدم الإصابة بإعاقة أو عاهة أو علّة أو ما شابه ذلك من التعابير والألفاظ. كما تعتبر الإجراءات العاديّة، مثل الامتحانات المتعلّقة بالكفاءة المعمول بها وغيرها، والمعتمدة لقبول طلبات الدخول أوالإنتقال من صف إلى آخر، كافية لقبول أو رفض طلب الإنتساب أو الدخول إلى أيّة مؤسّسة تربويّة أو تعليميّة رسميّة أو خاصّة من أيّ نوع كانت.

هذا وتغطّي وزارات التربية والشباب والرياضة والتعليم المهني والتقني، نفقات التعليم والتربية الخاصّة أو التأهيل المهني للمعوقين داخل مؤسّسات ومراكز الخدمات المتخصّصة بالتربية والتعليم أو التأهيل المهني المتخصّص، لكلّ شخص مزوّد ببطاقة المعوق الشخصيّة، وبطلب خاص من وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وذلك من خلال عقود تنفّذها مع المؤسّسات المعنيّة. ويتضمن ذلك تغطية نفقات تطبيق مناهج تعليميّة ورياضيّة وإجتماعية طبيّة مساعدة.

هذا وتؤمّن الشروط الفضلى التي تسمح لكلّ تلميذ معوق حامل البطاقة الشخصيّة من المشاركة في الحصص التعليميّة كافة وفي الامتحانات في جميع المراحل المدرسيّة والتقنيّة والجامعيّة، وذلك من النواحي الآتية المعدّدة على سبيل المثال وليس الحصر:

١ – تأهيل المداخل والصالات.

٢ – تحديد الوقت المخصّص للمسابقة إذا توجب ذلك.

٣ – تأمين الأسئلة بوسائل مكيفة (أحرف نافرة، خط كبير، وغيرها).

٤ – مساعدات من قِبَل الغير، أو تقنيّة خاصّة (ماكنات برايل، آلات كاتبة، مترجم للغة الإشارة، وغيرها).

القانون رقم ٦٦٤، المتعلق بإنشاء «وسيط الجمهورية»، الصادر في ٤

بالنظر الى أهميته والى أهمية التغيير الذي يُحدثه في تعاطي المواطنين مع الإدارة، نورد نصه كاملاً، وفق ما نُشر في الجريدة الرسمية:

المادة الأولى:

١ – وسيط الجمهورية شخصية مستقلة لا تتلقى التعليمات من أي سلطة، وهو يتدخل ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، لتسهيل التعامل مع الإدارة والمساعدة على حلّ الخلافات الناجمة عن هذا التعامل.

يقصد في هذا القانون بكلمة الإدارة أشخاص الحق العام وأشخاص الحق الخاص الموكلة إليهم إدارة مرفق عام.

٢ – لوسيط الجمهورية جهاز معاون يختاره وفق الحاجة، وله أن يسمّي من بين جهازه المعاون من يمثله للقيام بمهام التنسيق بين الإدارات الإقليمية والمواطنين.

٣ – مركز وسيط الجمهورية في بيروت وتشمل مهامه كافة الأراضي اللبنانية.

المادة الثانية:

١ – يعيّن وسيط الجمهورية لولاية أربع سنوات غير قابلة للتجديد، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

٢ – ينبغي أن يكون الوسيط لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل، وقد أتم سن الخامسة والأربعين متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية أو محاولة جناية بجنحة أو بمحاولة جنحة شائنة. وأن يكون حائزاً على إجازة جامعية عليا

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 373

القانون رقم ٢٤٨، الرامي الى وضع نظام ضمان صحي إختياري للمسنين اللبنانيين، الصادر في ٩

ينصّ هذا القانون على أنه يحق لكل لبناني، الإنتساب إختيارياً الى هذا النظام ضمن الشروط الآتية:

١ – أن يكون قد بلغ الرابعة والستين مكتملة من العمر.

٢ – أن يكون غير مستفيد مباشرة أو غير مباشرة من التقديمات الصحية عن طريق:

أ – تعاونية موظفي الدولة.

ب – المؤسسات الصحية الخاصة بأفراد الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة.

ج – تعاضدية القضاة وأية تعاضدية أخرى مشابهة وإلزامية.

د – الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

هـ – الأنظمة الخاصة بالنقابات المهنية بكل أنواعها إذا كانت تغطي التقديمات الصحية للمتقاعدين المسجلين لديها.

المادة الرابعة:

لا يمكن ملاحقة الوسيط بسبب الآراء التي يبديها والمتعلقة بممارسته مهامه أو بمعرضها.

المادة الخامسة:

١ – يتلقى الوسيط الطلبات المقدمة من أي شخص طبيعي أو معنوي، ولا تقبل الطلبات المقدمة من جهة مجهولة الهوية.

٢ – على صاحب العلاقة أن يكون قد باشر بالمراجعات الإدارية اللازمة ولم يحصل بعد مرور ثلاثة أشهر، على النتيجة المتوخاة. ولا تقبل الطلبات في المسائل المعروضة أمام القضاء أو العالقة أمام الإدارة والتي ترقى الى أكثر من سنة تسبق تعيين أول وسيط وفق أحكام هذا القانون.

٣ – يعود للوسيط أن يتدخل عفواً أو بناء لطلب أي من النواب من المسائل التي تتعلق بالمصلحة العامة.

٤ – إن الخلافات التي تنشأ بين الإدارة من جهة وبين العاملين فيها من جهة ثانية لا يمكن أن تكون موضوع مراجعة أمام وسيط الجمهورية.

٥ – تكون خدمات الوسيط مجانية ولا تخضع لأي رسم أو طابع.

٦ – يمسك الوسيط سجلاً خاصاً يدون فيه المراجعات المقدمة وخلاصة عن النتيجة التي آلت إليها، وتعطى لها أرقام تسلسلية.

المادة السادسة:

١ – لا يقطع الطلب المقدم الى الوسيط المهل القضائية.

٢ – يستمر عمل الوسيط بموازاة أية مراجعة إدارية أو قضائية عائدة لنفس موضوع الطلب.

في القانون أو العلوم الإدارية أو السياسية، وأن يتمتع بخبرة عشرين سنة على الأقل في حقل اختصاصه أو أن يكون من كبار موظفي الدولة المتقاعدين أو الحاليين في الأسلاك القضائية أو الإدارية أو الدبلوماسية والذين أمضوا في الخدمة العامة أكثر من عشرين سنة، وأن يكون مشهوداً له بالسمعة الحسنة والمناقبية الرفيعة والكفاءة المهنية.

٣- تُنهى خدمات الوسيط بصورة مبكّرة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء في إحدى الحلات التالية:

أ - بناء على طلبه الخطي.

ب - تعذر ممارسته لمهامه بسبب المرض.

ج - إرتكابه خطأ جسيماً أثناء ممارسته لمهامه شرط إثبات هذا الخطأ بموجب تقرير تضعه لجنة مؤلفة من الرئيس الأول لمحكمة التمييز رئيساً، وعضوية كل من رئيس مجلس شورى الدولة، ورئيس ديوان المحاسبة.

د- الحكم عليه بجناية أو بمحاولة جناية أو بجنحة شائنة أو بمحاولة جنحة شائنة.

المادة الثالثة:

١ - لا يجوز الجمع بين منصب الوسيط وأي منصب ووظيفة ومهمة رسمية ومهنة خاصة مهما كانت.

٢ -كما لا يجوز للوسيط، قبل إنقضاء سنتين على انتهاء ولايته، أن يرشح نفسه للإنتخابات النيابية أو لأية هيئة بلدية أو لا مركزية أخرى.

٣ - لا يحق للوسيط خلال مدة ولايته إبداء الرأي أو إعطاء الإستشارات في الأمور التي يمكن أن تعرض عليه خارج إطار ممارسته لمهامه.

٤ - على الوسيط أن يلتزم بعدم إفشاء الأسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته ويبقى هذا الموجب قائماً بعد إنتهاء ولايته.

٥ – لوسيط الجمهورية أن يطلب من هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل تزويده بالدراسات المناسبة.

المادة الثامنة:

١ – تقوم الإدارة بموجب تسهيل مهمة وسيط الجمهورية وإعطاء التوجيهات الى موظفيها والعاملين فيها مهما كانت فئاتهم لتقديم جميع المعلومات والإيضاحات والمستندات المطلوبة منه، وكذلك تسهيل مهمة الوسيط لجهة الإجتماع بهم أو الإستماع إليهم.

٢ – لا يمكن التذرع بوجه الوسيط بسرية المعلومات والمستندات، باستثناء تلك التي يحظر القانون صراحة نشرها أو الإطلاع عليها أو تداولها، وتلك التي تتعلق بالأمن والدفاع الوطني.

٣ – تقوم الإدارة المعنية بإبلاغ وسيط الجمهورية بالإجراءات أو التدابير التي اتخذتها على أثر التوصيات التي وجهها إليها، وذلك في مهلة أقصاها شهرين على تقديم تلك التوصيات.

المادة التاسعة:

١ – في حال سكوت الإدارة أو عدم إبلاغها الوسيط جواباً مقنعاً ضمن المهلة المحددة في المادة الثامنة أعلاه، يمكن للوسيط عندها تضمين تقريره الخاص أو السنوي موجز القضية وتوصيانه بشأنها.

٢ – يضع الوسيط تقريراً سنوياً وتقارير خاصة حول مواضيع هامة ويرفع نسخة عنها الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، على أن تنشر تقارير الوسيط حكماً في الجريدة الرسمية.

المادة العاشرة:

١ – يعاون الوسيط جهاز تحدد وظائفه وعدد وحداته وشروط التعاقد عليها ومهامها والتعويضات العائدة لها بموجب نظام خاص يقترحه ويرفعه الى

٣ - لا يجوز لوسيط الجمهورية التدخل في مجريات دعوى عالقة أمام السلطة القضائية، ولا الطعن في صحة حكم قضائي؛ إلا أنه في حال عدم تنفيذ حكم قضائي مبرم في مهلة معقولة يستطيع الوسيط دعوة الإدارة المعنية الى الإنصياع للحكم في مهلة معقولة يترك له أمر تحديدها، وإذا لم تقترن هذه الدعوة بأية نتيجة، يصبح الإمتناع عن تنفيذ الحكم القضائي موضوع تقرير خاص يرفع وفقاً للأصول المحددة في المادة التاسعة من هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة:

١ - يعود للوسيط تقدير جدية الطلب وقانونيته، وله أن يطلب من الإدارة تقديم الإيضاحات والتعليق على الطلب خلال مهلة يحددها وفقاً لكل حالة. كما له أن يطلب تزويده بالوثائق والمستندات التي يراها ضرورية، أو التي ترتأي الإدارة المختصة تزويده بها.

٢ - يعمل الوسيط على معالجة كل من الطلبات الموجهة إليه عن طريق تقريب وجهات النظر بين صاحب الطلب والإدارة، وعقد اللقاءات بينهما لطرح الحلول الملائمة، والتقدم من الإدارة بالتوصيات التي يرى أنها قد تؤدي الى معالجة الطلب المطروح أمامه، توخياً لتطبيق القانون، وعند غياب النص فوفقاً لقواعد العدل والإنصاف.

٣ - يمكن لوسيط الجمهورية أن يتقدم من الإدارة المعنية بتوصيات من شأنها تحسين سير العمل فيها وتطويره، كما يمكنه أن يوصي بتعديل النصوص القانونية والتنظيمية في حال رأى أن تطبيق بعض أحكامها من شأنه أن يؤدي الى حالات غير عادلة ومنصفة.

٤ - يعود للوسيط أن يعلم الهيئات الرقابية المختصة في معرض قيامه بمهامه عن كل ما يراه خطأ أو تقصيراً أو تقاعساً من الموظفين أو العاملين أو من الإدارة المعنية، وعن كل ما يتعلق بتحسين سير العمل وتقدمه.

الذي تم تدشينه في ٢٠٠٧/١٠/٣ سد شبروح

يشكّل سد شبروح وملحقاته جزءاً من الخطة العشرية لوزارة الطاقة والمياه – المديريّة العامّة للموارد المائيّة والكهربائيّة التي تقضي بإنشاء السدود والبحيرات الجبلية بهدف استثمار مصادر المياه السطحيّة وتغذية المياه الجوفيّة.

ان التنامي الملحوظ لعدد سكان قضاء كسروان خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية أدى إلى تزايد الطلب على مياه الشفة وخاصّة خلال فصل الشحائح.

يؤمّن تنفيذ المشروع ٨ ملايين متر مكعب سنوياً لسد العجز الحاصل في ميزان مياه الشفة في مناطق قضاء كسروان وجزئياً في مناطق قضاء المتن وذلك حتى سنة ٢٠٢٥، الأمر الذي يساهم في الإدارة الشاملة للموارد المائيّة في مناطق جبل لبنان (كسروان المتن، جبيل) ومدينة بيروت.

موقع المشروع

يقع سد شبروح على مجرى وادي شبروح في قضاء كسروان على بُعد ٤٠ كلم من شمال شرق مدينة بيروت و٥ كلم شمال شرق فاريا.

تمّ اختيار موقع شبروح في منطقة خالية من الفوالق العاملة، وواضحة المعالم من جهة طبقاتها الجيولوجيّة التي تؤمّن للسد أساسات ثابتة وللبحيرة الضمان المناسب لحفظ المياه.

الجهات المختصة لإقراره، وينشر في الجريدة الرسمية.

٢ - يضع الوسيط سنوياً مشروع موازنته، وتلحظ الاعتمادات المرصدة للوسيط، بما فيها مخصصاته والتعويضات العائدة للجهاز المعاون في بند خاص في موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

٣ - تخضع حسابات الوسيط لرقابة المحاسبة المؤخرة.

٤ - يودع الوسيط رئاسة المجلس الدستوري تصريحاً يتضمن كامل ذمته المالية، بما فيها الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها هو أو زوجته أو أولاده القاصرون في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينه. وهو يخضع لأحكام قانون الإثراء غير المشروع رقم ١٥٤ تاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٩٩.

المادة الحادية عشرة:

تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

المادة الثانية عشرة:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به فور نشره.

المنشآت الملحقة

– منشأة تصريف الفيضان: تقع هذه المنشأة على الضفّة اليمنى من الوادي وتتكوّن من بئر دائري ارتفاعه ٥٢ متراً وقطره الخارجي٢٠,١١متراً يؤمّن تصريف ١٨٠ متر مكعّب بالثانية على المنسوب ١٦١٥ خلال فيضان يمكن حصوله مرّة كل عشرة آلاف سنة. ترسل مياه الفيضان الى مجرى الوادي بنفق قطره ٦,٤ متراً.

– منشأة مأخذ المياه: تتألّف من أربعة مآخذ مختلفة المناسيب تصبّ ضمن بئر دائري علوّه ٥٠ متراً يقع على الضفّة اليمنى من الوادي تتصل هذه المنشأة بمحطة التكرير بواسطة خط جرّ مضغوط قطره ٨٠٠ مم بطول ٤٥٠ متراً.

تحويل المياه من نبع اللبن إلى شبروح

– تؤمّن هذه المنشأة غالبيّة تغذية البحيرة من مياه نبع اللبن الواقع على منسوب ١٦٣٤ والذي يعلو بـ ٢١ متر منسوب مياه البحيرة وتتألّف المنشأة من:

– حوض تقسيم المياه بحجم ٥٥٠٠م^3 على مخرج نبع اللبن مع منشأة تصريف سطحيّة.

– مأخذ في حوض التقسيم يضمن تحويل ١,٥ متر مكعّب بالثانية الى بحيرة شبروح.

– خط جرّ مضغوط بطول ٥١٩٠ متراً وقطر ١٠٠٠مم يمرّ عبر بئر بعمق ٦٠ متراً ونفق بقطر ٣ أمتار وبطول ٦٦٠ متراً.

– منشأة تفريغ مياه نبع اللبن متواجدة على الضفة اليسرى لبحيرة شبروح.

محطّة التكرير

تمّ تنفيذ محطّة تكرير مياه الشرب على بعد حوالي ١٥٠ متراً من أسفل السد وتشمل عشر مرشحات بقدرة اجمالية ٦٠٠٠٠م^3 في اليوم.

مواصفات المشروع الفنيّة

يتألّف سد شبروح وملحقاته من ثلاثة أقسام:

أ – السد مع بحيرة بسعة ثمانية ملايين متر مكعّب.

ب – منشأة تحويل المياه من نبع اللبن حتى السد لتأمين تغذية البحيرة بمعدّل ١,٥ متر مكعّب في الثانية.

ت – محطّة تكرير مياه الشفة بقدرة ٦٠,٠٠٠ مترمكعّب في اليوم.

السد

جسم السد ركامي من الصخر مع عازل أمامي من الباطون الإسمنتي أما مواصفاته فهي كالتالي:

– مستوى قمّة السد	١٦١٨
– مستوى مياه البحيرة	١٦١٣
– سعة البحيرة	٨ ملايين م^3
– مساحة البحيرة	٠,٤٦ كلم
– طول السد على مستوى القمة	٤٧٠م
– العلو الأقصى	٦٣م
– العرض الأقصى عند القاعدة	٢٠٠م
– الانحناءات للقسمين الخلفي والأمامي	١,٧/١
– عرض القمة	١٠ أمتار
– حجم الركام	١,٥٠٠,٠٠٠م^3
– مساحة العازل الأمامي	٣٤٠٠٠ م^2

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 382

المناطق المستفيدة

يلحظ مشروع سد شبروح وملحقاته تغذية مناطق قضاء كسروان والفتوح بكمية ٦٠ ألف متر مكعّب من مياه الشفة خلال أشهر الشحائح مع تحويل، ولمدّة محدّدة، كميّة ١٢٠٠٠م٣ من هذه المياه لمنطقة المتن.

وقد تمّ تدشينه في ٢٠٠٧/١٠/٣.

تحويل المياه من شبروح إلى نبع العسل

تمّ تنفيذ قسطل بقطر ٨٠٠ مم وبتدفق ٠,٧ متر مكعب في الثانية لنقل المياه المكرّرة من المحطّة الى خزان نبع العسل.

مياه الري

تمّ تنفيذ قسطل بقطر ٤٠٠ مم لتأمين مياه الري لأصحاب الحقوق على ينابيع شبروح.

تغذية بحيرة شبروح

تتغذّى بحيرة شبروح من مصدرين مائيين:

الأول: وادي شبروح بكميّة وسطيّة تقارب ٢,٥ مليون متر مكعّب في السنة.

الثاني: نبع اللبن وبكميّة ٥,٥ مليون متر مكعّب في السنة تحوّل خلال شهري نيسان وأيار من مياه نبع اللبن الفائضة التي تصبّ في مجرى نهر الكلب، ويمكن الإفادة خلال شهر حزيران من مليوني متر مكعّب إضافيّة تحول مباشرة للتكرير في المحطة ومن ثم الى الاستعمال.

الأثر البيئي للسد

أخذت دراسة تنفيذ مشروع السد بكامل مواصفات الأثر البيئي المعتمدة في المؤسسّات العالميّة، فلا أثر سلبي لبناء المشروع خاصّة لعدم حصول أي تهجير سكّاني من جهة ولاختيار مقالع الصخر على هضبة نائية بحيث لم يشوّه المحيط الطبيعي في أعالي كسروان من جهة أخرى.

يعتبر سد شبروح من **أنجح السدود** العالميّة من ناحية تجانسه مع محيطه البيئي.

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 384

صور

الانجازات

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 385

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 386

مستشفى رفيق الحريري الجامعي في بيروت.

مدخل قاعات الوصول في مطار رفيق الحريري الدولي.

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 387

مبنى "ليبان - بوست".

المبنى الجديد لوزارة التربية الوطنية في منطقة الأونيسكو.

القاعة العامة لمطار رفيق الحريري الدولي.

المدخل الرئيسي لقاعة كبار الضيوف في المطار.

362-407:Houdour 5/21/25 9:31 AM Page 389

قاعة المغادرة في مطار رفيق الحريري الدولي.

المدخل الرئيسي لمطار رفيق الحريري الدولي.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 390

قاعة الرؤساء في المطار من الداخل.

جناح استقبال أصحاب الطائرات الخاصة في المطار.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 391

قاعة الرؤساء في المطار من الخارج.

داخل قاعة الرؤساء في المطار.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 392

صورة خارجية لملعب صيدا البلدي.

المبنى الجامعي الموحّد للجامعة اللبنانية في الحدث.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 393

مدرج الطائرات الخاصة في مطار بيروت.

ملعب مدينة صيدا الرياضية.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 394

القاعة الرئيسية للمتحف الوطني.

مدخل المتحف الوطني.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 395

منظر عام لمدخل المجمّع الجامعي في الحدث.

مبنى المتحف الوطني من الداخل.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 396

المسبح الأولمبي في المارينا.

أكشاك الهاتف التي انتشرت في المناطق اللبنانية.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 397

مشهد عام لمستشفى كسروان - الفتوح الحكومي.

صورة للملعب البلدي في طرابلس.

مركز الهاتف الرئيسي في الحازمية.

المركز الرئيسي للمعاينة الميكانيكية المستحدثة.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 399

مخزن الحاويات في مرفأ بيروت.

جادة الرئيس العماد اميل لحود في الحازمية.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 400

الرئيس لحود في "يوم التفاح الوطني".

الرئيس لحود مع المزارعين في "يوم التفاح الوطني".

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 401

مدخل مركز المعاينة الميكانيكية المستحدثة.

مبنى مكتب المراجعات التابع للقصر الجمهوري.

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 402

الرئيس لحود في "مهرجانات بعلبك الدولية".

الرئيس لحود يدشن محطة الديشونية لتكرير المياه.

الرئيس لحود يحضر افتتاح "مهرجانات بعلبك الدولية".

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 404

إعداد وتنسيق

سمير فرحات

أرشيف الصور

نويل دالاتي - كميل صنصيل

جان سمعان - داني عاصي

طباعة

RAIDY
www.raidy.com

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 405

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 406

362-407:Houdour 5/21/25 9:32 AM Page 407